



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم : علوم التسيير

الشعبة : علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

العنوان:

أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي
في الجزائر - دراسة تحليلية وقياسية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير

إشراف الأستاذ(ة):

أ.د. زمران كريم

من إعداد الطالب (ة):

- بوهالي صلاح الدين

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الأصلية	الصفة
أ.د. حراق مصباح	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
أ.د. زمران كريم	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا ومقررا
د. بوالريحان فاروق	أستاذ محاضر - أ	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا
د. مناع فاتح	أستاذ محاضر - أ	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا
د. خندق سميرة	أستاذ محاضر - أ	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا
د. موجاري رضوان	أستاذ محاضر - أ	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02	ممتحنا

السنة الجامعية : 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي هذا العمل:

إلى أمي وأبي، وجميع أفراد العائلة

إلى زملائي وأصدقائي، وإلى كل طالب علم ...

شكر وتقدير

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

الشكر لله تعالى الذي أنعم علينا بالإسلام والايمان ووفقا لإنجاز هذا العمل المتواضع ونسأله أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه في الدنيا والآخرة.

أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى الأستاذ البروفيسور زرمان كريم الذي لم يبخل عليّ بنصائحه وملاحظاته وتوجيهاته القيمة، فجزاه الله عنا كل خير.

ولا يفوتنا أن نتقدم ببالغ الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم قبول ومراجعة هذه الأطروحة ومناقشتها.

وإلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربع فصول. وبعدما غُلجت فيها كل الجوانب النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة ودراسة تطور الدينار الجزائري، وأيضًا تحليل تطور المؤشرات الأساسية للاستقرار الاقتصادي في الجزائر (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات) خلال فترة الدراسة، تم في الأخير قياس تأثير سياسة تخفيض قيمة العملة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير معنوي طويل المدى لتخفيض قيمة الدينار الجزائري على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، لكن هذا التأثير يختلف من مؤشر لآخر، حيث كان تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري معنويًا وإيجابيًا على كل من النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، ومعنويًا وسلبيًا على كل من البطالة ورصيد الميزان التجاري وبالتالي على رصيد ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: تخفيض قيمة العملة، سعر الصرف، مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، نموذج ARDL، اقتصاد الجزائر.

Summary:

This study aims to determine the impact of the currency devaluation policy on economic stability in Algeria during the period (1990-2022). To achieve this goal, this study was divided into four chapters. After addressing all theoretical aspects related to the study variables and studying the development of the Algerian dinar, as well as analyzing the development of the basic indicators of economic stability in Algeria (economic growth, inflation, unemployment, balance of payments) during the study period, the impact of the currency devaluation policy on economic stability indicators in Algeria was finally measured using the ARDL model.

The study concluded that there is a long-term significant impact of the devaluation of the Algerian dinar on economic stability indicators in Algeria, but this impact varies from one indicator to another, as the impact of the devaluation of the Algerian dinar was significant and positive on both economic growth and the inflation rate, and significant and negative on both unemployment and the trade balance balance and thus on the balance of payments balance.

.Keywords: currency devaluation, exchange rate, economic stability indicators, ARDL model, Algerian economy.

Résumé:

Cette étude vise à déterminer l'impact de la politique de dévaluation monétaire sur la stabilité économique en Algérie au cours de la période (1990-2022). Pour atteindre cet objectif, cette étude a été divisée en quatre chapitres. Après avoir examiné tous les aspects théoriques liés aux variables de l'étude et étudié l'évolution du dinar algérien, et analysé également l'évolution des indicateurs de base de la stabilité économique en Algérie (croissance économique, inflation, chômage, balance des paiements) au cours de la période d'étude, l'impact de la politique de dévaluation de la monnaie sur les indicateurs de stabilité a finalement été mesuré à l'aide du modèle ARDL.

L'étude a révélé qu'il existe un effet significatif à long terme de la dévaluation du dinar algérien sur les indicateurs de stabilité économique en Algérie, mais cet effet varie d'un indicateur à l'autre, car l'effet de la dévaluation du dinar algérien est moral et positive à la fois sur la croissance économique et sur le taux d'inflation, et morale et négative à la fois sur le chômage et sur la balance commerciale et donc sur la balance des paiements.

Mots-clés: dévaluation monétaire, taux de change, indicateurs de stabilité économique, modèle ARDL, économie algérienne.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	الإهداء
II	شكر وتقدير
III	ملخص الدراسة باللغة العربية
IV	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
V	ملخص الدراسة باللغة الفرنسية
VI	فهرس المحتويات
X	فهرس الجداول
XI	فهرس الأشكال
XII	فهرس الملاحق
أ-و	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة تخفيض قيمة العملة.	
02	تمهيد
11-03	المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف
03	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
05	المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف
09	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
34-12	المبحث الثاني: أنظمة وسياسات سعر الصرف والنظريات المفسرة له
12	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف
17	المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف
20	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف
39-35	المبحث الثالث: مفاهيم حول سياسة تخفيض قيمة العملة
35	المطلب الأول: مفهوم سياسة تخفيض قيمة العملة
36	المطلب الثاني: أسباب تخفيض قيمة العملة
38	المطلب الثالث: عوامل نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة
49-40	المبحث الرابع: المناهج المفسرة لسياسة تخفيض العملة وآثارها

فهرس المحتويات

40	المطلب الأول: منهج المرونات
44	المطلب الثاني: منهج الاستيعاب (الامتصاص)
47	المطلب الثالث: آثار سياسة تخفيض قيمة العملة
50	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي.	
52	تمهيد
60-53	المبحث الأول: مفاهيم حول الاستقرار الاقتصادي
53	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي
55	المطلب الثاني: اختلال الاستقرار الاقتصادي
58	المطلب الثالث: الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية
73-61	المبحث الثاني: تفسير الاستقرار الاقتصادي في مدارس الفكر الاقتصادي
61	المطلب الأول: الاستقرار الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية والنقدية
65	المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي في المدرسة الكينزية
67	المطلب الثالث: الاستقرار الاقتصادي في فكر الاقتصاد الاسلامي
85-74	المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
74	المطلب الأول: السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
77	المطلب الثاني: السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
81	المطلب الثالث: السياسة التجارية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
93-86	المبحث الرابع: التوازن الاقتصادي كمؤشر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي
86	المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي
87	المطلب الثاني: أشكال التوازن الاقتصادي
88	المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي في نموذج "ماندل-فليمنج"
94	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة	
96	تمهيد
105-97	المبحث الأول: النمو الاقتصادي وعلاقته بسياسة تخفيض قيمة العملة

فهرس المحتويات

97	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
99	المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي
101	المطلب الثالث: علاقة سياسة تخفيض قيمة العملة بالنمو الاقتصادي
106-117	المبحث الثاني: التضخم وعلاقته بسياسة تخفيض قيمة العملة
106	المطلب الأول: مفهوم التضخم
109	المطلب الثاني: أسباب وآثار التضخم
114	المطلب الثالث: علاقة سياسة تخفيض قيمة العملة بالتضخم
118-125	المبحث الثالث: البطالة وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة
118	المطلب الأول: مفهوم البطالة
120	المطلب الثاني: أسباب وآثار البطالة
122	المطلب الثالث: علاقة سياسة تخفيض قيمة العملة بالبطالة
126-137	المبحث الرابع: ميزان المدفوعات وعلاقته بسياسة تخفيض قيمة العملة
126	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات
129	المطلب الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات
131	المطلب الثالث: علاقة سياسة تخفيض قيمة العملة بميزان المدفوعات
138	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2022)	
140	تمهيد
141-151	المبحث الأول: تطور أنظمة وسياسات الصرف في الجزائر
141	المطلب الأول: نظام الصرف الثابت
144	المطلب الثاني: نظام التعويم المدار
145	المطلب الثالث: سياسة الرقابة على الصرف
148	المطلب الرابع: سياسة تخفيض قيمة الدينار
152-165	المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2022)

فهرس المحتويات

152	المطلب الأول: النمو الاقتصادي
156	المطلب الثاني: التضخم
159	المطلب الثالث: البطالة
162	المطلب الرابع: ميزان المدفوعات
195-166	المبحث الثالث: قياس أثر تخفيض الدينار على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2022)
166	المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة
169	المطلب الثاني: اختبار استقرار السلاسل الزمنية
173	المطلب الثالث: اختبارات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL
184	المطلب الرابع: تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل لنموذج ARDL
196	خلاصة الفصل
202-198	الخاتمة
214-204	المراجع
224-216	الملاحق

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	العملات المكونة للسلة سنة 1973.	143
02	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بين 1986-1991.	149
03	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2022).	150
04	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-1999).	152
05	التوزيع القطاعي لنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1997-1999).	153
06	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2000-2022).	154
07	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2011-2022).	155
08	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال (1990-2022).	156
09	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة (1990-2022).	159
10	تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2022).	162
11	اختبار استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى وعند الفروق الأولى.	172
12	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds Test.	178
13	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL للمعادلات (GDP) و (INF) و (CHO) و (BP).	181
14	نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL للمعادلة (GDP).	186
15	نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL للمعادلة (INF).	188
16	نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL للمعادلة (CHO).	191
17	نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL للمعادلة (BP).	193

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي والاسعار المحلية والأجنبية.	06
02	استهداف التضخم باستخدام سياسة سعر الصرف.	18
03	نموذج توازن المحفظة في المدى القصير.	31
04	نموذج توازن المحفظة في المدى الطويل.	33
05	منحنى (J) لتأثير تخفيض العملة على رصيد الميزان التجاري.	43
06	منظومة الاستقرار الاقتصادي الكلي (المربع السحري لكالدور).	54
07	المنهج الكلاسيكي ومستوى العمالة الكاملة.	62
08	هرم التوازن الاقتصادي في ظل صيغ التمويل الإسلامي.	72
09	هرم التوازن الاقتصادي في ظل صيغ التمويل التقليدي.	72
10	التوازن في سوق السلع وسوق النقد وميزان المدفوعات.	90
11	التوازن الأسواق الثلاثة ضمن نموذج "ماندل-فلمنج".	91
12	أثر السياسة الاقتصادية في ظل أسعار الصرف الثابتة وفق نموذج "ماندل-فلمنج".	91
13	أثر السياسة الاقتصادية في ظل سعر الصرف المرن وفق نموذج "ماندل-فلمنج".	92
14	تأثير تخفيض قيمة العملة على التضخم.	115
15	آلية انتقال تخفيض قيمة العملة إلى ميزان المدفوعات.	132
16	تصحيح عجز ميزان المدفوعات مع تخفيض قيمة العملة.	132
17	اشتقاق منحنى العرض والطلب الجزائري على اليورو (D_e).	133
18	أسواق الصرف الأجنبي المستقرة وغير المستقرة.	135
19	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).	156
20	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).	160
21	فترات الابطاء المثلى للنماذج ARDL الأربعة للمعادلات (GDP)، (INF)، (CHO)، (BP).	175
22	اختبار استقرارية معلمات نموذج ARDL للمعادلات (GDP)، (INF)، (CHO)، (BP).	183

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم
216	بيانات السلاسل الزمنية.	01
217	نتائج تقدير نموذج ARDL للمعادلة (GDP).	02
217	نتائج تقدير نموذج ARDL للمعادلة (INF).	03
218	نتائج تقدير نموذج ARDL للمعادلة (CHO).	04
218	نتائج تقدير نموذج ARDL للمعادلة (BP).	05
219	اختبار الحدود (test of bound) لنموذج ARDL للمعادلة (GDP).	06
219	اختبار الحدود (test of bound) لنموذج ARDL للمعادلة (INF).	07
220	اختبار الحدود (test of bound) لنموذج ARDL للمعادلة (CHO).	08
220	اختبار الحدود (test of bound) لنموذج ARDL للمعادلة (BP).	09
221	الاختبارات الشخصية لنموذج ARDL للمعادلة (GDP).	10
222	الاختبارات الشخصية لنموذج ARDL للمعادلة (INF).	11
223	الاختبارات الشخصية لنموذج ARDL للمعادلة (CHO).	12
224	الاختبارات الشخصية لنموذج ARDL للمعادلة (BP).	13

مقدمة

لقد أصبح تفسير تغير سعر صرف العملة من القضايا الاقتصادية المعاصرة والتي اشتدّ النقاش حولها في البحوث والدراسات الاقتصادية، ففي ظل اقتصاد السوق وحرية تدفق رؤوس الأموال وارتفاع معدلات التبادل التجاري في الأسواق الدولية، فإن سعر الصرف مهم في الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الأجنبية، وفي توجيه الاستثمار، وفي زيادة القدرة التنافسية، والأهم من ذلك في تحديد قوة وضعف الاقتصاد، لهذا حضي باهتمام كبير من قبل صانعي القرار، وصار يستخدم كسياسة لتأثير على القرارات الاقتصادية في البلد. وتحتل سياسة سعر الصرف مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، باعتبارها تشكل آلية فعّالة في حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الداخلية والخارجية نظرًا لما تمارسه من تأثير على الاستقرار الخارجي من خلال ميزان المدفوعات وعلى الاستقرار الداخلي المتمثل في معدلات النمو والتضخم والبطالة، حيث نجد من أنواع هذه السياسة ما يعرف "بسياسة تخفيض قيمة العملة" إذ أصبحت هذه الأخيرة الأداة الأكثر استعمالاً خاصة في الدول النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي، فتسعى هذه الدول من خلالها إلى زيادة تنافسيتها وتصحيح هذه الاختلالات خاصة التي تحدث على مستوى الميزان التجاري، غير أن اتباع سياسة التخفيض باستمرار ولفترات طويلة قد تحمل في ثناياها عواقب بعيدة المدى على الاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

وفي هذا السياق، سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتمثل في شقيه الداخلي والخارجي، من خلال انتهاجها لسياسات أسعار الصرف وبالأخص سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري، كسياسة إصلاحية للخروج من الأزمات التي عصفت بالمنظومة الاقتصادية، فبعدما تدهورت أسعار البترول سنة 1986، تأثر الاقتصاد الجزائري بارتفاع معدلات التضخم والبطالة وانخفضت وتيرة النمو الاقتصادي، وتفاقت المديونية الخارجية، بالإضافة إلى حدوث اختلال على مستوى ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى ضعف القدرة الشرائية للدينار الجزائري، مما أثر على الحالة الاجتماعية للمواطنين، وأمام هذه الوضعية المزرية حاوت الحكومة الجزائرية جاهدةً وعلى مدار عدة سنوات تصحيح هذه الاختلالات العصبية بمواصلة الإصلاحات الهيكلية في إطار الاتفاقيات التي أقامت مع صندوق النقد الدولي، والتي أسفرت عن الانتقال من الاقتصاد المخطط (الاشتراكي) نحو اقتصاد السوق (الرأسمالي)، وكان من أبرز ما جاء في تلك الإصلاحات هو إجراء تعديل على سعر الصرف الرسمي بغية تقريب العملة الوطنية من قيمتها الحقيقية بشكل تدريجي، ويطلق على هذه الطريقة التي قامت بها السلطات النقدية لغرض التعديل باسم سياسة الانزلاق التدريجي للدينار الجزائري تم تطبيقها خلال الفترة (1987-1991) وبعد صدور قانون النقد والقرض قامت السلطات النقدية بإجراء تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري، منها تخفيض الدينار بنسبة 22% في نهاية 1991 ثم قرار التخفيض بنسبة 40% خلال سنة 1994، ليليه بعد ذلك الدخول في نظام التعويم المدار بداية من سنة 1996، ومنذ ذلك الحين والدينار الجزائري لا يزال يشهد تخفيضات وانهيارات متتالية أمام العملات الأجنبية حتى يومنا هذا، خاصة بعد أزمة النفطية التي حدثت في سنة 2014، حيث وصل

متوسط سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي إلى قيمة 141.99 دج/\$ مع نهاية عام 2022، وهو أدنى مستوى يصله الدينار الجزائري. هذا الوضع يطرح العديد من التساؤلات حول آثار سياسة تخفيض قيمة الدينار على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

لذلك في هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على الأثر الذي تلعبه سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، وهذا من خلال الدراسة القياسية لسياسة التخفيض كمتغير مستقل على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات كمتغيرات تابعة، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

1. إشكالية الدراسة: من خلال ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هو أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟

2. الأسئلة الفرعية: ينبثق من الإشكالية السابقة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة سببية بين سياسة تخفيض قيمة العملة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟
- كيف تؤثر سياسة تخفيض قيمة العملة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- كيف تؤثر سياسة تخفيض قيمة العملة على معدل التضخم في الجزائر؟
- كيف تؤثر سياسة تخفيض قيمة العملة على معدل البطالة في الجزائر؟
- كيف تؤثر سياسة تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات في الجزائر؟

3. الفرضيات الدراسة: للإجابة على الأسئلة المطروحة تم وضع مجموعة من الفرضيات التالية:

- توجد علاقة معنوية طويلة الأجل بين سياسة تخفيض قيمة العملة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

- يؤثر تخفيض قيمة العملة إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- يؤثر تخفيض قيمة العملة إيجابيا على معدل التضخم في الجزائر.
- يؤثر تخفيض قيمة العملة إيجابيا على معدل البطالة في الجزائر.
- تخفيض قيمة العملة له تأثير إيجابي على الميزان التجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات في الجزائر.

4. أسباب اختيار الموضوع: إن اختياري للبحث في هذه الموضوع يعود للأسباب التالية:

- أهمية قيمة العملة كمؤشر رقمي لوضعية الاقتصاد أي دولة في العالم.
- يندرج موضوع البحث ضمن المواضيع المتجددة والتي تدور حولها النقاشات باستمرار.
- يعالج هذا الموضوع أحد القضايا التي يشهدها الاقتصاد الجزائري اليوم في ظل التحديات والرهانات الجديدة.
- الاستفهامات التي تطرحها القرارات المتتالية حول تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

5. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال أنها تعالج أحد المواضيع التي يشهدها الاقتصاد الجزائري في ظل الرهانات الجديدة (تراجع أسعار النفط)، وضعف التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وانتهاج سياسة تخفيض قيمة الدينار بشكل متكرر، مما قد يشكل خطراً على استقرار اقتصاد الوطن.

6. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على الجوانب النظرية المتعلقة بسياسة تخفيض قيمة العملة والاستقرار الاقتصادي.
- إبراز العلاقة بين تخفيض قيمة العملة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
- التعرف على تطور سعر الصرف ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- قياس وتحليل تأثير سياسة تخفيض قيمة الدينار على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

7. حدود الدراسة:

حددت الدراسة في إطارين مكاني وزماني، الإطار المكاني يخص الاقتصاد الجزائري، أما الإطار الزمني يتحدد من سنة 1990 إلى 2022، حيث اعتمدنا على هذه الفترة نظراً لأنها عرفت سلسلة من التخفيضات التي شهدتها الدينار الجزائري.

8. منهجية الدراسة:

يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال إبراز الإطار النظري لسياسة تخفيض قيمة العملة والاستقرار الاقتصادي، وكذلك العلاقة بين تخفيض قيمة العملة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وفي الجانب التطبيقي معتمدين على المنهج القياسي من خلال قياس أثر تخفيض قيمة العملة على أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري، وذلك بالاستعانة ببرنامج (EViews 12).

9. الدراسات السابقة:

عرف سعر الصرف وسياسة تخفيض قيمة العملة العديد من الدراسات القياسية السابقة، قمنا بختيار أهم الدراسات القريبة لموضوع بحثنا وهي على النحو التالي:

- دراسة رافي بديع حبيب (2010)، حول دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا. هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف على أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد السوري خلال الفترة (1990-2010) باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، حيث توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين التغيرات في سعر الصرف الاسمي والنااتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات ومعدلات التضخم ومؤشر الاستقرار الاقتصادي في معظم فترات الدراسة، كذلك وجود علاقة طردية بين تغيرات سعر الصرف الاسمي ومعدلات البطالة خلال معظم سنوات الدراسة وتناوبت العلاقة بين طردية وعكسية بالنسبة للواردات.

- **دراسة زاهر عبد الحليم خضر (2012)،** حول تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، استخدمت هذه الدراسة أسلوب تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك لإنجل - جرانجر وجوهانسون، وطريقة المربعات الصغرى المصححة، بالإضافة إلى أسلوب الانحدار الخطي البسيط، حيث توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وكلا من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والنفقات العامة والتضخم، ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف واجمالي الصادرات والواردات.
- **دراسة بورحلي خالد (2019)،** حول محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2016)، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر. توصلت هذه الدراسة باستخدام نموذج (VAR) إلى أن سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري يتحدد وفق أساسيات الاقتصاد الجزائري المتمثلة في: أسعار النفط الحقيقية، التضخم، الانفتاح التجاري والفروق الإنتاجية، بحيث هناك علاقة توازنه طردية في المدى الطويل بين سعر الصرف التوازني وأسعار البترول الحقيقية، وعلاقة عكسية مع كل من التضخم والفروق الإنتاجية والانفتاح التجاري، كما أن انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني لا يؤثر على النمو الاقتصادي.
- **دراسة رشيدة زاوية (2020)،** حول تأثيرات تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015)، أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر. اعتمدت هذه الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتقدير العلاقة القياسية بين سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي (ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي، التضخم والموازنة العامة) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، حيث توصلت أن سعر الصرف له علاقة طردية متوسطة مع الميزان التجاري، وعلاقة عكسية قوية مع التضخم، وعلاقة عكسية ضعيفة مع كل من النمو الاقتصادي ورصيد الموازنة العامة، كما بيّن اختبار السببية وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي وبين سعر الصرف والتضخم.
- **دراسة مجناح فؤاد (2022)،** بعنوان: دراسة تحليلية وقياسية لأثر تقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار على التوازن الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2019)، أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر. استخدمت هذه الدراسة طريقة التحليل العاملي ACP وكذلك أساليب قياسية متمثلة في نماذج ARDL، PANEL و NARDL، حيث توصلت إلى أن تقلبات أسعار الصرف أثر بشكل عكسي في الأجل الطويل وبنسبة كبيرة على معدل التضخم والبطالة، وانعدام أثره على معدل النمو الاقتصادي، وكذلك أثر بشكل سلبي في الأجل الطويل على رصيد حسابات الجارية في مجموعة الدول محل الدراسة، وكان التأثير أكثر حدة في جمهورية مصر العربية والأردن مقارنة بالبحرين والجزائر، وأقل حدة في المملكة العربية السعودية.

- دراسة **Rasaq Akonji Danmola (2013)**، حول THE IMPACT OF EXCHANGE RATE VOLATILITY ON THE MACRO ECONOMIC VARIABLES IN NIGERIA، مقال منشور في مجلة (European Scientific Journal, 9(7) 152-165) تحلل هذه الدراسة تأثير تقلبات سعر الصرف على الاقتصاد الكلي باستخدام مصفوفة الارتباط وطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) واختبار سببية جرانجر، توصلت إلى أن تقلب سعر الصرف له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري، مع التأثير السلبي على معدل التضخم في البلاد.
- دراسة **Riccardo Magnani وآخرون (2014)**، حول Would a real depreciation of the euro improve the French economy?، ورقة عمل من معهد اقتصاديات العمل، حيث هدفت هذه الدراسة لتقييم تأثير الانخفاض الحقيقي لقيمة اليورو على الاقتصاد الفرنسي، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي باستخدام نهج تنبؤي (أو تسلسلي)، حيث توصلت الدراسة أن الانخفاض الحقيقي بنسبة 10% في قيمة اليورو يحفز الطلب الكلي عن طريق زيادة الصادرات وخفض الواردات، مما يزيد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.7% ويخفض معدل البطالة في الاقتصاد بمقدار 2%، وعلى المستوى الجزئي أدى إلى انخفاض في الأجر الحقيقي، مما قلل بشكل طفيف من الدخل المتاح للأشخاص الذين لديهم وظيفة.
- دراسة **Aklilu Abebe Aleto (2018)**، بعنوان: The Economy Wide Impact of the Devaluation of Ethiopian Currency: A Recursive Dynamic Computable General Equilibrium Approach، رسالة ماجستير، جامعة أديس أبابا، اثيوبيا (Addis Ababa, Ethiopia)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التأثير على مستوى الاقتصاد الكلي لتخفيض قيمة العملة الأثيوبية (البير) باستخدام التوازن العام الديناميكي نموذج الحسابي (DCGE)، حيث كشفت أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستيعاب المحلي، لكن من ناحية أخرى، يتحسن الميزان التجاري، علاوة على ذلك تتوسع إنتاجية قطاعي الزراعة والخدمات بينما ينكمش إنتاج قطاع الصناعة بمعدل أعلى، وبشكل عام يتأثر الاستهلاك الحقيقي والاستثمار الثابت والناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الحكومة ورفاهية الأسر سلباً، مما يبرز أن التخفيض يحمل آثاراً انكماشية على الاقتصاد الأثيوبي.
- دراسة **Peter N. Amah (2019)**، حول Effect of Currency Devaluation on Macro-Economic Variables: The Nigerian Experience، مقال منشور في مجلة (Unilag Journal of Humanities, 4(1), 96-112) تحاول هذه الدراسة معرفة ما إذا كان يمكن استخدام تخفيض قيمة العملة لاستعادة التوازن وتحقيق النمو الاقتصادي الوطني والتنمية بشكل كبير. حيث توصلت من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ونماذج الانحدار الذاتي إلى وجود علاقة سلبية وذات دلالة

إحصائية بين سعر الصرف والصادرات غير النفطية. وكان لتخفيض قيمة العملة علاقة سلبية مع التضخم. وأيضًا سلبياً وهاماً مع الإنتاج الوطني.

10. هيكل الدراسة:

حتى يتسنى لنا دراسة هذا الموضوع بشكل مفصل ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى أربع (04) فصول، وذلك على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** بعنوان الإطار النظري لسياسة تخفيض قيمة العملة، نتطرق فيه في البداية المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف في المبحث الأول، ثم أنظمة وسياسات سعر الصرف والنظريات المفسرة له في المبحث الثاني. لندرس بعد ذلك في المبحث الثالث، المفاهيم المتعلقة بسياسة تخفيض قيمة العملة، أما في المبحث الرابع والأخير فيخصص دراسة المناهج المفسرة لسياسة تخفيض العملة بإضافة إلى آثارها على الاقتصاد.
- **الفصل الثاني:** بعنوان الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي، بحيث نتناول في هذا الفصل مفاهيم حول الاستقرار الاقتصادي في المبحث الأول، وتفسيره في مدارس الفكر الاقتصادي في المبحث الثاني، ثم السياسات الاقتصادية المحقق له في المبحث الثالث، وأخيراً سندرس التوازن الاقتصادي باعتباره مؤشر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال المبحث الرابع.
- **الفصل الثالث:** والذي يخص مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة، حيث في البداية نتطرق في المبحث الأول إلى النمو الاقتصادي وعلاقته بسياسة تخفيض قيمة العملة، ونفس الشيء في المبحث الثاني والثالث والرابع نتطرق كذلك إلى كل من التضخم والبطالة وميزان المدفوعات وعلاقاتهم بسياسة تخفيض قيمة العملة على التوالي.
- **الفصل الرابع والأخير:** مخصص لقياس وتحليل أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2022)، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول تطور أنظمة وسياسات سعر الصرف في الجزائر، والمبحث الثاني نقوم فيه بتحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، في حين يتناول المبحث الثالث والأخير قياس أثر تخفيض قيمة الدينار على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2022) وهذا باستخدام نموذج (ARDL).

الفصل الأول:

الإطار النظري لسياسة

تخفيض قيمة العملة

تمهيد:

أصبحت سياسة سعر الصرف تمثل إحدى أهم السياسات المتعلقة بالإصلاح وتطوير الاقتصاد الكلي، بل وربما أكثرها تأثيراً على أرض الواقع، ذلك لأن سعر الصرف يُعد أداة فعّالة لضبط النشاط الاقتصادي، فمن خلاله يمكن تحديد كمية الصادرات والواردات، وبالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، سواء بتقليل العجز أو تحقيق فائض، وكذلك تحديد المستوى العام للأسعار، والأهم من ذلك أنه يعتبر عاملاً محورياً في تحديد تنافسية الدولة في الأسواق العالمية.

وفي الوقت الذي تسعى فيه بعض الدول إلى الحفاظ على قيمة عملتها مرتفعة، فإن هناك دولاً أخرى تسعى وعن قصد لتخفيض قيمة عملتها أمام العملات الأجنبية الأخرى، كإحدى السياسات المصاحبة للإصلاحات الهيكلية والتنمية، ويطلق على هذه السياسة اسم "سياسة تخفيض قيمة العملة"، وغالباً ما يكون الهدف من وراء هذه الأخيرة هو من أجل تعزيز الصادرات، أو تقليل العجز التجاري، أو تحفيز النمو الاقتصادي، غير أن اتباعها باستمرار ولفترات طويلة قد يكون لها عواقب بعيدة المدى على مستوى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف وكذلك سياسة تخفيض قيمة العملة، من خلال أربع مباحث:

- المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف.
- المبحث الثاني: أنظمة وسياسات سعر الصرف والنظريات المفسرة له.
- المبحث الثالث: مفاهيم حول سياسة تخفيض قيمة العملة.
- المبحث الرابع: المناهج المفسرة لسياسة تخفيض العملة وآثارها.

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من المتغيرات الخارجية المؤثرة، لكونه أداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الخارجية الأخرى، لأن من خلاله يتم تسوية المعاملات التجارية والمالية بين مختلف الدول، ولهذا نجده من المواضيع المهمة، التي حظيت بالاهتمام الوافر في الدراسات والأبحاث الاقتصادية، فأعطوا له مفاهيم متعددة، وأشكال متنوعة، وحددوا له عوامل عدة مؤثرة فيه، وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

من أجل التعرف أكثر على مفهوم سعر الصرف، سنتناول في هذا المطلب تعريف سعر الصرف، ثم طريقة تسعيره، بالإضافة إلى وظائفه.

أولاً: تعريف سعر الصرف

هناك تعريف عديدة لسعر الصرف قدّمها مجموعة من الباحثين نذكر من أهمها:

- سعر الصرف هو "سعر عملة المعبر عنها بعملة أخرى"¹.
- كما يقصد به على أنه: "سعر وحدة من العملة الأجنبية تقاس بوحدات من العملة المحلية"².
- يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة ما للحصول على نظيراتها من عملة أخرى أي قيمة الوحدة من هذه العملة مقومة بوحدات من العملات الأجنبية³.
- هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة عملة أخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة، بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة الوطنية، مثلاً (1 دج = 2.0 \$)، أو بشكل آخر عدد الوحدات الوطنية اللازمة للحصول على وحدة من العملات الأجنبية (1 \$ = 5 دج)⁴.

من خلال ما سبق يمكن تعريف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم بموجبه تحويل عملة أجنبية إلى عملة محلية، بالتالي فهو يستخدم كوسيلة لقياس قوة وقيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأخرى، ويتحدد هذا السعر بشكل رسمي من قبل السلطات النقدية، أو بناءً على العرض والطلب في السوق.

ثانياً: تسعير سعر الصرف:

إن سعر الصرف باعتباره يمثل العلاقة (معدل) التبادلية بين العملة الوطنية وأي عملة أجنبية أخرى، يمكن التعبير عنه بإحدى طريقتين:

¹ Paul Krugman et Otr, **Economie Internationale**, 9 édition, Nouveaux Horizons, Paris, 2012, p 353.

² Laurence S. Copeland, **Exchange Rates and International Finance**, 4ème Edition, pearson Education, Great Britain, 2005, p 53.

³ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2016،

ص 19.

⁴ عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 15.

1. تسعير مباشر: حيث يتم التعبير عن سعر الصرف وفقا لهذه الطريقة بعدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وكأن نقول مثلا أنه يتم التعبير عن سعر صرف بين الأورو والجنيه الإسترليني كما يلي:

$$1 \text{ دينار جزائري} = 0.0068 \text{ أورو}$$

2. تسعير غير مباشر: حيث يعبر عن سعر الصرف وفق هذه الطريقة على أنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وفقا لهذه الطريقة يتم التعبير عن سعر الصرف بين الدينار الجزائري والأورو في الجزائر كما يلي:

$$1 \text{ أورو} = 146.94 \text{ دينار جزائري}$$

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة في التعبير على سعر الصرف تعتبر أكثر عملية من الطريقة الأولى على أساس أن العملة الأجنبية هي "السلعة" المتبادلة في سوق الصرف حيث يتم شراؤها وبيعها باستعمال العملة الوطنية¹.

ثالثا: وظائف سعر الصرف:

يمارس سعر الصرف العديد من الوظائف في الاقتصاد الوطني من أهمها الوظيفة القياسية، الوظيفة التطويرية والوظيفة التوزيعية.

1. الوظيفة القياسية: يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى، وعن طريقه نجد أن الأسعار المحلية باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية، معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة².

2. الوظيفة التطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة باتجاه سوق شريك تجاري معين، أين توجد ميزة نسبية لسلع البلد (أ) في سوق البلد (ب)، وبالتالي تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء عن فروع صناعية معينة وتعويضها بالاستيراد، حيث تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيراد معين، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول³.

3. الوظيفة التوزيعية: حيث يمارس سعر الصرف هذه الوظيفة على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي، والثروات الوطنية بين أقطار العالم⁴.

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 217.

² عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص 26.

⁴ نفس المرجع أعلاه، ص 26.

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف:

يمكننا الحديث عن عدة أشكال لسعر الصرف، لكل منها خصائص أساسية، مما يتيح خيارات امام المتعامل في سوق الصرف ومن أهم أشكال سعر الصرف نذكر:

أولاً: سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما، تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر الصرف ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى، حيث ينقسم سعر الصرف الاسمي، الى سعر الصرف رسمي، أي المعمول به فيما يخص المبادلات الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية¹.

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، أي أنه المؤشر الذي يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم باعتبار أنه يأخذ التقلبات التي تطرأ على الأسعار النسبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية، بالتالي فهو يعكس القدرة الشرائية للعملة². ويتم حسابه بالعلاقة التالية³:

$$R_e = e \left(\frac{eP_f}{P_d} \right)$$

حيث:

R_e : سعر الصرف الحقيقي.

P_d : الرقم القياسي للأسعار المحلية.

e : سعر الصرف الاسمي.

P_f : الرقم القياسي للأسعار الأجنبية.

ومن الصيغة أعلاه يتضح أن العلاقة العكسية بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي وكذلك بينه وبين الرقم القياسي للأسعار الأجنبية، وطردية مع الرقم القياسي للأسعار المحلية، ولذلك عادة ما يقوم راسمو السياسة بإدارة سعر الصرف الرسمي على نحو يحول دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للقيمة الأصلية لخط أساس معين وبالعكس من ذلك فإن وجود سعر صرف اسمي محدد يعني وجود صرف حقيقي

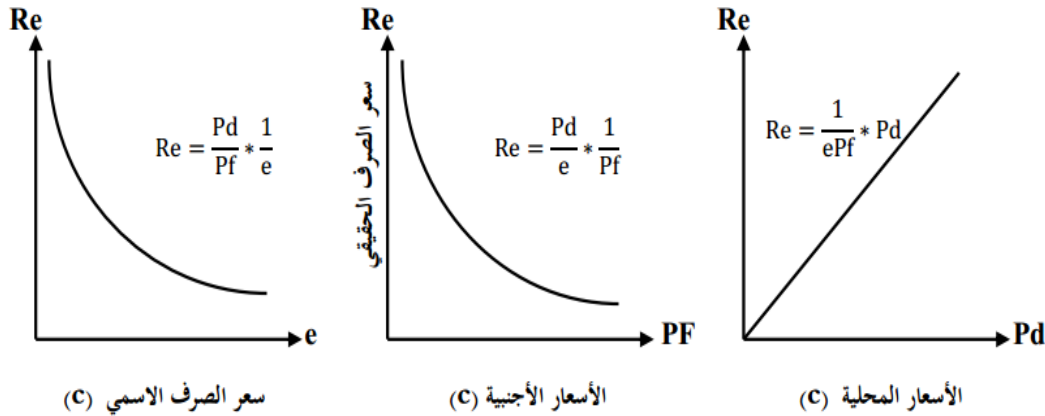
¹ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 182.

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 104.

³ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 27.

مرن، وحين تدير الحكومة سعر الصرف إدارة نشيطة رغبة منها في تحقيق رقم مستهدف للقيمة الحقيقية، فإن لتكيف الاقتصاد الكلي إزاء الصدمات الداخلية والخارجية سيختلف اختلافاً كبيراً عما يحدث في ظل سعر الصرف الثابت¹، ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي والاسعار الأجنبية والاسعار المحلية من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01): العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي والاسعار المحلية والأجنبية.



المصدر: عبد الحسين جليل الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

ثالثاً: سعر الصرف الفعلي:

هو عبارة عن مؤشر يقيس القيمة الخارجية لعملة بلد معين مقارنة بعملات الدول الشريكة لهذا البلد، وبالتالي يعطي رؤية أوضح عن تطور مركز العملة الوطنية وسط التقلبات التي تأخذها أسعار الصرف التجارية الثنائية بين العملة الوطنية وعملات الدول الشريكة².

ويتدخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف الفعلي هما:³

- عدد العملات الأجنبية التي تدخل في سلة العملات.
- الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة.

ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبير "LASPEYRES" للأرقام القياسية:⁴

$$TCNE = \left\{ \sum_p Z_p X_0^p (e_t^p / e_0^p) / \sum_p X_0^p (e_0^p / e_0^p) \times 100 \right\}$$

¹ عبد الحسين جليل الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 236-238.

³ محمد أمين بربري، الاختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 26.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 105-106.

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p INER_{PR} \times 100$$

حيث:

$(e^{pr})_0, (e^{pr})_t$: سعر صرف عملة البلد p بالعملة المحلية في سنتي القياس والأسعار على التوالي.
 $INER_{PR}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.
 e_0^p, e_t^p : سعر صرف البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.
 e_0^r, e_t^r : سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0.
 X_0^p : قيمة الصادرات إلى الدولة p في سنة الأساس ومقومة بعملتها، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة p في حساب مؤشر لاسبير.

Z_p : حصة الدولة p من اجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة بعملة هذه الأخيرة.

رابعاً: سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

هو مؤشر تركيبي يأخذ بعين الاعتبار التغير في الأسعار النسبية للسلع المحلية والسلع الأجنبية للدول الشريكة أو المنافسة، وبالتالي فإنه يقيس مقدار التغير في القدرة الشرائية للوحدة النقدية لدولة معينة، والذي يترجم مقدار التغير في القدرة التنافسية لاقتصاد هذه الدولة (السلع المحلية) مقابل اقتصاديات بقية العالم (السلع الأجنبية)، يمكن حسابه بدمج مؤشر سعر الصرف الفعلي الإسمي ومؤشرين للأسعار المحلية لدولة معينة وبقية العالم¹. ويمكن قياسه من خلال العلاقة التالية:²

$$TCRE = \sum_p \frac{X_0^p (e^{pr})_t / X_0^p (e^{pr})_0}{\left(\frac{p_0^p}{p_0^r}\right) / \left(\frac{p_t^p}{p_t^r}\right)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(p_t^p / p_t^r)}{(p_0^p / p_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p IRR_{pr} \times 100$$

حيث:

p_0^p, p_t^p : مؤشر أسعار الدولة p في سنتي القياس والأساس على التوالي.
 p_0^r, p_t^r : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 239.

² محمد أمين بربري، مرجع سبق ذكره، ص 27.

$IRER_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

خامساً: سعر الصرف التوازني:

هو تعريف لسعر الصرف متسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني e_t^* يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، إن الصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني، ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن ثم تفسير مجراه، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي (الأساسيات)، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني¹.

ويتم قياس سعر الصرف التوازني حسب تعادل القوة الشرائية في أي سنة بالنسبة لسعر صرف توازني في سنة الأساس كالتالي:

$$e^* = (ppp) = e_0^* \frac{p^d/p_0^d}{p^s/p_0^s}$$

حيث:

p^s, p_0^s : هي الأسعار المحلية والخارجية في سنة الأساس.

e_0^* : هو سعر الصرف التوازني في سنة الأساس.

باختبار سنة الأساس يكون فيها سعر الصرف الرسمي معادلاً لسعر الصرف التوازني، فإننا نستطيع استعمال هذه المعادلة لحساب سعر الصرف التوازني، ويتحدد e_0^* عند سنة يكون فيها ميزان المدفوعات في توازن أو عند مستوى اختلال طويل الأجل.

وباستعمال تعريف سعر الصرف الحقيقي حسب تعادل القوة الشرائية.

$$\varepsilon = e \frac{p^s}{p}$$

وبالتعويض عن p^s و p فإننا نحصل على:

$$\varepsilon = \left\{ e_0^* \frac{p_0^s}{p_0^d} \right\} \frac{e}{e^*(ppp)}$$

أي أن سعر الصرف الحقيقي يقيس الانحراف عن سعر الصرف التوازني، أن انخفاض سعر الحقيقي يدل على أن سعر الصرف الاسمي e ينخفض تحت مستواه التوازني وهذا يحدث عندما يكون التضخم المحلي

¹ بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003، ص ص 7-9.

مرتقعا وتخفيض العملة غير كاف لتصحيح الاختلال، وبالمقابل يبقى سعر الصرف الحقيقي ثابتاً عندما يعادل سعر الصرف الاسمي فارق التضخم.

إن مفهوم سعر الصرف الحقيقي التوازني (PPP) محدود لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الصدمات الحقيقية والاسمية التي تؤدي إلى تعديل سعر الصرف مثل صدمات حدود التبادل والتدفقات رأس المال¹.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يعد سعر الصرف متغير حساس فقد يتعرض لارتفاع كما يتعرض للانخفاض، وهذا يعود إلى مجموعة من العوامل، غير أن السبب المباشر لتغير سعر الصرف هو عدم التوازن بين عرض العملة والطلب عليها، فعندما تتجاوز الكمية المطلوبة المعروضة فإن سعره سيرتفع وعندما يحدث العكس فإن سعره سوف ينخفض، وعليه يمكن تصنيف العوامل المؤثرة على سعر الصرف إلى مجموعتين هما: العوامل الأساسية والعوامل الفنية. أولاً: العوامل الأساسية:

من أهم العوامل الأساسية المؤثر في سعر صرف العملة ما يلي:

1. **ميزان المدفوعات:** ما هو إلا سجل يبين بطريقة منتظمة كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمي الدولة ومقيمي العالم الخارجي خلال فترة معينة، حيث يتضمن جانب المتحصلات (صادرات أو خدمات أو تدفق رسالي) والجانب الآخر المدفوعات (واردات أو خدمات تحويل رأسمالي)، فإذا ما تجاوزت المدفوعات المتحصلات فإن هناك عجز يسفر عن هبوط في الأطول الأجنبية أو زيادة في الالتزامات الأجنبية أو زيادة في حجم مطالبات العالم الخارجي بالعملة المحلية وبالتالي زيادة العملة المحلية في سوق الصرف مما يؤثر عليها سلباً على سعر صرفها وذلك بهبوطه والعكس في حالة حدوث زيادة المتحصلات على المدفوعات مما يؤثر إيجابياً على سعر صرفه وذلك بصعوده².

2. **السياسات المالية والنقدية:** تؤثر السياسة المالية على سعر الصرف من خلال ما تؤديه من استقرار اقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالضرائب يكون الهدف منها هو تحسين القيمة الخارجية للعملة الوطنية والعكس في حالة نقص الضرائب على غير المقيمين حيث أنها تقلل من تدفق رأس المال الأجنبي في الداخل مما يؤدي إلى تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية³. أما السياسة النقدية باستخدام الأدوات النقدية فإنها تؤثر على سعر الصرف من خلال العرض النقدي، فالزيادة الكبيرة في هذا الأخير لها تأثير سلبي على سعر صرف العملة، كما أن انخفاضه يؤدي إلى تحسين سعر صرف العملة.

3. **التضخم:** إن ارتفاع مستويات الأسعار في دولة ما بالمقارنة مع بقية الدول يسيء من الوضع التنافسي لهذه الدولة ويجعل الواردات في وضع أفضل وبالتالي تشتري الدولة من العالم الخارجي أكثر مما تباع له مما ينتج عنه زيادة واردات هذه الدولة في مواجهة صادراتها، ويؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية في

¹ نفس المرجع أعلاه، ص 9.

² إبراهيم المصري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار الحكمة، مصر، 2013، ص 26.

³ نفس المرجع أعلاه، ص 26.

مواجهة عملة الدولة المصدرة، والعكس صحيح، ويفسر ذلك ما حدث عام 1978 حيث انخفضت معدلات التضخم في ألمانيا عنها في الولايات المتحدة مما أدى إلى زيادة مبيعات ألمانيا للولايات المتحدة، وانخفاض مشتريات ألمانيا من الولايات المتحدة، وبالتالي ارتفعت قيمة المارك مقابل الدولار¹.

4. تغيرات أسعار الفائدة: ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فإنه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف².

5. مستوى النشاط الاقتصادي: فإنه كلما اقترب من إمكانية الاكتفاء الذاتي كلما انخفضت درجة الميل الحدي للاستيراد وما يسرى على الواردات المنظورة وغير المنظورة، فإن ذلك يؤدي إلى فائض في ميزان العمليات الجارية، ويحدث العكس في حالة زيادة الميل الحدي للاستيراد فإنه يؤدي إلى وجود عجز لا يتم تعويضه بتدفق رأسمالي من الخارج فإن معالجة الموقف النهائي للميزان تعني سحباً من الأصول الأجنبية أو تركهما في مستحقات العالم الخارجي بعملة الدولة الأمر الذي يؤدي إلى التأثير سلباً في سعر صرف عملة الدولة³.

6. النفقات السياحية: فالسياح الأجانب الذين يزورون بلدا ما عليهم أن ينفقوا أموالاً فيه ويتم الاتفاق عادة بالعملة الوطنية للبلد الذي يزورونه، وحتى يحصلوا على مثل هذه الأموال لابد لهم من بيع عملة أجنبية ليحصلوا على العملة الوطنية وهذا بدوره سيزيد الطلب على العملة الوطنية وسيترفع سعرها في أسواق العملات الأجنبية، ومن ناحية أخرى فإن النفقات السياحية التي ينفقها مواطنو بلد في زيارتهم إلى خارج بلدهم يتطلب منهم الحصول على العملات الخاصة بالبلدان التي يزورونها وهذا يؤدي إلى زيادة عرض عملتهم الوطنية وبالتالي انخفاض سعرها⁴.

ثانياً: العوامل الفنية:

هناك العديد من العوامل الفنية التي تؤثر في سعر صرف العملة نذكر منها⁵:

1. معلومات السوق: وهي الطريقة التي يتجاوب بها السوق مع الأخبار والتقارير والمعلومات والتصريحات والإشاعات التي تؤثر على أسعار العملات بدرجات مختلفة وحسب درجة التجاوب الذي يكون أحياناً قوياً

¹ عبد الرحمان على الجبلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد 3، جامعة معسكر، الجزائر، 2015، ص 10.

² عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

³ إبراهيم المصري، مرجع سبق ذكره، ص 27.

⁴ ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية التطبيقية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 225-226.

⁵ مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، الطبعة الأولى، دار الضياء للطباعة والنشر، بغداد، 2015، ص 284.

وأحيانا أخرى ضعيفاً، فنظرة المتعاملين في السوق مختلفة وقد تكون متضادة حول نفس الموضوع، فقد يتحدد رأيهم مثلاً وفقاً لاتجاه الأسعار طويلة الأجل والمبني على المؤشرات الأساسية، في حين يتحدد رأي البعض الآخر وفقاً لاتجاه الأسعار قصيرة الأجل المبني على ردود فعل السوق السريعة وظروفه الفنية.

2. **خبرة المتعاملين:** تؤثر خبرة المتعاملين ومهاراتهم ومعرفتهم بالسوق واحواله، بتوقع اتجاه الأسعار، ويقومون على ضوء قوة هذا الاتجاه بالاتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأسعار وتحديد فيما إذا كان من الضروري تعديلها أو بقائها على ما هو عليه، كما أن اتجاه الأسعار يتأثر بقوة المتعاملين التفاوضية والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم المختلفة، كما تتأثر أسعار العملات بتغطية أوضاعهم ومبالغها والوقت المسموح للاحتفاظ بها.

3. **الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة:** إن حجم الكميات المتعامل بها والسيولة المطلوبة والأوضاع المحاسبية، كلها عوامل تؤثر على سعر العملة ومن خلال تأثيرها على ظروف الطلب والعرض على هذه العملة.

4. **التغيرات في الأسواق المالية غير سوق العملات:** إن التغيرات في السوق المالية كالتغيرات في سوق الأسهم أو سوق السندات لها تأثيرات الواضحة على سوق العملات، فلو ارتفعت أسعار الأسهم في سوقها أو مردودات أدوات الاستثمار في السوق النقدي، كل ذلك سيزيد الطلب على عملات هذه الأسواق ومن ثم ارتفاع أسعارها والعكس يحدث لو انخفضت مردودات الاستثمار على أدوات سوق النقد، إذ ستكون النتيجة هو بيع هذه الأدوات وبالتالي زيادة العرض وانخفاض أسعارها.

5. **مدى حاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات:** من المعروف أنه كلما كانت الحاجة للعملة أكبر كان من الصعب الحصول على أسعار أفضل، فحتى لو تساوى مجموع أوامر الشراء مع مجموع أوامر البيع فإن سعر العملة يميل لصالح الجهة التي تستطيع أن تجد ظروفًا أفضل لإتمام عملياتها، كما أن التنوع في عدد العمليات المطلوبة واكتشاف أساليب جديدة لتنفيذها أو الاستمرار في الأساليب الموجودة كلها أمور تؤثر على أسعار العملات¹.

6. **التقدم التكنولوجي:** يطلق على هذا العامل أثر (بلاسا سامويلسون) قد أشار بلاسا أن زيادة معدل النمو الاقتصادي يكون مصحوباً بزيادة التقدم التكنولوجي وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة معدل نمو الإنتاجية في قطاع السلع القابلة للتجارة مقارنة بقطاع السلع غير القابلة للتجارة وهذا سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف أي انخفاض القدرة التنافسية للدولة².

¹ ماهر كنج شكري، مروان عوض، مرجع سبق ذكره، ص 221.

² محمد أمين بربري، مرجع سبق ذكره، ص 42.

المبحث الثاني: أنظمة وسياسات سعر الصرف والنظريات المفسرة له

في هذا المبحث سنتناول أنظمة سعر الصرف في المطلب الأول، ثم سياسات سعر الصرف في المطلب الثاني، وأخيرًا النظريات المفسر له في المطلب الثالث.

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف

إن المقصود بنظام سعر الصرف هو مجموعة من الأسس والقواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي، من أجل تحديد وضبط سعر الصرف بما يتماشى مع الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية، وهذا النظام يختلف تطبيقه من دولة لأخرى، وذلك وفقًا لخصائص الاقتصاد المحلي وتطور المحيط الاقتصادي والمالي العالمي، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح أهم أنظمة سعر الصرف.

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت:

يقوم هذا النظام على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس أو مرجع معدني أو نقدي معين، ويعود نظام أسعار الصرف الثابتة بأصوله إلى قاعدة الذهب حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار من الذهب، ومن ثم ارتبط هذا النظام بعضوية البلد في كتلة (أو منطقة) نقدية فصار أساس العملة الرئيسية في هذه الكتلة (أو المنطقة) مثل الجنيه الإسترليني أو الفرنك الفرنسي، وعندما عقدت اتفاقية بريتون وودز ارتبطت ثبات أسعار صرف عملات البلدان المشاركة في هذه الاتفاقية بالدولار الأمريكي، وبعد انهيار اتفاقية بريتون وودز اعتمدت دول عديدة وفي فترات متباعدة نظام أسعار الصرف الثابتة بشكل منفرد¹.

ويتحدد سعر الصرف وفق هذا النظام من طرف السلطات النقدية مع بقاءه ثابت طوال المدة التي تراها مناسبة والسماح له في بعض الأحيان بالتحرك لكن ضمن هامش ضيق جدًا الذي قد يكون محدد بأرقام كأن يكون هامش التغير محدود بـ $(\pm 1\%)$ أو بمجال مثل $\{-1, +1.5\}$ ، وفي المقابل يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف بائعًا للعملة الوطنية أو مشتريًا لها وفق ما يتطابق مع الحالة التي تكون عليها قيمة العملة من تدهور أو تحسن.

1. أنواع نظام الصرف الثابت: يندرج تحت هذا النظام أنواع متعددة من النظم يمكن تلخيصها في النقاط التالية:²

1.1. ترتيبات الصرف بغير عملة قانونية مستقلة: تقتضي هذه الترتيبات أن تكون العملة القانونية المتداولة الوحيدة هي عملة بلد آخر (الدولة الرسمية)، أو أن يكون البلد عضواً في اتحاد نقدي أو اتحاد عملة يشترك أعضاؤه في عملة قانونية موحدة، وباعتماد هذا النوع من النظم تتخلى السلطات النقدية عن كل حق في السيطرة المستقلة على السياسة النقدية المحلية.

2.1. مجلس العملة: هو نظام نقدي يقوم على التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الإصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية،

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 287-288.

² روبنا دوتاغوبتا، وآخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف ومتى، وبأي سرعة؟، قضايا اقتصادية 38، صندوق النقد الدولي، 2006، ص 2.

ويعني ذلك عدم إصدار العملة المحلية إلا مقابل النقد الأجنبي وأن تظل مكفولة تماما بالأصول الأجنبية، مما يترتب عليه إلغاء وظائف البنك المركزي التقليدية، كالرقابة النقدية والمُقْرِض الأخير، وترك مساحة محدودة للسياسة النقدية الاستثنائية، غير أنه قد يظل من الممكن الاحتفاظ بشيء من المرونة في النظام النقدي، حسب درجة صرامة القواعد المصرفية التي يفرضها ترتيب مجلس العملة.

2. مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت: للنظام الصرف الثابت مزايا وعيوب يمكن ذكرها على النحو التالي:¹

1.2. مزايا نظام الصرف الثابت:

- يوفر هذا النظام إمكانية التحكم في كمية النقود لأن الإصدار النقدي محدود باحتياجات نقدية وهذا يمنع التضخم.
- يعطي نوع من الثقة في العملة الوطنية وقدر من الاستقرار الذي يعمل على تشجيع التجارة الدولية.
- يساهم في التقليل من المضاربة بسبب مساهمته في التقليل من هوامش تقلبات أسعار الصرف.
- الثبات في أسعار الصرف يهيئ الأرضية مناسبة للاستثمار طويل الأجل.

2.2. عيوب نظام الصرف الثابت:

- يتطلب نظام الصرف الثابت احتياطات كبيرة لتتدخل بها السلطة النقدية في أسواق الصرف الأجنبي لشراء العملة المحلية للمحافظة على قيمتها.
- يحرم الدولة من اتباع سياسة نقدية مستقلة مناسبة لأوضاعها الداخلية باعتباره يعطي الأولوية للتوازن الخارجي.
- في حالة حدوث تضخم في بلد الربط يؤدي إلى نقل التضخم والصدمات الخارجية للاقتصاد المحلي.

ثانياً: نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة:

في هذا النظام يترك سعر الصرف حراً يتحدد طبقاً لتفاعل قوى العرض والطلب، حيث أن هذه الأخيرة تحدد سعر صرف كل عملة دون تدخل السلطات، ويتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة، وهذا النظام ما يطلق عليه نظام تعويم العملات، ورغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات في تحديد سعر الصرف، إلا أنه نظراً للتغيرات المعتمدة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة، فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهناً لتقلبات قوى العرض والطلب، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسباً من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفادياً لحدوث أزمات داخل اقتصادها ومن تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف، ففي حالة التعويم النظيف تترك الدولة سعر الصرف حراً يتحدد وفقاً لقانون العرض والطلب، ولكنها تضع أموالاً موازنة الصرف بتخصيص أرصدة

¹ محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول:

المنظومة المصرفية الجزائرية - التحولات الاقتصادية الواقع والتحديات -، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص 04-05.

من العملات والذهب تسمح للسلطات النقدية للتدخل في سوق الصرف عن طريق البيع أو الشراء، وهذا لحماية سعر عملتها من التغيرات العارضة، أو التي تسببها عمليات المضاربة، حيث تعتبر أموال موازنة الصرف وطرق استخدامها قواعد للعبة في ظل هذا النظام. أما التعويم غير النظيف يتمثل في تدخل السلطات في الأسواق عن طريق البيع أو الشراء قصد التأثير على عملتها لتحقيق هدف معين، ومن ذلك بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها، وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب عليها، أو شراء عملتها الوطنية لزيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة قيمتها لمنع رؤوس الأموال من التسرب إلى الخارج، وقد يسبب هذا النظام في حرب بين السلطات لبعض الدول، وذلك باتخاذ إجراءات وإجراءات مضادة قد تسبب اضطراب أسواق النقد الدولية¹.

أما عن مزايا وعيوب نظام سعر الصرف المرن، فيمكن إيجازها فيما يلي:

1. مزايا نظام الصرف المرن: تتمثل أهم مزايا نظام الصرف المرن في النقاط التالية:²

- يتيح نظام الصرف المرن آلية سريعة وتلقائية لإجراء التعديل اللازم على مستوى سعر الصرف قصد الاستجابة إلى التغيرات التي تحدث في الاقتصاد خاصة على مستوى ميزان المدفوعات.
- لا يكون البنك المركزي مضطراً لامتلاك حجم كبير من احتياطات الصرف لغرض التعديل (الدفاع على العملة) ما دام هذا التعديل يتم آلياً من خلال التغير الذي يطرأ على سعر العملة في سوق الصرف استجابة لتغير هيكل الطلب على العملات الأجنبية وعرضها.
- يسمح بتوفير فضاء يضمن استقلالية السياسة النقدية، بشكل يزيد من قدرتها على تحقيق الأهداف الداخلية للاقتصاد.
- يعتبر أكثر كفاءة في تعديل ميزان المدفوعات، وكذلك في ضمان التخصيص الأمثل للموارد سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى العالمي.

2. عيوب نظام الصرف المرن: تتمثل أهم عيوب نظام الصرف المرن فيما يلي:³

- تقلبات أسعار الصرف الكبيرة تؤثر سلباً على التجارة الدولية.
- الصرف المرن يمكن أن يفرز آثار تضخمية تؤدي إلى عرقلة السياسات النقدية لكل دولة.
- التقلبات في المدى القصير ترتبط بحركات رؤوس الأموال وتكون كبيرة جداً.
- عدم استقرار قيمة احتياطات الصرف وما يترتب عنها من خسائر للمديونية الخارجية والتي من شأنها أن تعيق عملية التنمية.

ثالثاً: أنظمة الصرف الوسيطة:

أنظمة أسعار الصرف الوسيطة تمثل أنظمة وسط بين النظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن، إنها تربط وتجمع بين ميزة استقرار أسعار الصرف في النظام الأول والاستقلالية فيما يخص السياسة

¹ جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص 185-186.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 211-212.

³ عبد الرحمان على الجيلاني، مرجع سبق ذكره، ص 14.

النقدية للنظام الثاني، كقاعدة عامة هذه الأنظمة تسمح ببعض المرونة داخل هامش محدد مسبقاً للعملة أو لسلة من العملات، أين يتم التصحيح بانتظام وذلك حسب درجة الاستقرار المستهدفة وكما أن مجال الهامش يمكن أن يكون عائماً، ضمن هذا النظام تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية الكلية، حيث تهدف إلى التوفيق والمزج في ظل هذا النظام بين ما هو أفضل في النظامين القطبيين¹.

يهدف النظام الوسيط إلى الحفاظ على تغيرات أسعار الصرف عند حدود مقبولة يتم تصميمها لتقادي التقلبات الحادة في أسعار الصرف بدلا من مواجهة قوى السوق، بالإضافة إلى أنه أصبح من أكثر الأنظمة شيوعا خصوصا في سنوات التسعينات لأنه يسمح بتحسين وتهيئة المناخ المالي والاقتصادي للتخفيف من ظروف وحالات عدم التأكد، وعليه فإن الصعوبة التي يمكن أن تواجه هذه الأنظمة الوسيطة هي ضرورة إمكانية التنبؤ بتغيرات الأسعار، مما يؤثر تأثيرا سلبيا على تحركات السعر في المستقبل من خلال إدارة أسعار الصرف سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل².

1. أنواع أنظمة الصرف الوسيطة: تأخذ أنظمة الصرف الوسيطة أشكال عديدة منها ما يلي:³

1.1. ترتيبات تقليدية أخرى من نوع الربط الثابت: إن ترتيبات الربط الثابت التقليدية هي أنظمة سعر الصرف، حيث يمكن للبلد ربط عملته رسمياً أو بحكم الواقع بسعر ثابت بعملة أخرى أو بسلة من العملات، حيث تتكون السلة من عملات أهم الشركاء التجاريين أو الماليين، مع إعطائها أوزانا ترجيحية تعكس التوزيع الجغرافي للتجارة، أو الخدمات، أو تدفقات رأس المال، أو حقوق السحب الخاصة، ويمكن للسلطة النقدية تعديل مستوى سعر الصرف، وقد يتقلب سعر الصرف ضمن نطاق هامش ضيق أقل من $\pm 1\%$ حول سعر الصرف المركزي، أو تظل القيم القصوى والدنيا لسعر الصرف ضمن هامش ضيق قدره 2% لمدة ثلاثة أشهر على الأقل⁴، وتظل السلطة النقدية متأهبة للتدخل حسب الاقتضاء للحفاظ على سعر التعادل الثابت من خلال التدخل المباشر (بيع أو شراء النقد الأجنبي في السوق)، أو التدخل غير المباشر (الاستخدام المكثف لسياسة أسعار الفائدة، أو فرض قواعد تنظيمية على تعاملات النقد الأجنبي، أو استخدام الضغط المعنوي أو تدخل المؤسسات العامة الأخرى)، وتحظى السياسات النقدية في هذه الترتيبات بدرجة أكبر من الاستقلالية رغم محدوديتها مقارنة بترتيبات أسعار الصرف بغير عملة قانونية مستقلة، وترتيبات مجلس العملة، لأنها تظل تسمح للبنك المركزي

¹ جبروري محمد، بن بوزيان محمد، القياس الاقتصادي لتأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي

VAR، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 11، العدد 1، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -، الجزائر، 2012، ص 144.

² Andrew Harrison, Ertugrul Dalkiran, Ena Elsey, **Busnies International et Mondialisation**, 1^{ère} édition, Boeck université, Bruxelles, Belgique, p 304.

³ أنظر إلى:

- روبا دوتاغوبتا، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-4.

- Peijie Wang, **The Economics of Foreign Exchange and Global Finance**, Second Edition, Springer, Berlin, Heidelberg, 2009, p 18-20.

بأداء وظائفه التقليدية، وتتيح للسلطة النقدية تعديل مستوى سعر الصرف، وإن كان بمعدل تواتر غير مرتفع نسبياً.

2.1. أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب زاحفة: تظل قيمة العملة وفقاً لهذا الترتيب ضمن هامش للتقلب لا تقل عن $\pm 1\%$ حول السعر المركزي، أو يكون الهامش بين القيمة القصوى والدنيا لسعر الصرف أكثر من 2% ، مع تعديل السعر المركزي أو هامش التقلب دورياً بمعدل ثابت أو استجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة، وفي هذه الحالة تكون درجة المرونة في سعر الصرف دالة لاتساع نطاق التقلب، وتكون النطاقات إما متسقة حول سعر مركزي زاحف، أو تتسع تدريجياً بغير اتساق بين الحدين الأقصى والأدنى، (في حالة الحد الأدنى قد لا يكون هناك سعر مركزي معلن سلفاً)، ويفرض الالتزام بنطاق لتقلب سعر الصرف قيوداً على السياسة النقدية، حيث تكون درجة استقلالية السياسة النقدية دالة لاتساع نطاق التقلب.

3.1. أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب أفقية: تظل قيمة العملة في هذا الترتيب محصورة ضمن نطاقات تقلب لا تقل عن $\pm 1\%$ حول السعر المركزي الثابت، أو يكون الهامش بين القيمة القصوى والدنيا لسعر الصرف أكثر من 2% ومن أمثلة هذا النوع من الربط آلية سعر الصرف الأوروبية (ERM) للنظام النقدي الأوروبي (EMS) والتي تم استبدالها بآلية سعر الصرف الأوروبية الثانية (ERM II) في الأول من يناير 1999، ويتيح هذا النظام قدراً محدوداً من الصلاحية الاستثنائية في تنفيذ السياسة النقدية، تبعاً لمدى اتساع نطاق التقلب.

4.1. نظم الربط الزاحف: في ظل ربط الزاحف، تعدّل قيمة العملة تعديلاً دورياً طفيفاً عند معدل ثابت أو استجابة للتغيرات في المؤشرات الكمية الانتقائية، مثل فروق التضخم مقارنة بالشركاء التجاريين الرئيسيين في فترة سابقة، والفروق بين التضخم المستهدف والتضخم المتوقع لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، ويمكن تحديد سعر الصرف الزاحف بحيث يتعدّل تلقائياً لاستبعاد أثر التضخم (على أساس استرجاعي)، أو تحديده بسعر صرف ثابت معلن مسبقاً و/أو عند مستوى أقل من فروق التضخم المتوقعة (على أساس استشرافي)، ويفرض الربط الزاحف نفس القيود التي يفرضها الربط الثابت على السياسة النقدية.

2. مزايا وعيوب أنظمة الصرف الوسيطة: لأنظمة الصرف الوسيطة مزايا وعيوب يمكن توضيحها على النحو التالي:

1.2. مزايا أنظمة الصرف الوسيطة: تتمثل أهم مزايا استخدام أنظمة الصرف الوسيطة بما يلي:¹

- تقليص وتخفيض التغيرات والتقلبات الكبيرة في سعر الصرف، التي تكون لها تأثير سلبي على التجارة الخارجية والعقود المالية الخارجية.
- يسمح بالسيطرة والتحكم في مختلف المؤشرات الاقتصادية الأساسية (التحكم في معدل التضخم، التسيير الحسن للمعروض النقدي المحلي) وذلك من خلال العمل على تحقيق تقارب مع المؤشرات الاقتصادية

¹ برياطي حسين، أنظمة الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة شلف، الجزائر، 2017، ص 76.

(أسعار، عجز ميزانية، معدل تضخم) للدول المرجعية (الدولة أو الدول التي تربط العملة المحلية مع عملاتها).

- تسمح أنظمة الصرف الوسيطة لسعر الصرف الثابت بتعديل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية والمحافظة على درجة من الاستقلال النقدي، كما تساهم أنظمة الصرف الوسيطة في تقليص تقلبات في سعر الصرف الاسمي، بحيث يلعب دور مهم في استهداف الأسعار الداخلية بالمقارنة مع أنظمة الصرف المرنة.

2.2. عيوب أنظمة الصرف الوسيطة: يمكن حصر عيوب أنظمة الصرف الوسيطة في النقاط التالية:¹

- إذا كان البنك المركزي يتدخل قصد إبقاء سعر الصرف قريب جداً من المعدل المحوري لسعر الصرف أو الاجتهاد قصد جعله يرتفع أو ينخفض في حدود مجالات محددة، معناه يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام صرف ثابت، أي سعر الصرف يصبح لا يلعب دوره المنتظر وفق هذا النظام في تحقيق التوازن في الأسعار النسبية أو تحقيق الاستقرار النقدي.
- قصد جعل سعر الصرف قريب من المعدل المحوري (أو معدل الصرف الحقيقي) العاكس لواقع الاقتصاد الوطني، هذا الأمر يجبر السلطات النقدية على توفير كمية معتبرة من النقد الأجنبي، مثل ما هو جاري في نظام الصرف الثابت، وقصد جعل أنظمة الصرف الوسيطة توفق بين مزايا النظامين (الثابت والمرن) لأبد من معرفة واقع اقتصاد البلد من حيث، مصداقية وشفافية تنفيذ السياسة النقدية.

المطلب الثاني: سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف أداة هامة للسياسة الاقتصادية، وذلك لما لها من تأثيرات على الاقتصاد بشكل عام، ويتوقف تأثيرها على نظام الصرف السائد في البلد، كما تعد سياسة سعر الصرف آلية فعالة تستخدمها السلطات النقدية من خلال أدواتها لتأثير على قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، وذلك بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة.

أولاً: تعريف سياسة سعر الصرف:

يمكن تعريف سياسة سعر الصرف بأنها عبارة عن استخدام السلطات النقدية في بلد معين لمختلف الأدوات الموضوعة تحت تصرفها من أجل التأثير في سعر الصرف إما من جانب واحد وإما في إطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة سواء بشكل رسمي أم غير رسمي².

¹ محمد أمين بربري، مرجع سبق ذكره، ص 77.

² عبد الحميد مرغيث، النقود والتمويل الدولي، مركز البحوث والدراسات، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019، ص 147.

كما يمكن تعرفها أيضًا على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية للبلد قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف حيث تسعى سياسة سعر الصرف كمختلف السياسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني¹.

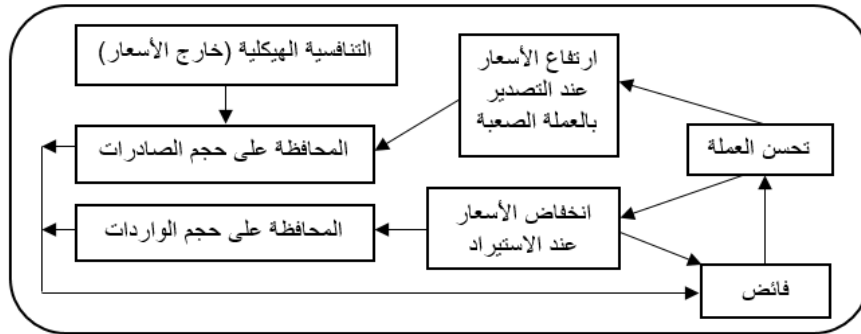
ثانياً: أهداف سياسة سعر الصرف:

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية أهمها:²

1. مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد تأثير إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

وتسمي هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983. والشكل الموالي يظهر كيفية استهداف التضخم باستخدام سياسة سعر الصرف:

الشكل رقم (02): استهداف التضخم باستخدام سياسة سعر الصرف.



المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

2. تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي (الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية) إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

3. توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي... (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت

¹ بلعزوز بن علي، محمد الطيب، دليلك في الاقتصاد (النقدي، البنكي، الدولي، أسواق المالية، المالية، العامة)، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 128.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 131-133.

الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

4. تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

ثالثاً: أدوات سياسة سعر الصرف:

لتنفيذ سياسة سعر الصرف وتحقيق أهدافها تستخدم السلطات العديد من الأدوات والوسائل أهمها:¹

1. تعديل سعر صرف العملة: لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقييمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما في النظام المرن فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة. وتستخدم سياسة التخفيض عموماً لتشجيع الصادرات وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- استجابة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب.
- ضرورة توفر الاستقرار في الأسعار المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات (الجودة، المعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير).

إلا أن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات، حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولاً وبعد ذلك يبدأ في التحسن على صيغة الحرف (J)، ذلك أنه في المدى القصير يبقى حجم الصادرات والواردات ثابتاً بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي، عادات الاستهلاك والعقود المبرمة قبل تغير أسعار الصرف، إذ تتأثر قيمة الصادرات والواردات بعملة التسوية كما قد تتسم تغيرات الأسعار بالبطء فتؤثر على حركة الصادرات والواردات ليتبعها في مرحلة موائية اتجاه الكميات نحو الارتفاع لكي تغطي أثر السعر. كما يتوقف نجاح التخفيض على طبيعة التدهور في الميزان التجاري الذي لا يجب أن يكون كبيراً جداً. مع الإشارة إلى أن التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية المصدرة بالعملة الأجنبية إضافة إلى ارتفاع معدل التضخم.

¹ محمد عبد الله شهاب محمد، أسعار صرف العملات العالمية وآثارها على النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة،

2. استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم المصرف المركزي بتخفيض العملة المحلية.
3. مراقبة الصرف: تقضي هذه السياسة بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة خروج المضاربين. ومن بين التدابير التي تعتمد عليها السلطات النقدية:

- الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.
 - تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.
 - تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.
4. استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم المصرف المركزي برفع سعر الفائدة لمواجهة خطر انهيار العملة إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.
5. إقامة سعر صرف متعدد: يهدف نظام أسعار المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.
- يصعب اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف:

لقد حاول العديد من الاقتصاديين تحديد أسباب التي تؤدي إلى تغيرات أسعار الصرف، وكذلك تحديد العوامل المتحكم في العرض والطلب عليه والتي تختلف باختلاف نظام سعر الصرف السائد، لذلك ظهرت العديد من النظريات والنماذج الرائدة في هذا الشأن من أهمها: نظرية تعادل القوة الشرائية، نظرية تعادل أسعار الفائدة، نظرية ميزان المدفوعات، النموذج النقدي، نموذج توازن المحفظة، وفي هذا المطلب سنتناول بشيء من التفصيل لكل نظرية من هذه النظريات.

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية:

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية أبسط وأقدم نظرية لتحديد سعر الصرف ومعرفة أسباب تغيره، حيث تمت صياغتها لأول مرة من طرف الاقتصادي (Custov Cassel) عام 1916، وتتص هذه النظرية على أن سعر

الصرف بين عمليتي بلدين في الأجل الطويل هو عبارة عن النسبة بين مستويات الأسعار الوطنية في البلدين، وبعبارة أخرى فإن مستويات الأسعار بين بلدين لابد أن تتساوي إذا تم التعبير عنهما بعملة مشتركة¹. ولنظرية تعادل القوة الشرائية صورتان، الأولى هي تعادل القوة الشرائية المطلقة والثانية هي تعادل القوة الشرائية النسبية. حيث تدرس الصورة الأولى سعر الصرف بين العملتين بناءً على الأسعار المطلقة لنفس سلة السلع في البلدين، أما الصورة الثانية فتدرس كيفية تغير سعر الصرف مع مرور الوقت استجابةً لتغيرات مستويات الأسعار في البلدين.

1. تعادل القوة الشرائية المطلقة: يمكن وصف نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة بشكل أفضل عن طريق قانون السعر الواحد، والذي ينص على أنه يجب أن تباع نفس السلع أو سلة السلع بنفس السعر في دول مختلفة عند قياسها بعملة مشتركة، وذلك في ظل غياب تكاليف المعاملات²، ويتم التعبير عن نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة بالعلاقة التالية³:

$$S = \frac{P_f}{P_d} \quad (1)$$

حيث: P_f : يمثل السعر لنفس السلعة أو سلة السلع في البلد الأجنبي. P_d : يمثل السعر لسلعة أو سلة السلع في البلد المحلي. S : تمثل سعر صرف العملات الحالي بين البلدين.

ومن المعادلة رقم (1) نستطيع الحصول على قانون السعر الواحد:

$$P_d = S \times P_f \quad (2)$$

على سبيل المثال، نفترض أن سعر واحد كيلو غرام للسكر 30 دج في الجزائر و0.30 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكننا تحديد سعر الصرف من خلال نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة على النحو التالي:

$$S = \frac{P_{dz}}{P_{us}} = \frac{30DA}{0.30\$} = 100DA/1\$$$

ومنه سعر الصرف الحقيقي هو $100DA/1\$$ ، ويعني ذلك أن القدرة الشرائية لـ 100 دينار تعادل القدرة الشرائية لـ 1 دولار أمريكي لسلعة السكر، وبالتالي فإن الدولار الأمريكي يُقدر بأنه مرتفع القيمة بينما الدينار الجزائري يعتبر منخفض القيمة.

إن من المهم أن نلاحظ أن قوة الشراء المتوازنة المطلقة قد تميل إلى الصحة على المدى الطويل فقط، لكونها تعتمد على افتراضات معينة مثل عدم وجود تكاليف للمعاملات وعدم وجود حواجز تجارية أو قيود أخرى، لكن قد تتأثر أسعار الصرف بعوامل أخرى مثل التكاليف الإضافية والتدخلات الحكومية في تحديد الأسعار، وعوامل العرض والطلب في الأسواق المالية الدولية، مما يؤدي إلى اختلافات في الأسعار الفعلية بين الدول.

¹ عبد الحميد مرغيث، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² Peijie Wang, *op cit*, p 32.

³ Kenneth R. Szulczyk, *Money, Banking, and International Finance*, Edition 2, CreateSpace Independent Publishing Platform, 2014, p 208.

2. نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية: تفترض نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية، أن التغير في سعر الصرف على مدى فترة زمنية معينة يجب أن يكون متناسباً مع التغير النسبي في مستويات الأسعار في البلدين خلال نفس الفترة الزمنية، وصيغة نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية هي كما يلي:

$$R_1 = \frac{P_1/P_0}{P_1^*/P_0^*} \cdot ER_0 \quad (3)$$

حيث أن: R_0 و R_1 هما سعر الصرف في الفترة 1 والفترة الأساسية 0 على التوالي، P_0 و P_1 هما مستويات الأسعار في البلد المحلي في الفترة 1 والفترة الأساسية 0 على التوالي، P_0^* و P_1^* هما مستويات الأسعار في البلد الأجنبي في الفترة 1 والفترة الأساسية 0 على التوالي.

على سبيل المثال، إذا لم يتغير مستوى العام للأسعار في الدولة الأجنبية من الفترة الأساسية إلى الفترة 1 (أي $P_1^*/P_0^* = 1$)، بينما يزيد مستوى العام للأسعار في الدولة المحلية بنسبة 50%، فإن نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية تفترض أن سعر الصرف يجب أن يكون أعلى بنسبة 50% (أي يجب أن تتراجع العملة في الدولة المحلية بنسبة 50%) في الفترة 1 مقارنة بالفترة الأساسية¹.

3. تقييم نظرية تعادل القوة الشرائية: تتعرض نظرية تعادل قوة الشراء المتوازنة للانتقادات التالية:²

- تفترض النظرية عدم وجود تكاليف للمعاملات وعدم وجود حواجز تجارية أو قيود أخرى، لكن قد تتأثر أسعار الصرف بعوامل أخرى مثل تكاليف النقل، والرسوم الجمركية، والتدخلات الحكومية في تحديد الأسعار، وعوامل العرض والطلب في الأسواق المالية الدولية، مما يؤدي إلى اختلافات في الأسعار الفعلية بين الدول.
- تعتمد على مؤشر العام للأسعار للبلد، يشمل هذا المؤشر أسعار السلع والخدمات المتداولة وغير التجارية، بينما يتعلق تحديد سعر الصرف بالسلع والخدمات المتداولة دولياً فقط.
- تختلف السنة الأساسية ووزن السلع والخدمات المستخدمة في إنشاء مؤشر الأسعار من بلد إلى آخر اعتماداً على طبيعة وهيكل الإنتاج. لذا، فإن رقم مؤشر الأسعار لا يعكس مستويات الأسعار النسبية في البلدان المختلفة. والتباين في سعر الصرف في ظل هذه الظروف على أساس هيكل الأسعار النسبي لا يعكس القوة الشرائية الفعلية.
- بصرف النظر عن السلع والخدمات غير التجارية، يعتبر بعض أنواع الخدمات مثل الخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات جزءاً من المعاملات الأجنبية ولكنها لا تدرج في رقم مؤشر الأسعار. لذا، لا يعكس تغير الأسعار النسبية تغيرات في القوة الشرائية للعملة.
- يحدث تحويل كبير لرأس المال بين الدول، مما يؤثر على الطلب على الصرف الأجنبي، تؤثر التغيرات في الطلب على الصرف الأجنبي على سعر الصرف.

¹ Dominick Salvatore, **International Economics**, Eleventh Edition, John Wiley & Sons, Inc, United States of America, 2013, p 465.

² Neelesh Kumar and Others, **INTERNATIONAL FINANCIAL MANAGEMENT**, Vikas® Publishing House, New Delhi, 2019, pp 135-136.

- يعتمد تغير سعر الصرف، بشكل كبير، على مرونة الطلب المتبادل على الصرف الأجنبي، لكن نظرية قواعد القوى الشرائية النسبية تعترف فقط بتغيير سعر الصرف بسبب تغيرات في الأسعار النسبية.
- تفترض نظرية قواعد القوى الشرائية النسبية أن الأسعار النسبية للسلع هي العوامل الوحيدة المحددة للمعاملات الدولية وأن تغير الأسعار النسبية هو العامل الوحيد المحدد لسعر الصرف، ولكن في الواقع، التغيرات في سعر الصرف يتم أيضًا بسبب عدم التوازن في الميزانية المدفوعة بالعملات الأجنبية ودفعات الخدمات وتغيرات في الدخل الحقيقي.

على الرغم من العيوب والنقائص العديدة، فإن نظرية تعادل قوة الشراء تكشف عن بعض الجوانب المهمة في تحديد سعر الصرف، وهي كالتالي:¹

- إنها تشير إلى العلاقة بين مستويات الأسعار الداخلية وأسعار الصرف.
- إنها تشرح حالة تجارة البلد وطبيعة ميزان المدفوعات في وقت معين.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن النظرية قابلة للتطبيق إلى حد ما على جميع أنواع المعايير النقدية.

ثانياً: نظرية تعادل أسعار الفائدة:

طور (كينز) في العام 1923 حالة تعادل سعر الفائدة لتصبح ما يعرف بنظرية تعادل سعر الفائدة ليربط سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم.² وهي نظرية مشتقة من تحليل المعلومة في المدى القصير ومن عمليات التغطية الآجلة، وتهدف هذه النظرية إلى تفسير العلاقة التي تربط السوق النقدي بسوق الصرف، فالاختلافات التي تحدث في معدلات الفائدة بين البلدان يمكن أن تؤدي إما إلى تحسين قيمة العملة المحلية أو تدهورها بالنسبة إلى العملة الأجنبية، وهذا معناه أنه قد يجذب سعر الفائدة المرتفع في دولة ما رؤوس الأموال مقارنة بدولة أخرى بغرض الحصول على عوائد وأرباح وهذا يستدعي زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة ما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية.

ترى نظرية تعادل أسعار الفائدة بأنه لا يمكن للمستثمر أن يحصل على عائد أكبر في الخارج من العائد الذي يحصل عليه في السوق المحلي، حتى وإن كانت معدلات الفائدة بينهما مختلفة، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الحاضر وسعر الصرف الآجل.³

1. فرضيات النظرية: تقوم نظرية تعادل أسعار الفائدة على الفروض التالية:

- غياب تكاليف المعاملات.
- تماثل الأصول المحلية والأجنبية من حيث المخاطرة وتاريخ الاستحقاق.
- وجود حرية تداول العملات وعدم وجود عوائق لتحويل الأموال بين البلدان.

¹ Francis Cherunilam, **International Business Text and Cases**, Sixth Edition, PHI Learning Pvt. Ltd, India, 2020, PP 221.

² دريم كامل آل شبيب، **المالية الدولية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 40.

³ جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، ترجمة محمود حسن حسني، **اقتصاديات النقود والتمويل الدولي**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2010،

2. صياغة النظرية: نفترض مستثمر ما له خيارين، إما أن يستثمر أمواله (M) لمدة سنة، في السوق المحلي أو أن يستثمرها في السوق الأجنبي مع قيامه بعملية التحوط من خلال تحويل أمواله (M) إلى العملة الأجنبية بسعر الصرف الحالي، وتوظيفها في السوق الأجنبي بمعدل فائدة مختلف وإعادة بيعها لآجل، وحسب النظرية يجب أن يؤدي الاستثمار في السوقين السابقين (المحلي والأجنبي) إلى نفس العائد المستقبلي بعد عام واحد، وبتعبير رياضي يجب أن يكون:

$$M(1 + i_d) = \frac{M}{C_c} (1 + i_E) C_T \quad (1)$$

حيث أن: M : المبلغ المستثمر، i_d : معدل الفائدة المحلي، C_c : سعر صرف الحاضر، C_T : سعر صرف الآجل، i_E : معدل الفائدة الأجنبي.

ومن المعادلة رقم (1) يمكن الحصول على المعادلة رقم (2):

$$\frac{C_T}{C_c} = \frac{1 + i_d}{1 + i_E} \quad (2)$$

وبطرح الواحد من المعادلة رقم (2) نحصل على المعادلة رقم (3):

$$I_D - I_E = \frac{C_T - C_c}{C_c} \quad (3)$$

حيث أن: C_c : سعر الصرف الآني أو الحاضر (نقداً)، C_T : سعر الصرف الآجل، I_E : معدل الفائدة الأجنبي الاسمي، I_D : معدل الفائدة المحلي الاسمي.

يطلق على المعادلة رقم (3) اسم "شرط تعادل سعر الفائدة المغطاة"، ويعني هذا الشرط أن الفرق بين سعر الفائدة المحلي على الأصل المالي، وبين سعر الفائدة الأجنبي على الأصل المالي ينبغي أن يعادل تقريباً العلاوة الآجلة أو الخصم الآجل في سوق الصرف الأجنبي.

وهناك صيغة أخرى للنظرية تعرف "بشرط تعادل سعر الفائدة غير المغطاة"، ومفادها أن المستثمر عوض التحوط من خطر الصرف سيعتمد على ترك المركز المالي الخاص به مفتوحاً وبينه قرارته على أساس توقعاته بشأن سعر الصرف في المستقبل، وب نفس المنهجية السابقة مع تعويض سعر الصرف الآجل في المعادلة السابقة بالسعر المتوقع نرمز له بـ C^e نحصل على شرط تعادل معدلات الفائدة غير المغطاة وفقاً للصيغة التالية:¹

$$I_D - I_E = \frac{C^e - C_c}{C_c} \quad (4)$$

إن تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة عبارة عن شرط يقوم على الربط بين الفروق في أسعار أدوات مالية متشابهة في بلدين وبين التغير المتوقع في سعر الصرف الحاضر بين عمليتي هذين البلدين.²

¹ نفس المرجع أعلاه، ص 162.

² زيات عادل، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2017، ص ص 43-44.

على سبيل المثال: نفترض أن معدل الفائدة المحلي (I_D) هو 7%، ومعدل الفائدة الأجنبي (I_E) هو 5%، وسعر الصرف الحالي (C_C) يساوي 20 دج/\$1، بناءً على المعادلة رقم (4)، يمكننا تحديد سعر الصرف المتوقع (C^e) لمدة سنة واحدة على النحو التالي:

$$\begin{aligned} 0.07 - 0.05 &= \frac{C^e - 20}{20} \\ 0.02 &= \frac{C^e - 20}{20} \implies 0.4 = F - 20 \\ C^e &= 20.4 \end{aligned}$$

ثالثاً: نظرية ميزان المدفوعات:

تعتبر نظرية ميزان المدفوعات أن سعر الصرف في ظروف السوق الحرة، يتحدد وفقاً لتغيرات العرض والطلب على العملة في سوق الصرف الأجنبي، والذي يعتمد على وضعية ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص، حيث عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات، يتجاوز عرض العملة الطلب عليها، فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملة (ارتفاع سعر الصرف)، وعندما يكون هناك فائض، يتجاوز الطلب عرض العملة، فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة (انخفاض سعر الصرف)، وعندما تكون وضعية ميزان المدفوعات متوازنة، يكون عرض العملة والطلب عليها متساويين.

1. صياغة النظرية: وفقاً لهذه النظرية فإن سعر الصرف يتحدد بمقارنة التدفقات الصافية الداخلة (الخارجة) من النقد الأجنبي الآتية من معاملات الحساب الجاري مع التدفقات الصافية الخارجة (الداخلة) من النقد الأجنبي الآتية من معاملات حساب رأس المال، ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً كما يلي:¹

$$Bop = C \left(\frac{EP^*}{P}, Y, Y^* \right) + K(r, r^*, s)$$

حيث: Bop : هو ميزان المدفوعات، C : هو الحساب الجاري لميزان المدفوعات، $\left(\frac{EP^*}{P} \right)$: هو مقياس للتنافسية يقيس سعر النسبي للسلع الأجنبية، (Y, Y^*) : هما على الترتيب الدخل المحلي والأجنبي، K : هو حساب رأس المال لميزان المدفوعات، (r, r^*) : هما على الترتيب معدلات الفائدة المحلية والأجنبية، s : هو متغير يمثل عمليات المضاربة.

تشير المعادلة أعلاه أن ميزان المدفوعات يتأثر بتغيرات سعر الصرف، لأنها تؤدي إلى تغير الأسعار النسبية ومن ثم تحسين القدرة التنافسية، وبناءً على ذلك فأحد خيارات السياسة الممكنة بالنسبة للبلد الذي يعاني عجزاً مستمراً في ميزان مدفوعاته هو إجراء تخفيض في قيمة عملته الوطنية، ولكن نجارح سياسة التخفيض مرهون بمدى تحقق "شرط مارشال-ليرنر" الذي ينص على أنه إذا كان مجموع القيمة المطلقة للمرونة السعرية لواردات وصادرات البلد أكبر من الواحد الصحيح، فإن عملية التخفيض ستحسن الميزان

¹ عبد الحميد مرغيث، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

التجاري في الأجل الطويل، وهذا بزيادة الصادرات نظراً لانخفاض أسعارها، وانخفاض الواردات لارتفاع أسعارها.

2. تقييم نظرية ميزان المدفوعات: من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:¹

- أن تدفقات السلع والخدمات (الحساب الجاري من ميزان المدفوعات) ليست وحدها المتحركة في حركة سعر الصرف، فهناك حركة رؤوس الأموال (الحساب المالي لميزان المدفوعات) التي لها أيضاً دور كبير في التأثير على سعر الصرف وخاصة في ظل موجه العولمة المالية والتنامي الهائل للتدفقات المالية عبر الحدود، وقد أدى هذا الوضع إلى طغيان النظرة المالية للعمليات واعتبارها أصولاً في حد ذاتها ومصدراً للربح عن طريق التداول، وهو ما جعل سوق الصرف مكاناً للمضاربة مثله مثل بورصات الأوراق المالية.

- أن العلاقة بين سعر الصرف والحساب الجاري ليست دائماً علاقة ارتباط قوية، فمثلاً بين عامي 1980 و1985، سجل الدولار الأمريكي ارتفاعاً في قيمته في الأسواق بينما كان العجز في الميزان التجاري الأمريكي يزداد.

بالرغم من الانتقادات السابقة الذكر، إلا أن هذه النظرية تتمتع بالمزايا التالية:²

- على عكس نظرية قوة الشراء المتوازنة، تدرك نظرية ميزان المدفوعات أهمية جميع العناصر في ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف.
- تتفق هذه النظرية للطلب والعرض مع نظرية القيمة العامة مثل سعر أي سلعة في سوق حر، يتم تحديد سعر الصرف بواسطة قوى الطلب والعرض.
- تضمن هذه النظرية تحديد سعر الصرف ضمن نطاق نظرية التوازن العام. ولهذا السبب تُعرف هذه النظرية أيضاً بنظرية التوازن العام لتحديد سعر الصرف.
- تشير أيضاً إلى أنه يمكن تصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق ضبط سعر الصرف (أي عن طريق التخفي النقدي أو إعادة التقييم)، بدلاً من خلال تضخم أو تضيق داخلي. العيب الرئيسي للنظرية هو عدم الاعتراف بحقيقة أن سعر الصرف قد يؤثر على ميزان المدفوعات.

رابعا: النموذج النقدي في تحديد سعر الصرف:

يرجع ظهور هذا المنهج إلى السبعينيات من القرن الماضي ولا سيما فترة ما بعد انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة عام 1973 والتحول نحو تعويم العملات وما نجم عنه من تقلبات كبيرة في أسعار الصرف العملات، وترتكز الفكرة الأساسية للمنهج النقدي على دمج نظرية تكافؤ القوة الشرائية مع النظرية الكمية للنقد، فخلافاً للفرضية الأساسية التي تقوم عليها نظرية تكافؤ القوة الشرائية بأن مستويات الأسعار تكون مغطاة (أي متغير خارجي)، فإن أنصار المنهج النقدي يتساءلون عن سبب التغيرات في مستويات

¹ نفس المرجع أعلاه، ص ص 71-72.

² Francis Cherunilam, op cit, PP 220-221.

الأسعار حتى يتغير سعر الصرف، ويجيبون بأن مستويات الأسعار في أي بلد هي متغير داخلي، وأن تحركاتها عبر الزمن يحكمها في الغالب المعروض النقدي¹. ويوجد نوعين من النموذج النقدي هما: النموذج النقدي للأسعار المرنة والنموذج النقدي للأسعار غير المرنة (الجامدة).

1. النموذج النقدي للأسعار المرنة: لتوضيح كيفية تحديد سعر الصرف وفق النموذج النقدي للأسعار المرنة، نفترض مثلاً عن بلدين هما الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، حيث نعتبر (S) سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، و (P_{dz}) المستوى العام للأسعار في الجزائر، و (P_{us}) المستوى العام للأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية.

يمكن كتابة الطلب الحقيقي على النقود للدينار الجزائري والدولار الأمريكي على التوالي على النحو التالي:

$$\frac{M_{dz}}{P_{dz}} = r_{dz} Y_{dz} \quad (1)$$

$$\frac{M_{us}}{P_{us}} = r_{us} Y_{us} \quad (2)$$

حيث أن:

$\frac{M_{us}}{P_{us}}$ ، $\frac{M_{dz}}{P_{dz}}$: تمثل الطلب الحقيقي على النقود للدينار الجزائري والدولار الأمريكي على التوالي، والذي يتم حسابه من خلال قسمة المبالغ الاسمية المطلوبة في الجزائر M_{dz} ، أو في الولايات المتحدة M_{us} على المستوى العام للأسعار في الجزائر P_{dz} ، أو في الولايات المتحدة P_{us} . Y_{us} ، Y_{dz} : تمثل الدخل الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر وفي الولايات المتحدة على التوالي.

r_{us} ، r_{dz} : معدلات الفائدة الاسمية في الجزائر والولايات المتحدة على التوالي.

إذا كان الطلب على النقود يساوي المعروض النقدي، فيمكننا اعتبار M_{us} و M_{dz} على أنهما المعروض النقدي في الجزائر والولايات المتحدة على التوالي. إذا أعدنا ترتيب المعادلات (1) و (2) بوضع المعروض النقدي في الجانب الأيمن، سنحصل على:

$$P_{dz} = \frac{M_{dz}}{r_{dz} Y_{dz}} \quad (3)$$

$$P_{us} = \frac{M_{us}}{r_{us} Y_{us}} \quad (4)$$

وفقاً لنظرية القوة الشرائية فإن معدل الأسعار يرتبط في بلدين بسعر صرف العملات بين البلدين. وبتطبيق على الجزائر والولايات المتحدة، يمكن صياغة سعر الصرف الاسمي على النحو التالي:

$$S \left(\frac{dz}{\$} \right) = \frac{P_{dz}}{P_{us}} \quad (5)$$

بالتعويض المعادلتين (3) و (4) في المعادلة (5)، نجد أن:

¹ عبد الحميد مرغيث، مرجع سبق ذكره، ص 69.

$$S \left(\frac{dz}{\$} \right) = \frac{\frac{M_{dz}}{r_{dz} Y_{dz}}}{\frac{M_{us}}{r_{us} Y_{us}}} \quad (6)$$

ومن المعادلة رقم (6) نحصل على المعادلة رقم (7):

$$S \left(\frac{dz}{\$} \right) = \left(\frac{M_{dz}}{M_{us}} \right) \left(\frac{r_{us}}{r_{dz}} \right) \left(\frac{Y_{us}}{Y_{dz}} \right) \quad (7)$$

المعادلة رقم (7) تلخص الخصائص الأساسية للنموذج النقدي في تحديد أسعار الصرف والتي تتمثل فيما يلي:

- يزيد سعر الصرف (S)، إذا زاد المعروض النقدي الجزائري بنسبة أكبر من المعروض النقدي الأمريكي، بشرط عدم تغير العوامل الأخرى. السبب في ذلك هو أنه إذا زاد المعروض النقدي الجزائري بوتيرة أسرع من المعروض النقدي الأمريكي، ستكون معدلات التضخم في الجزائر أعلى من معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي وفقاً لمبدأ تعادل القوة الشرائية، ينخفض الدينار الجزائري.
- زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأمريكي بوتيرة أسرع من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الجزائري يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف (S)، وبالتالي تدهور قيمة الدينار الجزائري، والعكس صحيح، ويفسر ذلك حسب المنهج النقدي أن زيادة الناتج المحلي الحقيقي يعني زيادة في كمية المال المطلوبة.
- زيادة معدل الفائدة الجزائري مقارنة بمعدل الفائدة الأمريكي، بشرط عدم تغير العوامل الأخرى. ووفقاً للمعادلة (7)، فإن زيادة i_{dz} عن i_{us} يؤدي إلى زيادة سعر الصرف (S)، أي انخفاض قيمة الدينار الجزائري، ويفسر ذلك حسب النظرية النقدية هو أن زيادة معدل الفائدة الاسمية لدولة ما يعني ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لحيازة المال، مما يؤدي إلى انخفاض الكمية الحقيقية المطلوبة من المال، وهذا الأخير يعني وجود فائض في المعروض النقدي الحقيقي، وبالتالي يؤدي إلى زيادة في مستوى الأسعار عندما ينفق الناس المال الذي لا يرغبون في الاحتفاظ به، يشير شرط تعادل القوة الشرائية في المعادلة (5)، إلى أنه إذا زاد مستوى الأسعار في الجزائر، فإن الدينار الجزائري يفقد قيمته أمام الدولار الأمريكي، وبالتالي نصل إلى استنتاج أنه كلما زاد معدل الفائدة الجزائري مقارنة بمعدل الفائدة الأمريكي، كلما انخفضت قيمة الدينار الجزائري.

يمكن اختبار مدى تحقق المعادلة رقم (7) في الواقع من خلال دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك، وهذا بعد تحويل المعادلة (7) إلى الصيغة اللوغاريتمية كما يلي:

$$\log S = (\log M_{dz} - \log M_{us}) - \lambda (\log Y_{us} - \log Y_{dz}) + \theta (\log r_{us} - \log r_{dz})$$

ومن الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج القائم على فرضية مرونة الأسعار ما يلي:¹

¹ نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف دراسة تحليلية ومقارنة لسوق النقود وسعر الصرف، الطبعة الأولى، دار الكتاب المصرية، مصر،

- افترض هذا النموذج سريان نظرية تعادل القوة الشرائية على الدوام في مختلف الآجال (القصير، المتوسط، الطويل)، وهو ما لم تؤيده معظم الدراسات التطبيقية والتي تشير إلى عدم صلاحية تعادل القوة الشرائية في الأجلين القصير والمتوسط، وإن أيدت صلاحيتها في الآجال الطويلة.
- يفترض هذا النموذج دوام مرونة الأسعار الأمر الذي لا يتحقق دوماً.
- لا يستطيع هذا النموذج تحديد وشرح العوامل التي تحدد معدل الصرف في الأجل القصير حيث تنقلب تغيرات الأسعار بشدة في هذا الأجل، بمعنى دراسته تطورات معدل الصرف يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً، فلا يمكن إرجاع هذه التقلبات إلى تغيرات مستويات الأسعار أو إلى تغيرات كميات النقود المعروضة وذلك لأن الأخيرتين لا تتغيران بنفس السرعة.

2. النموذج النقدي للأسعار غير مرنة (نموذج الإفراط في التكيف): قام الاقتصادي (Rudiger Dornbush) في بحث نشره عام 1976 بتقديم المنهج النقدي لسعر الصرف القائم على عدم مرونة

الأسعار والذي يتضمن فرضية "الإفراط في التكيف". وكان الهدف من هذا البحث هو إبراز طريقة التي يؤثر بها اختلاف سرعة تكيف الأسعار في سوق السلع وأسواق الصرف والأسواق المالية على توقعات سعر الصرف وهذا في مواجهة زيادة المعروض النقدي، حيث أنه في ظل كون الأسعار غير مرنة في الأجل القصير ستقود زيادة المعروض النقدي إلى خفض معدلات الفائدة المحلية مقارنة بأسعار الفائدة الأجنبية، ومن ثم هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، مما يسبب تراجع قيمة العملة المحلية في الأجل القصير بشكل كبير (الإفراط في التكيف)، تبلغ مستوى أعلى من مستواها الطويل الأجل، أي أن سعر الصرف الحاضر يرتفع في الأمد القصير إلى مستوى أعلى من المستوى الذي يتحتم أن يصل إليه سعر الصرف الطويل الأجل، فهذا الأخير سيرتفع بمقدار التضخم لا غير (نظرية تكافؤ القوة الشرائية)، أما سعر الصرف الحاضر فسيتفوق عليه بمقدار انخفاض سعر الفائدة الوطني تماماً، وارتفاعه بهذا المقدار هو الذي يضمن عودة سوق المال إلى التوازن من جديد. كما أن انخفاض أسعار الفائدة المحلية والتي يرافقها تراجع قيمة العملة الوطنية تؤدي إلى زيادة الطلب على مستوى سوق السلع (لأن انخفاض أسعار الفائدة يشجع قروض الاستهلاك، وانخفاض قيمة العملة يشجع الطلب على الصادرات الوطنية)، وهذا ما ينتج عنه ضغوط تضخمية ينجر عنها رفع لأسعار الفائدة، ودخول قوي لرؤوس الأموال الأجنبية وتحسن قيمة العملة في الأجل الطويل وعندها تكون الأسواق الثلاثة في حالة توازن.

وخلاصة النموذج أن متطلبات التوازن في سوق المال فرضت على سعر الصرف الإفراط في النقلب في الأجل القصير، في حين أن متطلبات التوازن في السوق السلعية فرضت على سعر الصرف التراجع من مستواه المفرط إلى مستواه الطويل الأجل.

ومن أجل اختبار مدى تحقق نموذج "الإفراط في التكيف لدورنبوش" في الواقع، يكفي الاعتماد على معادلة النهج النقدي لسعر الصرف المذكورة في النموذج السابق القائم على مرونة الأسعار مع افتراض تحقق نظرية تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة أي أن $\theta = 0$ ¹.

خامساً: نموذج توازن المحفظة:

يجد جذوره وتطوراته في البحوث والدراسات التي قام بها كل من (McKinnon and Qates) عام 1966، (McKinnon) 1969، (Branson) 1968، 1975، وقد تم تطبيق هذا النموذج لتحديد سعر الصرف بواسطة (Branson)، (Isard)، (Allen and Kenen)، (Dornbusch and Fisher)، وآخرين غيرهم، إن إحدى السمات الخاصة بنماذج توازن المحفظة، تتمثل في إدراج الثروة كمتغير للقياس المتدرج في معدلات الطلب على الأصول²، وتعتمد عملية تحديد سعر الصرف وفق هذا النموذج في الأجلين، حيث يتم تحديده في الأجل القصير على أساس التوازن بين العرض والطلب على الأصول المالية والنقدية المشكلة للمحفظة سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، أما في الأجل الطويل يتم تحديده على أساس التوازن بين أسواق الأصول المالية والتدفقات الحقيقية (أي تدفقات الميزان الجاري).

1. صياغة النموذج:

1.1. نموذج توازن المحفظة في الأجل القصير: يتكون نموذج توازن المحفظة في الأجل القصير من ثلاثة أصول، وهي النقود والسندات المحلية والسندات الأجنبية، وعليه يتم تعبير عن إجمالي الثروة الصافية للقطاع الخاص عن مجموع العناصر الثلاثة السابقة بالمعادلة التالية:³

$$W = M + B_p + SB_p^* \quad (1)$$

حيث: W : الثروة المالية الصافية للقطاع الخاص. M : الأصول النقدية المحلية. B_p : الأصول المالية المحلية (السندات المحلية). B_p^* : الأصول المالية الأجنبية (السندات الأجنبية). S : سعر الصرف. نلاحظ في المعادلة (1) أن المتغير المتعلق بالسندات الأجنبية مضروب في سعر الصرف وبالتالي الأصول المالية الأجنبية تكون مقومة بالعملة المحلية.

تحليل الطلب على الأصول الثلاثة ضروري لتحديد شروط التوازن العام في كل من الأسواق الثلاثة (السوق النقدي، وسوق السندات المحلية، وسوق السندات الأجنبية). حيث يعتمد الطلب على الأصول الثلاثة على كل من معدل الفائدة المحلي r ، ومعدل الفائدة الأجنبي r^* ، والتغير المتوقع في سعر الصرف $\bar{s}$ ، والثروة w . يتم تحديد دالة الطلب على كل من النقود (M) والسندات المحلية (B_p) والسندات الأجنبية (B_p^*) من

قبل المستثمرين الخاصين على النحو التالي:

$$M = m(r, r^*, \bar{s}, w) \quad m_r < 0, m_{r^*} < 0, m_{\bar{s}} < 0, m_w > 0 \quad (2)$$

$$B_p = b(r, r^*, \bar{s}, w) \quad b_r > 0, b_{r^*} < 0, b_{\bar{s}} < 0, b_w > 0 \quad (3)$$

¹ عبد الحميد مرغيث، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-74.

² سي بول هالود، رونارد ماكدونالد، ترجمة محمود حسن حسني، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص 350.

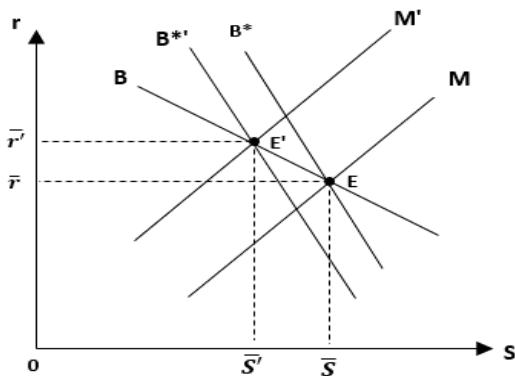
³ Peijie Wang, op cit, p 216.

$$SB_p^* = b^*(r, r^*, \bar{s}, w) \quad b_r^* < 0, b_{r^*}^* > 0, b_{\bar{s}}^* > 0, b_w^* > 0 \quad (4)$$

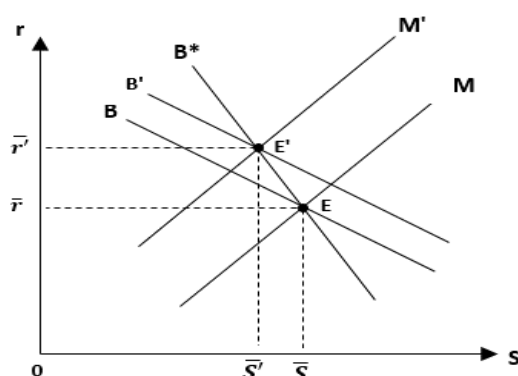
$$m_w + b_w + b_w^* = 1 \quad (5)$$

- نفترض المعادلة (2) أن الطلب على النقود المحلية متناسب طردياً مع زيادة الثروة (w)، وعكسياً مع ارتفاع كل من معدل الفائدة المحلي (r) والأجنبي (r^*)، والتغير المتوقع في سعر الصرف ($\bar{s}$)، وبمعنى آخر، كلما زادت قيمة (r) و (r^*) و ($\bar{s}$)، قلت قيمة (M)، وكلما زادت قيمة (w)، زادت قيمة (M).
 - نفترض المعادلة (3) أن الطلب على السندات المحلية (B_p) متناسب طردياً مع زيادة الثروة (w)، ومع ارتفاع معدل الفائدة المحلي (r)، وعكسياً مع ارتفاع معدل الفائدة الأجنبي (r^*)، وزيادة متوقعة في سعر الصرف ($\bar{s}$)، أو تراجع متوقع في قيمة العملة المحلية. بمعنى آخر، كلما زادت قيمة (r^*) و ($\bar{s}$)، قلت قيمة (B_p)، وكلما زادت قيمة (w)، زادت قيمة (B_p).
 - نفترض المعادلة (4) أن الطلب على السندات الأجنبية (SB_p^*)، متناسباً طردياً مع زيادة الثروة (w)، ومع ارتفاع معدل الفائدة الأجنبي (r^*)، ومع زيادة متوقعة في سعر الصرف ($\bar{s}$)، أو تراجع متوقع في قيمة العملة المحلية، وعكسياً مع ارتفاع معدل الفائدة المحلي (r). بمعنى آخر، كلما زادت قيمة (r)، قلت قيمة (SB_p^*)، وكلما زادت قيمة (w)، وقيمة (r^*) و ($\bar{s}$)، زادت قيمة (SB_p^*). وفي الأخير نستنتج أنه كلما زادت الثروة (w)، زادت قيم كل من (M) و (B_p) و (SB_p^*).
 - (m, b, b^*) : تمثل الأنصبة النسبية المشكلة لإجمالي الثروة الصافية في شكل أرصدة نقدية، سندات محلية، سندات أجنبية مقومة بالعملة المحلية، كما هو موضح في المعادلة (5).
- ولتوضيح كيفية تحقق التوازن بين الأسواق الثلاثة (السوق النقدي، سوق السندات المحلية، سوق السندات الأجنبية) في نموذج توازن المحفظة في المدى القصير، سواء عن طريق عمليات السوق المفتوحة أو من خلال عمليات صرف العملات الأجنبية، نستعين بالشكل البياني رقم (03):

عملية صرف العملات الأجنبية



عملية السوق المفتوحة



Source: Peijie Wang, op cit, pp 222-224.

- في عملية السوق المفتوحة: نفترض عندما ينخفض العرض النقدي المحلي (ارتفاع الطلب عليه) ويرتفع عرض السندات المحلية (انخفاض الطلب عليها) عن طريق بيع السندات المحلية من قبل البنك المركزي،

ينتقل (M) إلى الأعلى جهة اليسار إلى (M')، وينتقل (B) إلى الأعلى جهة اليمين إلى (B')، كلا الحركتين تزيدان من سعر الفائدة (r)، مما تخفض الطلب على النقد المحلي نتيجة ارتفاع تكلفة فرصة حيازة النقود، وتزيد الطلب على السندات المحلية نتيجة زيادة ثروتها، وتقلان من سعر الصرف (s) (نتيجة انخفاض الطلب على السندات الأجنبية وبالتالي على النقد الأجنبي)، لذلك تكون نقطة التوازن عند تقاطع خط (M') مع خط (B') في النقطة (E')، مع ارتفاع سعر الفائدة إلى (r') وانخفاض سعر الصرف إلى (s') (أو ارتفاع قيمة العملة المحلية)، وهو ما يتوافق مع افتراض المعادلتين (2) و(3). يجب ملاحظة أن خط السندات الأجنبية (B*) يبقى ثابت، لأن عملية السوق المفتوحة تتطوي على بيع السندات المحلية مقابل النقود، ونلاحظ أيضا أن عند التوازن (E') تكون درجة انخفاض سعر الصرف أقل ودرجة ارتفاع معدل الفائدة أكبر. أما في حالة زيادة العرض النقدي المحلي (انخفاض الطلب عليه) وانخفاض عرض السندات المحلية (ارتفاع الطلب عليها) عن طريق شراء السندات المحلية من قبل البنك المركزي، فإنه يحدث العكس، ينتقل (M') للأسفل جهة اليمين إلى (M)، وينتقل (B') للأسفل جهة اليسار إلى (B). كلا الحركتين تقللان من سعر الفائدة (r)، مما تزيد الطلب على النقد المحلي نتيجة انخفاض تكلفة فرصة حيازة النقود، وتخفيض الطلب على السندات المحلية نتيجة انخفاض ثروتها) وتزيدان من سعر الصرف (s) (نتيجة ارتفاع الطلب على السندات الأجنبية وبالتالي على النقد الأجنبي)، لذلك تكون نقطة التوازن عند تقاطع خط (M) مع خط (B) في النقطة (E)، مع انخفاض سعر الفائدة إلى (r') وارتفاع سعر الصرف إلى (s') (أو انخفاض قيمة العملة المحلية)، وهو ما يتوافق مع المعادلتين (2) و(3)، يجب ملاحظة أن خط السندات الأجنبية (B*) يبقى ثابت، لأن عملية السوق المفتوحة تتطوي على شراء السندات المحلية مقابل النقود، ونلاحظ أيضا أن عند التوازن (E) تكون درجة ارتفاع سعر الصرف أقل ودرجة انخفاض معدل الفائدة أكبر.

- في عملية صرف العملات الأجنبية: عندما ينخفض العرض النقدي المحلي (ارتفاع الطلب عليه)، ويرتفع عرض السندات الأجنبية (انخفاض الطلب عليها) عن طريق بيع السندات الأجنبية من قبل البنك المركزي، ينتقل (M) للأعلى جهة اليسار إلى (M')، وينتقل (B*) للأسفل جهة اليسار إلى (B*). كلا الحركتين تزيدان من سعر الفائدة (r)، مما تخفض الطلب على النقد المحلي نتيجة ارتفاع تكلفة فرصة حيازة النقود، وتقلان من سعر الصرف (s) (نتيجة انخفاض الطلب على السندات الأجنبية وبالتالي على النقد الأجنبي)، لذلك تكون نقطة التوازن عند تقاطع خط (M') مع خط (B*) في النقطة (E')، مع ارتفاع سعر الفائدة إلى (r') وانخفاض سعر الصرف إلى (s') (أو ارتفاع قيمة العملة المحلية)، وهو ما يتوافق مع افتراض المعادلتين (2) و(4). يجب ملاحظة أن خط السندات المحلية (B) يبقى ثابت، لأن عملية صرف العملات الأجنبية تتطوي على بيع السندات الأجنبية مقابل النقود، ونلاحظ أيضا أن عند التوازن (E') تكون درجة انخفاض سعر الصرف أكبر ودرجة ارتفاع معدل الفائدة أقل. أما عندما يزيد العرض النقدي المحلي (انخفاض الطلب عليه)، وينخفض عرض السندات الأجنبية (زيادة الطلب عليها)، عن طريق شراء السندات الأجنبية من قبل البنك المركزي، يحدث العكس تمامًا، ينتقل (M') للأسفل جهة اليمين إلى (M)، وينتقل

(B^*) (لأعلى جهة اليمين إلى (B^*))، كلا الحركتين نقلان من سعر الفائدة (r) (مما تزيد الطلب على النقد المحلي نتيجة انخفاض تكلفة فرصة حيازة النقود)، وتزيدان من سعر الصرف (S) ، (نتيجة ارتفاع الطلب على النقد الأجنبي)، لذلك تكون نقطة التوازن عند تقاطع خط (M) مع خط (B^*) ، في النقطة (E) ، مع انخفاض سعر الفائدة إلى $(\bar{r})$ وارتفاع سعر الصرف إلى $(\bar{S})$ (أو انخفاض قيمة العملة المحلية)، يجب ملاحظة أن خط السندات الأجنبية (B) يبقى ثابت، لأن عملية صرف العملات الأجنبية تنطوي على شراء السندات الأجنبية مقابل النقود، ونلاحظ أيضا أن عند التوازن (E) ، تكون درجة ارتفاع سعر الصرف أكبر ودرجة انخفاض معدل الفائدة أقل.

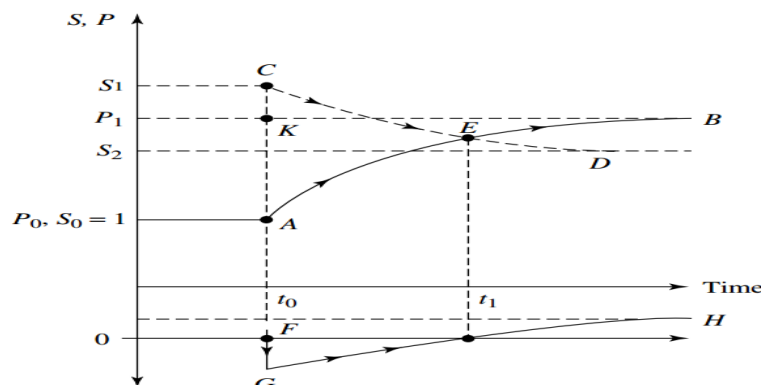
يتضح مما سبق أن في حالة شراء أو بيع السندات المحلية عن طريق السوق المفتوحة يكون التأثير مباشرة في معدل الفائدة المحلي، أما في حالة شراء أو بيع السندات الأجنبية عن طريق عمليات صرف العملات الأجنبية يكون التأثير مباشرة في سعر الصرف (s).

2.1. نموذج توازن المحفظة في الأجل الطويل: في الواقع، يُتوقع أن تؤدي زيادة في المعروض النقدي إلى زيادة في الأسعار، مما سيؤثر على الصادرات الصافية وبالتالي يؤثر على رصيد الحساب الجاري. بدوره، سيؤثر ذلك على مستوى الثروة والذي يعود بتأثيره على سوق الأصول، ويؤثر على سعر الصرف أثناء التوازن الطويل الأجل. بافتراض أن مستوى الأسعار الأجنبية ثابت، يتم التعبير الحساب الجاري للميزان المدفوعات بـ CA بالعملة الأجنبية. يكتب بالعلاقة التالية:¹

$$CA = T \left(\frac{S}{P} \right) + i^* B^* \quad (6)$$

حيث: يعد الميزان التجاري (T) دالة للقدرة التنافسية، أي أنه يتحسن إذا ارتفع سعر الصرف S أو إذا انخفض مستوى الأسعار المحلية P. يتبين من المعادلة أنه إذا كانت الاقتصاد المعني هو مصدرًا لرؤوس الأموال و i^*B^* إيجابي (أي تكون دخول الفائدة الصافية عن حيازة سكان المحليون للسندات الأجنبية إيجابية)، فإن شرط التوازن في الحساب الجاري يتطلب عجزًا في الميزان التجاري.

الشكل رقم (04): نموذج توازن المحفظة في المدى الطويل



Source: Lucio Sarno, Mark P. Taylor, *op cit*, p 119.

¹ Lucio Sarno, Mark P. Taylor, **The economics of exchange rates**, Cambridge University Press, New York, USA, 2002, P 118.

نعود إلى الحالة التي تم تحليلها سابقاً وهي عملية سوق المفتوحة، حيث تقوم الحكومة بشراء السندات المحلية عن طريق طباعة الأموال. (معنى هذا زيادة العرض النقدي وانخفاض عرض السندات المحلية)، لنفترض أن الاقتصاد كان في البداية في حالة توازن، حيث يكون الميزان التجاري متوازناً وصافي الأصول الأجنبية متوازناً (وبالتالي يكون الميزان الجاري متوازن). يتم تصوير ذلك في الشكل (04) في النقطة المقابلة للوقت (t_0) أي (النقطة A)، يتم توحيد القيم الأولية (t_0) لمستوى الأسعار وسعر الصرف إلى الواحدة (أي $S_0=P_0=1$). ومع زيادة العرض النقدي يحدث تدهور مباشر للعملة المحلية، وبالتالي يرتفع سعر الصرف (S) من النقطة (A) إلى النقطة (C)، أي الانتقال من (S_0) إلى (S_1) ، ونتيجة لذلك تتحسن القدرة التنافسية للاقتصاد، ويصبح الميزان التجاري موجب على طول (FG)، هذا يعني أن الميزان الجاري سيتحول إلى فائض ويبدأ السكان المحليون في اكتساب صافي الأصول الأجنبية. يحاول السكان المحليون بعد ذلك إعادة توازن محافظهم عن طريق بيع بعض الأصول الأجنبية، مما يؤدي إلى ارتفاع العملة المحلية، أي ينخفض سعر الصرف (S) من النقطة (C) على طول (CD). ونتيجة لذلك تتخفض القدرة التنافسية، وسيؤدي هذا الانخفاض في القدرة التنافسية إلى تدهور الميزان التجاري على طول (GH). في الوقت نفسه، ستبدأ زيادة في المعروض النقدي في رفع الأسعار على طول المسار (AB) نحو مستوى الأسعار التوازني الجديد (P_1) ، وهذا يزيد من تدهور القدرة التنافسية وبالتالي الميزان التجاري. في النقطة (E) عند (الوقت t_1)، يكون سعر الصرف ومستوى الأسعار متساويتين في القيمة، وبالتالي نسبتهما تكون تساوي الواحد، (نفس النسبة الأولية في الوقت t_0). نظرًا لأننا افترضنا استقرار أسعار السلع الأجنبية، فهذا يعني أن السعر الحقيقي للصرف عاد إلى مستواه الأصلي، وبالتالي يجب أن يعود الميزان التجاري أيضًا إلى مستواه الأصلي، وهو الصفر. ومع ذلك، لم يعد ذلك كافياً لاستعادة التوازن الطويل الأجل للأصول. حيث اكتسب السكان المحليون الآن مستوى إيجابي من الأصول الأجنبية وسيتلقون تدفقاً من الدخل الفائدة (i^*B^*) من الخارج. وبالتالي، فإنهم لا يزالون يكتسبون الأصول الأجنبية، والعملة المحلية لا تزال ترتفع، حيث يحاول الأفراد إعادة توازن محافظهم وبيع هذه الأصول الأجنبية. من أجل أن يكون الميزان الجاري متوازن، يجب أن ينخفض الميزان التجاري في الواقع إلى عجز. وهذا يتطلب انخفاضاً آخر في سعر الصرف إلى مستواه الطويل الأجل (S_2) ، بحيث يكون مستوى الأسعار (P_1) قد بلغ مستواه الطويل الأجل ويكون الميزان الجاري متوازن تماماً، وفق $(-T(S_2/P_1) = i^*B^*)$ بحيث لا يتم تراكم المزيد من الأصول الأجنبية، لذا يكون التأثير العام للشراء في السوق المفتوحة على سعر الصرف هو انخفاض طويل الأجل من (S_0) إلى (S_2) ، مع وجود زيادة أولية في القيمة $(S_1 - S_2)$ ¹.

¹ Ibid, pp 119-120.

المبحث الثالث: مفاهيم حول سياسة تخفيض قيمة العملة

لتبسيط الضوء أكثر على هذه السياسة سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم حول سياسة تخفيض قيمة العملة، وذلك من خلال عرض مفهوم تخفيض قيمة العملة في المطلب الأول، ثم أسبابها في المطلب الثاني، بالإضافة إلى عوامل نجاحها في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم سياسة تخفيض قيمة العملة

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة أداة مهمة لسياسة سعر الصرف والتي تلجأ إليها السلطات النقدية في بعض الأحيان بغرض تصحيح اختلالات معينة التي تصيب ميزان المدفوعات أو تصيب الاقتصاد ككل. أولاً: تعريف سياسة التخفيض:

التخفيض هو: "تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات النقدية بتخفيض قيمة عملتها المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة (ذهب، عملات صعبة، حقوق سحب خاصة...) وبالتالي اتجاه جميع العملات"¹. كما يقصد بتخفيض قيمة العملة "قيام الدولة متمدة بإنقاص المحتوى الرسمي لعملتها من الأصل الذي تقيم به، سواء كان ذهباً أم وحدات نقدية ترتبط بالذهب أو لا ترتبط به، وبالتالي فإن تخفيض قيمة العملة عمل إرادي تقوم به الدولة مختارة في ظل إتباعها لنظام الصرف الثابت"².

وفي هذا الصدد يجب أن نميز بين مصطلح "تخفيض قيمة العملة" و"انخفاض قيمة العملة"، حيث أن "التخفيض" هو قرار رسمي مقصود من طرف السلطات النقدية وفي وقت مناسب، للتقليل نسبة معينة من قيمة العملة المحلية، عن طريق التدخل المباشر من قبل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي، بغرض تحقيق أهداف معينة. بينما "الانخفاض"، يشير إلى التدهور المفاجئ والغير المتوقع في قيمة العملة، دون التدخل المباشر من قبل السلطات النقدية، وإنما يحدث بسبب التغيرات التي تطرأ على العرض والطلب على العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي أو في سوق السلع والخدمات.

ثانياً: أنواع التخفيض:

يشمل تخفيض قيمة العملة نوعين أساسيين هما التخفيض المفتوح والتخفيض الخفي.

1. التخفيض المفتوح: يتم التخفيض المفتوح بطريقة مباشرة ومقصودة، وذلك عندما تقوم السلطات النقدية بإصدار قرار رسمي وعلني أمام الجمهور بشأن تقليل نسبة معينة من قيمة العملة المحلية، عن طريق التدخل المباشر في سوق الصرف الأجنبي، قد يكون الهدف من التخفيض المفتوح تخفيض أسعار السلع لغرض زيادة التنافسية التجارية في الأسواق العالمية، لكن مع ذلك قد يتسبب في ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، ومن ثم ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية.

¹ نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص 182.

² عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

2. التخفيض الخفي: يتم التخفيض الخفي بطريقة غير مباشرة ومقصودة، وذلك عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ تدابير غير مباشرة من أجل تخفيض قيمة العملة دون قرار رسمي وعلمي أما الجمهور أي دون إثارة الانتباه العام لتجنب الاعتراضات أو لدفع الهلع العام، على سبيل المثال زيادة العرض النقدي أو شراء عملات أجنبية بكميات كبيرة. يسبب هذا النوع من التخفيض ارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق المحلي.

ثالثاً: أهداف تخفيض قيمة العملة:

تنقسم أهداف تخفيض قيمة العملة إلى ثلاث أهداف رئيسية حسب الفترات الزمنية التالية:¹

1. **في المدى القصير:** تقليل ومعالجة العجز في الميزان التجاري لأن قيمة الواردات تقل مقارنة بقيمة الصادرات ومنه تسجيل رصيد موجب في الميزان التجاري.
 2. **في المدى المتوسط:** تحسين أو رفع القدرة التنافسية للسلع الوطنية.
 3. **في المدى الطويل:** تحقيق أرصدة موجبة من احتياطات الصرف الأجنبي التي تستخدم لمواجهة الصدمات المالية في المستقبل.
- وبشكل عام، تصب تلك الأهداف في الأخير في هدف رئيسي واحد، والمتمثل في كون أن هدف التخفيض هو تعديل ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق:²
- تحسين الميزان التجاري أو تقليص عجزه.
 - تحسين ميزان رؤوس الأموال.

المطلب الثاني: أسباب تخفيض قيمة العملة

يمكن أن تلجأ الدول إلى تخفيض قيمة عملتها نتيجة لضعف اقتصادها، أو أزمات اقتصادية وتكنولوجية، أو حصار اقتصادي... إلخ، وفي هذا المطلب سنلقي نظرة على الأسباب الرئيسية للتخفيض.

أولاً: عجز في الميزان التجاري:

يحدث عجز في الميزان التجاري، عندما تكون هناك زيادة أكبر في الواردات مقارنة بالصادرات، مما يؤدي إلى تدفق النقد الأجنبي خارج البلد بشكل أكبر من تدفقه إلى داخل البلد. لذلك يعمل تخفيض قيمة العملة في هذه الحالة على علاج هذا العجز، من خلال جعل الصادرات أكثر تنافسية بانخفاض أسعارها، وبالتالي زيادة حجمها وقيمتها، ومن ثم زيادة تدفق النقد الأجنبي إلى الداخل، ومن جهة أخرى تقليص حجم الواردات من خلال ارتفاع تكلفتها، ومن ثم تقليل من تدفق النقد الأجنبي إلى الخارج.

¹ Dominique plihon, **Les taux de changes**, edition la découverte, Paris, France, 2001, p 92.

² بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 1، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2018، ص 120.

ثانياً: سعر النفط:

حيث أن انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، يكون سبباً في لجوء الدول التي تعتمد عليه كمصدر أساسي لمداخيل صادراتها، إلى تخفيض نسبة معينة من قيمة عملتها المحلية، وذلك من أجل رفع مداخيل النفط المقيمة بالعملة المحلية.

ثالثاً: تدفق رأس المال إلى وخارج البلاد:

يمكن لتخفيض قيمة العملة الحد من تدفق رأس المال إلى الخارج، ويفسر ذلك أن أصحاب رؤوس الأموال المحلية، إذا رغبوا في تحويل أموالهم إلى الخارج أو استثمارها في البلد الأجنبي، فإنهم يتحصلون على مقدار أقل من العملة الأجنبية، أو يدفعون مقدار أكبر من العملة المحلية، عند تحويلها إلى العملة الأجنبية، ومن ناحية أخرى قد يكون تخفيض قيمة العملة ضرورياً لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال الاستفادة من تكلفة الاستثمار المنخفضة نسبياً، وارتفاع عوائد الاستثمار المحتملة.

رابعاً: العوامل الجيوسياسية:

سبب آخر للتخفيض هو الجيوسياسي، أي ذلك المرتبط بعلاقات بلدان مختلفة، ففي بعض الأحيان قد تلجأ الدولة إلى تخفيض عملتها بسبب أن الدول الأخرى التي لديها معها علاقات التبادل التجاري هي الأخرى قامت أيضاً بتخفيض عملتها. أو تقوم بتخفيض قيمة عملتها لتعزيز أهداف سياسية معينة، مثل تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع بعض الدول.

خامساً: مشكلة البطالة:

تخفيض قيمة العملة يمكن أن يكون أحد الوسائل التي تعالج مشكلة البطالة من خلال الأسباب التالية:

1. تعزيز الصناعات التصديرية: بتخفيض قيمة العملة يصبح المنتج المحلي أرخص سعراً في الأسواق الدولية، مما يزيد من تنافسية الصادرات، هذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات المصدرة، ومن ثم تعزيز وتوسيع الصناعات التصديرية، وبالتالي يتم إنشاء فرص عمل جديدة.

2. تحفيز السياحة: تخفيض قيمة العملة يجعل الوجهة السياحية أكثر جاذبية للسياح الأجانب، والميزة هي أن السياح يمكنهم الحصول على كمية أكبر من العملة المحلية عند تحويل أموالهم، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السياحة في البلد المخفض، ومن ثم زيادة الطلب على الخدمات السياحية، وبالتالي خلق فرص عمل في هذا القطاع.

3. تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر: تخفيض قيمة العملة يمكن أن يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، نظراً لانخفاض تكلفة الاستثمار من جهة، وارتفاع عوائد الاستثمار من جهة أخرى، وهذا يزيد من توسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.

سادساً: القروض الخارجية:

يمكن أن تكون القروض الخارجية أحد الأسباب التي تدفع الدول إلى التفكير في تخفيض قيمة عملتها، وذلك للأسباب التالية:

1. إذا كانت الدولة مدينة: حيث إذا كانت الدولة مدينة بمبالغ كبيرة من القروض الخارجية، فالتخفيض يمكن أن يسهل عملية سداد هذه الديون. على سبيل المثال، "يقترح بعض المحللين أن ترامب قام بتخفيض قيمة الدولار مقابل اليورو عن قصد. وبفضل ذلك، تتراجع الأوراق المالية الحكومية التي يمتلكها الأوروبيون. وبالتالي، يصبح السداد أسهل بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة"¹.
2. إذا كانت الدولة دائنة: في هذه الحالة بعد تخفيض تلك الدولة قيمة عملتها، فإنها إذا استلمت قروضها مع الفوائد بالعملة الأجنبية، ستحصل على كمية كبيرة عند تحويلها إلى العملة المحلية.

المطلب الثالث: عوامل نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة:

لكي تتحقق أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة، فإن هناك عدة عوامل يمكن أن تساهم في نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة، أهمها:²

أولاً: ثبات الأسعار المحلية للتصدير:

لا يمكن أن يكون للتخفيض فعالية إذا واكب ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) ارتفاع في مستوى الأسعار المحلية للسلع المصدرة بنفس النسبة، باعتبار أن العائد الذي يمكن أن يحققه المستورد الأجنبي من جراء عملية التخفيض سيفقد مباشرة بارتفاع الأسعار المحلية في البلد المخفّض، وبذلك يختفي الأثر السعري في زيادة صادرات البلد، لذا فإن فعالية التخفيض مرتبطة بعدم ارتفاع أسعار السلع المحلية الموجهة للتصدير.

ثانياً: عدم لجوء الدول المنافسة إلى تخفيض عملتها:

إن قيام الدول التي تصدر نفس السلع بإجراء مماثل للدولة صاحبة التخفيض، قصد المحافظة على أسواقها الخارجية، فإن فعالية سياسة التخفيض سوف تفشل في تقليل الواردات وقد تتسابق الدول المنافسة في تخفيض عملاتها، الشيء الذي يفضي إلى استنزاف ثرواتها الوطنية.

وإذا قامت الدولة بتكرار عملية التخفيض، فإن ذلك يمكن أن يفقدها المزايا التي حصلت عليها من جراء هذه العملية وهذا ما عرفته بريطانيا عندما خفضت من قيمة عملتها الخارجية بعد خروجها عن قاعدة الذهب، فازدادت صادراتها وانخفضت وارداتها، فعمدت الدول الأخرى إلى انتهاج نفس السياسة (تخفيض عملاتها) فأصبحت أسعار صرف هذه العملات (سنة 1937) في نفس المستوى الذي كانت عليه في عام 1931.

ثالثاً: درجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي في إحلال الواردات:

إن ارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات نتيجة تخفيض قيمة العملة المحلية، من شأنه أن يدفع بالطلب المحلي نحو الارتفاع على السلع المحلية التي تحل محل السلع المستوردة (السلع البديلة)، وعليه فلا بد

¹ M. Zholamanova, and Others, **Devaluation in Kazakhstan: History, Causes, Consequences**, European Research Studies Journal, Volume XXI, Issue 4, 2018, PP 836.

² نعمان سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 198-201.

أن يكون لدى جهاز الإنتاج الوطني مرونة كافية لتعويض هذا الطلب المحلي الجديد من خلال سياسة إحلال الواردات بسلع بديلة.

ومن أجل تحقيق ذلك، وجب توفر إمكانيات وموارد عاطلة وكذا الأخذ بعين الاعتبار تكلفة المدخلات المستوردة من تجهيزات الإنتاج وغيرها التي عرفت ارتفاعا في أسعارها نتيجة عملية التخفيض، إذ أن مزايا التخفيض تضحلّ لما يعتمد القطاع الإنتاجي المحلي على درجة كبيرة من مستوى الاستيراد، وبالتالي فإن شرط نجاح التخفيض مرتبط أيضا بمزايا عملية إحلال الواردات التي ترتبط بدورها ببنية التكاليف الداخلية وكذا المبادلات ما بين القطاعات.

رابع: عدم تجاوز نسبة الإنفاق الكلي لنسبة الاستثمار:

تستلزم نجاح عملية التخفيض اتخاذ إجراءات تعمل على الحد من نسبة الإنفاق الكلي مقارنة بنسبة الاستثمار، إذ أن التخفيض من شأنه أن يعمل على الرفع من حجم الإنفاق الكلي وذلك في حالة توسع الإنتاج الداخلي من خلال تشغيل الموارد العاطلة في الاقتصاد الوطني، فينتج عن ذلك ارتفاع النفقات الاستثمارية وأيضا الدخول فيرتفع معها الطلب على الواردات أو السلع البديلة فتتجه الأسعار والإنفاق الكلي إلى الزيادة فيؤدي هذا الوضع إلى اختفاء الأثر السعري لصادرات البلد.

المبحث الرابع: المناهج المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة وآثارها

تلجأ الدول إلى سياسة تخفيض قيمة العملة كإجراء وقائي يهدف إلى تصحيح الاختلالات معينة خاصة على مستوى ميزان المدفوعات، بحيث تحمل تلك السياسة آثارًا قد تعود بالإيجاب أو بالسلب على الاقتصاد، ولغرض تفسير تلك الآثار ظهرت مجموعة من المناهج من بينها: منهج المرونات، ومنهج الاستيعاب.

المطلب الأول: منهج المرونات

تدور فكرة هذا المنهج حول مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى سعر صرف العملة الوطنية وأهميتهما في توجيه ميزان المدفوعات، ظهر هذا المنهج خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين وينسب إلى روبنسون Robinson، وقد تدعم بما يسمى بشرط "مارشال-ليرنر Marshal-Lerner".¹ ويؤكد منهج المرونات على آثار تخفيض قيمة العملة الوطنية بدلالة تغير الأسعار النسبية للصادرات والواردات، ويمكن لتخفيض قيمة العملة أن يحسن من حالة الميزان التجاري، وذلك إذا ما توفرت شروط "مارشال وليرنر"، والتي تتلخص فيما يلي: تتحسن حالة الميزان التجاري عقب التخفيض في قيمة العملة إذا كان مجموع مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات أكبر من الواحد الصحيح.²

أولاً: افتراضات منهج المرونات:

تتمثل أهم افتراضات منهج المرونات فيما يلي:³

- توازن مبدئياً في الميزان التجاري، أي أن رصيده مساو للصفر.
- وجود حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي ثبات الدخل.
- وجود مرونة لا نهائية بالنسبة لصادرات الدول الداخلة في التبادل، أي أن منحني عرض الصادرات لكل دولة يكون أفقياً وهو ما يعني عدم تغير أسعار الصادرات نتيجة لتغير حجمها ويعني ذلك خضوع الإنتاج لظروف التكلفة الثابتة.⁴
- مرونة الجهاز الإنتاجي بدرجة لا متناهية.
- استقرار سوق الصرف الأجنبي نظراً لوجود قوى ذاتية تعمل على تصحيح الاختلالات الممكنة.
- افتراض عدم لجوء الدول الأجنبية إلى ممارسة إجراءات تعمل على الحد من تخفيض قيمة العملة الوطنية، وبالتالي الحيلولة دون الوصول إلى الأهداف المرجوة من التخفيض.

¹ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 3، العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2006، ص 235.

² سي بول هالود، رونالد ماكدونالد، مرجع سبق ذكره، ص 68.

³ نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 183-184.

⁴ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مرجع سبق ذكره، ص 239.

ثانياً: صياغة منهج المرونات:

يعتمد هذا المنهج على صياغة "مارشال-ليرنر"، وإظهار مرونة كل من الطلب على الصادرات ومرونة الطلب المحلي على الواردات وأثرها في تحسين الميزان التجاري، ويمكن التعبير عن رصيد الميزان التجاري بالعلاقة التالية:¹

$$TB = X - M = X - SM^* \quad (1)$$

حيث: يتم تقديم M^* : التي تمثل الواردات المقدرة بالعملة الأجنبية، بدلاً من M : التي تمثل الواردات المقدرة بالعملة المحلية. وبالتالي: ($M = SM^*$)، حيث أن S هو سعر الصرف.

عند القيام باشتقاق TB بالنسبة لسعر الصرف S ، في المعادلة (1)، نحصل على:

$$\frac{dT B}{d S} = \frac{d X}{d S} - S \frac{d M^*}{d S} - M^* \quad (2)$$

من خلال إعادة ترتيب المعادلة (2) نحصل على العلاقات التالية:

$$\begin{aligned} \frac{dT B}{d S} &= \frac{X}{S} \frac{d X / X}{d S / S} - M^* \frac{d M^* / M^*}{d S / S} - M^* \\ &= \frac{X}{S} E_x + M^* E_M - M^* \\ &= M^* \left(\frac{X}{S M^*} E_x + E_M - 1 \right) \end{aligned} \quad (3)$$

ومنه:

$$E_x = \frac{d X / X}{d S / S} \quad (4)$$

و:

$$E_M = - \frac{d M^* / M^*}{d S / S} \quad (5)$$

بناءً على المعادلة (4) والمعادلة (5)، مرونة الصادرات ومرونة الواردات تزدادان بسعر الصرف، وبمعنى آخر من المرجح أن تزداد الصادرات عند زيادة سعر الصرف أو تخفيض العملة المحلية، ومن المرجح أن تتخفف الواردات عند زيادة سعر الصرف أو تخفيض العملة المحلية.

تقتض المعادلة (3) أن الميزان التجاري مبدئياً متوازن ($TB = 0$)، أي: ($X = SM^*$)، ومنه تصبح المعادلة (3) كما يلي:

$$\frac{dT B}{d S} = M^* (E_x + E_M - 1) \quad (6)$$

تنص المعادلة (6) على أنه لكي يكون تخفيض قيمة العملة المحلية فعالاً في تحسين رصيد الميزان التجاري، يجب أن يكون مجموع مرونة الصادرات ومرونة الواردات أكبر من الواحد. هذه العبارة هي شرط "مارشال-ليرنر" أي:

¹ Peijie Wang, *op cit*, pp 110-111.

$$E_x + E_M > 1 \quad (7)$$

أما إذا كان:

$E_x + E_M < 1$: تأثير تخفيض قيمة العملة على رصيد الميزان التجاري يكون سلبي، أي يؤدي إلى تدهور الميزان.

$E_x + E_M = 1$: تأثير تخفيض قيمة العملة على رصيد الميزان التجاري يكون معدوم.

هناك ثلاثة تأثيرات لتخفيض قيمة العملة على رصيد الميزان التجاري هي: التأثير السعري من ناحية الطلب، التأثير القيمي من ناحية العرض، والتأثير الحجمي الناتج عن التغيرات في الطلب والعرض.

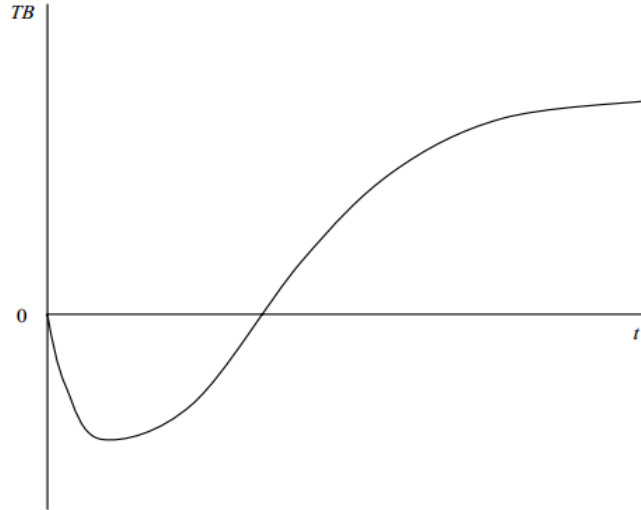
1. التأثير السعري: بعد تخفيض قيمة العملة المحلية، تصبح الواردات المقيمة بالعملة المحلية أكثر تكلفة، مما يخفض الطلب المحلي عليها، في حين تصبح الصادرات المقيمة بالعملة الأجنبية أرخص من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي عليها.

2. التأثير القيمي: بعد تخفيض قيمة العملة المحلية، تزداد قيمة الصادرات المقيمة بالعملة الأجنبية أي عند تحويل عوائد العملات الأجنبية من الصادرات إلى العملة المحلية، ومن ناحية أخرى تتخفض قيمة الواردات المقيمة بالعملة الأجنبية، من وجهة نظر الشركات المصدرة في البلد الأجنبي، بحيث تتلقى مبلغاً أقل بالعملة الخاصة ببلدها وتصبح أقل ربحية، مما يجعلها تقلل من الواردات نحو البلد المخفض.

3. التأثير الحجمي: بعد تخفيض قيمة العملة، بالنسبة للواردات المقيمة بالعملة المحلية تصبح أكثر تكلفة، وينخفض الطلب المحلي عليها وبالتالي ينخفض حجم الواردات، مما يؤدي إلى تحسين رصيد الميزان التجاري بسبب التأثير السعري للواردات، كما أن الواردات المقيمة بالعملة الأجنبية تجعل الشركات الأجنبية المصدرة أقل ربحية، لذلك ينخفض عرض وحجم الواردات، مما يؤدي إلى تحسين رصيد الميزان التجاري بسبب التأثير القيمي للواردات. أما بالنسبة للصادرات المقيمة بالعملة الأجنبية تصبح أرخص من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي عليها وبالتالي يزيد حجم وقيمة الصادرات بالعملة المحلية عند تحويل عوائد العملات الأجنبية من الصادرات إلى العملة المحلية، مما يحسن رصيد الميزان التجاري بسبب التأثير السعري للصادرات.

إن التوقيت والتدرج لتأثيرات تخفيض قيمة العملة على رصيد الميزان التجاري يؤديان إلى ما يسمى بمنحنى "L"، كما هو موضح في الشكل البياني (05):

الشكل رقم (05): منحني (J) لتأثير تخفيض العملة على رصيد الميزان التجاري



Source : Peijie Wang, op cit, p 112.

يوضح الشكل أن رصيد الميزان التجاري يتدهور بعد تخفيض قيمة العملة المحلية في البداية (على المدى القصير) ولكنه يتحسن مع مرور الوقت (المدى الطويل). في المدى القصير (أقل من سنة)، يكون للتخفيض أثر سلبي على رصيد الميزان التجاري، حيث يكون التأثير السعري للواردات هو الأول والأكثر أهمية في التأثير على رصيد الميزان التجاري، لأن أسعار الواردات تزداد بسرعة بينما تبقى أسعار الصادرات ثابتة، وبالتالي يتدهور رصيد الميزان. تدريجياً وفي المدى الطويل (أكثر من سنة)، يكون للتخفيض آثار إيجابية على الميزان التجاري، حيث يدخل تأثير الحجم وتأثير القيمة، بالتالي تنخفض قيمة وحجم الواردات نظراً لانخفاض العرض الأجنبي والطلب المحلي عليها، بسبب انخفاض ربحتها بالنسبة للمصدرين الأجانب وارتفاع أسعارها بالنسبة للمحليين، بينما ترتفع قيمة وحجم الصادرات نظراً لارتفاع الطلب الأجنبي عليها وزيادة عوائدها بالعملات الأجنبية وهذا بسبب انخفاض أسعارها، مما يحسن رصيد التجارة.

إذن هذا المسار التطوري لرصيد الميزان التجاري المتأثر بتخفيض قيمة العملة يشبه حرف "J"، ومن هنا جاءت تسمية المنحني بهذا الاسم.

ثالثاً: تقييم المنهج:

وجه لمنهج المرونة عدة انتقادات منها ما يلي:¹

- يفترض منهج المرونة ثبات الدخل وثبات منحنيات الطلب على الصادرات والواردات، وهو ما ينافي الواقع، فقد يفوق الأثر السلبي لتغيرات الدخل الأثر لرفع معدل الصرف.
- افتراض المنهج بأن مرونة عرض الصادرات والواردات لا نهائية، وهذا ما يصعب بل قد يستحيل في الواقع، لا سيما في الدول المتخلفة التي تتسم أساساً بجمود الجهاز الإنتاجي، فضلاً عن جمود هيكل وارداتها، ومن ثم لن تظل أسعار الصادرات وأسعار السلع المنافسة لها ثابتة.

¹ نشأت الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- يفترض عدم وجود ردود أفعال من جانب الدول الأخرى على سياسة رفع معدل الصرف، وهو ما يتنافى مع الواقع، فمعظم الحروب التجارية لم تكن في البداية سوى إجراءات اتخذتها دول معينة لتحديد آثار قيام إحدى الدول الأخرى برفع معدل صرف عملتها، ومن ثم لن تظل أسعار الواردات وأسعار السلع المنافسة لها ثابتة.
- يهمل منهج المرونات الآثار التضخمية الناتجة عن سياسة رفع معدل الصرف، وما تمارسه من تأثير على طلب الأفراد للنقود، ومن ثم التأثير على ميزان التجارة.
- أن شرط مارشال ليرنر يكون صحيحا فقط إذا كان عجز الميزان طفيفا، وهي الحالة التي تكون فيها قيمة الصادرات مساوية تقريبا لقيمة الواردات، وعندما تكون مرونة العرض المحلي من سلع الواردات والصادرات كبيرة جدا وهي شروط يصعب توفرها خاصة إذا ما تعلق بالدول النامية، حيث يكون العرض المحلي لهذه الدول غير مرن نتيجة لضعف بنيتها الاقتصادية وهو ما يعني عدم قدرة جهازها الإنتاجي للتكيف مع التغير في الأسعار لزيادة انتاج سلع التصدير أو زيادة إنتاج السلع التي تحل محل الواردات¹.

المطلب الثاني: منهج الاستيعاب (الامتصاص):

- يركز المنهج الاستيعابي للتخفيض على الميزان التجاري، تم إطلاق هذا النهج بواسطة "سيدني ألكسندر" وتم توسيعه بواسطة "هاري جونسون"، أنقذ "ألكسندر" المنهج المرن لتركيزه على تأثيرات الأسعار النسبية للتخفيض وإهماله تأثير الدخل²، ويعتمد هذا الأسلوب على جملة من المبادئ تتمثل فيما يلي:³
- ينطلق هذا الأسلوب من مبدأ سياسات تغيير الإنفاق ومفادها تغيير المستوى العام للإنفاق الوطني عن طريق السياسة المالية.
 - يهتم هذا الأسلوب فقط بسوق السلع وهو يتجاهل بذلك السوق النقدي وسوق رأس المال وبالتالي فهو يركز فقط على الميزان التجاري ويعتبره أساس التصدي لاختلال ميزان المدفوعات.
 - أنه يركز على المتغيرات الاقتصادية الكلية المعروفة في معادلة الدخل الوطني في النظرية الكينزية.

أولا: فرضيات منهج الاستيعاب:

- يقوم منهج الاستيعاب على مجموعة من الفروض الأساسية تتمثل فيما يلي:⁴
- سيادة وضع التوظيف الناقص ويعني ذلك وجود موجات واسعة من البطالة لدى الدول المشتركة في التبادل الدولي.
 - خضوع الإنتاج في الدول المشتركة في التبادل لظروف التكاليف الإنتاجية بمعدلات واحدة نتيجة لزيادة الإنتاج الكلي.
 - ثبات أسعار السلع والأجور الاسمية ومعدلات الفائدة وغيرها من المتغيرات النقدية.

¹ محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018، الجزائر، ص 104.

² Raghbendra Jha, *Macroeconomics for Developing Countries*, 2nd Edition, Routledge, Britain, 2003, P 145.

³ محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 105.

⁴ نفس المرجع أعلاه، ص 105.

- اعتماد الصادرات على الإنتاج الجاري وليس على المخزون.
- وجود احتياطات كافية من الذهب ووسائل الدفع الخارجي.

ثانياً: صياغة المنهج:

تتطلب صياغة منهج الاستيعاب من معادلة الدخل التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M) \quad (1)$$

حيث: Y : الدخل القومي، C : الاستهلاك الكلي، I : الاستثمار الكلي، G : الانفاق الحكومي، X : تمثل الصادرات، M : تمثل الواردات.

يمكننا تعريف الاستيعاب على أنه إجمالي ما تتفقه الدولة على السلع والخدمات النهائية، ونرمز له بالحرف A ، حيث أن:¹

$$A = C + I + G \quad (2)$$

يمثل رصيد الميزان التجاري (B) الفرق بين الصادرات والواردات: أي: $B = X - M$ ، ومنه تصبح معادلة الدخل (1) على النحو التالي:

$$Y = A + B \quad (3)$$

من المعادلة (3) يمكن استنتاج رصيد الميزان التجاري الذي يمثل الفرق بين الدخل القومي والاستيعاب:

$$B = Y - A \quad (4)$$

من خلال هذه المعادلة (4) يمكن استنتاج الحالات الثلاثة التالية:

- $(Y > A)$: فإن رصيد الميزان التجاري موجب (فائض).
- $(Y < A)$: فإن رصيد الميزان التجاري سالب (عجز).
- $(Y = A)$: فإن رصيد الميزان التجاري يساوي الصفر (حالة التوازن).

ومن هنا نستنتج أن سبب الاختلال في الميزان التجاري، هو التغير في كل من الدخل (Y) والاستيعاب الكلي (A_T)، نتيجة تخفيض قيمة العملة، أي بتعبير رياضي:

$$\Delta B = \Delta Y - \Delta A_T \quad (5)$$

إن تخفيض قيمة العملة له أثره على كل من الدخل والاستيعاب فافترض النموذج أن $C + I + G$ مرتبطة داليا بالدخل، أي أن قرارات كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام يعود جزء منها ليتحدد بمستوى الدخل، أي بمعنى إذا زاد الدخل فهناك زيادة جزئية في الاستيعاب.

وهناك أثر آخر لسياسة تخفيض قيمة العملة على الاستيعاب غير محفز بالدخل وهو أثر مباشر، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار محليا وهو ما يؤدي إلى انخفاض الاستيعاب $A = C + I + G$ ، لأنه يؤثر على القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية للأفراد وهو ما يدفعهم إلى تخفيض إنفاقهم على الاستهلاك والاستثمار، إذا لسياسة تخفيض قيمة العملة أثرين هما:

¹ Raghbendra Jha, *op cit*, P 145.

- التأثير الأول: أثر الدخل ΔY غير مباشر لتخفيض قيمة العملة، وما يترتب عنه من أثر مباشر للتخفيض في الاستيعاب وذلك بموجب الميل الحدي للاستيعاب ولنرمز له بـ a .
- التأثير الثاني: وهو أثر مباشر لتخفيض قيمة العملة على الاستيعاب أي يتحدد بعوامل أخرى غير الدخل¹.

وبناءً على ذلك، يمكن التعبير عن الأثرين للتخفيض في الاستيعاب على النحو التالي:

$$\Delta A_T = a\Delta Y + \Delta A_A \quad (6)$$

حيث: ΔA_T : هو التغير الكلي في الاستيعاب، و a : هو الميل الحدي للاستيعاب، و $a\Delta Y$: هو التغير في الاستيعاب عن طريق الدخل، و ΔA_A : هو التغير في الاستيعاب ليس عن طريق الدخل.

من المعادلة (5) و (6) يكون رصيد الميزان التجاري بالعلاقة التالية:

$$\Delta B = \Delta Y - a\Delta Y - \Delta A_A \quad (7)$$

أي:

$$\Delta B = (1 - a)\Delta Y - \Delta A_A \quad (8)$$

بحيث: $(1 - a)$ تمثل الميل الحدي لعدم الاستيعاب بعبارة أخرى الميل الحدي للاكتناز.

بناءً على المعادلات السابقة، يؤدي التخفيض في قيمة العملة إلى تحسين رصيد الميزان التجاري إذا كان:

$$\Delta B = \Delta Y - \Delta A_T > 0 \quad (9)$$

و:

$$\Delta Y > \frac{\Delta A_A}{1 - a} \quad (10)$$

بشرط:²

- $(1 - a)$ موجب بمعنى a أقل من الواحد.
 - ΔY موجب أي تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.
 - ΔA_A سالبة أو ΔA_A موجب وأقل من $\Delta Y(1 - a)$.
 - أما إذا كانت a أكبر من الواحد يجب أن تكون ΔA_A سالبة و: $|\Delta Y(1 - a)| < |\Delta A_A|$.
- باختصار، إذا تراجع الاستيعاب الكلي (ΔA_T) والاستيعاب الذي ليس بسبب الدخل (ΔA_A)، وزاد الاستيعاب الذي بسبب زيادة الدخل ($a\Delta Y$)، فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين رصيد الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات. ووفقاً للمعادلة (8)، كلما كان الميل الحدي للاستيعاب أصغر، كان الميل الحدي لعدم الاستيعاب أكبر، وكلما كان الميل الحدي لعدم الاستيعاب أكبر، كان التأثير على تحسين رصيد الميزان التجاري أكبر ومنه ميزان المدفوعات.

¹ أويابة صالح، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2009، مذكرة الماجستير، تخصص التجارة الدولية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011، ص ص 112-113.

² نفس المرجع أعلاه، ص 113.

لكن مع ذلك قد تتغير الشروط في المعادلة (10)، حيث قد يتدهور أو يتحسن رصيد الميزان التجاري بناءً على تأثير تخفيض قيمة العملة، وذلك مع مرور الوقت وتكون مختلفة في الأجل القصير والطويل.

ثانياً: تقييم منهج الاستيعاب:

من انتقادات الموجهة لهذا المنهج ما يلي:¹

- يشكل هذا الأسلوب خطوة أكثر تقدماً من أسلوب المرونات من حيث القدرة على تسليط الأضواء على جوانب التحليل الكلي لتسوية وتوازن ميزان المدفوعات، غير أن من أوجه النقص التي تعترى هذا الأسلوب هو تركيزه الكبير على نموذج الدخل والانفاق في النموذج الكينزي البسيط، إضافة إلى تركيزه على الميزان التجاري فقط وإهمال المكونات الأخرى لميزان المدفوعات، كالتحويلات الأحادية الجانب وحركات رؤوس الأموال.

- وإن كان بعض الفروض التي يقوم عليها هذا الأسلوب يمكن توفرها في اقتصاديات البلدان التي تعاني العجز، كحالة التوظيف الناقص فإن بعض الفرضيات الأخرى لا يمكن توفرها كثبات الأسعار ووجود كميات مناسبة من وسائل الدفع الخارجي، وهذا ما يجعل الأسلوب قاصراً على إتيان الثمار المرجوة من تسوية موازين المدفوعات مع ذلك فإن سياسات التعديل الهيكلي المطبقة حالياً من طرف المؤسسات النقدية الدولية تعتمد اعتماداً كبيراً على هذا الأسلوب خاصة في جانب إدارة الطلب في اتجاه التخفيض.

المطلب الثالث: آثار سياسة تخفيض قيمة العملة.

إن قيام الدولة بإجراء تخفيض قيمة عملاتها لا شك أنه سيعود عليها بنتائج وآثار مختلفة على المستويين الداخلي والخارجي للاقتصاد وتتجلى هذه الآثار فيما يلي:

أولاً: الآثار الداخلية:

1. أثر على الدخل القومي: من الآثار الداخلية لسياسة تخفيض قيمة العملة أنها تؤدي من جهة إلى زيادة في الدخل القومي من خلال أثر "الاستخدام غير الكامل للموارد"، ومن جهة أخرى إلى نقص في الدخل القومي الذي يعود إلى ما يسمى بـ "أثر حدي التبادل" كما يلي:²

1.1. أثر الاستخدام غير الكامل للموارد: زيادة الصادرات المتوقعة من أثر تخفيض قيمة العملة يجب أن تقضي إلى ارتفاع في الدخل القومي وذلك طبقاً لنظرية مضاعف التجارة الخارجية، إلا أن هذا الارتفاع لا يمكن أن ينشأ عنه تدفق حقيقي إلا إذا كان هناك استخدام غير كامل لعناصر الإنتاج، ولكي يتحسن رصيد الميزان التجاري يجب أن يكون الميل الحدي للامتصاص (الاستيعاب) أقل من الواحد، وفي حال لم يكن الأمر كذلك، أي أن الميل الحدي للامتصاص أكبر من الواحد وبقي مضاعف التجارة الخارجية إيجابياً، فإن تخفيض قيمة العملة يسمح بزيادة استخدام عناصر الإنتاج وزيادة الدخل القومي على حد سواء، وينذر بزيادة العجز الخارجي.

¹ محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-107.

² عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

2.1. الأثر الناجم عن حدي التبادل: من بين آثار تخفيض قيمة العملة تدهور حدي التبادل، الأمر الذي يؤدي إلى تدني الدخل القومي ويشكل أثراً إيجابياً على الميزان التجاري إذا كان الميل الحدي للامتصاص (الاستيعاب) أكبر من الواحد، أي أثر حدي التبادل سيحسن الميزان التجاري، وفي حال العكس سيكون التدهور.

2. أثر على الاستيعاب (الانفاق): يؤثر تخفيض قيمة العملة على الاستيعاب من ناحيتين:

1.2. من ناحية تغير الدخل القومي: وهنا يكون تأثير تخفيض قيمة العملة على الاستيعاب مرتبط بتغير الدخل، فمن المتوقع أن يؤدي التخفيض إلى زيادة الدخل القومي بزيادة قيمة وحجم الصادرات عن الواردات، ومن ثم يزيد معه جزء من الاستيعاب، أما إذا حدث العكس وانخفض الدخل القومي فإنه ينخفض معه جزء من الاستيعاب.

2.2. من ناحية ارتفاع الأسعار المحلية: إن ارتفاع الأسعار المحلية كنتيجة لعملية تخفيض قيمة العملة، سواء كان آتٍ مباشرة من السلع الاستهلاكية المستوردة، أو آتٍ بطريقة غير مباشرة من ارتفاع المواد الأولية، يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للنقود لدى الأفراد، ومن ثم يقللون من طلبهم على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، بالتالي ينخفض الاستيعاب، كما يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية من ناحية أخرى إلى تقليل الاستيعاب أو الانفاق من قبل الأفراد بسبب إعادة توزيع دخل معين من الطبقات ذات ميل حدي أعلى للإنفاق إلى طبقات ذات ميل حدي أدنى للإنفاق، ومن ثم ينخفض الاستهلاك انخفاضاً جوهرياً، بينما يبقى الاستثمار مرتبط بميول الأفراد، فإذا كان ميولهم للادخار أكبر من الاستثمار، بسبب مثلاً ارتفاع تكلفة الاستثمار نظراً لارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الادخار وانخفاض الاستثمار، ومن ثم تقليل الاستيعاب.

ثانياً: الآثار الخارجية:

بالإضافة إلى الآثار الداخلية المحتملة، توجد جملة من الآثار الخارجية لسياسة التخفيض يمكن إدراجها فيما يلي:

1. الأثر على الميزان التجاري: يمكن أن تؤدي سياسة تخفيض قيمة العملة إلى تحسين رصيد الميزان التجاري، عند تحقق ثلاث شروط: مرونة الجهاز الإنتاجي في إنتاج المزيد من المنتجات بجودة عالية، وزيادة الدخل القومي نتيجة زيادة قيمة وحجم الصادرات، وانخفاض الانفاق (الاستيعاب) نتيجة زيادة تكلفة الواردات، أما إذا لم تتحقق تلك الشروط، فإن التخفيض يؤدي إلى العجز في الميزان.

2. التأثير على حركة رؤوس الأموال: يمكن لسياسة تخفيض قيمة العملة جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، بسبب انخفاض تكلفة الأصول في ذلك البلد الذي ينفذ هذه السياسة، ومن ناحية أخرى يمكن أن تسبب في هروب الأموال إلى الخارج، فنتيجة لتدهور قيمة العملة يضطر الأفراد لنقل أموالهم إلى الخارج عن طريق تحويلها إلى حسابات في الخارج، أو شراء العملات الأجنبية، أو الاستثمار في الأصول الأجنبية مثل الأسهم أو العقارات، وذلك بحثاً عن استثمارات أكثر ربحاً واستقراراً.

3. التأثير على الديون الخارجية للشركات المحلية: من المحتمل أن تتعرض الشركات المحلية التي أبرمت عقود قروض أجنبية لحالات الإفلاس وزيادة الطاقات العاطلة، فالتخفيض في قيمة العملة المحلية يمكن أن يؤدي إلى صعوبات لهذه الشركات في خدمة الدين، وذلك أنها سوف تدفع كمية أكبر من العملة المحلية لتسديد الدين بالعملة الأجنبية، الأمر الذي يحد من تدفق القروض الأجنبية إلى هذه الشركات.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح، أن سعر الصرف يعتبر وسيلة مهمة لتسوية المعاملات المالية والتجارية في الأسواق العالمية، لذلك فهو يعدّ أداة لقياس العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية، كما يتحدد بناءً على عدة عوامل اقتصادية وأخرى فنية، ويمكن أن يتأثر بشكل مستمر بتغيرات في العرض والطلب على العملة والتي تختلف باختلاف نظام الصرف السائد في البلد، لهذا ظهرت العديد من النظريات والنماذج وأعطت تفسيراً في هذا الشأن، أهمها: نظرية تعادل القوة الشرائية، نظرية تعادل أسعار الفائدة، نظرية ميزان المدفوعات، النموذج النقدي، نموذج توازن المحفظة، ولكل منها فرضيات وتفسيرات تختلف عن الأخرى.

كما تعد سياسات سعر الصرف من أهم الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية لتعديل قيمة العملة الوطنية، بما يتناسب مع الأهداف الاقتصادية، ومن بين تلك السياسات سياسة تخفيض قيمة العملة التي تعرف على أنها إجراء متعمّد من طرف السلطة النقدية يتمثل في التقليل من قيمة العملة، وذلك بهدف تصحيح اختلالات معينة، ويتم تطبيق هذا الإجراء خصوصاً في الدول النامية، وذلك لأسباب عدة، كحدوث عجز في ميزان المدفوعات، أو انهيار أسعار النفط، أو ظهور مشكلة البطالة،... الخ، كما أن تخفيض العملة يمكن أن يحمل آثاراً إيجابية وأخرى سلبية على اقتصاديات الدول، إلّا أن إيجابيات هذه السياسة تتوقف على توفر مجموعة من الشروط، التي بيّنها كل من منهج المرونات ومنهج الاستيعاب، خاصة فيما يتعلق بمرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات، التي ينبغي أن تكون مجموعهما أكبر من الواحد وفقاً لشرط "مارشال ليرنر"، وأن تكون زيادة الدخل القومي أكبر من زيادة الانفاق (الاستيعاب).

الفصل الثاني:

الإطار النظري للاستقرار

الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي غاية ومطمح أساسي تسعى إلى تحقيقه السياسات الاقتصادية في كل الدول من دون استثناء، حيث يشير هذا المصطلح إلى حالة توازن واستقرار في المنظومة الاقتصادية لدولة أو منطقة معينة من دون اضطرابات كبيرة، وتحقيقه مرهون بمدى توفر الاستقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات النمو الاقتصادي والتضخم، البطالة، وميزان المدفوعات، كما أن تحقيق التوازن الاقتصادي في الأسواق الثلاثة الإنتاجية والنقدية والمالية ما هو إلا مؤشر أو طريق يدل على الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي في البلد.

ونتيجةً لبروز عدد من الأزمات المالية والاقتصادية التي أثرت بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي التي كان من أبرزها أزمة الكساد العالمي (1929-1933)، أدى ذلك إلى ظهور مدارس فكرية تفسر طرق وسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتبحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية العالمية بصفة عامة، وللأزمات الاقتصادية والمالية بصفة خاصة.

وبناءً على ما تقدم سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على كل ما هو متعلق بالاستقرار الاقتصادي، من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم حول الاستقرار الاقتصادي.
- المبحث الثاني: تفسير الاستقرار الاقتصادي في مدارس الفكر الاقتصادي.
- المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- المبحث الرابع: التوازن الاقتصادي كمؤشر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستقرار الاقتصادي

يعد الاستقرار الاقتصادي هدفا رئيسيا تسعى إلى تحقيقه كل الدول خاصة الدول النامية، حيث تسعى هذه الأخيرة جاهدة للتصدي لكل الأسباب والظروف التي تُحيد بالاققتصاد عن الاستقرار، لأن ذلك قد يحدث اضطرابات كبيرة على المستوى الداخلي والخارجي للبلد. لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم الاستقرار الاقتصادي، ثم اختلالاته، بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية، وهذا في ثلاث مطالب.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي.

سنتطرق في هذا المطلب عموما حول مفهوم الاستقرار الاقتصادي، من حيث تعريفه وأهدافه، بالإضافة إلى أنواعه.

أولا: تعريف الاستقرار الاقتصادي:

يمكن تعريف مصطلح الاستقرار الاقتصادي على النحو التالي:

- يعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه "تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتقادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما: الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار¹.
 - يعرف أيضًا بأنه "مجموعة من الإجراءات والسياسات والتوجيهات والآليات التي تعمل على تحقيق مستوى الأسعار، أو تلك التي تعمل على تحقيق التشغيل الكامل لموارد الإنتاج أو الاستقرار معدلات الفائدة أو استقرار الأسواق المالية أو تلك الإجراءات والسياسات التي تستهدف رفع معدل نمو الاقتصاد الوطني أو إعادة توزيع الدخل الوطني"².
 - وفي تعريف آخر يشير إلى الاستقرار بأنه "كل ما يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية"³.
- مما سبق يمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي بأنه الحالة التي يكون فيها النظام الاقتصادي في توازن واستقرار دون اضطرابات كبيرة، ويتحقق ذلك عند مستوى التشغيل الكامل والنمو الاقتصادي المستقر عند مستويات دنيا لمعدلات التضخم بالإضافة إلى التوازن في ميزان المدفوعات.

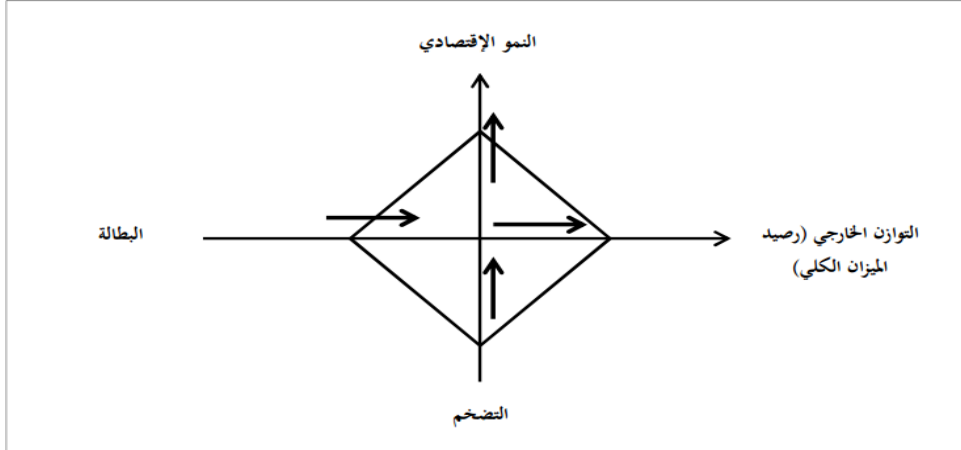
¹ محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المعزز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 251.

² مسعود دراوسي، مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي مع إشارة خاصة للتوازن الاقتصادي العام للجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 10، العدد 01، جامعة الجزائر، 2006، ص 145.

³ إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار السياسية في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 373.

وهذه المتغيرات الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري لكالدور، وتعدّ من الأعمدة الأساسية التي يعتمد عليها صناع السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلد ما.

الشكل رقم (06): منظومة الاستقرار الاقتصادي الكلي (المربع السحري لكالدور).



المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

ثانياً: أهداف الاستقرار الاقتصادي:

تتلخص أهداف الاستقرار الاقتصادي بالنقاط الآتية:¹

- تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل، وتعني العمالة الكاملة استخدام جميع موارد المجتمع استخداماً أمثل وأكمل وعدم وجود بطالة، أي أن معدل البطالة تقريباً يساوي صفراً أو ضرورة وجود مستوى معين من البطالة يسمى بالمعدل العادي أو الطبيعي للبطالة.
- تحقيق الاستقرار في الأسعار: ويقصد بها زيادة الأسعار لتغطية الزيادة في تكاليف الإنتاج ولا يعني بالضرورة تحقيق معدل تضخم يساوي صفراً، وإنما يعني المحافظة على معدل تضخم ثابت في الأسعار يساوي الزيادة في التكاليف.
- تحقيق نمو اقتصادي مستقر: هو حدوث زيادة مستمرة في الدخل الكلي الحقيقي مع مرور الزمن على أن يكون معدل الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني، وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الكلي الحقيقي وليس في الدخل النقدي فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الأفراد مقابل الخدمات الانتاجية التي يقدمونها خلال مدة زمنية معينة، أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسوماً على المستوى العام للأسعار، أو أنه يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها بإنفاق الدخل النقدي على أن تكون الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم في المجتمع أو معدل الزيادة في الأسعار.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص

ثالثاً: أنواع الاستقرار الاقتصادي:

يمكن تقسيم الاستقرار الاقتصادي إلى قسمين أساسيين الأول استقرار دولي (خارجي) الذي يشمل الاقتصاد العالمي أما الثاني فهو استقرار محلي (داخلي) الخاص بدولة معينة، وسنوضح مفهوم كل منهما على النحو التالي:¹

1. الاستقرار الاقتصادي الدولي: هو عبارة عن ثبات الوضع القائم للاقتصاد العالمي، بوجود نمو اقتصادي عالمي مستقر ومستديم، نتيجة عدم حدوث تقلبات شديدة وخطيرة في حركة رؤوس الأموال الدولية، وكذا عدم حدوث مشاكل اقتصادية في الدول ذات ثقل كبير في الاقتصاد العالمي (كالو.م.أ والاتحاد الأوروبي)، كما يتوقف هذا الاستقرار الاقتصادي العالمي على الاستقرار السياسي، والأمن والسلام الدوليين، إذ أن الاضطرابات والحروب والكوارث الطبيعية كلها عوامل من شأنها أن تؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي.

2. الاستقرار الاقتصادي المحلي: إن تحقيق الاستقرار المحلي يعني الوصول إلى:

- استقرار في المستوى العام للأسعار والذي يتجسد من خلال معدلات التضخم، فتحقيق معدل التضخم مساوي للصفر (الحالة المثالية التي من النادر الوصول إليها) أو معدل تضخم مقبول اقتصادياً واجتماعياً يقل عن 2% يعني هذا استقرار الوضع الاقتصادي للبلد.
 - القضاء على البطالة من خلال تحقيق معدلات عالية من التشغيل يقترب عندها الاقتصاد من مستوى العاملة الكاملة.
 - تحقيق معدلات نمو موجبة ومضطردة في الناتج المحلي الإجمالي.
 - تحقيق فائض اقتصادي في ميزان المدفوعات ولاسيما في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل.
- يمكن النظر إلى العناصر الأربعة السابقة إلى أنها تستهدف تحقيق نوعين من التوازن هما التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، فالتوازن الأول يمكن أن يقاس على أساس معدلات البطالة والتضخم وإمكانية تقليص الأول (معدل البطالة) مع المحافظة على مستويات منخفضة ومستقرة من معدل التضخم، وكذلك من خلال مدى وجود الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة، في حين التوازن الخارجي يقاس بوجود توازن في الحساب الجاري وبصورة أكثر شمولاً بمستوى صافي التدفقات الرأسمالية القابل للاستمرار والذي يساوي فجوة الادخار والاستثمار.

المطلب الثاني: اختلال الاستقرار الاقتصادي

يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمفهوم الدورة الاقتصادية، حيث تشير التجربة التاريخية إلى أن فترات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة يتبعها فترات بطء النمو الاقتصادي وانكماش النشاط الاقتصادي، ففي فترات بطء النمو الاقتصادي ترتفع معدلات البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار، والدورة الاقتصادية المفترضة تعكس حركة منتظمة من الازدهار والركود، إلا أنه في الواقع فإن الدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلاً

¹ بخيت حيدر نعمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

منتظما، وبالتالي فإن تقاوم اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي يفرز بكل تأكيد عددا من الأزمات الاقتصادية الخطيرة كتقاوم معدلات التضخم وتدهور معدلات النمو الحقيقية¹.

أولاً: اختلال داخلي:

ينجم هذا الاختلال بصورة عامة عن عدم تناسب ما بين تيار الطلب المحلي مع تيار العرض المحلي، مما يترتب على ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويظهر هذا الاختلال على هيئة ثلاثة أشكال أولها الاختلال السلعي الذي يعد السبب الأساسي للاختلالات الأخرى ويحدث جراء انخفاض الناتج المحلي من السلع والخدمات وعدم تناسبه مع تيار الطلب عليها، أما الشكل الثاني فهو الاختلال المالي الذي يتجسد في عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة الاختلال بين النفقات العامة والإيرادات العامة، أما الشكل الثالث فهو يتمثل في الاختلال النقدي والذي يتمثل في الفجوة التي تظهر ما بين تيار التدفق النقدي وتيار التدفق السلعي، وبتعبير آخر هو ذلك الاختلال الحاصل بين كمية النقد المتداولة في الاقتصاد وكمية السلع والخدمات المتاحة فيه².

ثانياً: اختلال خارجي:

يتمثل الاختلال الخارجي بالاختلال الذي يحدث في ميزان المدفوعات، عند عدم تساوي صادرات بلد معين مع وارداته من مختلف السلع والخدمات والتحويلات من طرف واحد وغيرها، ويرى بعض الاقتصاديين بأن صور الاختلال الداخلي السابقة (السلعي والمالي والنقدي) تعد السبب الرئيسي للاختلال الخارجي فضلا عن أسباب أخرى كضعف البنيان الاقتصادي له، وغيرها من الأسباب التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي من خلال تقلبات سواء كانت نتيجة ظواهر طبيعية أو غيرها³.

ثالثاً: العلاقة بين اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي:

إن اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يعكس وجود فجوة في الموارد المحلية أو اختلالات في نسبة المدخرات إلى الاستثمارات الوطنية، وبعبارة أدق يحدث الاختلال الداخلي عندما يتحرك اقتصاد البلد المعني إما بصورة تتجاوز الناتج الممكن أو تقل عنه، والناتج الممكن هو المستوى الذي تكون عنده الموارد الحالية لاقتصاد ما مستغلة استغلالاً كاملاً دون أحداث ضغوط تضخمية⁴، وهذا ما يفسر أنه إذا ما اختل الاستقرار الداخلي فإن الاستقرار الخارجي سيختل معه، وبالتالي وجود علاقة وطيدة بينهما. ويمكن توضيح تلك العلاقة بين اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي من خلال المتطابقة الأساسية للناتج المحلي الإجمالي كما يلي:⁵

$$GDP = C + I + (X - M)$$

¹ علي منصور سعيد عطية، دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021، ص 43.

² بخيت حيدر نعمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

³ نفس المرجع أعلاه، ص ص 21-23.

⁴ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 63.

⁵ نفس المرجع أعلاه، ص ص 64-65.

حيث: يمثل C : الاستهلاك الوطني بشقيه الخاص والعام، وتمثل I : الاستثمار القومي بشقيه الخاص والعام، وتمثل X : صادرات السلع والخدمات، وتمثل M : واردات السلع والخدمات، فإذا ما أضفنا صافي دخل عوامل الإنتاج (Yf) إلى جانبي المتطابقة نجد أن إجمالي الناتج المحلي يتحول إلى إجمالي الدخل المحلي (GDI):

$$GDI = C + I + (X - M) + Yf$$

وأخيرًا فإننا إذا ما أضفنا صافي التحويلات من الخارج (Trf) إلى جانبي المعادلة نجد أن إجمالي الدخل المحلي يتحول إلى إجمالي الدخل القومي المتاح ($GNDI$):

$$GNDI = C + I + (X - M) + YF + Trf \dots \dots \dots (1)$$

ومن المعادلة (1) نستطيع أن نطرح الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي اللذان يمثلان معًا إنفاقًا أو استيعابًا للموارد (A) في الاقتصاد المعني وتصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$GNDI - A = (X - M) + YF + Trf = CAB \dots \dots \dots (2)$$

ومن الملاحظ أن الجانب الأيمن للمعادلة لا يعدو أن يكون إلا الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ومن ثم فإن وجود اختلال في إجمالي الدخل القومي المتاح (الذي يمثل الموارد المتاحة للإنفاق لدى الاقتصاد المعني) ومصرفيات ذلك البلد (أي الاستيعاب A) نجده ينعكس بصورة تلقائية في رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فعندما يكون الاستيعاب متجاوزًا لإجمالي الدخل القومي المتاح، فعندئذ ينشأ عجز في الحساب الجاري، وبالتالي فإنه من أجل معالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يمكن اتخاذ تدابير على صعيد السياسة الاقتصادية وعلى رأسها السياسة المالية.

ويمكن إجراء تعديلات في متطابقات الدخل الواردة أعلاه لتوضيح العلاقات بين الادخار والاستثمار القوميين من ناحية وبين رصيد الحساب الجاري من ناحية أخرى، وبالعودة إلى المعادلة (1) نقوم بطرح الاستهلاك من جانبي المعادلة، فيبقى لنا الجانب الأيسر والذي يمثل الادخار القومي:

$$GNDI - C = I + (X - M) + YF + Trf$$

$$S = I + (X - M) + Yf + Trf$$

وبطرح الاستثمار القومي من جانبي المعادلة ينتج ما يلي:

$$S - I = (X - M) + Yf + Trf \dots \dots \dots (3)$$

من المعادلة (3) نلاحظ الشطر الأيمن يمثل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وهذا الأخير يساوي الفرق بين المدخرات والاستثمارات القومية، وبالتالي فإن العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات ينشأ من زيادة الإنفاق على الاستثمار في بلد ما على القدر المتوفر من مدخراته ذلك البلد الأمر الذي يضطره إلى سحب أرصدة خارجية لتمويل النقص.

المطلب الثالث: الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية

يختلف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، فبطبيعة الحال اقتصادات الدول المتقدمة أكثر استقرارًا من اقتصادات الدول النامية وهذا يعود لأسباب عديدة، وسنوضح ذلك من خلال التطرق الى مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية ومعرفة الأسباب ثم اقتراح سياسات اقتصادية كحل لتسهم في تحقيق الاستقرار النشاط الاقتصادي في هذه الدول.

أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية

يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الخارجية، وذلك بسبب ما تعانيه هذه الدول من اختلالات هيكلية في بنيتها الاقتصادية وضعف سيطرتها على مستوى النشاط الاقتصادي، لذلك تختلف أهداف الاستقرار الاقتصادي بهذه البلدان عن البلدان المتقدمة، فمن الخطأ القول إن مضمون الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هو المحافظة على التشغيل التام لأن الجانب الأكبر من هياكل الإنتاج غير موجودة أصلاً في هذه الدول¹. وبالتالي فالبدائية تكون في إيجاد الهياكل الأساسية والمهارات البشرية وبناء الطاقات الإنتاجية قبل التكلم عن الاستقرار الاقتصادي وهذا هو جوهر قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، ولكن هذا لا يمنع من أن الاستقرار الاقتصادي يستهدف علاج مشكلة البطالة والتضخم ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات وتحقيق معدل نمو مرتفع، مع العلم أن هذه المتغيرات تتسم بصفات مميزة وهذه المميزات هي:

1. البطالة: التي يستهدفها الاستقرار الاقتصادي ليست دورية كما هو الشأن في الدول المتقدمة، بل الحل يكمن في البحث عن علاج لأوضاع تتميز بوجود البطالة الهيكلية المقترنة بحالة التخلف التي تنتشر بهذه الدول، بسبب وجود تباين في هيكل الطلب على اليد العاملة مع هيكل عرض العمالة من كفاءات وتخصصات بشرية.

2. مشكلة التضخم: في الدول النامية مرجعها الاختلالات الهيكلية التي يتميز بها واقعها الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى انتقال التضخم من خلال المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، سواء كانت هذه المبادلات في شكل مواد غذائية استهلاكية أو إنتاجية أو حتى انتقال لرؤوس الأموال، ولذلك تظهر الضغوط التضخمية في هذه الدول.

3. ميزان المدفوعات: إن الاختلالات التي تتعرض لها موازين مدفوعات الدول النامية أصلها الاختلالات الهيكلية التي يتميز بها نظامها الإنتاجي وطبيعة وهيكل الطلب الكلي وحجم الاستهلاك والادخار والاستثمار ومصادر تمويل التنمية، كذلك العجز في موازين المدفوعات سببه نسبة نمو الواردات التي تفوق نسبة الصادرات ذات الأسعار المنخفضة أو صادرات أسعارها متذبذبة في الأسواق الدولية، كما هو الشأن بالنسبة لأسعار البترول.

¹ نفس المرجع أعلاه، ص 70.

4. النمو الاقتصادي: إن الاختلال في الهيكل الاقتصادي والاعتماد في أفضل الحالات على قطاع واحد خاضع للمتغيرات الخارجية، فيرتفع النمو الاقتصادي برواجه وينخفض بتراجعته، مما يجعل النمو الاقتصادي في هذه البلدان غير مستقر¹.

ثانيا: إشكالية تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية:

إن مسألة تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية تعتمد أساسا على تنوع اقتصادات تلك البلدان ومدى نجاحها في تنفيذ السياسات الاقتصادية، لذلك تواجه الدول النامية تحديات كبيرة نتيجة اعتمادها على قطاع معين كمصدر أساسي للدخل، مما يوقعها في حالة عدم الاستقرار التي تتعرض لها اقتصاداتها والنتيجة في الغالب عن الانخفاض الشديدة في أسعار صادراتها من السلع الأولية مقارنة بأسعار وارداتها، فتجدها أنها مضطرة لأن تضع أولوية قصوى لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات على حساب التوازن الداخلي، فتتخذ إجراءات تقشفية، من خلال اتباع سياسات مالية انكماشية لا توسيعية، فبدل من أن تزيد الانفاق الحكومي وتخفض الضرائب التي يوصي بها النموذج الكينزي، نجدها تقوم بالعكس تماما فتخفض الانفاق الحكومي وتزيد الضرائب، مما يترتب عن تلك الإجراءات تأثيرات سلبية على الدخل والتوظيف وتدهور مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار.

فالطريقة التي ثُمّن هذه الدول من تقادي وضع نفسها في مثل هذا الموقف الذي تضطر معه لاتخاذ سياسات تتسبب في زيادة حدة تذبذب اقتصاداتها، بحيث تصبح سياساتها الاقتصادية مساهمة في تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي، هي من خلال تقادي نمو الانفاق الحكومي بصورة مبالغ فيها خلال فترة ازدهار أسعار صادراتها من السلع الأولية وادخار قدر أكبر من عوائد صادراتها، والذي إضافة الى اسهامه في تقادي تعريض اقتصادها لضغوط تضخمية ولأعراض المرض الهولندي وتحقيقها لفائض أكبر في ميزان التجاري، سيمكنها أيضا من بناء احتياطي أكبر من النقد الأجنبي يجعلها أقدر على تقادي إجراءات تقشفية عند تراجع إيرادات صادراتها من السلع الأولية مستقبلاً والمحافظة على مستويات مستقرة من الانفاق العام، أي أن السياسة المالية الناجحة في دولة نامية هي تلك السياسة التي أوصى بها نبي الله يوسف وزير مصر والتي وردت في قوله تعالى في سورة يوسف: "يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَ سَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخْرٍ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ (49)".

¹ مسعود مهيوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين: (1990-2015)،

أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 10.

وتشير التجارب العالمية الى أن أفضل وسيلة لضمان تحقيق ذلك هو من خلال تشريع أو "قيد مالي" Fiscal Rule يحد من قدرة الحكومة على زيادة الانفاق في أوقات ازدهار أسعار صادراتها الأولية، وتجربة عدد من الدول المعتمدة على صادراتها من المواد الأولية، كالنفط والغاز والالماس والنحاس، تظهر بكل جلاء أن مثل هذا القيد كان في غاية الفاعلية وحقق نجاح كبيراً في مساعدتها على تفادي التأثيرات السلبية الناتجة عن تقلبات أسعار المواد الأولية في السوق العالمية، بحيث أصبحت اقتصاداتها أكثر استقراراً ووضحت إيراداتها من السلع الأولية محفزاً لتحقيق معدلات أعلى من النمو والتنوع الاقتصادي. ومن بين أبرز البلدان التي طبقت مثل هذا القيد النرويج وتشيلي، فالنرويج دولة أوروبية متقدمة بينما تشيلي إحدى بلدان العالم النامية، ما يجعل تجربتهما تمثلان نموذجين فريدين لإدارة صادرات الموارد الطبيعية التي يمكن الاستفادة منها في الدول الأخرى المعتمدة على صادراتها من الموارد الطبيعية¹.

* **القيد المالي:** هو عبارة عن حدود رقمية توضع على السياسة المالية وإجماليات الميزانية الحكومية، كالعجز والدين العام والانفاق والإيرادات، بما يضمن تصحيح أي تشويه في المحفزات والتحكم بالضغط التي تدفع باتجاه زيادة مبالغ فيها الانفاق الحكومي خاصة في فترات الازدهار، ما يضمن تنفيذ سياسة مالية حكيمة ومسؤولة واستدامة في المديونية العامة.

¹ عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2018، ص 328-331.

المبحث الثاني: تفسير الاستقرار الاقتصادي في مداس الفكر الاقتصادي

لقد عرف الاستقرار الاقتصادي عدة تفسيرات بين مختلف المدارس الفكرية الاقتصادية، فكان لكل مدرسة آراءها وتصوراتها في تفسير الطرق والسياسات المؤدية الى تحقيقه، فمنهم من ناد بالحرية الاقتصادية والآخر ناد بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال السياسات الاقتصادية، أما فكر الاقتصاد الإسلامي فقد وازن بين الحرية الاقتصادية وتقييدها وذلك في إطار الضوابط والمبادئ والقيم الأخلاقية التي أقرتها الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: الاستقرار الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية والنقدية

في هذا المطلب نوضح كيف فسر الكلاسيكيون والنقديون طرق وسياسات التي من شأنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي بناء على معتقداتهم وافترضااتهم، وذلك بداية بالمدرسة الكلاسيكية ثم الانتقال إلى المدرسة النقدية. أولاً: المدرسة الكلاسيكية:

ظهرت المدرسة الكلاسيكية لأول مرة في كتابات آدم سميث (1776)، وجان بابتيست ساي (1803)، وجون ستيوارت ميل (1848)، وتعد الحرية الاقتصادية وآلية السوق (اليـد الخفية Invisible Hand)* بمثابة المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه المنهج الكلاسيكي في تحليل الاستقرار والتوازن الاقتصادي وتصحيح اختلالاته دون الحاجة لتدخل الحكومة.

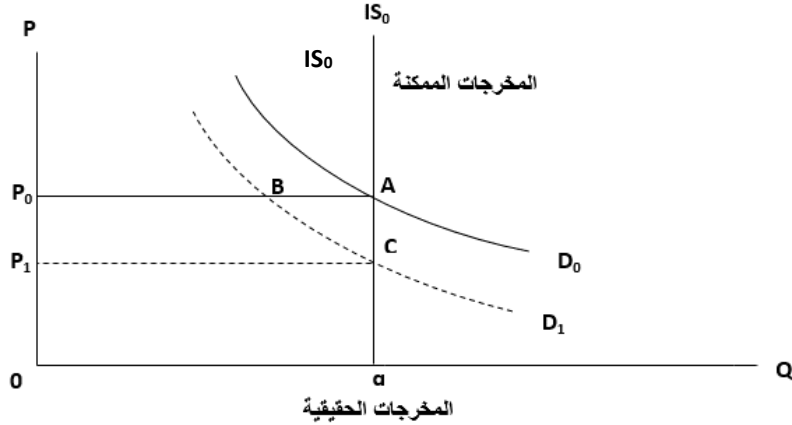
وتستند المدرسة الكلاسيكية لفهم التوازن والاستقرار على عدة فرضيات أساسية تتمثل فيما يلي:¹

1. **الاستخدام الكامل:** افترضت النظرية أن حالة الاستخدام الكامل هي الحالة الطبيعية في الاقتصاد إذ اعتقد الكلاسيك أن جميع عناصر الإنتاج بما فيها العمل في حالة تشغيل كامل.
2. **المنافسة الكاملة:** افترض الكلاسيك أن السوق يتسم بالمنافسة الكاملة بين المنشآت الإنتاجية.
3. **محدودية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** نادى الكلاسيك الى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واقتصار نشاطها على الامن الداخلي والدفاع الخارجي والقضاء، أما النشاط الاقتصادي فيكون من نصيب القطاع الخاص، لأن الأفراد وفقاً للتحليل الكلاسيكي أكثر كفاءة وحافز على الإنتاج مقارنة بالدولة كما أن الأفراد عندما يسعون الى تحقيق مصالحهم الخاصة يسعون في الوقت نفسه الى تحقيق المصلحة العامة.
4. **مرونة الأسعار والأجور والفائدة:** افترض الكلاسيك بأن كل من الأسعار والأجور وأسعار الفائدة تتصف بالمرونة، إذ أنه في حالة حدوث اختلاف في الاقتصاد (الابتعاد عن حالة الاستخدام الشامل) فإنه يمكن إعادة الاقتصاد الى المستوى الاستخدام الكامل من خلال تغير كل من الأسعار والأجور والفائدة.
5. **الادخار يساوي الاستثمار:** افترض الكلاسيك أن الادخار دائماً وأبداً يساوي الاستثمار، أي أن كل ما يدّخره الأفراد من أموال تتحول الى استثمار بدون فاصلة زمنية.

* اليـد الخفية: مصطلح استخدمه آدم سميث، مفاده التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، لأن الفرد في سبيل تحقيق مصلحته الخاصة سوف تتحقق بطريقة غير مباشرة المصلحة العامة.

¹ رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 236-237.

6. قانون ساي: اعتقد الكلاسيك بصفة قانون ساي، الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب، والذي يعني أن كل ما ينتج من سلع وخدمات تعرض في السوق سوف يتولد عليها طلب مساوي لها. ويعد قانون ساي الجوهر الأساسي في تحليل المنهج الكلاسيكي والذي يمكننا توضيحه من خلال الشكل التالي: الشكل رقم (07): المنهج الكلاسيكي ومستوى العمالة الكاملة.



المصدر: بول آ. سامويلسون، وليام د. نورد هاوس، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، الاقتصاد، الطبعة الخامسة عشر، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 633.

من الشكل أعلاه نفترض انخفاض مستوى الطلب الكلي بسبب شح النقود أو أسباب خارجية أخرى، ونتيجة لذلك انتقل منحنى الطلب الإجمالي (D_0) ناحية اليسار الى الطلب الإجمالي (D_1) عند السعر الأصلي (P_0) فيهبط الانفاق من (A) إلى المستوى (B) وقد تحدث فترة قصيرة للغاية من الهبوط في المخرجات لكن يتبع انتقال الطلب تعديل سريع في الأجور والأسعار مع انخفاض المستوى الإجمالي للأسعار من (P_0) إلى (P_1) ومع هبوط الأسعار فإن المخرجات الكلية تعود الى مستوى المخرجات الممكنة وتستقر العمالة الكاملة عند النقطة (C). من وجهة النظر الكلاسيكية، التغيرات في الطلب الإجمالي تؤثر على مستوى السعر لكن لا تأثير دائم لها على المخرجات أو العمالة، مرونة السعر والأجر تضمن أن يكون مستوى الانفاق الحقيقي كافياً للحفاظ على عمالة كافية¹.

بشكل عام يرى الكلاسيكيون أن الاستقرار الاقتصادي الداخلي يتحقق عندما يصل النشاط الاقتصادي إلى مستوى الذي تختفي فيه البطالة ويتحقق فيه الاستخدام الكامل للموارد وهذا من خلال "آلية السوق"، وقانون المنافذ لساي"، وفي حالة حدوث تقلبات في الأجل القصير، فإنها لا بد وأن تتلاشى في الأجل الطويل، وذلك من خلال عوامل الاستقرار الذاتية الموجودة في الاقتصاد أو ما يطلق عليها آدم سميث "اليد الخفية"، والتي تتمثل أهمها في مرونة الأجور والاسعار وسعر الفائدة، وأن الأسباب الرئيسية في تقلبات في الأجل القصير

¹ بول آ. سامويلسون، وليام د. نورد هاوس، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص 633-634.

تتمثل في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وجمود الأسعار والأجور في حالات الاحتكار وعدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ووجود فائض في الإنتاج عن الاستهلاك¹.

أما الاستقرار الخارجي فيتحقق من خلال التوازن في ميزان المدفوعات، فإنه وطبقاً لحرية التجارة التي نادى بها الكلاسيكيون، فإن التفسير الكلاسيكي لأساس التجارة الدولية يقوم على مبدأ الميزة التنافسية الذي صاغه الاقتصادي "دافيد ريكاردو" سنة 1817²، والتي تقضي بأن تختص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف، مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطها قدرة تنافسية، وحسب الكلاسيك أن العودة إلى التوازن إنما تتم عن طريق تغيير وتعديل مستويات الأسعار المتعامل بها بين الدول، وأن كمية النقود هي المؤثر الوحيد في تلك المستويات والتي تؤدي بدورها إلى تغيير حجم الصادرات والواردات في الاتجاه الذي يعود بالتوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات³.

ثانياً: المدرسة النقدية:

يعود تشكيل هذه المدرسة والتي عرفت بمدرسة شيكاغو إلى أفكار مجموعة من الاقتصاديين أبرزهم، "ميلتون فريدمان"، "فرانك نايت"، "كاجان" وغيرهم، وقد استندت على أهمية النقود ودورها في تحديد الطلب الإجمالي، وعلى المرونة النسبية للأجور والأسعار، وأكدوا بذلك على أهمية السياسة النقدية بدلاً من السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وبصورة عامة يرى النقديون أن الاستقرار الاقتصادي يكون ممكناً عندما تطبق القواعد والسياسات التالية:

- يعتقد النقديون أن الاقتصاد الخاص، إذا ما ترك لأساليبه الخاصة، لا يكون معرضاً لعدم الاستقرار، لأن معظم التقلبات في إجمالي الناتج المحلي الاسمي تنجم عن عمل الحكومة، وخاصة التغيرات في عرض النقد التي تعتمد على السياسات التي يتبعها البنك المركزي⁴.
- تلعب التطورات النقدية والعوامل النقدية دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يجزم النقديون بوجود علاقة قوية بين التقلبات في المعروض النقدي والتقلبات في مستوى الدخل الوطني، بالإضافة إلى ذلك أن التغيرات في مستوى الطلب الكلي، إنما تقود بصورة أساسية إلى تقلبات مستويات العرض النقدي، ومن ثم يصل النقديون إلى نتيجة مفادها أن مشكلة التضخم تفسر بالإفراط في عرض النقود ولذلك قالوا: التضخم ظاهرة نقدية⁵.

¹ أكرم عبد الحميد، دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1980-2019، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020-2021، ص 76.

² فوزي محيريق، دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014، ص 73.

³ عادل عامر، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل الاقتصاد الحر، الطبعة الأولى، حروف منشورة للنشر الإلكتروني، بدون بلد النشر، 2016، ص 102.

⁴ بول آ. سامويلسون، وليام د. نورد هاوس، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص 639.

⁵ عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص 133.

- يعتقد النقديون أن معدل نمو ثابت للنقد (يتراوح بين 3-5 % سنوياً) سيقضي على المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في الاقتصاد¹.
- يرى النقديون أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون ممكناً عندما يتم تثبيت معدل نمو المعروض النقدي عند مستوى مساوي لمعدل النمو الحقيقي للناتج الوطني، وأن يكون هناك توازن دوري لميزانية الدولة، حيث فائض الميزانية في فترة الرواج الاقتصادي يغطي عجز الميزانية في فترة الكساد الاقتصادي².
- يركز النقديون على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار، حيث يعتقدون أن آلية انتقال أثر هذه السياسة يقع بشكل مباشر في مستوى الطلب الكلي وليس من خلال سعر الفائدة، إذ يرون أن السياسة النقدية التوسعية أنها تخلق فائضاً في عرض النقود ويستجيب الناس لهذه السياسة بزيادة إنفاقهم على السلع وبنطاق أوسع، الأمر الذي يؤدي إلى نمو الطلب على النقود مما يدفع بهم إلى خفض إنفاقهم، وبالتالي فإن فاعلية السياسة النقدية تكون مستقلة عن سعر الفائدة. كما أن أثرها يختلف في الأجل القصير عنه في الأجل الطويل، حيث يكون تأثيرها في الأجل القصير على البطالة والإنتاج وبشكل مؤقت، بينما خلال الأجل الطويل وبعد تكيف شامل للأسواق فإن تأثيرها سيقصر على الأسعار ولن يتأثر الإنتاج كثيراً، بسبب تأثره بعوامل أخرى كالعمالة ورأس المال والموارد الطبيعية والفنية.
- يشكك النقديون بفاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار، ويرون أن تأثيرها يكون بشكل غير مباشر في الطلب الكلي أي أن العجز أو الفائض في الموازنة العامة يؤثر في سعر الفائدة وسرعة تداول النقود في البداية ثم في الطلب الكلي، كما لن يكون لها سوى تأثيرات ضئيلة على الأسعار والناتج، وبالتالي عدم فاعليتها، إذ أن أي توسع في السياسة المالية من دون أن ترافقه زيادة في عرض النقد يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة وارتفاع هذه الأخيرة سيعمل على انكماش القطاع الخاص، لذلك يرون أن الطريقة الأفضل لتحقيق الاستقرار هو استخدام القاعدة النقدية وإجراء تغييرات في عرض النقد مصاحبة للسياسة المالية³.
- ومن جانب آخر فإن اعتماد النقديين على المنهج التوليقي للنظرية الاقتصادية قد جعلهم يتخلون عن التشكيك بدور السياسة المالية في مكافحة الركود الاقتصادي مقارنة بدور السياسة النقدية التي أعطوها محور مركزياً في البداية، فقد توصل فريدمان في النهاية إلى أن كل من السياسة المالية والسياسة النقدية لهما دور في مكافحة الركود وتحقيق الاستقرار وأن مزيج السياسة المالية والنقدية يمثل أفضل السياسات في ظل اقتصاد مفتوح⁴.

¹ بول آ. سامويلسون، وليام د. نورد هاوس، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص 641.

² عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 134.

³ نزار كاضم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 65-69.

⁴ محمد أحمد الأندني، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012، ص 31.

المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي في المدرسة الكينزية:

لم تصمد كثيرًا النظرية الكلاسيكية بعد أزمة الكساد العالمي، تلك الأزمة التي أثبتت انهيار الركائز الأساسية التي تستند عليها النظرية الكلاسيكية، عندما ظهرت الحاجة إلى نظرية بديلة تعالج تلك المشكلة، وهذا مما دفع الاقتصادي كينز إلى أن يأتي بآراء وأفكار جديدة مناقضة تمامًا لما جاءت به النظرية الكلاسيكية تلك الأفكار التي تضمنها كتابه تحت عنوان (النظرية العامة في الدخل والاستخدام والنقود) الذي نشره عام 1936¹.

أولاً: فرضيات المدرسة الكينزية:

تتمثل أهم الافتراضات التي تقوم عليها المدرسة الكينزية فيما يلي:²

- أن الاقتصاد الخاص غير مستقر، وبالتالي لا يمكن أن يتحقق التوظيف الكامل، وذلك لأن التغيرات في التوقعات الأعمال ينتج عنها عدم الاستقرار في الاستثمارات.
- قوى التصحيح الذاتي ضعيفة وبطيئة، لأن مرونة الأسعار منخفضة بسبب عدم كمال الأسواق، وسيحتاج الاقتصاد لوقت طويل لاستعادة التوازن لوحده بدون تدخل، مما قد ينتج عن الوقت اللازم لاستعادة التوازن سلبيات غير مقبولة اجتماعيًا وسياسيًا.
- الإدارة النشطة للطلب ضرورية وخصوصًا عندما تظهر على الاقتصاد القومي علامات الانكماش والتراجع.

ثانياً: تفسير الكينزيون للاستقرار الاقتصادي:

ينصرف الكينزيون في تفسير الاستقرار الاقتصادي إلى الأفكار التالية:

- يعتقد الكينزيون بعدم استقرار الاقتصاد الرأسمالي المعتمد على السوق، وأن التقلبات الضئيلة في الاستثمار الخاص والتي تعد مصدرًا من مصادر عدم الاستقرار الاقتصادي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث تقلبات اقتصادية بين الزواج والكساد.
- أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ترى أن تقلبات في الاستثمار في أوقات الكساد والزواج هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي وفي الوقت نفسه لا تغفل دور السياسات النقدية الخاطئة على الاستقرار الاقتصادي، بعبارة أخرى فإن التقلبات في قرارات الانفاق للقطاع الخاص في المجال الاستثمار تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل القومي، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي وليس العكس كما يعتقد النقديون³.

¹ رضا صاحب أبو حمد، مرجع سبق ذكره، ص 238.

² محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية - تحليلية - قياسية)، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 48.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص ص 54-56.

- يؤكد الكينزيون على دور تضخم التكاليف والصدمات الاقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب تفاقم مشكلة التضخم، ويؤكد أيضا أنصار المدرسة الكينزية على أهمية دور الدولة في تسريع عمليات النمو والتقدم وأن قوى السوق وحدها لن تكون فعالة في تحقيق ذلك¹.
- يشكك الكينزيون بفاعلية السياسة النقدية، ويشددون على أهمية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يرون أن تأثير السياسة النقدية يقع بشكل غير مباشر من خلال سعر الفائدة ومن ثم على الانفاق الاستثماري ليصل في النهاية على الطلب الكلي، بالتالي فإن السياسة النقدي تكون محدودة الفاعلية خاصة إذا كان الانفاق الاستثماري غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة، في حين أن تأثير السياسة المالية يكون بشكل مباشر في الطلب الكلي أي أن العجز أو الفائض في الموازنة العامة يؤثر في الطلب الكلي بشكل مباشر.
- لأجل دعم الاقتصاد الحر وتحقيق الاستقرار فيه، فإن الكينزيون يعتقدون في إتباع السياسة المرنة يعد بالأمر المهم والمطلوب، وعند استخدام سياسة الموازنة سواء بالعجز أم الفائض لابد من كبح التضخم عن طريق كبح جماح الطلب أثناء الرواح التضخمي، وبالعكس إنعاشه عند الكساد، أي بالإمكان استخدام سياسة مالية توسعية بصورة مباشرة عن طريق زيادة الانفاق العام أو بصورة غير مباشرة عن طريق تخفيض الضرائب، لمواجهة الكساد، وبالعكس استخدام سياسة انكماشية عندما يكون مستوى الطلب الكلي أعلى من مستوى الدخل عند مستوى التشغيل الكامل².
- عموما يؤكد الكينزيون أن التدخل الحكومي في إدارة الطلب الكلي، من خلال إتباع السياسة المالية التدخلية أمر مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ومع ذلك فإن الكينزيون الجدد تؤكدون على أهمية تطبيق سياسات مالية ونقدية ملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يمكن أن يتخذ أحد الأسلوبين³:

 1. **أسلوب التغذية المرتدة:** طبقا لهذا الأسلوب يتم أولا تحديد حالة الاقتصاد التي تستدعي تدخل الدولة، فإذا ارتفع مثلا معدل البطالة بنسبة 1% عن المعدل المقبول، يكون العلاج هو زيادة الإنفاق العام بنسبة 1% أو زيادة العرض النقدي بنفس النسبة، لكن في الواقع يبدو أن تطبيق هذا الأسلوب غير عملي لصعوبة تحديده بدقة ولكونه يتميز بالثبات والجمود، حيث يمثل علاقة غير مرنة بين السياسات التصحيحية والحالة التي يمر بها الاقتصاد.
 2. **أسلوب السياسات التغييرية المرنة:** وهذا الأسلوب الأكثر استخداما لمرونته، حيث يحدد حجم واتجاه تطبيق السياسات المالية والنقدية الملائمة لكل حالة يمر بها الاقتصاد الوطني على ضوء جملة مؤشرات اقتصادية هامة مثل: معدل التضخم، معدل البطالة، وضعية ميزان المدفوعات، والمؤشرات والعوامل السياسية.

¹ علي منصور سعيد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² نزار كاضم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-69.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 275.

المطلب الثالث: الاستقرار الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الإسلامي

في الحقيقة لم تجدي تلك الأفكار التي ناد بها مفكرو المدارس الوضعية نفعا على اقتصادات الأمم بل شكلت جسرا بين الازمات المالية والتقلبات الاقتصادية التي زعزعت أمن واستقرار اقتصاداتها، لذلك بدأ يبرز هذا الطرح مع إعادة احياء النظام الاقتصادي الإسلامي ونجاح تطبيق أسسه ومبادئه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: تعريف الاقتصاد الإسلامي:

يعرف الاقتصاد الإسلامي على أنه: "مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، والتي يمكن تطبيقها بما يتلاءم مع ظروف الزمان والمكان، ويعالج الاقتصاد الإسلامي مشاكل المجتمع الاقتصادية وفق المنظور الإسلامي للحياة"¹.

كما يُعنى به "الإطار الجامع لعلم الاقتصاد تمثله مجموعة الأصول والمبادئ الاقتصادية التي يسير عليها المجتمع في حياته الاقتصادية والمنبثقة من ثوابت الشريعة الإسلامية بغية تحقيق العدل وفق ما شرعه الله عز وجل"².

ويتميز الاقتصاد الإسلامي بخصائص عديدة من أهمها³:

- تحريم الربا.
- الزكاة وفيها التكافل وإعادة توزيع الأرباح، ليكون لمستحقي الزكاة نصيب فيها.
- تحريم الاحتكار.
- تغليب المنفعة العامة على المنفعة الخاصة عند التضارب.
- تحريم بيع ما لا يمتلكه الفرد، وذلك لمنع المخاطرة أو المقامرة.
- مراقبة السوق ولكن دون التدخل في تحديد السعر.
- تمييز ما يقع ضمن الممتلكات العامة أو الفردية.

ثانياً: نظرة الاقتصاد الإسلامي للاستقرار الاقتصادي:

يرى الاقتصادي الإسلامي أن مسألة تحقيق الاستقرار الاقتصادي ما هي إلا مجموعة من الأسس والمبادئ والضوابط التي جاءت بها الشريعة الإسلامية والتي ينبغي أن يقوم عليها الاقتصاد وأن تسير في دربها المجتمعات فإذا تعلمتها المجتمعات وعملت بها على أرض الواقع فإن ذلك يثمر توازناً واستقراراً وازدهاراً

¹ نعيم الظاهر، مدارس الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 10.

² سامر مظهر قنطقجي، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية (المثلث غير متساوي الاضلاع بنظرة إسلامية)، الطبعة الأولى، منشورات كاي، 2020، ص 166.

³ نعيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

للاقتصاد وبصورة عامة يتحقق الاستقرار الاقتصادي وفق مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال ما يلي:

1. مبدأ القيم والأخلاق: يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصادقية والشفافية والبيئة والتمسك والتعاون والتكامل والتضامن، فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق ومثل، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين، وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل. ويعتبر الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية عبادة وطاعة لله تعالى يثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه سواء كان منتجاً أو مستهلكاً، بائعاً أو مشترياً وذلك في حالة الزواج والكسب وفي حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة¹. ومن بعض هذه الصفات الأخلاقية ما يلي:²

1.1. الأمانة: ومن معانيها في الاقتصاد الإسلامي أن يتم أداء الحقوق والمحافظة عليها وكذلك ألا يستغل الرجل منصبه لقاء منفعة تعود عليه أو على أهله. قال الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا» (سورة النساء: الآية 58). وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَىٰ مَنْ أَنْتَ مَكَلِّفٌ وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ» (رواه الترمذي: 1264).

2.1. الوفاء: يقوم الاقتصاد الإسلامي على الوفاء واحترام العقود التي تسجل فيها الالتزامات المالية، يقول الله سبحانه وتعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» سورة المائدة: الآية 1، ويقول سبحانه: «وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا» (سورة الاسراء: الآية 34).

3.1. الاعتدال والقصد: يدعو الاقتصاد الإسلامي الى التوسط والاعتدال في كافة الأمور بحيث لا يكون الانسان مسرفاً لدرجة كبيرة ولا بخيلاً وممسكاً ماله خوفاً عليه من الصرف، يقول الله سبحانه وتعالى: «وَلَا تُبْذِرْ تَبْذِيرًا * إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ» (سورة الاسراء: الآية 27). ويقول سبحانه: «وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ» (سورة الاسراء: الآية 29). وبناء عليه فإن كلا الحالتين منبوذ في الإسلام، حيث يؤدي البخل إلى نقص ميل الناس إلى الاستهلاك بينما يؤدي الإسراف إلى تبذير وهدر الموارد.

2. مبدأ عدالة التوزيع: تعد العدالة مبدأ راسخاً في شريعة الإسلامي، قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ» (سورة المائدة: الآية 8)، فالعدل هو الأساس في توزيع الثروات وكذا في تقسيم الأرباح والخسائر، ومن صور التوزيع العادل للثروة في الاقتصاد الإسلامي:

¹ محمود الوادي، إبراهيم خريس، حسين سمحان، دور الاقتصاد الإسلامي في الحد من الازمات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال " التحديات - الفرص - الآفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، في الفترة 10-11-2009، ص 05.

² Tawfik Azrak, *The General Principles Of Islam Economy and The Most Important Characteristics*, Journal For Religious Studies, N04, 2020, P 110.

1.2. الصورة الأولى: تتعلق بعدالة توزيع الإرث، وهذا يضمن العدالة على مستوى الأسرة التي هي أصغر وحدة اقتصادية تمثل الاقتصاد الجزئي، وبمجموع الأسر يتكون الاقتصاد الكلي، وهذا يجعل النفوس آمنة هادئة لحقوقها المستقرة¹. لقوله تعالى: «لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا... إلى قوله: لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ» (سورة النساء: الآية 11).

2.2. الصورة الثانية: فتتعلق بعدالة التوزيع بين طبقات المجتمع الغنية والفقيرة، وهي آلية توزيع الزكاة، مما يضمن العدالة على مستوى الاقتصاد الكلي وهذا يجعل النفوس آمنة هادئة لحقوقها المستقرة². وفي هذا الصدد نشير إلى أن لزكاة دور مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من حيث تأثيرها على الاستثمار وإعادة توزيع الثروة ومعالجة التضخم والبطالة وذلك لأن الزكاة تحفز على استثمار المال وتنميه وتدفع عجلة الاقتصاد باستمرار، كما تجعل النقود في تداول مستمر وبشكل سريع بين الأغنياء والفقراء أي القضاء على جريمة تكديس المال واكتنازه والقضاء أيضًا على الفقر، وهذا يعتبر نوعاً من أنواع إعادة توزيع الدخل والثروة، كما يرتفع بذلك الميل الحدي للاستثمار عند فئة الأغنياء وبمقابل يزيد الميل الحدي للاستهلاك عند فئة الفقراء وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب الفعّال، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في الإنتاج، وبالتالي زيادة حجم التوظيف وتخفيض الأسعار ونتيجة لذلك يحدث الانتعاش الاقتصادي سواء من ناحية الاستهلاك أو الاستثمار. كما أن الزكاة أداة فعّالة في تحقيق الاستقرار السياسي فمن خلالها يتم اشباع حاجة الفقراء وتهئنة نفوسهم وبالتالي يكون الاستقرار السياسي سبب في استقرار المناخ العام الاقتصادي.

ناهيك عن ارتباط عدم الاستقرار السياسي بعلاقة طردية مع مستوى الجريمة وارتفاع نسبتها في المجتمع نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، إلا أن الزكاة تعمل على شيوع الاستقرار السياسي والاجتماعي فهي منظومة اقتصادية متكاملة تعمل على توجيه السياسة العامة للدولة وفقاً لما يتناسب مع ظروفها، فتعمل على ردم هذه الفجوة في المجتمعات الإسلامية³.

3. الحرية الاقتصادية المقيدة: الحرية الاقتصادية في الإسلام تقوم على أساس من الحرية الإنسانية، لأن الإنسان إذا لم يملك حريته (حرية القول والفعل)، فهو لا يستطيع أن يملك حرية التصرف الاقتصادي، والحرية بهذه الصفة حق يكتسبه الإنسان بدخوله في الإسلام ونطقه بالشهادة، فشهادة أن لا إله إلا الله فيها تحرير للإنسان من العبودية لغير الله وهي أعلى درجات الحرية، إذ أن الإنسان قد تحرر من الدون وعبد نفسه للعلي الكبير الذي له الأسماء الحسنى والصفات العلى ولا إله غيره ولا معبودة بحق سواه، وقد ورد شاهد في القرآن الكريم على الحرية الاقتصادية يدل على أنها فرع من الحرية الإنسانية، قال تعالى: «صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّْا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ

¹ سامر مظهر قنطججي، عدالة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 132، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2023، ص 09.

² نفس المرجع أعلاه، ص 09.

³ أحمد محمد السعد، شذى موسى الروابدة، الزكاة والنشاط الاقتصادي الكلي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (العرض الكلي والمتغيرات الاقتصادية)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 5، العدد 24، المركز القومي للبحوث، فلسطين، 2021، ص ص 14-15.

لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ» (سورة النحل: الآية 75). إن الحرية الاقتصادية لا تتبلور في التطبيق والممارسة ما لم توافق الحرية الإنسانية، لأن فاقد الشيء لا يعطيه، فالذي لا يملك حرية التصرف أي الحرية الإنسانية لا يستطيع أن يمارس النشاط الاقتصادي الحر¹.

وتقييد الحرية في الاقتصاد الإسلامي يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال، وانفاقه بخلاف النظام الرأسمالي الذي أطلقها بلا قيود أو ضوابط، وجعل لدى الفرد الحرية المطلقة في الكسب والانفاق. وبخلاف النظام الاشتراكي الذي صادر تلك الحرية فمنع الناس من التملك. والضوابط الشرعية جعلت تلك الحرية تستهدف تحقيق أمور ثلاثة:

- أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً ومتفقاً مع مبدأ الحلال والحرام والقيم والأخلاق.
- كفالة حق الدولة في التدخل لحماية المصالح العامة، وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه، وللسلطة الإسلامية العليا حق الطاعة في ذلك ما دام الأمر في نطاق الشريعة، لقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ» (سورة النساء: الآية 59) وقاعدة الإسلام في هذا قوله صلى الله عليه وسلم «لا ضرر ولا ضرار».
- تربية المسلم على الايثار بمصلحة نفسه لمصلحة غيره، فيتوقف عن كل تصرف يعود بالنفع الذاتي عليه ويضر بالآخرين².

4. مبدأ التوازن بين الملكية المزدوجة: تختلف الملكية في الإسلام اختلافاً جوهرياً بالمقارنة مع النظم الاقتصادية الوضعية، فالملكية في النظم الرأسمالية هي ملكية خاصة تتيح للفرد حق التملك والسيطرة التامة على الموارد الاقتصادية والثروة بكل أنواعها وبدون حدود أو شروط، حتى وإن كانت تتعارض مع مصلحة المجتمع، أما الملكية في النظام الاشتراكي فهي العكس تماماً، حيث تكون الملكية جماعية أي ملكية لجميع أفراد المجتمع، أما الملكية في الإسلامي فهي أصلاً لله وحده قال تعالى: «وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» (سورة آل عمران: الآية 189). وأن الإنسان إنما هو مستخلف في ملك الله تعالى يستخدمه ليستفيد منه في حياته ثم يتركه للأجيال القادمة كما ورثها هو من الأجيال السابقة، يقول الله تعالى: «ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ ءَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ» (سورة الحديد: الآية 07). ومن هذا المنطلق فإن الفرد المسلم وإن حق له التملك فإنه يخضع ضمن الشريعة الإسلامية لشروط المحافظة عليها عن طريق الاستخدام العادل لها وعدم إهدارها أو الإضرار بها، فالإسلام يميز بين ما هو واجب للمحافظة على الموارد وضمان ديمومتها خدمة للمجتمع والأمة³.

¹ رفيق يونس المصري، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009، ص 390.

² عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، 2009، ص 27.

³ خالد فضالة، دور الاقتصاد الإسلامي في إرساء المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية) دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص إدارة تسويقية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2019، ص 98.

وعليه فالملكية المزدوجة هي الملكية الخاصة، والملكية العامة، والاختصاص بينهما جميعاً يطلق عليه الملكية المزدوجة، والاقتصاد الإسلامي يقوم على تلك الملكيتين في آن واحد كأصل وليس كاستثناء مؤقت، فهو يقر الملكية الفردية ويقر الملكية الجماعية ويجعل لكل منهما المجال الواسع الذي تعمل فيه، فمن خصائص الاقتصاد الإسلامي تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ويعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن ثمة تعارض بينهما، أو كان التوفيق بينهما ممكناً¹.

5. مبدأ الرقابة المزدوجة: يخضع نظام الاقتصاد الإسلامي لرقابتين على حد سواء بشرية وذاتية. الرقابة البشرية رسمية تمارس من قبل الجهات الإشرافية في الدولة على الناس وعلى الأسواق لكيلا يكون هناك أي نوع من أنواع الغش والاحتكار. وجدت هذه الرقابة بعد الهجرة الكريمة فالرسول محمد صلى الله عليه وسلم كان يراقب الأسواق بنفسه وعندما فتحت مكة أرسل إليها من يراقب أسواقها، ومن هنا ظهرت وظيفة المحتسب لمراقبة النشاط الاقتصادي²، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ على صبرة طعام فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً، فقال: «ما هذا يا صاحب الطعام؟» قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: أفال جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس! من غش فليس مني» (رواه مسلم: 1315). أيضاً ينبغي على المسلم أن يتقي الله عز وجل في كل قول وسلوك سيء يضر به وبمجتمعه وبالنشاط الاقتصادي الذي يمارسه، وأن يتذكر مراقبة الله له والتي تذكره بأن الله عز وجل أحل كذا وحرم كذا يفرض رقابة ذاتية، فتقوى الله وطاعته وابتغاء مرضاته والخوف منه في سائر الأحوال تكون سبباً في تحقيق استقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، يقول الله تعالى: «وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا» سورة الجن: الآية 16، ويقول سبحانه وتعالى: «وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ» (سورة الأعراف: الآية 96).

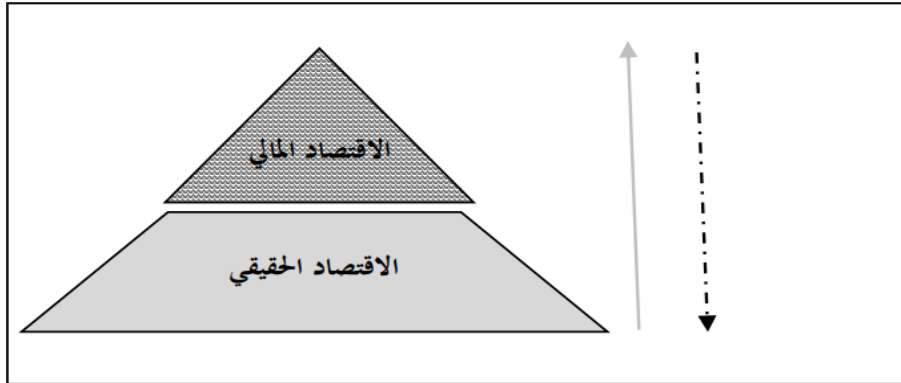
6. ارتباط التمويل الإسلامي بالاقتصاد الحقيقي: إن النتيجة الطبيعية لآلية سعر الفائدة هي أن ينمو الاقتصاد المالي بمتتالية هندسية بينما ينمو الاقتصاد الحقيقي بمتتالية حسابية، وهو ما يؤدي إلى حدوث الأزمات والتقلبات الاقتصادية الدورية خلال الانهيار والافلاس، بينما نجد التمويل الإسلامي مقيداً دائماً بمعدلات المشاركة المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، ولذلك فإن نسبة الديون إلى الثروة الحقيقية تكون محدودة، ولا يمكن أن تصبح أضعاف الثروة، ولذلك فإن صيغ المشاركات المتنوعة تضمن النمو المستدام لهم التوازن الاقتصادي بين الاقتصادي الحقيقي والاقتصاد المالي والنقدي، كما هو مبين في الشكل التالي³:

¹ عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² Tawfik Azrak, *op cit*, P 111.

³ صالح صالح، عبد الحليم غربي، كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2009، ص 09.

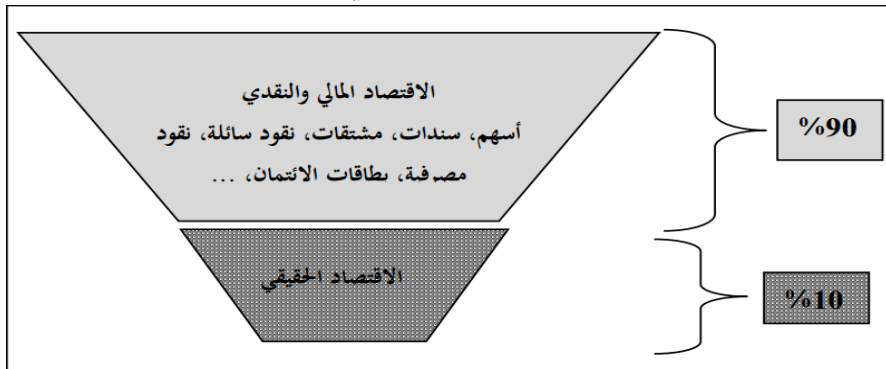
الشكل رقم (08): هرم التوازن الاقتصادي في ظل صيغ التمويل الإسلامي



المصدر: صالح صالح، عبد الحليم غربي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

بينما تؤدي آليات الفوائد المسبقة إلى اختلال هرم التوازن الاقتصادي لصالح التقادم المتوالي للمديونيات، فيصبح الهرم مقلوباً في غير صالح النمو الاقتصادي الحقيقي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (09): هرم التوازن الاقتصادي في ظل صيغ التمويل التقليدي



المصدر: صالح صالح، عبد الحليم غربي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

يشير الوضع المعكوس للهرم إلى أن حجم الصفقات المالية يتجاوز حجم الاقتصاد الحقيقي الذي نشأت عليه، حيث يتضح من ملاحظة الهرم المقلوب أن قاعدته تقوم على مساحة الاقتصاد الحقيقي المتمثل في إنتاج السلع والخدمات ومن الطبيعي أن يرافق هذا النشاط تعاملات مالية تُعبر عن هذا النشاط، ولكن عندما تبدأ هذه التعاملات بالتحرك بوتيرة منفصلة، فإن حجمها يتجاوز حجم الاقتصاد الحقيقي¹.

7. مبدأ إلغاء المعاملات الربوية: يعد هذا المبدأ قاعدة رئيسية يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، نظراً لخطورة المعاملات الربوية على الاقتصاد ككل لأن معظم المفاصد المالية والأزمات الاقتصادية سببها الوحيد هو التعامل بالربا، لذلك حرمها الإسلام وجعلها من كبائر الذنوب ومن السبع الموبقات، ودليل تحريم الربا من القرآن الكريم قال الله تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ التَّيْبَعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» (سورة البقرة: الآية 275) وقال أيضاً: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْنُوا فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ» (سورة البقرة: الآية 279). كما جاء في السنة، فمن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه» وقال عليه الصلاة

¹ نفس المرجع أعلاه، ص 10.

والسلام: «الربا ثلاث وسبعون باباً أيسرها أن ينكح الرجل أمه»، ويدل ذلك على أن الربا أشد وأكبر جريمة من الزنا، لذلك فهي تؤدي إلى تفكك المجتمع وكذلك تزعزع استقرار الاقتصاد ومن أضرار الربا على الاقتصاد أنه يسبب التضخم والبطالة ويمنع المشاريع الاستثمارية، لأن الربا يعني أن المال يولد المال من دون أعمال ولا استثمار فينخفض الإنتاج والذي بدوره يؤدي إلى الاستغناء عن العمال فتزداد البطالة، كما أن المنتجين يزدون من أسعار السلع التي ينتجونها تعويضاً لتكاليف الفائدة التي يدفعونها للمقرضين وهذا يسبب التضخم. لذلك نلاحظ أن آثار الفوائد الربوية عابر عن أزمت في حلقة متسلسلة نتيجتها في نهاية هذه الحلقة هو هدم الاقتصاد.

فيتضح هنا أن الاقتصاد الإسلامي يقدم المصلحة العامة على المصلحة الفرد ويحرص على تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي في المجتمع وينكر استئثار أقلية بخيرات المجتمع وذلك بمنعه الربا لقوله تعالى: «كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ» (سورة الحشر: الآية 7).

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تعرف السياسات الاقتصادية بأنها جملة الإجراءات والسياسات والأدوات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية والسياسات الداخلية والبرامج الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام ومن أهمها، تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن أبرز مؤشرات:

- المحافظة على معدل بطالة مقبول اقتصاديا واجتماعيا، يتراوح قريبا من الصفر.
- معدل نمو اقتصادي مرغوب يتراوح من 5-10%.
- وضع مستقر ومرغوب لميزان المدفوعات.
- استقرار سعر صرف العملة الوطنية¹.

وفي هذا المبحث ندرس ثلاث سياسات اقتصادية رئيسية تتمثل في السياسة المالية، والسياسة النقدية، والسياسة التجارية.

المطلب الأول: السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

للسياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة وقت الكساد أو وقت الراج، وذلك من خلال استخدام أدواتها للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في النمو والبطالة والتضخم وميزان المدفوعات، وقبل الخوض في هذا الدور ينبغي أن نتعرف على مصطلح السياسة المالية وكذلك أنواعها وأدواتها.

أولاً: تعريف السياسة المالية:

يمكن تعريف السياسة المالية على أنها: "كافة الإجراءات التي تتخذها الدولة والمتعلقة بإيراداتها ونفقاتها من أجل تحقيق الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال هذه السياسة، والتي من أهمها ضمان القيام بالنشاطات الاقتصادية وتوسعها، في إطار تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي بعيدا عن التضخم أو الكساد"².

كما تعرف أيضًا بأنها: "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الانفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، التشغيل، الادخار والاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على مختلف المتغيرات الاقتصادية"³.

السياسة المالية تعتمد على مجموعة من الأدوات، بل تعتبر محصلة لجملة من السياسات أهمها السياسة الجبائية، سياسة الانفاق العام، سياسة الموازنة العامة، وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في تخصيص الموارد، وتحقيق التنمية الاقتصادية⁴.

¹ محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، مرجع سبق ذكره، ص 509.

² فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 293.

³ محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص 230.

⁴ مصباح حراق، فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 06، جامعة الجبالي بونعامة - خميس

مليانة-، الجزائر، 2012، ص 9.

من خلال ما سبق يمكن تعريف السياسة المالية على أنها مجموعة من الإجراءات المتعلقة بإدارة الموارد المالية للدولة، المتمثلة في النفقات والإيرادات العامة، وذلك من خلال تحقيق التوازن بينهما، وتحديد كيفية تمويل الانفاق العام وتوجيه الاستثمارات العامة، من أجل ضمان الاستقرار المالي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

ثانياً: أنواع السياسة المالية:

يمكن أن تأخذ السياسة المالية نوعين الأول توسعي والثاني انكماش:

1. **السياسة المالية التوسعية:** في هذا النوع من السياسة المالية تعمل الدولة على زيادة حجم الانفاق العام بشكل مباشر وبصفة غير مباشرة عن طريق تخفيض حجم الضرائب على الاستهلاك لتشجيع الانفاق الاستهلاكي وتخفيض الضرائب على الأرباح بهدف تشجيع الانفاق الاستثماري.

2. **السياسة المالية الانكماشية:** وهي عكس النوع الأول حيث تقوم الدولة بتخفيض حجم الانفاق العام أو رفع الضرائب أو كلاهما، بهدف تخفيض الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري.

ثالثاً: أدوات السياسة المالية:

ويقصد بها الأدوات التي يتم من خلالها استخدام السياسة المالية وتتمثل بشكل عام في الإيرادات العامة، والنفقات العامة، والميزانية العامة، ويمكن شرح هذه الأدوات في النقاط التالية:

1. **النفقات العامة:** يعرف الانفاق العام بأنه مجموع ما تدفعه الدولة من نفقات من مختلف هيئاتها قصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة، وبالتالي تؤدي النفقات العامة دوراً مهماً خاصة في البلدان النامية لكون القطاع الخاص في هذه البلدان ليس له القدرة على الدخول في الاستثمارات التي تحتاج إلى موارد كبيرة في مجال الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء وغيرها¹.

2. **الإيرادات العامة:** تعرف الإيرادات العامة على أنها مجموع المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة، سواء بصفة سيادية أو من خلال أنشطتها، أو أملاكها الخاصة، أو عن طريق القروض (قروض داخلية أو خارجية)، أو عن طريق الإصدار النقدي.

3. **الموازنة العامة للدولة:** هي عبار عن بيان تقديري سنوي مفصل ومعتمد يحدد فيه الإيرادات والنفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تلعب السياسة المالية دوراً هاماً في معالجة الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في البلد، وذلك في حالتين التاليتين:²

¹ عبد الله الجهن، أثر العجز في الانفاق الحكومي على ربحية واحتياطات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 20، العدد 02، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 82.

² مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 79-81.

1. **في حالة ظهور عجز في الطلب الكلي (البطالة):** تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية، عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها الضريبي والإنفاقي إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، فتستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية، أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار أي أن هذا النوع يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة. كما يمكن للدولة تخفيض الضرائب لمواجهة الكساد عن طريق زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار وكذلك جذب رؤوس الأموال، فبتخفيض الضرائب، يزيد مستوى دخل الأفراد، مما يزيد مستوى إنفاقهم واستهلاكهم، ومن ثم يرتفع الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي يحفز النشاط الإنتاجي، أما بالنسبة للاستثمار، فإن تخفيض الضرائب على أرباح الشركات، يحفز الشركات لزيادة استثماراتها، نحو توسيع الأعمال وإنشاء فرض عمل جديدة، كما يمكن لتخفيض الضرائب أن تجعل الاقتصاد أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفق الأموال إلى الاقتصاد، مما يعزز النمو ويخلق فرص العمل.
2. **زيادة مستوى الطلب الكلي (التضخم):** في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، ففي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام.
3. **تتمتع القوة الاحتكارية بدرجة كبيرة في تحديد الأسعار:** وهذه الحالة تظهر فيها البطالة جنبا إلى جنب مع التضخم، وقد أطلق عليها في الأدب الاقتصادي مشكلة الكساد التضخمي وقد ظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينات بسبب نفوذ نقابات العمال ورجال الأعمال أين أخذت الأجور اتجاهاها التوسعي. أما في الدول النامية ومنها الجزائر فيكون تأثير نقابات العمال ضعيفا، كما أن سياسة الأجور تتبع سياسات الدولة في الغالب، غير أن هذه الدول تتبنى برامج تنمية طويلة الأجل فتواجه بعض الاختناقات كأن لا تحصل على عوامل الإنتاج النادرة كالعمالة الماهرة والفنية أو وجود نقص في المواد الأولية وقطع الغيار أو عدم توفر شبكة الطرق والمواصلات...الخ. مما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج وانخفاض

إنتاجية الاستثمارات في الوقت الذي يزيد فيه الطلب لعوامل متعددة كزيادة عدد السكان أو زيادة الإنفاق الحكومي أو غيرها، وفي ظل هذه الظروف فإن استخدام السياسة المالية للتحكم في ظروف الطلب لا يمكن أن يحقق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وعليه فإن السياسة المالية التي ينبغي استخدامها في ظروف الدول النامية تتمثل في الآتي:

- استخدام برامج الإنفاق العام في توفير فرص التعليم والتدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقد إلى التدريب اللازم إلى الوظائف الجديدة، ومن شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة، بالإضافة إلى محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع مثل السكن والصحة وغيرها والتي تؤدي إلى زيادة في مرونة الإنتاج عرض الإنتاج الكلي واختفاء كثير من نقاط الاختناق.
- تبني الدولة من خلال السياسة المالية سياسة ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية ومن شأن هذه الزيادة تخفيض معدل التضخم.
- اعتماد سياسة ضريبية تشجع على الادخار والاستثمار من خلال المنح الاستثمارية والإعفاءات الضريبية والتشجيع بصفة أساسية على التنمية¹.

المطلب الثاني: السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

بإضافة إلى السياسة المالية، فإن السياسة النقدية أيضًا تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها على العرض والطلب على النقد والسيولة المالية في الاقتصاد، ويتم تنفيذها من طرف السلطة النقدية التي تستخدم مجموعة متنوعة من أدواتها لضبط ومعالجة المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أولاً: تعريف السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير أو التحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية معينة².

وتعرف أيضًا بأنها "مجموعة الإجراءات التي تتبعها السلطات النقدية للسيطرة على عرض النقود من خلال إحداث تغيرات في كمية النقود (كمية وسائل الدفع) أو عرض النقود بما يتلاءم وظروف البلد الاقتصادية، حيث تسعى السلطات النقدية من خلال هذه الإجراءات إلى حقن الاقتصاد بالكمية النقدية المرغوب فيها أو تسريب أو امتصاص الكمية النقدية غير المرغوب فيها³.

من خلال ما سبق يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في امدادات النقد والسيولة المالية وأسعار الفائدة بما يتلاءم مع الوضعية الاقتصادية، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد.

¹ مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1990-2004، مرجع سبق ذكره، ص 83.

² عبد المجيد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 90.

³ Joseph G. Nellis, David Parker, **Principles of Macroeconomics, Financial Times Management**, First published, 2004, P 451.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية:

هناك نوعان من أدوات السياسة النقدية تستخدمها السلطة النقدية بهدف تحقيق أهداف معينة تتمثل فيما يلي:

1. الأدوات الكمية (غير المباشرة): هي الأدوات والوسائل التي تمكن البنك المركزي من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية وبصفة غير مباشرة وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان¹. ومن هذه الأدوات هي:

1.1. عمليات السوق المفتوحة: يقصد بها قيام البنك المركزي بالدخول إلى السوق المالي بائعا أو مشتريا للأوراق المالية، بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في المجتمع، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر فعالية في هذا الصدد يقوم البنك المركزي ببيع السندات أثناء فترة التضخم الاقتصادي بهدف تخفيض كمية وسائل الدفع ومن ثم تخفيض حجم الانفاق، ويدخل كمشتري أثناء فترات الكساد الاقتصادي بهدف زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان ومن ثم زيادة حجم الانفاق النقدي وتنشيط الطلب الفعلي في السوق².

2.1. نسبة الاحتياطي القانوني: وتلتزم البنوك التجارية وفق هذه الأداة بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصولها في شكل أصول سائلة لدى البنك المركزي، ويحق للبنك المركزي تغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان، وقد كان الغرض من هذه الآلية في بداياتها بعد الحرب العالمية الثانية هو ضمان سيولة البنك وحماية حقوق المودعين، أما حاليا فإنها تعتبر أداة للرقابة على مقدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان، فترفع هذه النسبة في حالة السياسة الانكماشية، وتخفض في حالة سياسة توسعية³.

3.1. سعر إعادة الخصم: تقوم سياسة معدل إعادة الخصم على إمكانية البنك المركزي في ضبط أسعار الفائدة والتحكم فيها بالزيادة والنقصان تبعا لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الامكانية توفر له سبل التأثير في حجم الائتمان من خلال العلاقة بينه وبين البنوك التجارية، فإذا كان هناك تضخم يرفع البنك المركزي من أسعار الفائدة فتزداد تكلفة الائتمان فترفع البنوك التجارية هذه التكلفة على عملائها، الشيء الذي يدفع المصارف التجارية وعملائها إلى التخفيض من حجم الائتمان. أما إذا كان هناك انكماش، فإن البنك المركزي يخفض من سعر الفائدة لتشجيع الإقراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد⁴.

¹ معمر حمداني، مصطفى بناي، السياسة النقدية كألية فعالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1970-

2014، 2020، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2021، ص 55.

² نجيب نعمت الله وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 213.

³ أسامة كامل، عبد الغني كامل، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص 144.

⁴ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص 118.

2. الأدوات النوعية (المباشرة): وهي أدوات مباشرة تحت سلطة البنك المركزي يستعملها من أجل التأثير على الائتمان الممنوح لبعض القطاعات¹، كما يطلق عليها بالأدوات الانتقائية، لكونها لا تتجه إلى التأثير في الائتمان بمجموعه، وإنما تنتقي أنواع الائتمان المطلوب والمرغوب التأثير فيه ومن هذه الأدوات هي:²

1.2. تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي يفرض على البنوك التجارية نسبة معينة من القروض التي تقدمها للزبائن، وفي حال تجاوزت تلك النسبة فإنها تتعرض لعقوبات تختلف من دولة إلى أخرى.

2.2. النسبة الدنيا للسيولة: يتم فيها إرغام البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة (نسبة دنيا) يتم تحديدها من خلال بعض الأصول (مرتفعة السيولة) منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لتجنب الإفراط في عملية الإقراض.

3.2. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: وتستخدم هذه الأداة لدفع المستوردين إلى إيداع مبلغ أو ثمن الواردات على شكل ودائع لدى البنك المركزي لفترة معينة، وفي ظل عجز المستوردين في أغلب الحالات على تجميع المبلغ المطلوب، فإن ذلك يؤدي إلى لجوئهم للاقتراض من القطاع المصرفي لتتقلص حجم القروض التي بإمكانها أن توجه إلى باقي الاقتصاد، ونشير في هذا الصدد إلى أن استخدام هذه السياسة سيجتريب عليه ارتفاع تكلفة الواردات ومعها ارتفاع الأسعار محليا.

4.2. الإقناع الأدبي: تقوم هذه السياسة على توجيه البنك المركزي بالنصح للبنوك التجارية بعدم التوسع في منح القروض خاصة تلك الموجهة للمضاربة إذا لاحظ أن هناك خطر على الاقتصاد الوطني، ومن أمثلة ذلك: إرسال مذكرات للبنوك التجارية بالامتناع عن قبول أوراق معينة، أو توجيه بخصوص إقراض مشاريع معينة، أو التحذير من خصم بعض الأوراق التجارية...إلخ.

ثالثا: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تختلف أهداف السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من بلد لآخر تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي السائد وكذلك الأوضاع الاقتصادية في كل بلد، إلا أنه هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة النقدية قد ترجمها الاقتصادي الإنجليزي "نيكولا كالدور" في مربعه السحري وهي:

• الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

• العمالة الكاملة.

• تحقيق معدل مرتفع في النمو الاقتصادي.

• توازن ميزان المدفوعات.

1. الاستقرار في المستوى العام للأسعار: يتفق الاقتصاديون وصناع القرار بأن التضخم يعتبر ظاهرة غير

مرغوب فيها للسبب الحسن للنشاط الاقتصادي بسبب ما يترتب عنها من تكاليف اقتصادية واجتماعية، حيث

يساهم في الحد من الادخار والاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي، كما أنه يساهم إذا كان غير متوقعا في

¹ معمر حمداني، مصطفى بناني، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² مسعود مهيوب، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الحد من السيولة والتأثير سلبيًا على آلية السعر ومن ثم خفض الكفاءة الاقتصادية¹. حيث تهدف السياسة النقدية وبشكل رئيسي التركيز على إبقاء معدل التضخم منخفضًا مع تجنب التقلبات الدورية كهدف ثانوي، الأمر الذي من خلاله يمكن الوصول إلى نتائج إيجابية تؤثر في كفاءة الاقتصاد الكلي وإلا ستعرض لصعوبات تعرقل مسألة الاستقرار الاقتصادي، كصعوبة اتخاذ القرار بالنسبة للأفراد والحكومات².

2. تحقيق العمالة الكاملة: يعد تحقيق التوظيف الكامل من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة النقدية، ويُعنى بذلك أن تحرص السلطات النقدية على اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية، ومن بين هذه الإجراءات زيادة حجم الطلب الكلي، حيث يمكن للسياسة النقدية تحقيق ذلك من خلال زيادة الامدادات النقدية على المشاريع العامة والبنية التحتية، وتعزيز الاستثمارات في القطاعات ذات القدرة على خلق الوظائف والوصول إلى أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية.

3. زيادة معدلات النمو الاقتصادي: يقصد بالنمو زيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل، مما ينتج عنه زيادة في متوسط دخل الحقيقي للفرد، حيث تعمل السياسة النقدية على توفير بيئة مالية مستقرة، وكذلك ضبط معدلات الفائدة من خلال تخفيضها بهدف تحفيز الاستثمار والانفاق، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازمة بأقل التكاليف وأسهل الطرق وتوجيه السيولة اللازمة نحو القطاعات الحيوية والمهمة في الاقتصاد مثل: الصناعية، الزراعية، والسياحية والتكنولوجية، كل ذلك يعزز هذه القطاعات ويحقق زيادة مستمرة في النمو الاقتصادي.

4. تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة: لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة اختلالاته سواء في حالة الفائض أو العجز، تقوم السياسة النقدية بتعديل سعر الصرف ومعدلات الفائدة بما يتلاءم مع وضعية الميزان، على سبيل المثال إذا كان هناك فائض (الصادرات تزيد عن الواردات) يمكن رفع قيمة العملة و/أو تخفيض معدلات الفائدة للتقليل من الصادرات ورفع من الواردات، أما إذا كان هناك العجز، فيمكن تخفيض قيمة العملة و/أو رفع معدلات الفائدة لتشجيع زيادة الصادرات والتقليل من الواردات، ومن ثم زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد، كذلك تعمل السياسة النقدية على التحكم في النفقات بما يتناسب مع وضعية ميزان المدفوعات وكذا بما يتناسب مع إيرادات الدولة، بالإضافة إلى ذلك تقوم بتنظيم رؤوس الأموال الأجنبية وتوجيهها نحو القطاعات التصديرية المهمة التي تساهم في تحقيق التوازن في المدفوعات.

¹ Roberto M. Billi and George A. Kahn: «What Is the Optimal Inflation Rate? », Federal Reserve Bank of Kansas City, economic review, SECOND quarter, 2008, p 7.

² نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

المطلب الثالث: السياسة التجارية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تكتسب السياسة التجارية أهمية بالغة في مجال المعاملات التجارية الدولية، إذ تساعد على تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي والمتمثل في شقيه الخارجي، خاصة من ناحية حماية الاقتصاد الوطني من الاضطرابات الخارجية التي قد تصيبه.

أولاً: تعريف السياسة التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، إقرار التوازن في ميزان المدفوعات وما إلى ذلك¹.

كما تعرف بأنها: "تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته².

مما سبق تعرف السياسة التجارية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتنظيم وتوجيه النشاط التجاري داخل حدودها ومع الدول الأخرى، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية معينة مثل تعزيز النمو الاقتصادي، تعزيز العلاقات الخارجية، تحقيق التوازن الخارجي، وحماية التجارة المحلية والدولية.

ثانياً: أدوات السياسة التجارية:

لكي تستطيع السياسة التجارية تحقيق أهدافها تعتمد على مجموعة من الأدوات والوسائل والتي تتمثل في كل من الوسائل السعرية والوسائل الكمية بالإضافة إلى الأدوات التنظيمية التي جميعها تؤثر بطريقة مباشرة وغير المباشرة على التجارة الخارجية.

1. الأدوات السعرية: وهي تلك الأدوات التي تؤثر بشكل مباشر على أسعار وتكاليف التجارة الخارجية بما في ذلك الاستيراد والتصدير، حيث نجد من بين الأدوات: الرسوم الجمركية، الإغراق، الإعانات، وتخفيض سعر الصرف.

1.1. الرسوم الجمركية: هي عبارة عن جدول أو قائمة توضح لدى كل دولة، الرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة التي تفرض على مختلف السلع الداخلة في التجارة الدولية للبلد، ويتم وضع هذه التعريفات على أساس النظام المنسق حيث يتم ترتيب السلع حسب أصلها، أصل حيواني، أصل نباتي،... إلخ، وحسب استعمالاتها³. ونميز في هذا الصدد بين العديد من أنواع الرسوم الجمركية طبقاً للأسس المختلفة:

¹ حشيش عادل أحمد، سياسات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 213.

² يوسف مسعدوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 70.

³ مصباح حراق، تكييف النظام الجبائي والجمركي الجزائري مع السياسات الاقتصادية الجديدة على ضوء موجات التحول الداخلية والخارجية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص 15.

فحسب احتساب الرسوم الجمركية نفرق بين نوعين، رسوم القيمة وهي تلك الرسوم الجمركية التي تفرض كنسبة مئوية من قيمة السلعة محل الرسوم. والرسوم النوعية وهي تلك الرسوم الجمركية التي تفرض كمبلغ معين على وحدة السلع محل الرسوم¹، الرسوم المركبة وهي التي تجمع بين الرسوم النوعية والرسوم القيمة. وأيضا من حيث معيار الهدف فنميز بين نوعين، النوع الأول الرسوم المالية وهي الرسوم التي تفرض بغرض تحقيق إيراد لخزانة الدولة. والنوع الثاني الرسوم الحمائية وهي الرسوم التي تفرض بهدف حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

من حيث مدى حرية الدولة في فرضها للرسوم الجمركية، فيمكن التمييز بين التعريف المستقلة والتعريف الاتفاقية، فالأولى تنشأ عن إدارة تشريعية داخلية (سن القوانين)، أما الثانية فتكون بموجب اتفاق ثنائي مع دولة أخرى أو مجموعة من الدول².

2.1. الإعانات (إعانات التصدير): تقدم إعانات التصدير للمنتجين الوطنيين قصد تدعيم قدرتهم التنافسية في السوق الخارجية بخفض أسعار بيع منتجاتهم، وقد تقدم الإعانات بشكل مباشر أي بدفع نقدي معين على أساس قيمي أو أساس نوعي، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق منح بعض الامتيازات وتدعيم المركز الاقتصادي للمنتج الوطني مثل الإعفاءات التخفيضات الضريبية أو التسهيلات الائتمانية، وعادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بالمثل من طرف الدول الأخرى أو بفرض الرسوم التعويضية على دخول السلع المعانة مما يقلل أهمية الإعانات المقدمة³.

3.1. سياسة الإغراق: يقصد بالإغراق بيع السلعة المحلية في الأسواق الخارجية بثمان أقل من تكلفة انتاجها، أو بيعها بثمان يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية بهدف السيطرة على الأسواق الخارجية، وتتعامل الدولة التي يتم إغراق المنتجات فيها باتخاذ إجراءات الحماية من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة أو تضطر الى منع استيراد السلع التي محل. ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الإغراق هي:⁴

- **الإغراق العارض:** يحدث في ظروف طارئة، كالرغبة في التخلص من منتج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.
- **الإغراق قصير الاجل:** يأتي قصد تحقيق هدف معين، كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة، ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.

¹ أحمد يحيى الرفيق، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012، ص 179.

² مصباح حراق، تكييف النظام الجبائي والجمركي الجزائري مع السياسات الاقتصادية الجديدة على ضوء موجات التحول الداخلية والخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

³ خالد أحمد علي محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 19.

⁴ جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 226.

• **الإغراق الدائم:** يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز سلعة ما من الحكومة أو نتيجة لكونه عضواً في اتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

4.1. الرقابة على الصرف وتخفيض سعر الصرف: الرقابة على الصرف تتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية¹. أما تخفيض قيمة العملة فتتمثل في قيام الحكومة عمداً بتخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ويترتب عن ذلك انخفاض الأسعار المحلية مقومة بالعملية الأجنبية وارتفاع الأسعار الخارجية مقومة بالعملية الوطنية مما يقلل الواردات.

2. الأدوات الكمية: وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:²

1.2. نظام الحصص: حيث يعتبر نظام الحصص من القيود الكمية المباشرة على التجارة الدولية، سواءً على الصادرات أو على الواردات من سلعة معينة، وقد انتشر هذا النظام في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، ليكون إلى جانب الأداة الخاصة بالرسوم الجمركية التي ظهر عدم كفايتها في هذا المجال، ولمواجهة التخفيض الذي حدث في عملات كثير من الدول وتجدر الإشارة إلى أن نظام الحصص يكون قيداً كمياً في شكل حد أقصى، وإذا طُبق على الواردات فهو من أجل تقليل الطلب على الصرف الأجنبي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، أو حماية الإنتاج المحلي من المنافسة، أما إذا طبق هذا النظام على الصادرات، فهو من أجل ضمان وجود كميات كافية من السلعة وبأسعار مناسبة للمستهلكين المحليين.

2.2. نظام تراخيص الاستيراد: هي عبارة عن تصاريح تُمنح للأفراد والمؤسسات لكي يتمكنوا من استيراد سلعة معينة من الخارج، والهدف هو التحكم في عجز ميزان المدفوعات، مع ندرة الموارد من النقد الأجنبي، ونظام تراخيص الاستيراد قد تعتمد إلى تقسيم الترخيص المسموح باستيراد السلعة بين مختلف المستوردين المحليين الذين يرغبون في استيراد أي سلعة، وتقوم الدولة بوضع الأسس التي يتم على أساسها توزيع كمية الترخيص على المستوردين وقد يكون ذلك على أساس الاسترشاد بحجم النشاط الخاص بكل مستورد أو بمتوسط كمية استيراد خلال مدة سابقة، وهذا النظام مفيد في حالة عدم رغبة الدولة في الإعلان عن كمية الترخيص للاستيراد لسبب أو لآخر، وكذلك في حالة الرغبة في وضع رقابة على مستوردي السلعة.

3.2. نظام حظر الاستيراد: وهو من القيود الكمية المباشرة على الواردات، حيث تعدّ قوائم محددة يمنع استيرادها نهائياً خلال فترة معينة، وتُراجع من فترة لآخرى من خلال لجان متخصصة، مثل لجان ترشيد الاستيراد.

3. الأدوات التنظيمية (التجارية): تحاول بعض الدول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال أدوات تنظيمية، ومن أهم صور هذه الأدوات ما يلي:³

¹ خالد أحمد علي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² أحمد يحيى الرفيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 181-182.

³ خالد أحمد علي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 22.

1.3. المعاهدات التجارية: هي معاهدات يتم التوصل إليها بأساليب دبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، مثل الرسوم الجمركية والمعاملات الضريبية على السلع المتبادلة وتقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة، المعاملة بالمثل والدول الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيهها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

2.3. الاتفاقيات التجارية: هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتميز بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل، فهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

3.3. اتفاقيات الدفع: وهي عادة مقترنة بالاتفاقيات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، وتتطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين، مثل تحديد عملة التعامل، كيفية تسوية الالتزامات، تحديد سعر الصرف، تحديد العمليات الداخلية في التبادل... الخ.

ثالثا: دور السياسة التجارية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

هناك أهداف كثيرة للسياسة التجارية تعمل هذه الأخيرة على تحقيقها من أجل الوصول الى استقرار الاقتصاد الوطني من أهمها: تحقيق التوازن ميزان المدفوعات، زيادة الموارد المالية للدولة، حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، والحد من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

1. تحقيق التوازن ميزان المدفوعات: ويتم ذلك عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه ولتحقيق التوازن تلجأ الدولة الى التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه وقد يكون ذلك من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها وهذا يؤدي الى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات¹. أو عن طريق فرض رسوم جمركية على بعض السلع الكمالية المستوردة أو السلع المستوردة المتنافسة، مما يقلل طلب المحلي عليها، ويشجع الصناعات التصديرية وبالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

2. زيادة الموارد المالية للدولة: يعتبر الحصول على إيرادات للخرانة العامة لتمويل الانفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخرانة باستخدام أسلوب التعريف الجمركية أو الضرائب على الواردات أو كليهما عند مرور السلع عبر الحدود، واستخدام هذه الموارد في الانفاق العام وكأننا بذلك نجعل التجارة الخارجية تشارك في تمويل نفقات الدولة أو تمويل التنمية إذ كانت تستخدم تلك الأموال في تشجيع وإعادة الصناعات المحلية، ولا يعيب عن هذا الهدف سوى أن زيادة الرسوم الجمركية قد تؤدي إلى تحمل المستهلك هذه الزيادة وانقاص رفاهية المواطنين².

3. حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية: وتعتبر هذه السياسة من بين الإجراءات التي تقوم بها السلطات لغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج

¹ محمد ذياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص 209.

² سعودي محمد الطاهر، تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة "الحتمية والرهانات"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004، ص ص 90-91.

المحلي، ومن بين هذه الإجراءات، فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش¹.

4. الحد من التقلبات على الاقتصاد الوطني: والمقصود بذلك حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالتضخم والانكماش وكذلك حمايته من سياسات الإغراق التي يمكن أن تطبقها الدول الأخرى، لذلك وجب التعامل مع هذه الأخطار بالأدوات الحماية المناسبة.

5. توقيع الاتفاقيات التجارية: يمكن للسياسة التجارية تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال توقيع الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى، هذه الاتفاقيات قد تعزز التجارة الدولية وتوفر فرصًا أكبر للصادرات والاستثمارات، من خلال تعزيز التجارة مع الشركاء التجاريين الموثوق بهم.

6. زيادة العمالة ومستوى التشغيل: تسعى سياسة التجارة الخارجية الى تحقيق هذا الهدف من خلال تعظيم الصادرات وذلك عن طريق فرض قيود على الواردات وبالتالي تحويل الاستهلاك من السلع الأجنبية الى السلع المحلية الأمر الذي سيشجع على التوسع في الإنتاج المحلي واستغلال الطاقات العاطلة عن العمل وقد أثبتت هذه الاستراتيجية الكفاءة في زيادة فرص العمل ورفع مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي.

¹ خالد أحمد علي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 322.

المبحث الرابع: التوازن الاقتصادي كمؤشر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يعتبر التوازن الاقتصادي مؤشراً هاماً للاستقرار الاقتصادي في أي بلد، حيث يشير إلى حالة استقرار في المتغيرات الأساسية للنظام الاقتصادي، فعندما يكون الاقتصاد في توازن كلي، فإن تلك المتغيرات تتفاعل بشكل متوازن وتتوافق مع بعضها البعض، وهذا يعني أن الإنتاج يلبي الطلب المتوقع، والأسعار تكون مستقرة، والوظائف تتوافر بشكل كافٍ، والاستثمار يتم بشكل مناسب والتجارة الخارجية متوازنة.

المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي

يعد التوازن الاقتصادي من المفاهيم القديمة في مجال الاقتصاد، إلا أنه لا يزال يحتفظ بأهميته وقيّمته في فهم وتحليل العلاقات بين المتغيرات الكلية المختلفة، وتوجيه السياسات الاقتصادية، بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية.

أولاً: تعريف التوازن الاقتصادي:

يمكن تعريف التوازن في الاقتصاد من خلال ثلاث معانٍ:

- التوازن بوصفه حالة موازنة قوى، وهو المفهوم التقليدي وفي الغالب هو المفهوم (السكوني) للتوازن (المساواة بين العرض والطلب في سوق ما، المساواة بين الاستثمار والادخار وغير ذلك).
 - التوازن بوصفه حالة استراحة لنظام أو لجزء من نظام خاضع تبعاً لذلك لوضع استقرار، فمن هذه الزاوية إن كل عدم توازن في سوق ما بصورة مستمرة، هو وضع توازن إذا ما استمر في الزمن.
 - التوازن بوصفه حالة تتحقق فيها التوقعات كاملة، إن التوازن في هذه الحالة، هو الوضع الذي تتحقق فيه، بصورة تامة، التوقعات التي تتناول المتغيرات الاقتصادية الأساسية¹.
- في المفهوم الاقتصادي، يعني التوازن بالوصول إلى الحالة التي تكون عندها محصلة القوى المؤثرة متعادلة، ومن ثم لا توجد دوافع لتغيير الحالة الحالية.

ويختلف مفهوم التوازن الاقتصادي عن الاستقرار الاقتصادي الذي هو عبارة عن "مجموع من الإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثالياً أو غير مثالي"، فمثلاً المحافظة على مستوى العام للأسعار عبر معدلات مقبولة من التضخم أو الحد من ارتفاع معدلات البطالة من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل، وعند النظر إلى مفهوم التوازن الاقتصادي من زاوية العلاقة بين الطلب والعرض فإنه يعني "تعادل العرض الكلي والطلب الكلي، ويحصل المستوى التوازني في الاقتصاد عند النقطة التي يتقاطع عندها الطلب الكلي مع العرض الكلي"².

¹ عادل عامر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 92.

المطلب الثاني: أشكال التوازن الاقتصادي

للتوازن الاقتصادي أشكال عديدة تختلف باختلاف وجه نظر الاقتصاديين أو حسب ما إذا كان توازنا كلياً أو جزئياً ساكناً أو متحركاً أو من حيث الهدف المراد تحقيقه أو من حيث المدة الزمنية المرتبط بها، وعليه يمكن تقسيم التوازن إلى الأشكال التالية:

أولاً: التوازن الجزئي والتوازن الكلي:

إن نظرية التوازن الجزئي تهتم بدراسة التوازن على المستوى الجزئي أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع، حيث أن توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته، أما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها. أما التوازن الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار، ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الاجمالية في الاقتصاد الوطني والتأثيرات المتبادلة فيما بينها¹.

ثانياً: التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل:

يقصد بالأول هو تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغيير المخزون لاحقاً، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلي والتدفقي الكامل أي أن التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية في المدى القصير لضعف نسبتها بمقارنتها مع الحجم الكلي للسلع، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة، إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة، وعلى المستوى الكلي فإن المحافظة على المستوى التوازني للدخل في الزمن القصير تتطلب ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى الطويل زيادة استثمار عن الادخار مع مرور الأيام².

ثالثاً: التوازن الساكن والمتحرك (الديناميكي):

يشير التوازن الساكن إلى حالة توازن الاقتصاد في وقت معين، بحيث يفترض هذا النوع عدم وجود أي عوامل تؤثر في المتغيرات الاقتصادية، أي بمعنى أن السوق يبقى في حالة استقرار لكن هذا النوع من التوازن لا يمكن أن يتحقق على الوقع لأن الحياة الاقتصادية تتميز بالحركة والتغير مع مرور الوقت، لذلك فهو لا يهتم بتحديد المدى الزمني ولا بتحليل حركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، الأمر الذي قد يثمر عنه نتائج غير صحيحة، أما التوازن الحركي فهو عكس النوع الأول، إذ يأخذ بعين الاعتبار الوقت الزمني الذي يتحقق فيه التوازن، من خلال تتبعه وتحليله لتغير العوامل في السوق، بحيث يتحقق التوازن في أوقات التي تكون فيها الظروف المناسبة، ثم يحدث اختلال إثر تغير الظروف وهكذا أي يبقى التوازن يتحرك أو ينتقل من حالة إلى حالة أخرى بحسب الأوضاع المناسبة.

¹ عبد الله محمود الحوامدة، النظرية الاقتصادية والاقتصاد الإداري، الطبعة الأولى، دار ابن النفيس للنشر، الأردن، 2020، ص 15.

² مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1990-2004، مرجع سبق ذكره، ص 105.

رابعاً: التوازن الناقص والتوازن الكامل:

يقصد بالأول هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات واعتبر أن التشغيل الكامل هو واحداً من هذه المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائماً إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني¹.

أما التوازن الكامل يقصد به ذلك التوازن الذي يتم فيه تحقيق أقصى استغلال لجميع الموارد المتاحة في الاقتصاد، في النظام الاقتصادي الحر، يفترض أن آلية السوق تلعب دور أساسي في توزيع الموارد وتحقيق التوازن الاقتصادي، من خلال آلية العرض والطلب، لكن في بعض الأحيان قد يظهر عجز في آلية السوق لتحقيق التوازن الكامل، في هذه الحالة تتدخل الدولة عن طريق سياسات اقتصادية، لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات وتقديم الدعم المالي للقطاعات التي تعاني من عجز أو فشل، بهدف استغلال كل الموارد المتاحة بطريقة فعالة وتحقيق التوازن الكامل.

خامساً: التوازن الداخلي والتوازن الخارجي:

التوازن الاقتصادي الداخلي يتمثل في التساوي بين الطلب الكلي على السلع والخدمات وبين العرض الكلي لهذه السلع والخدمات وبمعنى آخر تحقق التوازن في الأسواق الثلاثة وفي نفس الوقت (سوق السلع والخدمات، سوق النقود، سوق الأوراق المالية)²، مما يسهم في استقرار الأسعار والتوازن العام في الاقتصاد، أما إذا لم يتحقق التوازن الداخلي، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة التضخم أو البطالة أو تدهور الاقتصاد بشكل عام.

التوازن الاقتصادي الخارجي يشير إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الذي يتضمن جميع المعاملات المالية والتجارية بين البلد وباقي البلدان الأخرى، ويتحقق هذا التوازن عندما تكون الصادرات متوازنة مع الواردات، أي أن قيمة السلع والخدمات المصدرة تعادل قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج. أما إذا لم يتحقق ذلك، فإما أن يؤدي إلى فائض في ميزان المدفوعات، والذي يعني أن الدولة تصدر أكثر مما تستورد، وإما أن يؤدي إلى عجز في الميزان، أي أن الدول تستورد أكثر مما تصدر.

المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي في نموذج "ماندل-فلمنج" (Mundell-Fleming):

يعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها "ماركوس فلمنج" 1962 و"روبرت ماندل" 1963³، حيث يعتبر نموذج (Mundell-Fleming) تطوراً أساسياً في الفكر الاقتصادي، فهو من الأبحاث الرائدة في مجال تحديد التوازن الاقتصادي في الأسواق الثلاثة (سوق السلع والخدمات وسوق النقود بالإضافة إلى سوق جديد متمثل في توازن ميزان المدفوعات نظراً لافتراضه أن الاقتصاد مفتوح مع حرية تنقل رؤوس

¹ عبد الله محمود الحوامدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

² مسعود دراوسي، مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي، مع إشارة خاصة للتوازن الاقتصادي العام للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 143.

³ سي بول هالود، رونارد ماكدونالد، ترجمة محمود حسن حسني، النقود والتمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

الأموال، كما أوضح هذا النموذج فعالية كل من السياسة النقدية والمالية سواء في ظل ثبات أسعار الصرف أو نظام التعويم، في تحقيق التوازن، ناهيك عن تركيزه على حساب رأس المال آخذاً في اعتباره درجة سيولة رأس المال وتأثيرها على طبيعة التحليل.

1. فرضيات نموذج "ماندل-فلمنج" (Mundell-Fleming):

يقوم نموذج "ماندل-فلمنج" لتوازن الاقتصاد على الفرضيات التالية:

- الاقتصاد صغير ومفتوح والحرية التامة لتنقل رؤوس الأموال الدولية التي تؤثر في قيمة العملة من خلال تغيير معدلات الفائدة، بمعنى ارتفاع معدل الفائدة في البلد يحفز على تدفق رؤوس الأموال إلى ذلك البلد، ومن ثم تتحسن قيمة عملته، بحيث يستمر هذا التدفق حتى تتساوى معدلات الفائدة (r) في جميع البلدان ليصبح معدل الفائدة المحلي يساوي معدل الفائدة الأجنبي ($r = r^*$).
- مستوى الدخل في البلد المعني أقل من الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، مما يعني وجود موارد عاطلة وتقنية إنتاج تتسم بثبات عائد الحجم.
- يعتمد نموذج "ماندل-فلمنج" على فرضية كينزية هي جمود (عدم مرونة) الأسعار على المدى القصير ومن ثم عدم وجود آثار تضخمية.
- يفترض النموذج أن التوقعات ساكنة بمعنى أن المتعاملين يعتبرون الوضع الحالي مستمراً مستقبلاً ولا يوجد تغيير محسوس¹.

2. التوازن في الأسواق الثلاثة وفقاً لنموذج "ماندل-فلمنج": يشرح هذا النموذج كيفية تحقيق التوازن الكلي

في الاقتصاد من خلال توازن الأسواق الثلاثة: توازن سوق السلع، وتوازن سوق النقد، وتوازن ميزان المدفوعات ومدى فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل مختلف أنظمة الصرف عند مختلف الأوضاع.

1.2 توازن سوق السلع (IS): يتحقق التوازن في سوق السلع عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي

للسلع والخدمات، وبما أن نموذج "ماندل-فلمنج" يقوم على افتراض أن الاقتصاد مفتوح مع الحرية التامة لانتقال رؤوس الأموال، فإن العرض الكلي يتكون من السلع والخدمات المنتجة داخلياً، بالإضافة إلى السلع والخدمات المنتجة خارجياً (أي الواردات M) والتي يعبر عنها بالنواتج المحلي الإجمالي أو الدخل الكلي (Y)، أما الطلب الكلي فيتكون من الانفاق الاستهلاكي (C)، والانفاق الاستثماري (I)، والانفاق الحكومي (G)، وصافي الصادرات (NX). وعليه يمكننا التعبير عن توازن سوق السلع بالعلاقة التالية:²

$$Y = C(Y - T) + I(r) + G + NX(e)$$

تشير هذه المعادلة إلى أن الدخل الكلي (Y) هو مجموع الاستهلاك (C) والاستثمار (I) ومشتريات الحكومة (G) والصادرات الصافية (NX).

¹ عبد الحميد مرغيث، مرجع سبق ذكره، ص 237.

² Gregory Mankiw, *Macroeconomics*, 8th edition, Worth publishers, New York, USA, 2013, P 358.

يرتبط الاستهلاك بشكل إيجابي مع الدخل القابل للإنفاق ($Y - T$). يرتبط الاستثمار بشكل سلبي مع معدل الفائدة (r). وترتبط الصادرات الصافية بشكل سلبي مع سعر الصرف (e).

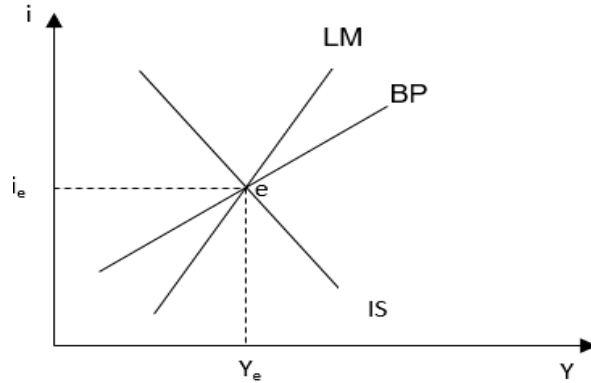
2.2. التوازن في سوق النقد: يتحقق التوازن في السوق النقدي عندما تتساوى كمية النقود المعروضة، مع كمية النقود المطلوبة، حيث يعتبر العرض النقدي متغير خارجي يتحكم به البنك المركزي، أما الطلب على النقود يعتمد على سعر الفائدة والدخل، بحيث يرتبط بشكل عكسي مع سعر الفائدة وطردياً مع الدخل، ويمكن التعبير عن توازن السوق النقدي بمعادلة التالية:¹

$$M/P = L(r, y)$$

3.2. توازن ميزان المدفوعات: يحدث توازن ميزان المدفوعات عندما يتساوى رصيد الحساب الجاري مع رصيد الحساب الرأسمالي، بحيث يكون رصيد التسويات الرسمية للمدفوعات مساوياً للصفر². ويعتمد توازن ميزان المدفوعات على الدخل وسعر الفائدة.

وبناء على ما سبق يتطلب التوازن في الاقتصاد أن تكون جميع الأسواق الثلاثة (سوق السلع وسوق النقود وميزان المدفوعات) في حالة توازن. ويحدث ذلك عندما تتقاطع منحنيات (IS) و (LM) و (BP) في مستوى مشترك (التوازن) لمعدل الفائدة والدخل. كما هو موضح في الشكل رقم (10):

الشكل رقم (10): التوازن في سوق السلع وسوق النقد وميزان المدفوعات



Source: Steven Husted, Michael Melvin, op cit, p 343.

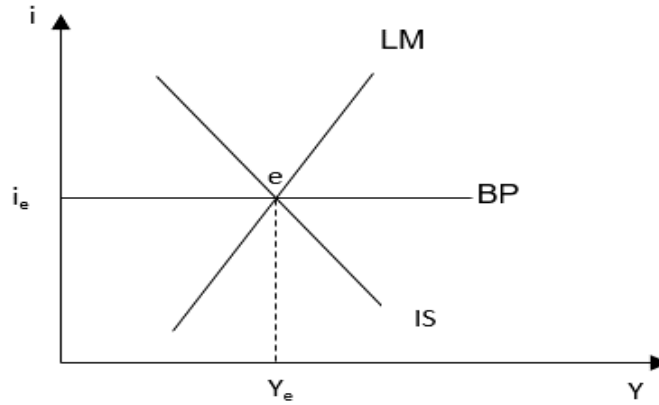
في الشكل (10) تمثل النقطة (e) نقطة التوازن، والتي تحدث عند معدل الفائدة التوازني (i_e)، ومستوى الدخل التوازني (Y_e)، حيث سيكون التوازن متسقاً مع الوضع الذي يتحقق فيه بيع جميع السلع المنتجة، وطلب على النقود يساوي العرض من النقود، ورصيد ميزان المدفوعات يساوي الصفر.

لكن في ظل فرضية نموذج "ماندل-فلمنج" حول الحرية التامة لانتقال رؤوس الأموال، فإن منحنى توازن ميزان المدفوعات (BP) يصبح خط أفقي، بالتالي تكون وضعية توازن الاقتصاد وفق "ماندل-فلمنج" في الشكل رقم (11):

¹ Gregory Mankiw, op cit, p 358.

² Steven Husted, Michael Melvin, **International Economics**, Ninth Edition, publishing by Pearson Education, Inc, USA, 2013, p 346.

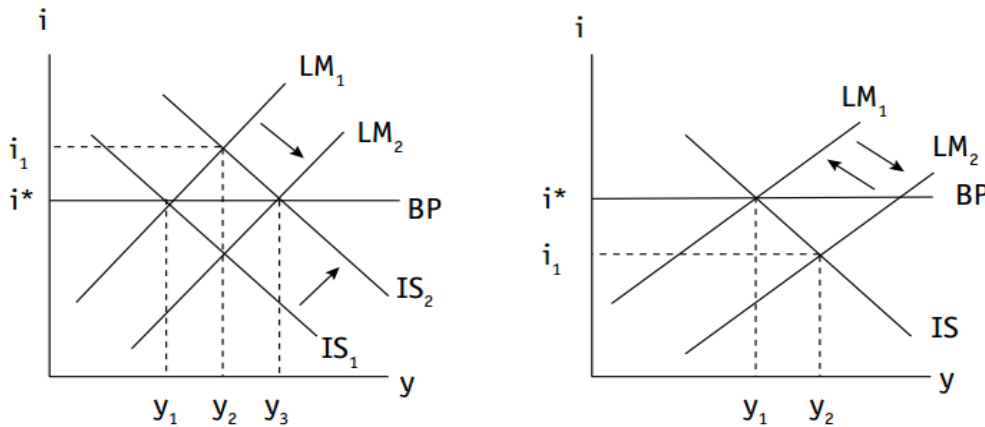
الشكل رقم (11): التوازن الأسواق الثلاثة ضمن نموذج "ماندل-فلمنج"



المصدر: من إعداد الطالب

3. السياسة الاقتصادية في ظل نظام سعر الصرف الثابت: يبين الشكل رقم (12) أثر السياسة الاقتصادية من خلال كل من السياسة النقدية التوسعية والسياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف الثابت وفقاً لنموذج "ماندل-فلمنج".

الشكل رقم (12): أثر السياسة الاقتصادية في ظل أسعار الصرف الثابتة وفق نموذج "ماندل-فلمنج".
أ. السياسة النقدية التوسعية
ب. السياسة المالية التوسعية.



Source: Steven Husted, Michael Melvin, op cit, p 183.

في الشكل (12) من الجهة اليمنى (أ)، إذا قرر البنك المركزي اتباع سياسة نقدية توسعية، سينتقل منحنى (LM) من (LM_1) إلى (LM_2) مما يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة المحلي، وارتفاع الدخل من (Y_1) إلى (Y_2) . في الاقتصاد المفتوح لنموذج "ماندل-فلمنج"، يؤدي انخفاض أسعار الفائدة المحلية إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج إلى حيث تكون العائدات أعلى، أي عند معدل الفائدة الأجنبي (i^*) ، وبالتالي يحدث عجز في ميزان المدفوعات، نتيجة تآكل احتياطات الصرف الأجنبي (حيث يقوم الأشخاص بتحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية، مما يؤدي إلى تآكل احتياطات الصرف الأجنبي)، سيؤدي ذلك إلى تدهور قيمة العملة المحلية. تبعاً لذلك سيقوم البنك المركزي من أجل الحفاظ على سعر الصرف الثابت، ببيع العملات الأجنبية لشراء العملة المحلية، لينخفض بذلك العرض النقدي إلى أن يتساوى مع تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج،

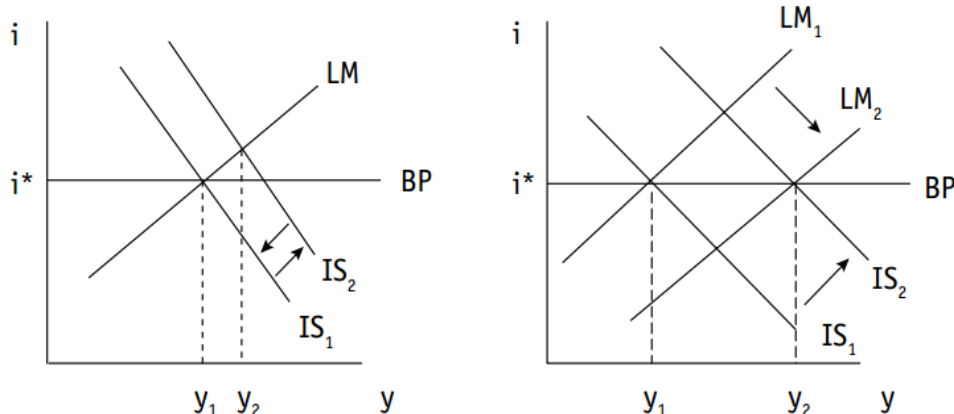
بحيث يعود مستوى العرض النقدي إلى ما كان عليه (LM_1)، ومن ثم يرتفع سعر الفائدة المحلي (i) ليتساوى مع معدل الفائدة العالمي (r^*)، ويعود الدخل من (Y_2) إلى مستواه (Y_1).

أما إذا قرر البنك المركزي اتباع سياسة مالية توسعية، في الشكل (12) من جهة اليسرى (ب)، سينتقل منحني (IS) من (IS_1) إلى (IS_2)، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، في الاقتصاد المفتوح لنموذج "ماندل-فلمنج"، يجذب ارتفاع أسعار الفائدة المحلية لرؤوس الأموال الأجنبية، وينتقل ميزان المدفوعات إلى فائض، في نظام أسعار الصرف الثابت، سيزيد ذلك من كمية النقود المتاحة حيث يزيد البنك المركزي احتياطياته من الصرف الأجنبي (مقابل العملة المحلية). بالتالي ينتقل منحنى (LM) من (LM_1) إلى (LM_2) ويزداد الدخل إلى (Y_3). سيستمر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد المحلي، وبالتالي ستستمر كمية النقود في الارتفاع (والعائدات ستستمر في الانخفاض) حتى يتم استعادة التوازن عند (i^*, Y_3)¹.

يشير هذا التحليل إلى أنه في ظل نظام الصرف الثابت وحركية كاملة لرأس المال، فإن السياسة النقدية التوسعية لا تكون الأداة الملائمة للتأثير في الناتج، فأثر الصدمة النقدية على الدخل يكون عابراً وغير قابل للاستمرار، أما السياسة المالية التوسعية تكون الأداة الملائمة والقوية للتأثير على الناتج، حيث تؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف².

4. السياسة الاقتصادية في ظل نظام سعر الصرف المرن: يبين الشكل رقم (13) أثر السياسة الاقتصادية من خلال كل من السياسة النقدية التوسعية والسياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف المرن وفقاً لنموذج "ماندل-فلمنج".

الشكل رقم (13): أثر السياسة الاقتصادية في ظل سعر الصرف المرن وفق نموذج "ماندل-فلمنج".
أ. السياسة النقدية التوسعية
ب. السياسة المالية التوسعية



Source: Steven Husted, Michael Melvin, *op cit*, p 184.

إذا قرر البنك المركزي اتباع سياسة نقدية توسعية، فإن ذلك يُنقل منحنى (LM) من (LM_1) إلى (LM_2) في الشكل (13) من الجهة اليمنى (أ)، ويقلل ذلك من معدل الفائدة المحلي الذي يشجع على هروب رؤوس

¹ Steven Husted, Michael Melvin, *op cit*, pp 182.183.

² عبد الحميد مرغيث، مرجع سبق ذكره، ص ص 243-246.

الأموال إلى الخارج إلى حيث تكون العائدات أعلى، نتيجة ارتفاع معدل الفائدة الأجنبي (i^*)، الأمر الذي يزيد الطلب على العملة الأجنبية ويقلل الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات، ومن ثم ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية)، وانخفاض قيمة العملة سيؤدي إلى تقليل الطلب على الواردات ويزيد من تنافسية الصادرات ومن ثم الحساب الجاري وتنشيط التوظيف وزيادة الدخل، بحيث تستمر هذه العملية إلى أن ينتقل منحنى (IS) من (IS_1) إلى (IS_2) . وبالتالي يعود معدل الفائدة المحلي إلى مستوى المعدل العالمي أو الأجنبي (r^*) وكذلك يرتفع الدخل إلى (Y_2) ليتناسب مع الزيادة في المعروض النقدي، أي عند نقطة التوازن بين الأسواق الثلاثة (i^*, Y_2) التي يتقاطع فيها منحنى (IS_2) مع (LM_1) .

أما في حالة إذا قررت البنك المركزي اتباع سياسة مالية توسعية، فإن منحنى (IS_1) سينتقل إلى (IS_2) في الشكل (13) من الجهة اليسرى (ب)، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة المحلي الذي يجذب رؤوس الأموال من الخارج إلى الاستثمار في داخل البلد، الأمر الذي يزيد الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث فائض في ميزان المدفوعات ومن ثم انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة المحلية)، ستؤدي هذه الزيادة في قيمة العملة المحلية إلى تقليل الصادرات المحلية وزيادة الواردات، ومع انخفاض الصادرات الصافية، سينتقل منحنى (IS) إلى اليسار. عندما يعود منحنى (IS_1) إلى وضعه الأصلي، يتم إعادة سعر الفائدة إلى التوازن مع سعر الفائدة العالمي (i^*)، ليتحقق التوازن بين الأسواق الثلاثة عند نقطة (i^*, Y_1) (نقطة تقاطع منحنى LM مع منحنى (IS_1)).

يشير هذا التحليل إلى أنه في ظل نظام سعر الصرف المرن وحركية كاملة لرأس المال، فإن السياسة النقدية التوسعية تكون الأداة الملائمة والقوية للتأثير على الناتج، فأثر الصدمة النقدية على الدخل يكون قابلاً للاستمرار، أما السياسة المالية التوسعية لا تكون الأداة الملائمة والقوية للتأثير في الناتج بزيادة الدخل وخلق الوظائف، حيث تفقد فاعليتها كعامل استقرار اقتصادي¹.

¹ نفس المرجع أعلاه، ص ص 244-247.

خلاصة الفصل:

يعد الاستقرار الاقتصادي هدف أساسي تسعى إلى تحقيقه كل الدول باختلاف درجات تقدمها من خلال اتباع سياسات اقتصادية معينة، حيث يشير هذا المصطلح إلى حالة الثبات في المنظومة الاقتصادية من دون اضطرابات كبيرة، وهذا عند مستوى التشغيل الكامل دون تضخم مع أكبر قدر ممكن من الناتج وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، كما يختلف مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، فبطبيعة الحال اقتصادات الدول المتقدمة أكثر استقرارًا من اقتصادات الدول النامية وهذا بسبب اختلاف قوة وضعف إنتاجية الاقتصاد في كل دولة.

لقد عرف الاستقرار الاقتصادي اهتمامًا بالغًا من قبل مدارس الفكر الاقتصادي، فكان لكل مدرسة أراءها وتصوراتها في تفسير الطرق والسياسات المؤدية الى تحقيقه، فمنهم من ناد بالحرية الاقتصادية والآخر ناد بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق السياسات الاقتصادية، فكانت تلك الأفكار التي نادى بها الكلاسيكيون والنقديون والكينزيون مركزة أكثر على الجانب المادي وأهملت بذلك الجانب الروحي والإنساني، أما الفكر الاقتصاد الإسلامي فوازن بين الجانبين (المادي والروحي) وبين الحرية الاقتصادية وتقييدها، وبين المصالح الفردية والاجتماعية، وذلك في إطار الضوابط والمبادئ والقيم التي أقرتها الشريعة الإسلامية. كما أن تحقيق التوازن الاقتصادي في الأسواق الثلاثة (السلع، والنقد، وميزان المدفوعات)، من خلال الاستخدام الأمثل والسليم للسياسات الاقتصادية في ظل مختلف أنظمة الصرف عند مختلف الأوضاع، ما هو إلا مؤشر أو طريق يضمن الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد.

الفصل الثالث:

مؤشرات الاستقرار

الاقتصادي وعلاقتها

بسياسة تخفيض قيمة

العملة

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة وميزان المدفوعات من المؤشرات الأساسية التي تعكس وضعية الاستقرار الاقتصادي في البلد، وهذه المؤشرات يمكن أن تتأثر بمتغيرات أخرى متعددة، من أهمها سعر الصرف، فنتيجةً للعمليات التجارية والمالية الدولية التي يتم تسويتها بواسطة سعر الصرف، فقد يحدث اختلال أو عجز في ميزان المدفوعات ويؤثر ذلك على الأسعار المحلية (التضخم) والنمو وبالتالي على معدلات البطالة، لذلك نجد بعض الدول تقوم بإعادة النظر في سعر صرفها من خلال اتباع سياسة تخفيض قيمة عملتها كإجراء علاجي لتصحيح هذا العجز عن طريق تعزيز قدرتها التنافسية وزيادة صادراتها وتقليص وارداتها، لكن هذا الاجراء يمكن أن ينتقل أثره إلى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الأخرى كالنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة. كشفت الأدبيات النظرية والتجريبية أن سياسة تخفيض قيمة العملة قد يكون لها تأثير إيجابي في بعض الاقتصادات، وقد يكون سلبي في البعض الأخرى، أي يمكن ان يكون تخفيض العملة انكماشى أو توسعي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، كما يمكن أن يترتب عليه علاقة طويلة أو قصيرة المدى أو علاقة قوية أو ضعيفة أو لا توجد علاقة أصلاً مع تلك المؤشرات، بحسب ظروف وطبيعة البيئة الاقتصادية في كل بلد. لذلك يهدف هذا الفصل إلى دراسة نظرية حول علاقة سياسة تخفيض قيمة العملة (سعر الصرف) بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ولتحقيق ذلك تم تقسيمه إلى أربع مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: النمو الاقتصادي وعلاقته بسياسة تخفيض قيمة العملة.
- المبحث الثاني: التضخم وعلاقته بسياسة تخفيض قيمة العملة.
- المبحث الثالث: البطالة وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة.
- المبحث الرابع: ميزان المدفوعات وعلاقته بسياسة تخفيض قيمة العملة.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

المبحث الأول: النمو الاقتصادي وعلاقته بسياسة تخفيض قيمة العملة

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يقيس مستوى الإنتاج والإيرادات وكذلك المستوى المعيشي للأفراد داخل اقتصاد البلد، وعندما يكون هذا النمو مرتفعاً ومستداماً، فإنه يساهم في الاستقرار الاقتصادي، وفي هذا المبحث نتناول مفهوم النمو الاقتصادي، وأهم محدداته، ثم ندرس علاقته بسياسة تخفيض قيمة العملة.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

في هذا المطلب سيتم دراسة مفهوم النمو الاقتصادي من خلال إبراز تعريفاته، وأهم أشكاله، وفي الأخير ننقل إلى طرق قياسه.

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي بينها الباحثون والعلماء والمنظمات يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- يعرف البنك الدولي النمو الاقتصادي (GR): على أنه "النسبة المئوية السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل مجموع نفقات الاستهلاك الخاص، ونفقات الاستثمار، والانفاق الحكومي على السلع والخدمات، وصافي صادرات الدولة"¹.
 - يعرف أيضاً بأنه: "زيادة إنتاج السلع والخدمات في بلد ما"².
 - وفي تعريف آخر يمكن التعبير عنه بأنه " الزيادة في الناتج الكلي للاقتصاد، ويحدث عندما يكتسب البلد موارد جديدة أو يقوم بإنتاج المزيد من الناتج بنفس المقدار من الموارد المتاحة، وقد تعني موارد جديدة، قوة عمل أكبر أو زيادة خزين رأس المال"³.
- من خلال ما سبق يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الدخل الحقيقي في بلد معين خلال فترة زمنية معينة. بحيث يتضمن هذا الناتج مجموع النفقات الاستهلاكية، والاستثمارية، والحكومية، وصافي إيرادات الدولة من الصادرات.

ثانياً: أشكال النمو الاقتصادي:

يمكن التمييز بين شكلين رئيسيين للنمو الاقتصادي هما النمو الموسع والنمو المكثف:⁴

1. **النمو الاقتصادي الموسع:** يشير النمو الاقتصادي الموسع إلى الارتفاع الكمي لوسائل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال)، ويكون مفضلاً إذا تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة

¹ Hjazeen, H. Seraj, M. Ozdeser, H, **the nexus between the economic growth and unemployment in Jordan**, Future Business journal, Volume 7, Issue 1, 2021, P 4.

² Nesrin ÖZATAÇ, Korhan K. GÖKMENOGU, **New Challenges in Banking and Finance**, 2nd International Conference on Banking and Finance Perspectives, Springer International Publishing, Turkey , 2017, P154.

³ Karl E. Case & Ray C. Fair: **Principles Of Macroeconomics**, Eighth Edition, Pearson Education, Inc., Upper Saddle River, New Jersey, 07458, United States Of America, 2007, P35.

⁴ مسعود مهيوب، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

النمو في عوامل الإنتاج هذا من جهة ومن جهة أخرى أن يكون في حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني (أي هو ذلك القدر من الاستثمارات الذي يتوافق مع تلك الطاقة). ومن الجدير بالذكر أن تجاوز الاستثمارات المعتمدة لمقدرة المؤسسات المحلية على الإنجاز سينعكس إيجابياً على المؤسسات الأجنبية الكبرى لكون طاقتها الاستيعابية كبيرة، أو أن يتم الاعتماد على القدرات المحلية المحدودة وهو ما يتسبب في تجاوز الإنجاز للأجل المحددة وما ينجر عنه من إعادة تقييم لهذه الاستثمارات وبالتالي تضخيم في حجمها.

2. النمو الاقتصادي المكثف: يشير النمو الاقتصادي المكثف إلى ارتفاع إنتاجية رأس المال والعمل باستخدام نفس الكميات من وسائل الإنتاج، ولكن وحتى يكون النمو المكثف مفضلاً يجب أن تتجاوز نسبة نمو الإنتاج نسبة النمو في الطلب الكلي الفعال المتزايد والناتج بالأساس عن ارتفاع معدل نمو حجم السكان، وهو ما ينعكس في شكل ارتفاع في متوسط الدخل الفردي الحقيقي. في المدى الطويل فإنه لا يمكن الاعتماد على النمو المكثف فقط حيث أن الطاقة الإنتاجية لا بد وأن تصل إلى حدودها القصوى ومع استمرار الزيادة السكانية لا بد من توسيع في القدرات الإنتاجية الوطنية، وهو ما يتطلب المزج بين النمو التوسعي والنمو المكثف.

ثالثاً: قياس النمو الاقتصادي:

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي من خلال مؤشرين مهمين هما: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي.

1. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP): يفضل الاقتصاديون استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قياس الرفاهية الاقتصادية لأنه يعطي أكثر واقعية للنمو الاقتصادي من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، فهو يقيس ناتج الاقتصاد من السلع والخدمات في سنة معينة معبراً عنها بأسعار سنة الأساس محددة وثابتة، دون أن يتأثر بالتغيرات في الأسعار. ويتم حساب معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال العلاقة التالية:¹

$$Real\ GDP = \frac{Nominal\ GDP}{GDP\ deflator}$$

حيث:

Real GDP: معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Nominal GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

GDP deflator: معدل انكماش الناتج المحلي الإجمالي.

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يمثل هذه المؤشر مقياساً مهماً للنمو الاقتصادي، حيث يستخدم لقياس متوسط الدخل الفردي في الاقتصاد، ويعبر عن القيمة النسبية للدخل الفردي بالنسبة إلى

¹ William J. Baumol, Alan S. Blinder, **Macroeconomics Principles and Policy**, Eleventh Edition, south-wester, cengage Learning, USA, 2011, P 129.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

الإنتاج الاقتصادي الإجمالي للبلد، بالتالي يمكن من خلاله معرفة العلاقة بين نمو الناتج من الاقتصاد وزيادة السكان، ويتم حسابه على النحو التالي:¹

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي = نسبة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي / عدد السكان
على سبيل المثال إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلد ما هو 100 مليون دولار، وعدد السكان في هذا البلد هو 20 مليون نسمة، فإن مؤشر نصيب الفرد سيكون 5 دولارات لكل فرد.

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

لقد وجد الاقتصاديون الذين درسوا النمو، أن محرك التقدم الاقتصادي يجب أن يستند على أربعة مصادر رئيسية مهما كان البلد المعني، عني أم فقير. وهذه المصادر الأربعة تسمى كذلك بعوامل النمو وهي: الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، رأس المال، التغير التكنولوجي والابتكارات.

يُعبّر الاقتصاديون عن دالة الإنتاج الكلي والتي تربط إجمالي الناتج القومي بالمدخلات والتكنولوجيا، جبرياً:

$$Q = AF(K, L, R)$$

حيث أن: Q : تمثل المخرجات أو الإنتاج، K : الخدمات الإنتاجية لرأس المال، L : تمثل العمالة، R : تمثل مدخلات الموارد الطبيعية، A : تشمل مستوى التكنولوجيا في الاقتصاد، F : هي دالة الإنتاج.²
ويمكن شرح تلك العوامل أو المصادر الأربعة المحددة للنمو الاقتصادي على النحو التالي:

أولاً: عنصر العمل:

يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وأهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني، حيث يعتبر ذلك مصدراً للنشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية المهارات الفنية الأساسية لأن مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.³ ونقاس إنتاجية العمل كما يلي:⁴

- إنتاجية العمل = [حجم الإنتاج / حجم العمل المستخدم] = [القيمة المضافة / العمال المشغولون]
- الإنتاجية الزمنية للعمل = [القيمة المضافة / حجم العمل المستخدم] = [القيمة المضافة / عدد العمال × متوسط مدة العمل الفردية].

¹ William J. Baumol, Alan S. Blinder, *op cit*, p 92.

² Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus, *Economics*, Nineteenth Edition, Published By McGraw-Hill/Irwin, New York, USA, 2010, P 503.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 273.

⁴ عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص ص 272-273.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

ثانيا: الموارد الطبيعية:

المياه، والغابات، والمعادن، وغيرها من المواد الطبيعية تسمى موارد الأرض، ويمكن أن تساهم الموارد الطبيعية الوفيرة في النمو الاقتصادي، ولكن الموارد الطبيعية وحدها لا تولد النمو، فالعديد من البلدان النامية، مثل الأرجنتين والبرازيل، غنية نسبيا بالموارد الطبيعية ولكن لم تكن ناجحة جدًا في استغلال هذه الموارد لإنتاج السلع والخدمات. من ناحية أخرى "اليابان"، لديها القليل نسبيا من الموارد الطبيعية لكنها أظهرت نموًا اقتصاديًا كبيرًا لعقود إلى غاية حدوث ركود في التسعينيات، فتجربة اليابان توضح أن وفرة الموارد الطبيعية ليست شرطًا ضروريًا للنمو الاقتصادي¹.

ثالثا: عنصر رأس المال:

يعرف رأس المال "بأنه مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في اقتصاد معين"²، ويشمل رأس المال عادة معنيين: الرأس مال التقني والرأس مال الثابت، ويشير الأول إلى مجموع وسائل الإنتاج المستعملة لإنتاج السلع والخدمات، ويشمل مجموع الرأس المال الثابت والرأس المال المتداول (مخزون المواد... إلخ) في حيث يشير الثاني إلى مجموع وسائل الإنتاج الدائمة (آلات وإنجازات) والتي تساهم في عدة دورات إنتاجية وتقاس إنتاجية رأس المال بـ:

- إنتاجية رأس المال = [القيمة المضافة / الرأس المال الثابت]
- الإنتاجية الزمنية لرأس المال = [القيمة المضافة / رأس المال الثابت] × مدة استعمال التجهيزات³.

رابعا: التكنولوجيا والابتكارات:

أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي هو التكنولوجيا، وهي طرق الجمع بين الموارد لإنتاج السلع والخدمات، من خلال استخدام تقنيات الإدارة الجديدة والاكتشافات العلمية والابتكارات الأخرى، يسمح التقدم التكنولوجي بإنتاج المزيد من السلع والخدمات من كمية معينة من الموارد، هذا يعني أن التقدم التكنولوجي يسرع من النمو الاقتصادي. ويعتمد التغير التكنولوجي على طبيعة المجتمع، فالسكان الأكثر تعلمًا يزيدون من إمكانية التقدم التكنولوجي، فالتعليم يعطي للبلدان الصناعية ميزة يتفوقون بها على البلدان النامية في استحداث وتنفيذ الابتكارات كما أن البلدان الصناعية تتفق نسبة 2-3% من ناتجها القومي على البحث والتطوير في الوقت الذي لا يمكن للبلدان النامية أن توفر مثل هذه الأموال لتنفقها على البحث والتطوير الذي من شأنه أن يزيد التقدم التكنولوجي⁴.

¹ William Boyes, Michael Melvin, **Fundamentals of Macroeconomics**, Sixth Edition, south-western , cengage Learning ,USA, 2012,p 362.

² Jean Longatte et Pascal Vanhove, **économie générale**, DUNOD, Paris, 2001, P 56.

³ عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 273.

⁴ William Boyes, Michael Melvin, **op cit**, p 363.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

المطلب الثالث: علاقة سياسة تخفيض قيمة العملة بالنمو الاقتصادي

في الواقع لم يرد اتفاق موحد في الدراسات الأدبية حول ما إذا كانت علاقة تخفيض قيمة العملة بالنمو الاقتصادي إيجابية أم سلبية أو طويلة الأمد أم قصيرة، بعبارة أخرى ما إذا كان تأثير تخفيض قيمة العملة على النمو الاقتصادي إيجابيًا أم سلبياً، وهذا يعتمد على طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية الخاصة بكل بلد. وفي هذا المطلب سنوضح هذه العلاقة من خلال المنهج التقليدي والمنهج الهيكلي وكذلك من خلال الدراسات التجريبية السابقة.

أولاً: المنهج التقليدي لسعر الصرف:

يؤكد هذا المنهج أن تخفيض قيمة العملة يحمل آثاراً توسعية على النمو الاقتصادي. ويشير إلى أن خفض قيمة العملة سيجعل السلع المحلية أرخص في الخارج، وهذا سيزيد من الطلب عليها، وبالتالي تصبح أكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة الدولة المتبعة لسياسة التخفيض ومن ثم ينتج عنه ارتفاع في مداخل الصادرات التي تشكل جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الأخير يرتفع معدل النمو الاقتصادي.

المنهج التقليدي لأسعار الصرف يفترض أن تخفيض قيمة العملة يؤثر في النمو الاقتصادي من خلال قناتين رئيسيتين هما:¹

1. قناة نمو إجمالي عامل الإنتاج: تشير قناة نمو إجمالي عامل الإنتاج إلى أن تخفيض قيمة العملة ينقل تكوين الإنتاج في البلد من إنتاج السلع غير المتداولة إلى السلع المتداولة. والربط بين تكوين الإنتاج والنمو يتم من خلال تحسينات إجمالي عامل الإنتاج في الاقتصاد مثل تحسين التكنولوجيا والمهارات البشرية في القيام بالأعمال. هذا التحول إلى إنتاج السلع المتداولة وتحسين التكنولوجيا يؤدي إلى زيادة الاستثمارات محلياً والصادرات، وفي النهاية النمو الاقتصادي.

2. قناة تراكم رأس المال. الرؤية الأساسية لهذه القناة هي أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة معدل التوفير المحلي (الانفاق المحلي)، ومن ثم تحفز معدلات التوفير المرتفعة الناتجة عن تخفيض قيمة العملة النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدل تراكم رأس المال.

ثانياً: المنهج الهيكلي أو البنوي لسعر الصرف:

على النقيض من ذلك يرى المنهج البنوي بأن سياسة تخفيض قيمة العملة سيكون لها تأثير سلبي على نمو اقتصادات البلدان النامية، لأن إحدى أهم المشكلات الهيكلية في اقتصادات الدول النامية هي ظاهرة التبعية الأجنبية، حيث يتم توفير معظم المدخلات التي تستخدمها هذه البلدان خاصة في عمليات الإنتاج الخاصة بها من خلال الواردات لهذا السبب ستؤدي الزيادات في سعر الصرف إلى زيادة التكاليف المدخلات

¹ Sibanda Kin, **The impact of Exchange Rates on Economic Growth: A Case Study of South Africa**, A Dissertation Master of Commerce, University of Fort Hare, South Africa, 2012, P 8.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

المستوردة مثل الآلات والسلع الوسيطة المستخدمة في عملية الإنتاج، وبالتالي فإن زيادة تكاليف الإنتاج بسبب تخفيض قيمة العملة المحلية يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على مستوى الإنتاج¹.

هناك قنوات توضح كيف يتسبب تخفيض العملة في تقليص الطلب والعرض الكلي وفي نهاية المطاف معدل النمو الاقتصادي، سيتم توضيح هذه القنوات أدناه:

1. قناة انخفاض الثروة الحقيقية أو الأرصة الحقيقية: نتيجة لتخفيض قيمة العملة، يزيد سعر السلع التجارية مقارنة بالسلع غير التجارية، وهذا يؤدي إلى زيادة في مستوى العام للأسعار، ومن ثم تنخفض الأرصة النقدية الحقيقية، ومع انخفاض الأرصة النقدية الحقيقية، تنخفض النفقات أيضًا، مما يقلل من الطلب على الاستهلاك ويوفر تأثيرًا ضاغطًا مضافًا على الإنتاج. وانخفاض الاستهلاك يعني أيضًا أن زيادة أسعار الواردات للسلع الاستهلاكية النهائية ستنتقل إلى مؤشر أسعار المستهلك².

2. قناة تكلفة الاستيراد: يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة تكلفة الاستيرادات بالعملة المحلية، وذلك إذا لم يتم استيفاء شرط "مارشال ليرنر"، فقد يتدهور الميزان التجاري، وإذا لم يزداد الطلب المحلي في نفس الوقت لتعويض هذا التدهور في الميزان التجاري، فإن التأثير الكلي على الإنتاج سيكون سلبيًا³. وبرغم من وجود مرونة عالية للطلب على الصادرات والواردات بما يكفي لتحسين الميزان التجاري ومن ثم الانتاج، إلا أنه من الصعب أن يتحقق في المدى القصير في البلدان منخفضة الدخل.

3. قناة تكلفة الاستثمار الجديد: وهذا ينطبق على معظم البلدان النامية. في مرحلة النمو تستورد البلدان النامية العديد من السلع الأساسية والوسطية أو الرأسمالية من الخارج وتكون النفقات مرتفعة عندما تكون العملة ضعيفة وبالتالي ترتفع تكلفة الاستيراد، مما قد يؤدي إلى التقليل من حجم الواردات، وهذا يعني نقص المدخلات الضرورية للإنتاج ومن ثم سيتباطأ الإنتاج ويؤدي إلى انخفاض في العرض الكلي، وفي نهاية المطاف يحدث انكماش في معدل نمو الاقتصادي.

4. قناة مؤشر الأجور: قد يؤدي ارتفاع مستوى العام للأسعار الناتج عن تخفيض قيمة العملة، إلى انخفاض الأجور الحقيقية، مما يطالب العمال بزيادة اسمية في الأجور لحماية قوتهم الشرائية، فإذا كانت الأجور مرنة، فسوف تتكيف مع الأسعار الجديدة بعد التخفيض قيمة العملة. وبالمثل، إذا كان هناك آلية لمؤشر الأجور تزيد تلقائيًا الأجور الاسمية بنسبة تتناسب مع تغيرات الأسعار، فإن تكاليف الإنتاج ستزيد بسبب الأجور المرتفعة، مما يتسبب في تقليص الإنتاج ومن ثم انكماش النمو.

5. قناة الدين الخارجي: بالنسبة للبلد الذي قد تراكمت لديه قروض خارجية بالعملة الأجنبية، فإن تخفيض قيمة العملة المحلية يعني أنه في الواقع يتعين على البلد والشركات المحلية دفع مبلغ أكبر من القيمة الحقيقية

¹ Karahan. Ö, *Influence of Exchange Rate on the Economic Growth in the Turkish*, Financial Assets and Investing, Volume 11, Issue 1, 2020, p 22.

² Sibanda Kin, *op cit*, P 13.

³ احسان جبر عاشور، ميثم العبيبي إسماعيل، متطلبات تأثير تخفيض سعر صرف الدينار على تحفيز الناتج المحلي الإجمالي في العراق، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني (إصدار خاص)، جامعة النهدين، العراق، 2021، ص 42.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

للدیون، عند تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية القوية، مما يؤثر على قدرة البلد على خدمة الديون، ومن ثم ينتقل هذا الأثر إلى التقليل من النفقات لدفع متطلبات الدين الخارجي.

6. قناة التأخير في تعزيز السلع غير التقليدية قد يكون طويلاً: غالباً ما تكون صادرات البلدان النامية التقليدية تقع في قطاعات توفر آفاق طلب غير جذابة وروابط بين القطاعات محدودة، مثل الزراعة والمعادن. وهذا يعني أن هناك إمكانات محدودة للتوسع في الصناعات القائمة، قد لا يحفز تخفيض قيمة العملة الاستثمار في تصدير سلع غير تقليدية جديدة، ما لم يتم توليدها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

ثالثاً: الدراسات التجريبية السابقة:

تتباين نتائج الدراسات التجريبية فيما بينها حول تأثير تخفيض قيمة العملة على النمو الاقتصادي، بين الإيجاب والسلب أو بين التوسع والانكماش، وكذلك في المدى القصير والمدى الطويل، أو لا يكون لها تأثير أصلاً على اقتصادات أخرى، وهذا التباين والاختلاف في نتائج الدراسات يعتمد على طبيعة العوامل الاقتصادية والسياسية في كل بلد، ومن أهم هذه الدراسات نذكر:

قام Bahmani-Oskooee وآخرون (2002)²، باستخدام اختبار جذر الوحدة دكي-فولر الموسع واختبار التكامل المشترك لجوهانسن لدراسة تأثير تخفيض قيمة العملة على الإنتاج في 5 دول آسيوية باستخدام البيانات الفصلية على مدى الفترة من (Q1-1976) إلى (Q4-1999)، أظهرت نتائجهم أن التخفيض في قيمة العملة يكون له تأثير انكماشى على اندونيسيا وماليزيا، وتأثير توسعي على الفلبين وتايلاند، وتأثير محايد على نمو الإنتاج الحقيقي في كوريا على المدى البعيد.

في دراسة لـ Christopoulos (2004)³، حول تأثير تخفيض قيمة العملة على نمو الناتج، في عينة من 11 بلداً آسيوياً خلال الفترة (1968-1999)، باستخدام اختبار جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك بما في ذلك اختبارات جوهانسن للتكامل المشترك، توصل إلى أن النمو الناتج على المدى الطويل يتأثر بتخفيض قيمة العملة في غالبية البلدان قيد الدراسة، وتتعارض هذه النتيجة مع الدراسات الحديثة الأخرى، التي خلصت إلى أن تخفيض قيمة العملة لا يمارس أي تأثير على الناتج الحقيقي.

أيضاً دراسة لـ Yiheyis (2006)⁴، قام فيها باختبار آثار تخفيض قيمة العملة على الناتج المحلي الإجمالي في 20 دولة إفريقية للفترة (1981-1999)، أشارت نتائج تحليل البيانات إلى أن انخفاض قيمة العملات المحلية أدى إلى تقلص النمو الاقتصادي، تشير هذه النتيجة إلى أن تخفيض قيمة العملة، أدى إلى زيادة أسعار المدخلات الوسيطة المستوردة المستخدمة في عملية الإنتاج، وارتفاع تكاليف الإنتاج، مما تسبب في تقييد عملية الإنتاج.

¹ Sibanda Kin, *op cit*, P 14.

² Bahmani-Oskooee M., and other, **Are Devaluations Contractionary in Asia**, Journal of Post Keynesian Economics, Volume 25, 2002, PP 69-81.

³ Christopoulos Dimitris, **Currency Devaluation and Output Growth: New Evidence from Panel Data Analysis**, Applied Economics Letters, Volume 11, Issue 13, 2004, PP 809-813.

⁴ Yiheyis Zelealem, **The Effects of Devaluation on Aggregate Output: Empirical Evidence from Africa**, International Review of Applied Economics, Volume 20, Issue 1, 2006, PP 21-45.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

أثبتت دراسة Kalyoncu وآخرون (2008)¹، حول تأثير تخفيض قيمة العملة على مستوى الإنتاج في 23 دولة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية باستخدام اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك، لسلسلة زمنية ما بين (1980-2005)، أنه على المدى الطويل يكون لعملية تخفيض قيمة العملة أثر سلبي بالنسبة لنمو الإنتاج خاصة الدول التالية: النمسا، المجر، بولونيا، برتغال، سويسرا وتركيا، في حين ساد الأثر الإيجابي بين المتغيرين في ثلاثة دول أخرى هي: فنلندا، ألمانيا، السويد، بينما على المدى القصير أفصحت عملية التخفيض على أثر سلبي بالنسبة لنمو الإنتاج في فنلندا، ألمانيا وتركيا في حين كان أثر إيجابي على النمو في المجر وسويسرا. ولا يكون له تأثير في 14 البلدان الأخرى.

قام Kutan و Bahmani-Oskooee (2008)²، باختبار تأثير تخفيض قيمة العملة على الاقتصادات الناشئة في أوروبا الشرقية في الدول التالية: بيلاروسيا وجمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وروسيا وجمهورية سلوفاكيا، باستخدام اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك ووجدوا أن تخفيض قيمة العملة على المدى القصير هو توسعي في بيلاروسيا ولاتفيا وبولندا وجمهورية سلوفاكيا وإنكماشية في جمهورية التشيك وإستونيا والمجر وروسيا، وليس له تأثير في ليتوانيا.

دراسة El-Ramly و Abdel-Haleim (2008)³، حول تأثير تخفيض قيمة العملة على الناتج في الاقتصاد المصري، للفترة (1982-2004)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه، تشير النتائج إلى تأثير إنكماشية مبدئي لتخفيض قيمة العملة على الناتج في مصر يستمر لمدة 4 سنوات ليتحقق بعدها التأثير الإيجابي للتخفيض على الناتج.

فحص كل من Yilanci و Hepsag (2011)⁴، آثار تخفيض قيمة العملة على الناتج المحلي لتركيا خلال الفترة (1987-Q1) الى (2008-Q4) باستخدام اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك، أظهرت النتائج أن التخفيض الحقيقي لقيمة العملة إنكماشياً على المدى القصير ولكنه توسعي على المدى الطويل بالنسبة لتركيا.

قام Bussière وآخرون (2012)⁵، باختبار تأثير تخفيض قيمة العملة على الناتج الحقيقي باستخدام عينة تتضمن 108 اقتصادات ناشئة ونامية للفترة (1960-2006)، حيث توصلوا إلى أن تخفيض قيمة العملة أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 2% و6%.

¹ Kalyoncu Huseyin and others, **Currency Devaluation and Output Growth: An Empirical Evidence from OECD Countries**, International Research Journal of Finance and Economics, Volume 14, Issue 2, 2008, PP 232-238.

² Kutan. Ali M, Bahmani-Oskooee. M, **Are devaluations contractionary in emerging economies of Eastern Europe**, Economic Change and Restructuring, Volume 41, Issue 1, 2008, PP 61-74.

³ El-Ramly. H, Abdel-Haleim, S, **The Effect of Devaluation on Output in the Egyptian Economy**, International Research Journal of Finance and Economics, Volume 14, 2008, PP 82-99.

⁴ Yilanci. V, Hepsag. A, **The Contractionary and Expansionary Effects of Devaluation: Empirical Evidence from Turkey**, Journal of Economic Cooperation and Development, Volume 32, Issue 1, 2011, PP 19-30.

⁵ Bussière Matthieu and other, **Chronicle of Currency Collapses: Re Examining the Effects on Output**, Journal of International Money and Finance, Volume 31, 2012, PP 680-708.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

هدفت دراسة DO Thi My Huong (2019)¹، الى التحليل التجريبي لتأثيرات أسعار الصرف الحقيقية على النمو الاقتصادي في فيتنام من عام 2007 الى عام 2017 باستخدام بيانات ربع سنوية ومن خلال إجراء تقدير متجه الانحدار الذاتي (VAR) واختبار سببية Granger، أظهرت النتائج علاقة إيجابية بين أسعار الصرف الحقيقية والنمو الاقتصادي، حيث يؤدي انخفاض القيمة الحقيقية بمقدار نقطة مئوية واحدة في الدونج الفيتنامي (VND) الى نمو بنسبة 1.61923% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذا البلد خلال الفترات الأربع الأولى، علاوة على ذلك يكشف التباين في نتيجة أخطأ التنبؤ (FEVD) أيضًا أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) قدم مساهمة صغيرة فقط في إجمالي الناتج المحلي على مدار العقد حتى عام 2017 مقارنة بالفترات السابقة.

أيضًا دراسة Mahmood وآخرون (2021)²، حول الآثار التوسعية أو الانكماشية لتخفيض قيمة العملة: دليل تجريبي من باكستان، حيث قام الباحثون بتحقيق من علاقة تغيرات سعر الصرف الحقيقي على النمو السنوي الباكستاني من 1973 إلى 2011 باستخدام نموذج (ARDL)، كشفت النتائج أن تخفيض قيمة العملة بـ 1% تؤدي إلى انخفاض بنسبة 0.16% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا يعني أن تخفيض قيمة العملة هو انكماشى لباكستان على المدى الطويل.

¹ DO Thi My Huong, **Real Exchange and Economic Growth: An Empirical Assessment For Vietnam**, Asian Economic and Financial Journal, Volume 9, Issue 6, 2019, PP 680- 690.

² Mahmood ul Hasan, and other, **The Expansionary or Contrationary Effects of Devaluation: Empirical Evidence from Pakistan**, journal Pakistan Social Sciences Review, Volume 5, Issue 3, 2021, PP 339-353.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

المبحث الثاني: التضخم وعلاقته بسياسة تخفيض قيمة العملة

يعتبر التضخم من أبرز المشكلات الاقتصادية المعاصرة، التي تعاني منها جميع البلدان في العالم دون استثناء، لكن بدرجات متفاوتة، فقد تكون مرتفعة في بلدان ومنخفضة في الأخرى، على حسب العوامل المتحركة في ذلك، ومن أهم تلك العوامل سعر الصرف خاصة إذا كانت العملة الوطنية متدهورة بشكل كبير، مما يؤثر بشكل سلبي على معدلات التضخم. وفي هذا المبحث سنتعرف على مفهوم التضخم، أسبابه وآثاره، ثم علاقته بتخفيض قيمة العملة.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

لتبسيط الضوء أكثر حول مفهوم التضخم نتناول في هذا المطلب تعريف التضخم، قياسه، وأنواعه، فيما يلي:

أولاً: تعريف التضخم:

يعد التضخم من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:

• **تضخم الأسعار:** أي الارتفاع المفرط في الأسعار.

• **تضخم الدخل:** أي ارتفاع الدخل النقدي مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح.

• **تضخم التكاليف:** أي ارتفاع التكاليف.

• **تضخم النقدي:** أي الإفراط في خلق الأرصدة النقدية¹.

وعموماً ينصرف ذهن أغلب الباحثين الاقتصاديين في تعريف التضخم حول الارتفاع المفرط في الأسعار وهو المصطلح الأكثر تداولاً بينهم لذلك سنعرض بعض التعريفات في هذا الشأن كما يلي:

يعرف التضخم كذلك بأنه: "ارتفاع مستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات من الاقتصاد"².

وفي تعريف آخر هو "ارتفاع عام في مستوى أسعار في الاقتصاد بمرور الوقت"³.

من خلال التعريفات السابقة نرى أن التضخم ينطوي على عنصرين أساسيين هما ارتفاع المستوى العام للأسعار، وارتفاع مستمر في الأسعار⁴:

• **ارتفاع المستوى العام للأسعار:** لا يعتبر تضخماً مجرد ارتفاع في سعر سلعة واحدة أو سلعتين، ذلك أن الارتفاع قد يقابله انخفاض في أسعار سلع أخرى، الأمر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتاً غير أن التضخم هو الارتفاع العام في أسعار أغلب السلع والخدمات أو الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك.

¹ رائد محمد عبدربه، الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، الجندرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 172-173.

² Kenneth R. Szulczyk, **op cit**, p12.

³ Sanjay K. Chugh, **Modern Macroeconomics**, The MIT Press Cambridge, Massachusetts, London, England, 2015, P 53.

⁴ رواء زكي يونس الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 164.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

- **الارتفاع المستمر في الاسعار:** يعتبر التضخم ظاهرة ديناميكية تكمن خطورته في كونه مستمر، ونفقد في هذا الصدد بين الارتفاع المؤقت لمرة واحدة والارتفاع الدائم لمرة واحدة، كما قد تؤدي بعض الازمات مثل الحروب، والاضطرابات العالمية الى حدوث ارتفاع في أسعار بعض المدخلات كأسعار الطاقة والأجور الامر الذي يترتب عليه ارتفاع في أسعار بعض المنتجات، اما الارتفاع في الأسعار والذي يمكن اعتباره تضخما فهو الارتفاع المستمر عبر الزمن ولفترة طويلة.

ثانيا: قياس التضخم:

يقاس معدل التضخم بمؤشرين أساسيين هما: معدل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومؤشر أسعار المستهلك (CPI).¹

1. **معدل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** هو مقياس واسع للاقتصاد، يقيس تضخم أسعار جميع السلع والخدمات في الاقتصاد.² يتم حسابه كما يلي:³

$$GDPD = \frac{Nominal\ GDP}{Real\ GDP} \times 100$$

حيث: $GDPD$: معدل انكماش الناتج المحلي، $Nominal\ GDP$: إجمالي الناتج المحلي الاسمي، $Real\ GDP$: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

إذن باستخدام معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، فإن معدل التضخم يحسب بين سنتين متتاليتين على النحو التالي:⁴

$$INF_{y2} = \frac{GDPD_{y2} - GDPD_{y1}}{GDPD_{y1}}$$

حيث: INF_{y2} : معدل التضخم في السنة 2، $GDPD_{y2}$: معدل انكماش الناتج المحلي الإجمالي في السنة 2، $GDPD_{y1}$: معدل انكماش الناتج المحلي الإجمالي في السنة 1.

2. **مؤشر أسعار المستهلك (CPI):** يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك مؤشر إحصائي لقياس تطور مجموع أسعار التجزئة للسلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات، ومن ثم يستخدم على نطاق واسع كمؤشر لاتجاهات التضخم والانكماش الاقتصادي، كما يستخدم كدليل يسترشد به فيما يتعلق بميزانية الأسرة.⁵ ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$CPI = \frac{\sum P_i q_0}{\sum P_0 q_0} \times 100$$

حيث: P_i : الأسعار السنة الحالية. q_0 : سلة السلع "الثابتة" (حزمة الاستهلاك)، P_0 : أسعار سنة الأساس.

¹ Farrokh K. Langdana, **Macroeconomic Policy Demystifying Monetary and Fiscal Policy**, Second edition, Springer science+Business Media, USA, 2009, P13.

² William J. Baumol, Alan S. Blinder, **op cit**, P 129.

³ Farrokh K. Langdana, **op cit**, p 13.

⁴ Gregory Mankiw. N, **Principles of Macroeconomics**, Sixth Edition, south-western, cengage Learning, USA, 2012, P 206.

⁵ عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 237.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

وباستخدام مؤشر أسعار المستهلك يتم حساب معدل التضخم بين سنتين متتاليتين على النحو التالي:¹

$$INF_{y2} = \frac{CPI_{y2} - CPI_{y1}}{CPI_{y1}} \times 100$$

حيث: INF_{y2} : معدل التضخم في السنة 2، CPI_{y2} : مؤشر أسعار الاستهلاك في السنة 2، CPI_{y1} : مؤشر أسعار الاستهلاك في السنة 1.

3. مؤشر أسعار المنتج: وتقيس هذه الطريقة أسعار السلع عند المراحل المختلفة لإنتاج، وهو يقيس متوسط التغيرات في أسعار المنتجين المحليين التي وردت عن انتاجهم، ويأخذ على هذه الطريقة بأنها تتأثر بالإعانات التي تقدمها الحكومة لمنتجين وقرارات تحديد الأسعار وعدم تأثرها بالاختلاف في نوع السلعة وأسلوب الإنتاج والتطورات التقنية، زد على ذلك فهو لا يتناول العديد من السلع التي تؤثر في القدرة الشرائية لأفراد كذلك لا يتناول أسعار الوقود والزيوت والمشتقات النفطية الأخرى.²

ثالثاً: أنواع التضخم:

لتضخم أنواع عديدة ومختلفة تختلف باختلاف تصنيفاتها ويمكن حصرها من خلال المعايير التالية:

1. حسب معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

1.1. التضخم الطليق (المكشوف): يتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية، مما يؤدي الى تفشي هذه الظاهرة التضخمية، والتسارع في تراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة.³

2.1. التضخم المكبوت (المقيد): غالباً ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول ذات الاقتصاد المخطط، والتي تهيمن الدولة فيها على الاقتصاد، حيث يحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح نتيجة وفرت النقد دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية، فتلجأ الدولة إلى التدخل من أجل التحكم بالأسعار عن طريق تحديد حصص استهلاكية لكل فرد من السلع والخدمات.

2. حسب معيار حدة التضخم:

1.2. التضخم الجامح (المفرط): يحدث التضخم الجامح عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات كبيرة، ومتسارعة خلال فترة زمنية قصيرة، وعندما يحدث هذا النوع من التضخم فإنه يؤدي الى اضطراب الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث تفقد العملة الوطنية قيمتها وتتصاعد الأسعار وتضعف الثقة بالاقتصاد الكلي.⁴

¹ N. Gregory Mankiw, *op cit*, P 220.

² إيمان عبد الرحيم كاظم، أثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي، تجارب دول مختارة، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2016، ص 61.

³ حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 171.

⁴ محمد أحمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2018، ص 573.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

2.2. التضخم الزاحف (التدريجي): يتسم هذا النوع بارتفاع بطيء في الأسعار وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الإنتاج ثابت (مستقر)، فيؤدي الى ارتفاع في الأسعار، ومستوى الأسعار قد يرتفع بشكل طبيعي الى 10%¹.

3. حسب معيار مصدر الضغط التضخمي:

1.3. تضخم دفع الطلب: ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع مستوى الطلب الكلي (الانفاق الكلي) عن العرض الكلي وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى، بحيث يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع.

2.3. تضخم دفع النفقة: في هذه الحالة يحدث التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج (كالمواد الأولية، الأجور، الوقود... الخ)، وبالتالي يقوم المنتجون برفع أسعار السلع والخدمات المنتجة لتعويض الارتفاع الذي حدث في تكاليف الإنتاج.

3.3. التضخم المستورد: عندما يعتمد اقتصاد أي دولة على الواردات من السلع والخدمات، فإنها تكون عرضة للتضخم المستورد من الخارج، فعندما تعاني دول العالم الخارجي من ارتفاع الأسعار، فإنها تصدر ذلك التضخم إلى الدول الأخرى المستوردة، أي أن التضخم المستورد هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج².

المطلب الثاني: أسباب وآثار التضخم:

للتضخم أسباب تؤدي إلى حدوثه وإلى ارتفاع معدلاته سواء كانت أسباباً طبيعية أو اقتصادية أو سياسية، كما للتضخم آثاراً على اقتصادات الدول وعلى مجتمعاتها، وسنأتي لتبيانها أدناه:

أولاً: أسباب التضخم:

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:

1. العوامل الطبيعية: تتمثل الأسباب الطبيعية أساساً في الكوارث الطبيعية كقلة الأمطار والجفاف المؤدي الى نقص المواد الزراعية الأساسية، أو حصول أضرار غزيرة وحوادث فيضانات، وهذه أيضاً تؤدي الى إهلاك المواد الزراعية والتي تعتبر المواد الأولية للحياة من زراعية وصناعية وبالتالي اقتصادية، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الطلب، مع قلة العرض، مما يسبب في ارتفاع الأسعار. بالإضافة كوارث طبيعية أخرى كالزلازل، والبراكين، والأوبئة، وتقشي الأمراض المعدية، والتي إذا حلت بالاقتصاد سواء كان اقتصاداً متطوراً أو متخلفاً فإنها تهلكه وتضعفه، بحيث تؤدي بشكل أو بآخر الى ضعف الإنتاج وقلة العرض وارتفاع الانفاق على الخسائر التي تخلفها هذه الكوارث وبالتالي عجز الميزانية وفي آخر المطاف زيادة الأسعار وحوادث التضخم.

¹ عادل رزق، إدارة الالتزام المالية العالمية (منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة،

2010، ص 134.

² محمد أحمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 573.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

2. العوامل الداخلية:

1.2. الربا والفوائد المتزايدة: تعد الفوائد الربوية أكبر جريمة تهدد استقرار الاقتصاد وسببا في حدوث ظاهرة التضخم من ذلك أنها سببا في زيادة العرض النقدي وزيادة الأسعار، أي أنها تجعل البنوك التي تتعامل بالفوائد الربوية لا تحتفظ بكامل الودائع بل بالجزء الصغير منها، وبالتالي تصدر نقود الودائع بأضعاف مضاعفة، وهذا يؤدي الى حدوث تضخم نقدي. كما أنها تجعل المؤسسات الإنتاجية تقوم برفع أسعار منتجاتها تعويضا للأموال التي اقترضتها بفوائد مرتفعة وبشروط قاسية من الجهة المقرضة، وهذا يسبب غلاء السلع، ومن جهة أخرى رفع الفائدة من قبل البنوك يحفز الأفراد على ادخار واكتناز أموالهم بدل من استثمارها في القطاعات الإنتاجية، وبالتالي يقل الإنتاج (العرض)، مما يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع وحدث التضخم.

اما الإسلام فقد حرم التعامل بالربا بثت أنواعها وذلك لتحقيق مصالح البلاد والعباد لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران 129-130). وقوله أيضا: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ...﴾ (البقرة 274-275). ومن الملاحظ من صريح الآية أن الاقتصاد الذي تسود فيه معاملات الفوائد الربوية تجده يتخبط بين الأزمات منها ظاهرة التضخم.

2.2. ارتفاع الطلب الكلي: حيث أن ارتفاع الطلب الكلي لا يقابله زيادة في الإنتاج، يؤدي الى ارتفاع الأسعار. ومن العوامل الدافعة الى ارتفاع الطلب الكلي ما يلي:¹

1.2.2. زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري: حيث إن الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة، على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل، يعتبر كسبب من أسباب التضخم.

2.2.2. التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف: فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على فتح الاعتمادات والتوسع في منح الائتمان بوسائلها المعروفة، كتخفيض سعر الفائدة فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن ظاهرة تضخمية.

3.2.2. العجز في الميزانية: يقصد بإحداث عجز في الميزانية هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقتضيه الحكومة من البنك المركزي، ويعتبر هذا الأسلوب وسيلة سهلة تلجأ إليها الحكومات لتمويل المشاريع الإنتاجية المقبلة على التنفيذ، وهي على علم بآثارها السيئة، فإذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشغلة، فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذ سليما وتكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار ونشوء التضخم.

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 149-151.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

4.2.2. تمويل العمليات الحربية: حيث تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة.

5.2.2. الارتفاع في معدلات الأجور: السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور، ونفقات المعيشة يكمن في طلب الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية ذاتها التي تسمح بحرية النقابات العمالية واعطائها حق الإضراب تبريرا لتحقيق مطالبهم في رفع الأجور، فزيادة الأجور ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية.

6.2.2. التوقعات والأوضاع النفسية: قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من العوامل الاقتصادية، ولعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية آثارها الفعالة هي فترات الحروب، حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأفاويل والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش.

3.2. انخفاض العرض الكلي: بالإضافة الى أن التضخم يكون سببه هو ارتفاع الطلب الكلي عن الاستخدام الأمثل قد يكون أيضا سببه انخفاض العرض عن مستوى الاستخدام الأمثل وقد يعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعلي لأمر كثيرة منها:

1.3.2. تحقيق مستوى الاستخدام الكامل: فقد يصل الاقتصاد القومي لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الشاملة لجميع العناصر الإنتاجية ليصبح عاجزا في مستوى دون المستوى المتوقع لذلك الطلب الكلي الفعلي المرتفع فيحدث ارتفاع في الأسعار.

2.3.2. عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: فقد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع.

3.3.2. النقص في العناصر الإنتاجية: كالعمال، الموظفين المختصين، المواد الخام، المواد الأولية.

4.3.2. النقص في رأس المال العيني: قد تعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى الاستخدام الكامل¹.

3. العوامل الهيكلية: إن سبب التضخم يعود إلى الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية، والذي يتمثل في الآتي:

- تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية (الموارد الطبيعية) وهكذا فإن الآثار التضخمية تظهر على اقتصادها بسرعة في حالة زيادة حجم الصادرات أو عائداتها.
- عجز وجمود الجهاز المالي في تحصيل وجباية الضرائب (الضرائب المباشرة) مما يستدعي اللجوء إلى طريقة التمويل بالعجز (أي عجز الميزانية أو الموازنة العامة للدولة).
- الانفاق العام موجه لأغراض استهلاكية أو دعائية بالدرجة الأولى، وليس بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية.

¹ رواء زكي يونس الطويل، مرجع سبق ذكره، ص 168.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

• الخلل الذي تحدثه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة فيما بين الانفاق النقدي وحجم المعروض منخفض جدًا، إضافة إلى ضعف القدرة على زيادة الإنتاج والإنتاجية من أجل زيادة الصادرات¹.

4. العوامل الخارجية: قد ترتفع الأسعار المحلية بسبب عوامل خارجية تتمثل أهمها فيما يلي:

1.4. التضخم المستورد: تتميز الدول النامية أكثر بهذا النوع بحكم تبعيتها الاقتصادية للعالم الخارجي، ودرجة الانفتاح، وبالتالي تتأثر الأسواق الداخلية بأسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة². ويظهر التضخم المستورد في حالتين:

• **حالة الأولى:** ارتفاع أسعار النفط، وما يترتب عليها من ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول المتقدمة مما يدفع هذه الدول المتقدمة الصناعية الى زيادة أسعار صادراتها اتجاه الدول النامية لتعويض الارتفاع في تكاليف الإنتاج.

• **حالة الثانية:** وجود خلل في ميزان المدفوعات، ففي حالة الفائض تضطر الدولة لزيادة النقد المحلي لمواجهة زيادة النقد الأجنبي، أما في حالة وجود عجز وكانت الدولة تستهلك أكثر مما تنتج فتزداد التزاماتها للعالم الخارجي فتضطر للإصدار النقدي مما يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي ترتفع السلع والخدمات سواء النهائية أو الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج.

2.4. تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى، ممارس من قبل قوى خارجية، كما حصل للعراق وكوبا قديما ولروسيا حاليا من قبل أمريكا وحلفائها، فنتيجة لذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار، بنسب متفاوتة على حسب قدرة الاقتصاد على مواجهة تداعيات الحصار.

ثانيا: آثار التضخم:

للتضخم آثار عديدة على مستوى الاقتصادي وحتى على مستوى الاجتماعي سنحاول توضيحها من خلال ما يلي:

1. الآثار الاقتصادية للتضخم: من أهم الآثار الاقتصادية التي يحدثها التضخم نذكر:

1.1. أثر التضخم على الكفاءة الاقتصادية: يؤثر التضخم في الاقتصاد الحقيقي في مجالين محددين، الأول يتمثل بأن التضخم يضر بالكفاءة الاقتصادية ومن ثم يؤثر في الناتج الإجمالي، إذ يضعف التضخم الكفاءة الاقتصادية لأنه يشوه الأسعار ومؤثراتها، ففي اقتصاد منخفض عندما تزداد الأسعار فإن كل من المشتريين والبائعين يعرفون بأن هناك تغيرات فعلية في شروط العرض والطلب التي تعمل وتتفاعل بشكل جيد، أما في حالة ارتفاع معدلات التضخم يصبح من الصعب التمييز بين التغيرات في الأسعار النسبية والتغيرات في المستوى العام للأسعار، أما المحدد الثاني فيتمثل بأن التضخم يشوه استخدام العملة النقدية³.

¹ مصطفى أحمد قمر الدين عبد الله، أثر الانفاق العام على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان (1992-2018)، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، 2021، ص ص 61-62.

² سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص 33.

³ Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus, op cit, P 615.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

2.1. أثر التضخم على نمو الاقتصادي: يرى البعض، بأن التضخم يكون تأثيره سلبي في النمو الاقتصادي، إذ أن الارتفاع في مستوى العام للأسعار سيخلق حالة من عدم التأكد في المستقبل ومن ثم يقيد قرارات الاستثمار ويضعف حوافز الادخار ونتاجية العمال واندفاعهم بسبب انخفاض دخلهم الحقيقي في حين يرى البعض آخر، بأن التضخم يعمل على رفع الأسعار ومن ثم أرباح المستثمرين وهذا ما يزيد من تحفيزهم على التشغيل ورفع مستوى النمو الاقتصادي، وهذا ما يوضح الوهم النقدي¹.

يبدو أن التضخم المنخفض والذي يتمثل بالارتفاع البطيء والمستمر في الأسعار يعد دافعا للمستثمرين بأن يضاعفوا من حجم استثماراتهم كدالة لزيادة الأرباح المتحققة من جراء ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يؤدي الى زيادة التشغيل ومن ثم النمو الاقتصادي².

3.1. أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل والثروة: يجعل التضخم السلع والخدمات أكثر كلفة ويقلل من مستوى معيشة الافراد ويعني هذا أنه سيقطع جزءا من قوتهم الشرائية، كما يغير التضخم توزيع الدخل سواء كان كسب أو فقدان وهذا يعتمد على ما إذا كان الدخل يرتفع بشكل أسرع أو أبطأ من أسعار الأشياء الأخرى التي يتم شراؤها، وإن المجموعة الأكثر تأثرا من الناس هم الذين يعيشون على دخل ثابت، أي إذا كان الدخل ثابت وارتفعت معدلات التضخم فإن قدرة الافراد على شراء السلع والخدمات ستخفض بنفس نسبة³.

وفي حالة التضخم غير متوقع يحدث إعادة توزيع الدخل الحقيقي، فيستفيد بعض الافراد الذين تزيد دخولهم لفائدة الافراد الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة أكبر من الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة أقل، ومن ناحية أخرى يؤثر التضخم على إعادة توزيع الدخل لصالح المدينين في حين يخسر الدائنون لأنهم سيحصلون على أموالهم بسبب التضخم تكون ذات قوة شرائية ضعيفة مما كانت عليه قبل التضخم.

4.1. أثر التضخم على الاستثمار الاستهلاك والادخار: يحدث التضخم اختلال على مستوى الاستهلاك والادخار والاستثمار، فارتفاع المستوى العام للأسعار يعني انخفاض القدرة الشرائية أو الدخل الحقيقي، لذا يلجأ الأفراد إلى تقليص مدخراتهم بغرض المحافظة على استهلاكهم السابق، كما تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة، وبالتالي فإن الادخار سينخفض ويزداد الاستهلاك، كما يلجأ الأفراد بدل الادخار أو الاحتفاظ بالنقود السائلة الى استبدالها بسلع وأصول مادية، مما ينعكس ذلك على انخفاض الاستثمار ونمو الناتج القومي.

5.1. أثر التضخم على ميزان المدفوعات: إن ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية في بلد ما نتيجة التضخم يجعلها أعلى من مثيلتها في الدول الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الأجنبي على صادراتها ويقلل من تنافسيتها في الأسواق الدولية، وبالمقابل يجعل الأسعار الأجنبية أدنى مقارنة بالأسعار المحلية، مما يؤدي إلى

¹ محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 188.

² سلام كاظم شاني الفتلاوي، دور الاحتياطات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصادات الربعية (تجارب دول مختارة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2017، ص 39.

³ Karl E. Case & Ray C. Fair, **Principles Of Macroeconomics**, Eighth Edition, Pearson Education, Inc, Upper Saddle River, New Jersey, 07458, United States Of America, 2007, P P 145-146.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

زيادة الاستيرادات واستنزاف موارد البلد واحتياطاته النقدية من العملة الأجنبية، وهذا يعني حدوث عجز في ميزان المدفوعات للبلد.

2. الآثار الاجتماعية للتضخم: يؤدي التضخم إلى آثار اجتماعية عديدة لعل من أبرزها ما يلي:

1.2. تفشي الرشوة والفساد الإداري: في ظل اشتداد وطأة التضخم وجسامة آثاره يلجأ الكثير ممن أصبحوا إلى أساليب منحرفة للتعويض عما لحقهم من أضرار، ومن ذلك تفشي الرشوة وشيوع الفساد الإداري، وذلك لأن معظم من يضار من التضخم هم أصحاب الدخل الثابتة، وهم عادة موظفو الحكومة من ثم نجد المتاجرة بالوظائف والخدمات، ونجد التسبب وعدم الالتزام، وغير ذلك من السلوكيات الضارة اقتصاديا واجتماعيا التي تشيع وتنتشر، حتى تصبح ظاهرة عامة في السلوك ترقى إلى اعتبارها معياراً مقبولاً عملياً¹.

2.2. هجرة الكفاءات والأيدي العاملة: في ظل تآكل الدخل الحقيقي لفئات كبيرة من الطبقة المتوسطة، جراء ارتفاعات الأسعار المستمرة، وعدم كفاية الأجور وتزايد البطالة، يبحث الكثير منهم خاصة أصحاب المستويات الدراسية والكفاءات عن الهجرة إلى الخارج، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة الطاقات البشرية ذات القيمة المضافة في مختلف القطاعات².

3.2. حدة التمايز الاجتماعي: هناك في غمرة الموجات التضخمية تزداد فئات في المجتمع ثراءً بينما تزداد فئات أخرى سوءاً، بل نجد ذلك داخل كل فئة وطبقة اجتماعية هذه الحدة في التمايز تحدث المزيد من الآثار الاجتماعية والنفسية والسلوكية لكلا الفئتين التي تهدد نسيج المجتمع وكيانه وتعرضه للدمار³.

المطلب الثالث: علاقة سياسة تخفيض قيمة العملة بالتضخم

تشير أغلب الأدبيات أن علاقة تخفيض أو انخفاض قيمة العملة بمعدلات التضخم هي علاقة عكسية وسلبية في نفس الوقت، أي من المنطق أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع معدلات التضخم سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وسنوضح ذلك فيما يلي:

أولاً: تأثير تخفيض قيمة العملة على التضخم:

يمكن أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع معدلات التضخم بطريقة مباشرة وأخرى غير مباشرة:

1. بطريقة مباشرة: وذلك من خلال قنيتين:

1.1. ارتفاع تكلفة السلع الجاهزة: بعد تخفيض قيمة العملة المحلية ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية الجاهزة المستوردة بالعملة الأجنبية، إذ تدفع الدولة المخفضة المزيد من العملة المحلية عند تحويلها إلى العملة الأجنبية لشراء هذه السلع، لينتقل هذا الأثر مباشرة إلى مؤشر أسعار المستهلك، حيث أن المستهلكين سيضطرون لدفع المزيد من الأموال لشراء هذه السلع، مما يؤدي إلى زيادة في مستوى العام للأسعار.

¹ شوقي أحمد دنيا، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص 214.

² السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021، ص 19.

³ شوقي أحمد دنيا، مرجع سبق ذكره، ص 214.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

2.1. تكلفة التصنيع: نتيجة تخفيض قيمة العملة، تصبح أسعار المدخلات المستوردة المستخدمة في عملية الإنتاج المحلي لسلع أكثر تكلفة، فيؤدي هذا إلى زيادة تكاليف الإنتاج للمنتجين المحليين الذين قد يمررون لاحقاً هذه التكاليف المرتفعة (بدرجات متفاوتة) إلى المستهلك النهائي من خلال زيادة الأسعار¹.

2. بطريقة غير مباشرة: من خلال القنوات التالية:

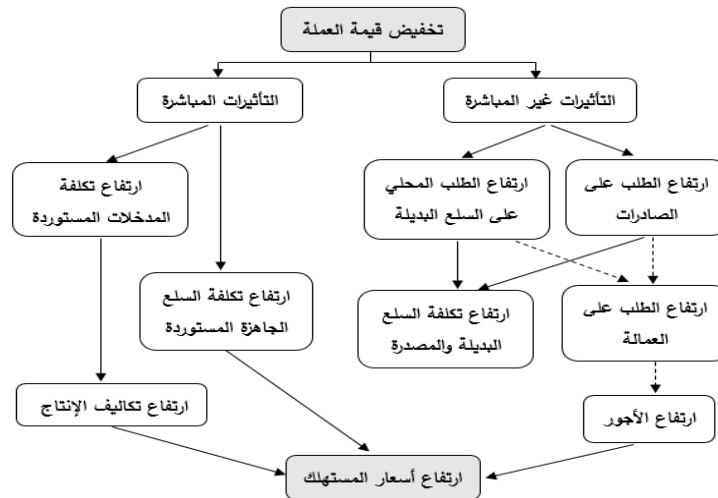
1.2. الطلب على البدائل المحلية للواردات: يؤدي ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية إلى زيادة الطلب على بدائلها المحلية مما يعني ارتفاع أسعار تلك البدائل، وبالتالي زيادة أسعار المستهلكين.

2.2. أسعار الصادرات المقومة بالعملة الأجنبية: يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية زيادة تنافسية الصادرات (مقومة بالعملة الأجنبية) في الأسواق الدولية، فيزداد الطلب الكلي ويتراجع المعروض من سلع التصدير في الأسواق المحلية، وهكذا ترتفع الأسعار والنااتج في الأجل القصير. إلا أنه في الأجل الطويل، سترتفع الأجور الحقيقية مما يؤدي إلى انخفاض الناتج الكلي مع بقاء الأسعار عند مستواها المرتفع الجديد. وكذلك، تؤدي زيادة الطلب على الصادرات إلى ارتفاع الطلب على العمل، فترتفع الأجور وتزداد تكاليف الإنتاج، ومن ثم ترتفع أسعار المستهلكين.

3.2. توقعات التضخم: إذا كان تخفيض قيمة العملة المحلية يتسم بالاستمرارية (أي أنه ليس مؤقتاً)، يقوم المنتجون بتعديل الأسعار وفقاً لمعدل التضخم المتوقع فترتفع درجة انتقال أثر تغيرات أسعار الصرف إلى الأسعار المحلية².

ويمكن توضيح التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتخفيض قيمة العملة المحلية على التضخم من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (14): تأثير تخفيض قيمة العملة على التضخم.



Source: Savoie-Chabot et al, op cit, p 2.

¹ Savoie-Chabot et al, **Exchange rate pass-through to consumer prices: Theory and recent evidence**, Bank of Canada Discussion Paper: 2015-201, 2015, P 01. (بتصرف)

² أميرة عقل أحمد، فردوس أحمد كمال، نمذجة انتقال أثر تغيرات سعر الصرف إلى أسعار المستهلكين في اليابان، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 3، العدد 1، جامعة دمياط، مصر، 2022، ص ص 1373-1374.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

ثانيًا: الدراسات التجريبية حول علاقة تخفيض العملة بالتضخم:

أكدت أغلب الدراسات التجريبية السابقة على وجود علاقة عكسية بين تخفيض قيمة العملة ومعدلات التضخم، بمعنى أن تخفيض العملة يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم، في حين توصلت دراسات أخرى إلى العكس تمامًا، ومن بين أهم الدراسات نذكر:

دراسة Michael و Felix (2002)¹، حول انتقال أثر سعر الصرف لأسعار المستهلك في منطقة اليورو تقدير نماذج تصحيح الخطأ لخمس دول أوروبية: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا خلال الفترة الممتدة بداية من يناير 1982 إلى نهاية يناير 2001، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير تغير سعر الصرف على أسعار المستهلك يختلف من دولة لأخرى، لكن وسطيًا فإن انخفاض 10% في قيمة اليورو يؤدي إلى زيادة 4% في مؤشر أسعار المستهلك بعد سنة واحدة، و 8% بعد ثلاث سنوات.

قام Imimole و Enoma (2011)²، بفحص تأثير انخفاض سعر الصرف على التضخم في نيجيريا خلال الفترة (1986-2008) باستخدام نموذج (ARDL)، وجدت الدراسة أن انخفاض قيمة النيرة إيجابي وله تأثير كبير على المدى الطويل على التضخم في نيجيريا، هذا يعني أن انخفاض سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدل التضخم في نيجيريا.

أكد Savoie-Chabot وآخرون (2015)³، في دراسته حول تأثير تحركات سعر الصرف على المستهلك في كندا، توصلوا إلى أن تخفيض قيمة العملة يعمل على زيادة التضخم (CPIX) بمقدار 0.5 إلى 0.7 نقطة مئوية والتضخم الإجمالي بنسبة 0.9 إلى 1.1 نقطة مئوية.

وقام أيضًا Karagoz وآخرون (2016)⁴، بالقياس المقارن لتأثيرات أسعار الصرف على الأسعار المحلية في اقتصادات آسيا وأمريكا اللاتينية وتركيا، وأكدوا أن التأثيرات تختلف من بلد لآخر، حيث أن تأثير التخفيض القانوني لقيمة العملة في آسيا أقل من تأثيره في أمريكا اللاتينية وتركيا.

Ahmed وآخرون (2020)⁵، قاموا بدراسة تأثير تخفيض قيمة العملة على التضخم في ماليزيا باستخدام نموذج التأخر الموزع غير الخطي (NARDL)، أظهرت النتائج أن تخفيضات قيمة العملة أدت إلى تضخم على المدى القصير وأيضًا على المدى الطويل.

¹ Michael Schroder, Felix P.Hufner, **Excgange Rate Pass-through to Consumer Prices: A European Perspective**, Discussion paper no. 02-20, ZEW Centre for European Economic Research, 2002.

² Imimole Benedict, Enoma Anthony, **Exchange Rate Depreciation and Inflation in Nigeria (1986-2008)**, Business and Economics Journal, Volume 28, Issue 1, 2011, pp 1-11.

³ Savoie-Chabot et al, **op cil**, pp 1-8.

⁴ Karagoz Murat and other, **Pass-through Effect from Exchange Rates to the Prices in the Framework of Inflation Targeting Policy: A comparison of Asia-Pacific, south American and Turkish Economies**, Procedia Economics and Finance, Volume 38, Issue 2, 2016, pp 438-445.

⁵ Ahmed Balarabe Musa and other, **The Asymmetric Effect of Currency Devaluation on Infation in Malaysia; Evidence from Non-Linear ARDL**, International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE), Volume 8, Issue 2, 2020, pp 455-460.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

قامت Ramsha وآخرون (2022)¹ بدراسة العلاقة بين تخفيض قيمة العملة والتضخم في باكستان خلال الفترة من 2001 إلى 2008 باستخدام اختبار التكامل المشترك وتحليل الارتباط، كشفت النتائج عن وجود علاقة سلبية بين التضخم وتخفيض قيمة العملة أي أن تخفيض العملة يؤدي إلى ارتفاع التضخم. أيضًا قامت أميرة وفردوس (2022)²، بدراسة انتقال أثر تغيرات سعر الصرف إلى أسعار المستهلكين في اليابان خلال الفترة الممتدة من أبريل 2013 إلى يونيو 2019 بتطبيق منهجية تكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الانبطاء موزعة (ARDL)، أكدت النتائج النموذج أن انخفاض قيمة الين الياباني بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع أسعار المستهلكين في اليابان بنسبة 0.2% في الأجل الطويل. وأخيرًا قام David و Fabius (2023)³، باختبار تأثير تخفيضات قيمة العملة اليومية والأسبوعية على أسعار المستهلك في إفريقيا باستخدام 20 دولة إفريقية، وقد استخدمت هذه الدراسة نموذج DCC-GARCH متعدد المتغيرات، على المدى الطويل والقصير، تم اكتشاف أن انخفاض قيمة العملة كان له تأثير ضار على أسعار المستهلك.

¹ Ramsha Saleem and other, **A Nexus between Devaluation and Inflation in Pakistan**, Pakistan Business Review, Volume 23, Issue 4, 2022, pp 417-434.

² أميرة عقل أحمد، فردوس أحمد كمال، مرجع سبق ذكره، ص 1400-1371.

³ DAVID. U, FABIUS. O. I, **DEVALUATION AND CONSUMER PRICES**, JOURNAL OF ACADEMIC RESEARCH IN ECONOMICS, Volume 15, Issue 2, 2023, PP 267-293.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

المبحث الثالث: البطالة وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

تعتبر البطالة من المشاكل التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلدان. ونجد انها منتشرة بشكل واسع خصوصاً في البلدان النامية، إذ ترتفع فيها البطالة بمعدلات رهيبه نظراً لهشاشة اقتصاداتها، لذلك تسعى هذه البلدان إلى التخفيف من معدلاتها من خلال اتباع العديد من السياسات الحكومية، من بينها سياسة تخفيض العملة بهدف تحفيز الصناعات التصديرية ومن ثم توفير فرص العمل. وبناءً على ذلك نتناول مفهوم البطالة، أسبابها وآثارها، بالإضافة إلى علاقتها بتخفيض العملة.

المطلب الأول: مفهوم البطالة

تعتبر البطالة ظاهرة معقدة من حيث أسبابها وتفسيراتها الأمر الذي أفرز عنه العديد من التعريفات والأنواع والتي سنوضحها فيما يلي:

أولاً: تعريف البطالة:

اعطي لمصطلح البطالة تعريفات عديدة من قبل الباحثين والمنظمات الدولية نذكر من أهمها في النقاط التالية:

- عرفت منظمة العمل الدولية (ILO) البطالة بأنها حالة الفرد العاطل عن العمل والقادر عليه والراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى¹.
- تعرف البطالة بأنها: "عدم تمكن أفراد المجتمع من الحصول على عمل ثابت يكون مصدرًا رئيسيًا للدخل بالنسبة لهم، وذلك في حال بحثهم وسعيهم للحصول على عمل"².
- بتعبير أدق، فإن التعريف القياسي "للبطالة" هو الأفراد الذين يبحثون بنشاط عن عمل لكنهم لا ينجحون في العثور على وظيفة³.

وعلى العموم هناك ثلاثة شروط أساسية تجتمع مع بعضها لتعريف العاطل بحسب الإحصاءات الرسمية:⁴

- أن يكون بدون عمل (ذكر أو أنثى)، أي أنه لم يشغل أي منصب عمل يتقاضى عليه أجر ولو لساعة واحدة خلال الفترة المرجعية (غالباً ما تكون الأسبوع الأخير من كل شهر).
- أن تتوفر لدى العاطل الرغبة والاستعداد الجدي للعمل سواء أكان العمل بأجر أو لحسابه الخاص.
- أن يكون في حالة بحث مستمر، وللدلالة على جدية البحث فإنه ووفقاً للمقاييس الدولية لا يعتبر الإعلان عن البحث عن العمل إلاّ من خلال التسجيل في مكاتب ووكالات التشغيل ونشر إعلانات البحث عن وظيفة أو طلب الحصول على موارد مادية ومالية لتمويل المشاريع الذاتية.

¹ طارق عبد الرؤوف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، البطالة "مفهومها - أسبابها - خصائصها - اتجاهات عربية وعالمية"، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 12.

² محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع (دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية)، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 32، العدد 2، 2004، ص 27.

³ Sanjay K. Chugh, *op cit*, p 434.

⁴ ناصر دادى عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 45.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

وتقاس البطالة في العادة بمعدل البطالة والذي يعرف على أنه: "نسبة الافراد العاطلين عن العمل الى مجموع عدد الافراد في القوة العاملة"¹. ويتم حساب معدل البطالة كما يلي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة}} \times 100$$

والمقصود بالقوة العاملة هم جميع السكان القادرين والباحثين عن العمل أي القوة العاملة تجمع بين الأشخاص الذين يعملون والذين لا يعملون ممن هم في سن العمل ويبحثون عن العمل (دون احتساب الفئة الأقل من 15 سنة والمتدربين وكبار السن والعجزة وربات البيوت). وتحسب القوة العاملة على النحو التالي:

$$\text{القوة العاملة} = \text{العاملين} + \text{العاطلين عن العمل}$$

ثانياً: أنواع البطالة:

تنقسم البطالة الى عدة أنواع يمكن حصرها في النقاط التالية:²

1. **البطالة الطوعية:** وهي بطالة الأفراد الذين يبحثون عن أجور أعلى ووظائف أفضل لا يريدون العمل بمستوى الأجر الحالي.
2. **البطالة غير الطوعية:** هي بطالة الأشخاص المستعدين للعمل بمستوى الأجر الحالي والذين لا يستطيعون العثور على عمل.
3. **البطالة الاحتكاكية:** وهي نوع البطالة التي يتم تحديدها أثناء تغيير المكان والمهنة. يمكن أن تنشأ البطالة الجزئية حتى عندما يكون الاقتصاد في حالة توظيف كامل.
4. **البطالة الدورية:** البطالة الناتجة عن الانكماش الذي يظهر أحياناً في حجم الإنتاج.
5. **البطالة الموسمية:** هي بطالة الأشخاص الذين يعملون خلال فترات معينة من السنة والعاطلين عن العمل خلال فترات معينة. غالباً ما تكون البطالة الموسمية بسبب التغيرات في الطلب على السلع.
6. **البطالة التكنولوجية:** وهي نتيجة استخدام الآلات بدلاً من القوى العاملة. يحدث هذا النوع من البطالة مع التقدم التكنولوجي في البلدان أو الابتكار في الشركات والتغيرات التكنولوجية في الإنتاج.
7. **البطالة الهيكلية:** هي نوع البطالة التي تنشأ خلال فترات التي يكون فيها الاقتصاد في مستوى جماعي وراكد باستمرار مع جميع القطاعات. يمكن تعريف البطالة الهيكلية أيضاً على أنها عدم التوافق بين الهيكل العام للطلب على العمل، مثل هيكل القوى العاملة، والاختلافات الجغرافية، والمهنة، والصناعة.
8. **البطالة الخفية:** وهي البطالة التي لا يكون للأشخاص الذين يشاركون في عملية الإنتاج أي مساهمة في الإنتاج، أي أولئك الذين تكون إنتاجيتهم الحدية صفراً.

¹ Karl E. Case, Ray C. Fair, Sharon M. Oster, **Principles Of Macroeconomics**, Elenenth Edition, Pearson Education Limited, United States Of America, 2014, P 162.

² Soylu, Ö. B, Çakmak, İ, & Okur, F, **Economic growth and unemployment issue: Panel data analysis in Eastern European Countrie**, Journal of International Studies, Volume 11, Issue 1, 2017, pp 94-95.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

المطلب الثاني: أسباب وآثار البطالة:

إن مشكل البطالة ليست مشكلة اقتصادية فحسب وإنما هي مشكلة اجتماعية سياسية تعليمية أيضا ومن ثم فهي ليست مسؤولية جهاز محدد أو جهة بذاتها بل هي مسؤولية مشتركة بين كافة قطاعات المجتمع وأجهزته ومؤسساته وهيئاته المختلفة ولذلك تتعدد وتنوع أسبابها¹. كما للبطالة آثار وانعكاسات سلبية عديدة وخطيرة في حد ذاتها على الفرد والأسر والمجتمع والاقتصاد وكذا على الاستقرار الأمني والسياسي للبلد.

أولاً: أسباب البطالة:

من أهم أسباب نشوء البطالة وارتفاع معدلاتها ما يلي:

1. ارتفاع معدلات النمو السكاني: إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة نجد بلداً كاليمن يصل عدد سكانها الى نحو 600 مليون نسمة تحتاج الى إيجاد فرص عمل لثمانية ملايين فرد سنوياً وبالتالي لديها مشكلة بسبب تزايد عدد السكان².
2. التطور التكنولوجي: يؤثر التطور التقني والتكنولوجي والذكاء الاصطناعي السريع والمتلاحق على طالبي العمل وعلى العمال والموظفين، فقد أصبحت الآلات والروبوتات تنجز الأعمال والمهام بسرعة وبدقة عالية وبأقل التكاليف من الانسان، لذلك من المتوقع أن ترتفع نسبة البطالة بشكل كبير مع انخفاض الطلب على العمالة وتسريح العمال.
3. الأزمات الاقتصادية: حدوث أزمات اقتصادية تقتضي الاستدانة فمن نتائجها انخفاض الانفاق الاستثماري بسبب استنزاف العملة الصعبة في خدمة هذا الدين، وهو ما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وبالتالي انعدام فرص التوظيف أمام طالبي العمل ويمكن أن يصل الأمر إلى تسريح العمال أيضاً.
4. ضعف وتباطؤ النمو الاقتصادي: خاصة في الدول النامية، فبرغم من امتلاكها للموارد الطبيعية والبشرية الشبابية الهائلة إلا أنها تفتقد الى إدارة فعالة للاقتصاد تستطيع بذلك تحويل تلك الموارد الطبيعية من خلال الثروة البشرية ووسائل انتاج متطورة الى عمل وإنتاج، فنتج عن ذلك هدر للموارد الطبيعية وعدم استغلال الطاقة البشرية، وبالتالي أدى الى زيادة معدلات البطالة في هذه البلدان.
5. الاتجاهات والقيم الاجتماعية السائدة: تمثل الاتجاهات والقيم الاجتماعية التي تفضل العمل الحكومي على العمل في القطاع الخاص والعمل الحر، وكذلك العمل المكتبي على العمل الحرفي واليدوي، عاملاً مهماً في ازدياد مشكلة البطالة، حيث يترسخ في ذهن الافراد أن الدخول في الوظيفة العامة بالحكومة برغم من مستوى الأجر الثابت يحقق المكانة الاجتماعية، والسلطة، والتحضر، وضمان الوظيفة مدى الحياة، والمعاش المستقر، كل ذلك ينتج عنه في النهاية ارتفاع معدلات البطالة.

¹ طارق عبد الرؤوف محمد عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسر والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، الطبعة الثانية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 20.

² مجيد جواد مهدي، اسماعيل علي شكر، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2016، ص 56.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

6. **ضعف النظام التعليمي والتكويني:** حيث أن انخفاض المستوى التعليمي سواء الأكاديمي أو الفني، وارتفاع عدد الخريجين بمعدلات متضاعفة بسبب التعليم المجاني والنظام القبول في الجامعات والمعاهد، وتركز الجامعات على التعليم النظري فقط بالإضافة الى عدم التنسيق بين نظام التعليم والتدريب والتوظيف، كل ذلك يؤدي في النهاية الى الحصول على مخرجات ذات كفاءة متدنية لا تقبلها شروط سوق العمل مثل الخبرة واللغة والكمبيوتر، وبالتالي زيادة معدلات البطالة بالنسبة لخريجي الجامعات والمعاهد.
7. **دور ومكانة المرأة في قوة العمل:** من ذلك ظهور ثقافة خروج المرأة من المنزل الآتية من البلاد الغربية نحو البلاد العربية الإسلامية وما نتج عنها بأخص تولي المرأة مناصب التي لا تليق بها كأماكن الاختلاط، أو تولي المناصب الصعبة الخاصة بالرجال كالأمن والبناء وغيرها، أو تشغيل المرأة نظراً لقلّة أجورهن وسهولة قيادتهن والسيطرة عليهن، أدى ذلك الى تفكيك المجتمع ونشوء بطالة الشباب المقبل على الزواج.
8. **ارتفاع تكاليف العمالة:** تؤثر تكاليف العمالة التي تقاس بالإسفين الضريبي* ومعدلات الحد الأدنى للأجور القانونية على البطالة من خلال التأثير على كل من العرض والطلب على العمالة، فمن المرجح أن تؤدي الضرائب المرتفعة على الرواتب ومساهمات الضمان الاجتماعي لأصحاب العمل إلى زيادة تكاليف العمالة في ظل وجود حد أدنى للأجور، ومن ناحية أخرى، إذا نجح أرباب العمل في تحويل العبء الضريبي الى الموظفين في شكل أجور منخفضة، فقد يؤدي ذلك الى تقليل المعروض من العمالة¹.
9. **قصور المعلومات في سوق العمل:** والخاصة بظروف العمل وطبيعة المؤهلات والمهارات المطلوبة ومستويات العرض والطلب في الأنشطة المختلفة ولفترات قادمة².
10. **غزو عدد من الصناعات الموجودة في البلدان المتقدمة الى الدول النامية:** من خلال الشركات الدولية النشطة للاستفادة من العمالة الرخيصة في البلدان النامية ما أثر على أوضاع العمالة المحلية³.
11. **إعانات البطالة:** يمكن ان تؤدي إعانات البطالة المرتفعة إلى زيادة البطالة عن طريق تقليل الرغبة في البحث عن الوظائف و/أو قبول عروض العمل⁴.
- ثانياً: آثار وانعكاسات البطالة:**

من أهم آثار وانعكاسات السلبية للبطالة على الاقتصاد والمجتمع والأمن نذكر ما يلي⁵:

1. **على الفرد:** حيث إن من أهم الآثار السلبية التي تتجم عن البطالة لدى الفرد هي شعوره بالظلم الذي قد يدفعه الى أن يصبح ناقماً على المجتمع فاقد الانتماء له وما يتبع ذلك من كونه عرضة للاستدراج لأن

* إسفين الضريبة: هو مؤشر يحاول قياس حدوث النظام الضريبي في قيمة معينة، أي هو مؤشر يتم تعبير عنه كنسبة مئوية تقيس الفرق بين السعر الذي يدفعه المستهلك وما يحصل عليه المنتج، هذا الفارق الخاضع للضريبة والمملوك للدولة يسمى إسفين الضريبة.

¹ Angana. B, & Sergejs. S, et al, **Youth Unemployment in Advanced Economies in Europe: Searching for Solutions**, INTERNATIONAL MONETARY FUND, European Department and Research Department, December 2014, P 14.

² طارق عبد الرؤوف محمد عامر، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³ مجيد جواد مهدي، اسماعيل علي شكر، مرجع سبق ذكره، ص 55.

⁴ Angana. B, & Sergejs. S, et al, **op cit**, P 15.

⁵ طارق عبد الرؤوف محمد عامر، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-34.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

يصبح عنصر هدم في المجتمع الى جانب عدم الشعور بالأمان واللامبالاة مما قد يدفعه إلى القيام بالأعمال غير متوقعة، كما تؤدي حالة البطالة الى تعرض الفرد لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة الى أن كثير من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية، وبعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي الى اختلال في الصحة النفسية لديهم بسبب معاناتهم من الضائقة المالية التي تنتج جراء البطالة.

2. على الأسرة والمجتمع: قد تكون البطالة سببا في كثير من المشكلات الاجتماعية مثل ضعف الانتماء أو فقدان والعداء ضد المجتمع، والتسكع في الطرقات، وارتياح الأمكنة المشبوهة، وتأخر سن الزواج وانتشار الزواج العرفي والانحرافات الجنسية والخلافات الزوجية والتفكك الأسري والطلاق، وقد تدفع الفرد الى الهجرة، كما أن البطالة قد تؤدي الى عدم الاستقرار الأمني وإثارة الاضطرابات داخل المجتمع الذي ترتفع في معدلات البطالة نظرا لأن الأشخاص العاطلين أكثر احتمالية للاتجاه نحو السلوك الانحرافي والجرامي.

3. الانعكاسات الأمنية والسياسية للبطالة: إن البطالة ومن دون شك هي أحد أهم الأسباب في التوتر والخلاف القائم بين الشباب والنظام السياسي والإداري مما يدفعهم لرفض المجتمع والانسحاب منه والقيام بأعمال مضادة للمجتمع نتيجة السخط على قياداته. حيث إن العاطلين هم أكثر الناس إثارة للشغب والفوضى والاضرابات والاحتجاجات، وخاصة أن الشباب المتعطّل يمثل طاقة متوهجة لا تجد لها تنفيسا، فيلجأ إلى أعمال الإرهاب والترويع والاتجار في المخدرات، ويمارس أعمال الاجرام، كالاغتداءات على السائحين أو الأجانب أو رجال الشرطة أو الشخصيات العامة والقيادات، مما يؤثر بدوره على الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي.

4. الانعكاسات الاقتصادية للبطالة: تؤثر البطالة تأثيرا سلبيا مباشرا على الحالة الاقتصادية للعاطلين حيث تنخفض دخولهم في حالة وجود تأمين بطالة وقد يصل الى الصفر في حالة عدم وجود ذلك التأمين، وفي هذه الحالة سيتجهون إلى إنفاق ما سبق ادخاره في الفترات السابقة، وهذا الانخفاض في الدخل يؤدي لانخفاض مستوى الإنفاق وعدم وجود ادخار مما يؤثر على اقتصاد الدولة ككل وتحدث حالة ركود اقتصادي مصحوبا ببطالة يطلق عليها الركود التضخمي والذي ينعكس سلبيا على انخفاض معدل الاستثمار وتأخر معدلات التنمية الاقتصادية¹.

المطلب الثالث: علاقة سياسة تخفيض قيمة العملة بالبطالة

لقد حددت الأدبيات من خلال دراستها لعلاقة تخفيض قيمة العملة بالبطالة، ثلاث قنوات أساسية يتم من خلالها تحليل تأثير تخفيض قيمة العملة على معدلات البطالة. وسنحاول شرح آلية عمل هذه القنوات، ونتائج الدراسات التجريبية حول هذا التأثير في هذا المطلب على النحو التالي:

¹ عادل رزق، مرجع سبق ذكره، ص 110.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

أولاً: قنوات تأثير تخفيض قيمة العملة على البطالة:

تتمثل القنوات الأساسية التي يتم من خلالها نقل تأثير تخفيض قيمة العملة إلى البطالة فيما يلي:¹

1. قناة الاقتصاد الكلي المفتوح: وفقاً لقناة الاقتصاد الكلي المفتوح هناك آليتين مختلفتين تتقلان تأثير تخفيض قيمة العملة إلى معدل البطالة، إحدى هذه الآليتين لها تأثير إيجابي (توسعي) على البطالة، والأخرى لها تأثير سلبي (انكماش) على البطالة.

1.1. التأثير الإيجابي (التوسعي): يحدث عندما يشمل تخفيض قيمة العملة المحلية زيادة في التنافسية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات نتيجة لارتفاع سعر المنتجات المستوردة، ينعكس ذلك في زيادة الطلب على المنتجات المحلية، مما يحفز الشركات على توظيف المزيد من العمال لمواجهة الطلب المتزايد على المنتجات، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل معدل البطالة.

2.1. التأثير السلبي (الانكماش): أشار "كروجمان وتايلور" (Krugman and Taylor) (1978) إلى أن تخفيض قيمة العملة المحلية له تأثير سلبي على البطالة. أولاً، مع تخفيض قيمة العملة المحلية، يحدث زيادة في الصادرات وانخفاض في الواردات، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات الصافية، ومع ارتفاع الطلب المحلي والأجنبي على المنتجات المحلية، تميل أسعار المنتجات المحلية إلى الارتفاع، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها وتقليل حجم الإنتاج. ثانياً، إعادة توزيع الدخل استجابةً لانخفاض قيمة العملة سيكون نحو القطاعات التي لديها ميل أعلى للادخار، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك والطلب الكلي، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على العمالة وزيادة معدل البطالة. بعبارة أخرى، فإن تأثير تخفيض قيمة العملة على معدل البطالة عبر قناة الاقتصاد الكلي سيختلف مع مرور الوقت من تأثير إيجابي إلى تأثير سلبي.

2. قناة التنمية الاقتصادية: تُعرف قناة التنمية الاقتصادية على أنها نقل تأثير تخفيض قيمة العملة إلى معدل البطالة من خلال التأثير الإيجابي لتخفيض قيمة العملة المحلية على النمو الاقتصادي، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة تؤدي بدورها إلى انخفاض في معدل البطالة، يتضح تأثير هذه القناة عندما تنتهي الدولة سياسة الإنتاج من أجل الاستيراد أو الإنتاج، مما يعني استبدال الواردات. لذا، فإن تأثير تخفيض قيمة العملة على معدل البطالة لن يكون واضحاً إذا تبنت الدولة سياسة استبدال الواردات. ومع ذلك، سيكون لتأثير تخفيض العملة مماثلاً لتأثير قناة الاقتصاد الكلي إذا اتبعت الدولة استراتيجية الإنتاج لتحقيق سياسة التصدير.

3. قناة كثافة العمالة: وهذه القناة تنقل تأثير تغير سعر الصرف الحقيقي إلى البطالة من خلال تغيرات كثافة عوامل الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج. تكون آثار هذه الآلية واضحة خاصة في البلدان النامية حيث

¹ انظر إلى:

- Frenkel Roberto, **Real Exchange Rate and Employment in Argentina, Brazil, Chile and Mexico**, Paper prepared for the G24, Centro de Estudios de Estado y Sociedad (CEDES), Buenos Aires, Argentina, 2004.

- Atya Eyad Mohammed, **The Effect of Real Exchange Rate on Unemployment Evidence from Egypt**, Arab Journal of Administration, Volume 37, Issue 4, 2017, pp 251-262.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

يتم استيراد معظم السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة. فمع تخفيض قيمة العملة المحلية يحدث ارتفاع أسعار السلع المستوردة بما في ذلك السلع الرأسمالية المستخدمة في عملية الإنتاج، فيميل المنتجون إلى استخدام تقنيات الإنتاج تعتمد على العمالة، وبالتالي يزيد الطلب على العمالة وينخفض معدل البطالة.

ثانياً: الدراسات التجريبية حول تأثير التخفيض على البطالة:

أظهرت العديد من الدراسات التجريبية فيما يتعلق بتأثير تخفيض قيمة العملة على معدلات البطالة نتائج مختلفة نظراً لاختلاف العوامل الاقتصادية والسياسية في كل بلد، ونذكر من أهم هذه الدراسات فيما يلي:
في الدراسة التي قام بها Zhou (2010)¹، حول البطالة المنقولة وتأثير سعر الصرف على سوق العمل، فمن خلال تحليله لنموذج التوازن العام الذي يضمن الأسواق الثلاثة (سوق السلع، سوق العمل، سوق النقود)، توصل إلى أن تأثير سعر الصرف غير مشروط بحيث يعود انخفاض قيمة العملة المحلية بالفائدة على التشغيل وتخفيف مشكلة البطالة.

دراسة أيضاً لـ Bruneau و Moran (2015)²، حول تقلبات سعر الصرف وتعديلات سوق العمل في الصناعات التحويلية الكندية، باستخدام اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك، لعينة تتكون من 20 قطاعاً صناعياً وتغطي فترة عينة طويلة تتضمن دورتين كاملتين، أشارت النتائج إلى أن ارتفاع قيمة الدولار الكندي بنسبة 10% يمكن أن يقلل ساعات العمل وعدد الوظائف بنسبة 3%، وبينوا أن هذه النتائج جاءت في وقتها حيث أدت الفترة الأخيرة من انخفاض قيمة العملة إلى التخمينات حول ما إذا كان التصنيع في كندا سوف ينتعش.

قام Emmanuel وآخرون (2019)³، باختبار العلاقة بين سعر الصرف والبطالة في نيجيريا باستخدام البيانات السنوية تتكون من 31 عام (1986-2017)، حيث توصلوا باستخدام نموذج ARDL، أن سعر الصرف الحقيقي له تأثير إيجابي على البطالة خلال الفترة، أي مع ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (انخفاض قيمة العملة المحلية) يرتفع معدل البطالة.

أجرى كل من Usman و Mohammed (2018)⁴، دراسة لاختبار انتقال سعر الصرف الحقيقي إلى البطالة في البرازيل خلال الفترة (1981 M1 – 2015 M11) باستخدام نموذج (ARDL)، توصلوا إلى أن الزيادة في سعر الصرف الحقيقي (انخفاض قيمة العملة) تقلل من معدل البطالة.

¹ Zhou Youqing, **Transmitted Unemployment and Exchange Rate Effect on Labor Market**, A thesis Master of Philosophy in Social Sciences (Economics), Lingnan University, Hong Kong, 2010.

² Bruneau Gabriel, Moran Kevin, **Exchange Rate Fluctuations and Labour Market Adjustments in Canadian Manufacturing Industries**, Bank of Canada Staff Working Paper, 2015.

³ Emmanuel C. Ani, and other, **Exchange Rate and Unemployment in Nigeria: An Analysis**, International Journal of Family Business and Managemet, Volume 3, Issue 2, 2019, pp 1-7.

⁴ Usman Ojonugwa, Mohammed Elsalih Osama, **Testing the Effects of Real Exchange Rate Pass-Through to Unemployment in Brazil**, Journal Economies, Volume 3, Issue 6, 2018, PP 1-13.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

قام Chipeta وآخرون (2017)¹، باختبار تأثير سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي على حالة التوظيف في جنوب إفريقيا خلال الفترة الممتدة من الربع الأول من عام 1995 إلى الربع الرابع من عام 2015، باستخدام نموذج (VAR)، كشفت نتائجهم أن هناك علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والتوظيف وعلاقة سلبية بين سعر الصرف الحقيقي والتوظيف على المدى الطويل وعلى المدى القصير، كما يتضح من النتائج في تحليل التباين: أثرت التحركات في أسعار الصرف تأثيراً سلبياً كبيراً على المدى القصير والطويل على ديناميكيات التوظيف، مما يعني أن انخفاض قيمة الراند مقابل الدولار الأمريكي مرتبط بانخفاض في إجمالي العمالة.

أثبت حسني إبراهيم عبد الواحد (2020)²، من خلال قياسه لأثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على البطالة في مصر للفترة (1983-2018)، باستخدام نموذج (ARDL)، توصل إلى أن سعر الصرف الحقيقي الفعال له تأثير سلبي ومعنوي على البطالة في الأجل الطويل في مصر بمعنى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال (انخفاض قيمة العملة) بنسبة 1% يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة بنسبة 0.43%.

وأخيراً قام (2013) He Xiaolong³، بفحص العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي ومعدل البطالة وذلك في 25 دولة خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2009، حيث أظهر التحليل أن معظم البلدان لديها علاقة سلبية بين هذين المتغيرين، مما يعني زيادة سعر الصرف الحقيقي (انخفاض قيمة العملة) يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة في الاقتصاد، إلا أن هذه العلاقة السلبية تتخفف بالنسبة للبلدان التي تعتمد على إعادة التصدير مثل هولندا وسنغافورا وهونج كونج مقارنة بالبلدان الأخرى.

¹ Chipeta Chama, and other, **The Effect of Exchange Rate Movement and Economic Growth on Job Creation**, Studia Universitatis Babe-Bolyai oeconomica, Volume 62, Issue 2, 2017, pp 20-41.

² حسني إبراهيم عبد الواحد، أثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على البطالة في مصر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1983-2018)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد 11، عدد 3، جامعة قناة السويس، مصر، 2020، ص ص 220-257.

³ He Xiaolong, **Real Effective Exchange Rate and Unemployment Rate: The Difference Between Re-Exporting and Non-Re-Exporting Countries**, All Theses, 1716, Clemson University, 2013.
https://tigerprints.clemson.edu/all_theses/1716

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

المبحث الرابع: ميزان المدفوعات وعلاقته بسياسة تخفيض قيمة العملة

يعتبر ميزان المدفوعات مؤشراً حساساً ومعرضاً للعديد من المؤثرات الداخلية والخارجية التي تختل بتوازنه، خاصة سعر الصرف باعتباره أداة لتسوية المعاملات التي يتضمنها، لذلك قد تستخدم السلطات سعر الصرف كأداة لتأثير في ميزان المدفوعات كاتخاذ مثلاً قرار تخفيض قيمة العملة المحلية بهدف تصحيح العجز الذي قد يتعرض له ميزان المدفوعات وإعادة التوازن إليه، إلا أن هذا القرار لا يزال محل الجدل في الأدبيات حول مدى نجاحه في القضاء على العجز.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

في هذا المطلب نتناول مفهوم ميزان المدفوعات من خلال التطرق إلى تعريفه، وأهميته، ومكوناته على النحو التالي:

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات:

يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه: "عبارة عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة"¹. يعرف أيضاً على أنه: "مجموعة الحسابات التي توضح المعاملات الاقتصادية القائمة بين المقيمين في دولة، والمقيمين في الدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة كاملة"². ويعرف كذلك بأنه: "السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة معاملات التبادل الاقتصادي والمالي والتي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها في البلدان الأجنبية خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة"³.

من خلال تعريفات السابقة يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن سجل يتضمن جميع المعاملات المالية والتجارية التي تتم بين الاقتصاد المحلي وبقية الاقتصادات الأجنبية خلال سنة واحدة، والمتمثلة في السلع والخدمات المصدرة والمستوردة وتحويلات الأموال والاستثمارات الأجنبية.

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات:

تكمن أهمية ميزان المدفوعات في اقتصاد أي دولة من خلال الأسباب التالية:⁴

1. **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014، ص 176.

² محمود حامد، اقتصاديات النقل واللوجستيات، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017، ص 53.

³ دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 76.

⁴ السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار فاروس العلمية، المملكة العربية السعودية، 2017،

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف... الخ.

2. يظهر القوة المحددة لسعر الصرف: إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي الى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

3. يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة: حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

4. يقيس الوضع الخارجي للدولة: حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

ثالثاً: مكونات ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات من ميزانين أو حسابين فرعيين هما:

1. ميزان المعاملات الجارية: ويشمل جميع المتحصلات التي حصلت عليها الدولة مقابل صادراتها من السلع والخدمات، وعلى جميع المدفوعات التي دفعتها مقابل وارداتها من السلع والخدمات¹، وينقسم هذا الحساب إلى:²

1.1. الميزان التجاري: يقيس لنا صادرات وواردات الدولة للسلع الملموسة ويضم التجارة في الموارد الغذائية، المواد الصناعية، السلع الرأسمالية (الآلات)، السيارات، سلع المستهلك، مواد أولية... الخ، وتسمى عمليات التصدير والاستيراد هذه بالعمليات (المنظورة أو المرئية) لكونها ملموسة وتمر عبر الجمارك، ودقة تسجيل تلك العمليات يعتمد على درجة تطور النظام الجمركي وكفاءة أجهزته الإدارية والفنية والاستقرار السياسي والأمني والذي يقلل من عمليات التهريب.

2.1. ميزان الخدمات: ويضم عدة معاملات غير منظورة كونها لا تمر عبر أجهزة الجمارك، ويشار أيضاً الى صعوبة قياسها عند مقارنتها مع المعاملات المنظورة، ويتكون هذا الميزان من البنود الآتية:

1.2.1. خدمات غير منظورة (صادرات) وتشمل:

- إيرادات النقل والاتصالات التي انتفع بها الأجانب (نقل المسافرين والسلع عبر الخطوط البرية، وخدمات الاتصالات عبر الهاتف والاقمار الصناعية... الخ)
- إيرادات شركات التأمين الوطنية.

¹ محمود حامد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 141-143.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

- إيرادات المؤسسات المالية المصرفية بأنواعها.
- إيرادات هيئات الموائى الوطنية والنقل الجوي وشركات الملاحة.
- إيرادات السفر والسياحة من الأجانب، وتضم أيضا إيرادات العلاج الطبي ونفقات الدراسة والسياحة غير الواردة في الفقرات السابقة، أرباح الاستثمارات الوطنية بالخارج.
- إيرادات استثمارية (الفوائد المحققة من القروض، إيرادات أسهم، أرباح موزعة) وتسجل جميع هذه البنود في الجانب الدائن (+) من ميزان الصادرات غير المنظورة (خدمات غير منظورة).

2.2.1. خدمات غير منظورة (استيرادات): وتشمل جميع البنود السابقة والتي يحصل بموجبها الوطنيون خدمات من الأجانب والتي تتيح عنها مدفوعات للخارج.

3.1. التحويلات من طرف واحد: وتتمثل بالتحويلات من طرف واحد وبدون مقابل مثل الهدايا والمنح والمساعدات والاعانات التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، إضافة الى تحويلات العاملين الى ذويهم، مساعدات هيئة الصليب الأحمر التي ترسل مساعدات إنسانية للمنكوبين من الحوادث أو غيرها، سواء كانت تلك التحويلات حكومية أو خاصة أو شخصية.

2. ميزان العمليات الرأس مالية: ويشمل هذا الحساب حركة رؤوس الأموال الدولية، إذ يسجل كافة التغيرات التي تطرأ (خلال فترة إعداد الميزان) على أصول الدولة أو حقوقها تجاه الغير وتتدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيير في مركز المديونية والدائنية لدولة معينة ويشمل نوعين من رؤوس الأموال وهما:

- رؤوس أموال طويلة الأجل وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الاجل والاستثمارات المباشرة (شراء وبيع الأوراق المالية/أسهم وسندات) وتحسب في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة إعداد الميزان على قيم الأصول التي يملكها المقيمون وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزم بها المقيمون لحساب الأجانب.

- رؤوس الأموال قصيرة الأجل ويطلق عليها اسم الحساب النقدي وتشمل كافة التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول والخصوم النقدية وأن مكونات هذا الحساب هو النقود مثل العملات الأجنبية، الودائع المصرفية الأجنبية في البنوك المحلية، القروض قصيرة الاجل، الأوراق المالية قصيرة الاجل والكمبيالات وتتسم بسيولتها الكبيرة وسهولة انتقالها بين الدول¹.

3. حساب الاحتياطات الرسمية: تقيم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، والذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب الى الخارج، كما يمكنها في حالة وجود فائض شراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض، والذهب الذي يسوي العجز والفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي، وهذا الميزان لديه جانب دائن وجانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب والنقد الأجنبي².

¹ دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-79.

² جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 163.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

4. السهو والخطأ: وهي الفقرة الأخيرة التي تضاف إلى ميزان المدفوعات، فعندما يحدث عدم التساوي بين المجموع الكلي للجانب المدين مع المجموع الكلي للجانب الدائن بسبب السهو أو الخطأ أو عدم الرغبة في الإفصاح عن مشتريات معينة أو نتيجة اختلاف سعر الصرف العملات، فيتم تسجيل هذا الاختلاف في هذه الفقرة.

المطلب الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات

في هذا المطلب نوضح تعريف الاختلال في ميزان المدفوعات، وأسبابه، ثم نتأجه، كما سيأتي:

أولاً: تعريف الاختلال في ميزان المدفوعات

يعرف التوازن في ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي يتعادل فيها الجانب المدين مع الجانب الدائن في المدفوعات المستقلة، وهنا ينبغي أن نفرق بين مفهوم التعادل المحاسبي ومفهوم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات إذ أن المفهوم المحاسبي للتعادل هو تعادل أصول وخصوم كل بنود الميزان بعد إضافة السهو والخطأ، أما المفهوم الاقتصادي للتوازن فهو عبارة عن الرصيد السالب أو الموجب لفقرات محددة من بنود الميزان وهي التي تتخذ كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي¹. أما الاختلال فيعني به الحالة التي يزيد أو ينقص فيها الجانب المدين عن الجانب الدائن في المدفوعات المستقلة.

ولتحليل وضعية ميزان المدفوعات يجب التميز بين نوعين من العمليات التي تبيّن لنا حالة التوازن من حالة الاختلال وهي:²

1. عمليات تلقائية أو المستقلة: وهي تلك التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات وتتمثل في عمليات الحساب الجاري، وحساب رأس المال طويل الأجل، وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة فقط، وحساب التحويلات من جانب واحد، وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط.
2. عمليات تعويضية: فهي لا تجري لذاتها وإنما تتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، وتتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل، في شكل قروض، أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب للأغراض النقدية.

ونستنتج من ذلك أن النظر إلى العمليات التلقائية وحدها يبين لنا هل الميزان في توازن عندما تتعادل قيمة الجانب الدائن لهذه العمليات مع قيمة الجانب المدين لنفس العمليات، أما الاختلال فيكون له حالتين:

- حالة وجود فائض أي زيادة الجانب الدائن عن المدين ويوصف بأنه موجب وفي صالح الدولة ويسمى ميزان فائض.

¹ دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80.

² بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018-2019، ص 59.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

- حالة وجود عجز أي زيادة الجانب المدين عن الدائن ويوصف بأنه سالب وفي غير صالح الدولة ويسمى ميزان عجز.

ثانياً: أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

هناك أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث اختلالات في ميزان المدفوعات، يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1. **أسباب هيكلية:** وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدراتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة، وهذا ينطبق تماماً على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلبي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج¹.
2. **الظروف الطارئة:** وتكون في شكل اضطرابات قصيرة الأجل غير متوقعة تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات، كالحروب والظروف الجوية والكوارث الطبيعية أو التغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محلياً أو دولياً، فهذه الحالات تنعكس بشكل سلبي على الإنتاج المحلي، بعد ذلك يحدث انخفاض في حصيلة الصادرات وبالتالي ظهور العجز في ميزان المدفوعات.
3. **التغيرات في الدخل النقدي:** عند حصول تغيير بشكل مستقل في الدخل النقدي لأحد البلدان مما ينعكس في حالة تضخم أو انكماش، فلو حصل التضخم فهذا يعني أن الطلب الكلي على السلع بالأسعار الجارية يتجاوز الإنتاج الكلي وبالتالي يحصل العجز، لأن فائض الطلب الكلي سينصب على زيادة الاستيرادات وقد يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات، أما إذا كانت التغيرات في الدخل تحصل بصورة جماعية لمجموعة بلدان فقد يرتفع النشاط الاقتصادي أو ينخفض خلال الدورة التجارية في مجموعة من الدول، فإن تزامنت هذه التغيرات في الدخل لهذه الدول فإن صعوبات قد تنشأ في موازين مدفوعاتها، فإذا انخفض الدخل والاستخدام في دولة من هذه الدول، وإذا كانت ذات أهمية في الاقتصاد العالمي فإن استيراداتها ستتخفض وسيحرر جانباً من الاستهلاك المحلي لأغراض التصدير وبالتالي تحقق فائض، ولكن هذا الفائض هو عجز للبلدان المشتركة معها تجارياً².
4. **تقييم الخاطئ لسعر صرف العملة:** فإذا كان سعر صرف العملة المحلية أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، ومن ثم يسبب اختلال في ميزان المدفوعات، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يفترض أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات مقابل تقلص الواردات، مما يسبب أيضاً اختلال في الميزان، وبدورها (هذه الاختلالات) تسبب ضغط تضخمي يزيد من استمرارية الاختلالات في ميزان المدفوعات.

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 182-183.

² مايج شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 155.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

ثالثاً: نتائج اختلال ميزان المدفوعات:

تختلف هذه النتائج في حالة العجز عنها في حالة الفائض وفي الأجل القصير عنها في الأجل الطويل. والتي نوضحها فيما يلي:¹

1. نتائج العجز في ميزان المدفوعات: يتم تسوية عجز ميزان المدفوعات عن طريق خروج الذهب النقدي للخارج أو نقص الأصول الأجنبية التي يمتلكها المواطنون أو زيادة الالتزامات اتجاه البلاد الأجنبية، وهذا يعني أن العجز يؤدي إلى تدهور مركز الاحتياطيات الدولية للبلد، ومن هنا تتضح خطورة العجز المستمر إذ أنه يعني تدهور مستمر في احتياطيات البلد الدولية، ومن المنتظر أن يصل البلد صاحب العجز المستمر إلى وضع لا يستطيع بعده أن يقلل من احتياطياته الدولية وتكون التزاماته اتجاه الأجانب قد بلغت حد أقصى لا يمكن زيادته، وفي هذه الظروف يضطر البلد إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لتقييد وارداته من الخارج أو تنفيذ بعض الإجراءات التي تملئ عليه من قبل الدول الدائنة.

2. نتائج الفائض في ميزان المدفوعات: يؤدي الفائض إلى تحسن مركز الاحتياطيات الدولية لدى البلد ولكن استمرار الفائض في ميزان المدفوعات لفترة طويلة من الزمن ليس بالظاهرة الصحية، وذلك لأن استمرار الفائض يعني استمرار دخول الذهب النقدي واستمرار زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين واستمرار زيادة التزامات البلاد الأجنبية، وبعد الوصول إلى المستوى المرغوب فيه للاحتياطيات الدولية فإن استمرار تراكم الاحتياطيات الدولية فوق المستوى المرغوب فيه يثير العديد من المشاكل منها:

- أن هذا يعني تجميد جزء من الدخل القومي في أصول عاطلة، فالذهب النقدي لا يذر دخلاً.
- أنه مع استمرار البلد في تركيبه للاحتياطيات الدولية تقل قدرة البلاد الأجنبية على التعامل معه وتلجأ إلى تقييد علاقتها التجارية معه، وهنا يضطر البلد صاحب الفائض إلى منح المساعدات والقروض للبلاد الأجنبية حتى تستمر في تعاملها معه، وقد يضطر البلد لرفع قيمة عملته الوطنية حتى ترتفع أسعار الصادرات وتنخفض أسعار الواردات فتقل صادراته وتزيد وارداته.

المطلب الثالث: علاقة سياسة تخفيض قيمة العملة بميزان المدفوعات

لقد سبق الإشارة إلى أن الهدف الأساسي من قرار تخفيض قيمة العملة المحلية هو تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، إلا أن تحقيق هذا الهدف يتوقف على مجموعة من الشروط ينبغي توفرها، لذلك من أجل التوضيح أكثر في هذا المطلب نتناول آلية انتقال تأثير تخفيض قيمة العملة إلى ميزان المدفوعات، ثم نستعرض نتائج الدراسات التجريبية السابقة في هذا الشأن.

أولاً: آلية انتقال تأثير التخفيض إلى ميزان المدفوعات:

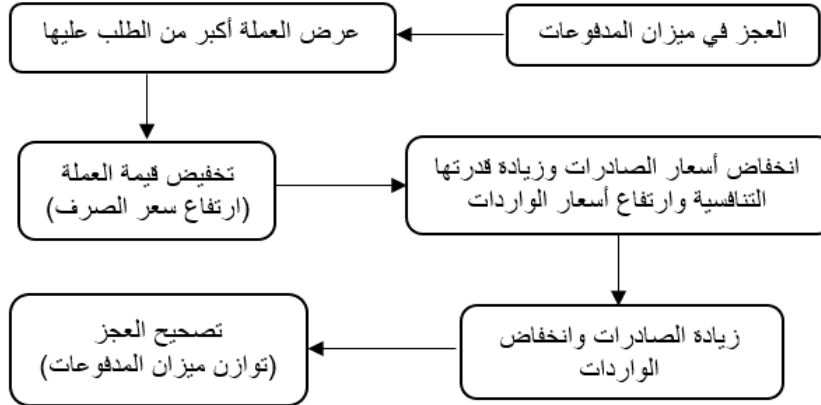
عندما تقوم الدولة بتخفيض قيمة العملة المحلية، بهدف تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع تكلفة

¹ السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 260-261.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

الواردات، ومن ثم تحدث زيادة في حجم الصادرات وانخفاض في حجم الواردات، إلى أن يتم القضاء على العجز، ويمكن توضيح هذه الآلية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (15): آلية انتقال تخفيض قيمة العملة إلى ميزان المدفوعات.



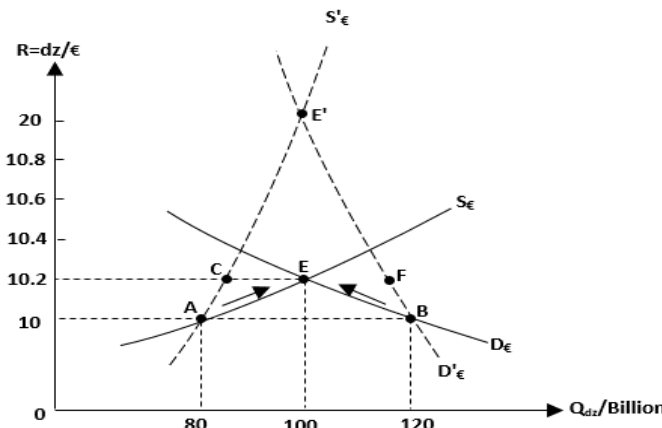
المصدر: من إعداد الطالب.

يتضح من الشكل أن آلية انتقال أثر تخفيض العملة تمر على الصادرات والواردات (الميزان التجاري) ثم تنتقل إلى ميزان المدفوعات لتصحيح العجز أو القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية. إلا أن نجاح هذه السياسة في تصحيح العجز يتوقف على حالتين هما:

1. الحالة الأولى: أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر. ومرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد. بشرط ألا تكون نسبة التخفيض كبيرة جداً.

ولشرح دور تخفيض قيمة العملة في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، وفقاً للحالة الأولى، نأخذ مثلاً عن المعاملات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، بحيث نفترض أنه عند سعر الصرف $R = 10 \text{ dz}/1\text{€}$ ، الكمية التي تطلبها الجزائر من اليورو هي 100 مليار يورو لكل العام، في حين أن الكمية المعروضة من اليورو تبلغ 80 مليار يورو. أي أن الجزائر لديها عجز في ميزان المدفوعات قدره 40 مليار يورو على مستوى النقطتين (A,B)، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (16): تصحيح عجز ميزان المدفوعات مع تخفيض قيمة العملة.



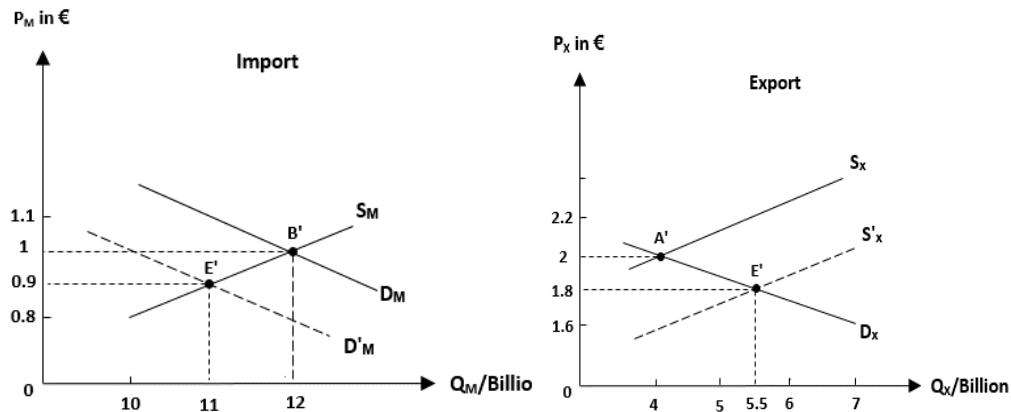
المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على Dominick Salvatore, op cit, p 509.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

من خلال الشكل نلاحظ أن منحنى العرض والطلب على اليورو (S_E) و (D_E) لهما مرونة كبيرة (أقل انحدارًا)، بالتالي سيؤدي تخفيض قيمة الدينار بنسبة 20%، أي عند سعر الصرف $R = 10.2dz/1\text{€}$ ، إلى القضاء تمامًا على العجز (عند النقطة E). وعندها تساوي الكمية المعروضة 100 مليار يورو، في حين أن منحنى العرض والطلب (S'_E و D'_E)، لهما مرونة صغيرة (أكثر انحدارًا)، بالتالي لا يؤدي تخفيض قيمة الدينار إلى القضاء على العجز، لأنه عند النقطة (E')، يتطلب للقضاء على العجز تخفيض الدينار بنسبة 100% أي عند سعر الصرف $R = 20dz/1\text{€}$ وهذا التخفيض كبير جدًا لذلك لا يمكن إجرائه.

والآن نشرح كيفية تأثير التخفيض على الصادرات والواردات، وهذا من خلال اشتقاق منحنى العرض والطلب على العملة الأجنبية. بحيث يتم اشتقاق منحنى طلب الجزائر على اليورو (D_E) الموضح في الشكل (16)، من خلال منحنيات عرض والطلب على الواردات الجزائرية باليورو (S_M, D_M) (كما هو موضح في الجهة اليسرى من الشكل رقم 17). من ناحية أخرى، يتم اشتقاق منحنى عرض اليورو للجزائر (S_E) الموضح في الشكل (17)، من خلال منحنيات العرض والطلب على الصادرات الجزائرية باليورو (كما هو موضح في الجهة اليمنى من الشكل رقم 17).

الشكل رقم (17): اشتقاق منحنى العرض والطلب للجزائر على اليورو (D_E).



المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على Dominick Salvatore, **op cit**, p 510.

في الجهة اليمنى من الشكل (17) يتقاطع منحنى (D_X) مع (S_X) عند النقطة (A')، عندها تساوي كمية اليورو الموردة إلى الجزائر 80 مليار يورو، أي عند $(R = 10dz/1\text{€})$ و $(P_X = 2\text{€})$ و $(Q_X = 4 \text{ مليار وحدة})$. (أي $4 \times 10 \times 2$)، وهذا يتوافق مع النقطة (A) في الشكل (16). مع تخفيض قيمة الدينار بنسبة 20%، أي عند $(R = 10.2dz/1\text{€})$ تتغير النتائج، حيث ينخفض سعر الصادرات باليورو إلى $(P_X = 1.8\text{€})$ وترتفع كمية الصادرات إلى 5.5 مليار وحدة، ويرتفع عرض الصادرات بانقزال (S_X) إلى (S'_X) جهة اليمين. ليتقاطع (S'_X) مع (D_X) عند النقطة (E')، عندها ترتفع كمية اليورو الموردة للجزائر إلى 100.98 مليار يورو أي $(5.5 \times 10.2 \times 1.8)$ ، وهذا يتوافق بتقريب مع النقطة (E) (بتقريب 100.98 مليار يورو إلى 100 مليار يورو) في الشكل (16). ويمكن تمثيل هذه الحركة انتقالية من النقطة (A) إلى (E) على طول (S_E) في الشكل (16). أما إذا كان (D_X) أقل

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

مرونة (أكثر انحدارًا)، فإن كمية اليورو الموردة للجزائر تنخفض، وهنا لا يكون التخفيض (20%) ناجحاً في القضاء على العجز. حيث يمكن تمثيل الحركة الانتقالية من النقطة (A) إلى (C) على طول (S'_E) في الشكل (16).

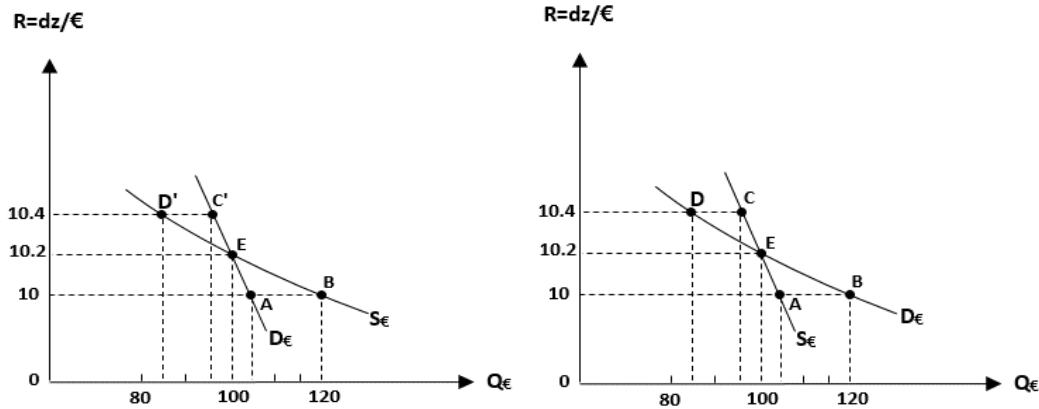
وعند مقارنة النقطة (E') مع النقطة (A') في الجهة اليمنى من الشكل (17). نلاحظ أن النسبة المئوية للزيادة في (Q_X) تتجاوز النسبة المئوية للتخفيض في (P_X) ، الأمر الذي أدى إلى زيادة كمية اليورو الموردة إلى الجزائر والسبب هو أن (D_M) لديه مرونة سعرية أكبر من الواحد، لكن إذا كان (D_M) لديه مرونة سعرية أقل من الواحد يحدث العكس تمامًا.

في الجهة اليسرى من الشكل (17) يتقاطع منحنى (D_M) مع (S_M) عند النقطة (B')، عندها تساوي كمية اليورو التي تطلبها الجزائر 120 مليار يورو، أي عند $(R = 10dz/1\epsilon)$ ، وسعر الواردات باليورو $(P_M = 1\epsilon)$ ، وكمية الواردات $(Q_M = 12 \text{ مليار وحدة})$ ، (أي $12 \times 10 \times 1$)، وهذا يتوافق مع النقطة (B) في الشكل رقم (16). عند تخفيض قيمة الدينار بنسبة 20%، أي عند $(R = 10.2dz/1\epsilon)$ ، تتغير النتائج، حيث ينخفض سعر الواردات باليورو إلى $(P_M = 0.9 \epsilon)$ وتنخفض كمية الواردات الجزائر إلى $(Q_M = 11 \text{ مليار وحدة})$ ، وينخفض الطلب الجزائري على الواردات نظرًا لارتفاع سعرها بالدينار، بحيث ينتقل (D_M) إلى (D'_M) ، ليتقاطع (D'_M) مع (S_M) عند النقطة (E') عندها تنخفض كمية اليورو المطلوبة إلى 100.98 مليار يورو، أي $(11 \times 10.2 \times 0.9)$. وهذا يتوافق بتقريب مع النقطة (E) (بتقريب 100.98ϵ مليار يورو إلى 100ϵ مليار يورو) في الشكل (16). ويمكن تمثيل هذه الحركة الانتقالية من النقطة (B) إلى النقطة (E) على طول (D_E) في الشكل (16). إما إذا كان منحنى (D_M) أقل مرونة (أكثر انحدارًا) من منحنى (S_M) ، فإن كمية اليورو التي تطلبها الجزائر تنخفض. وهنا لا يكون التخفيض (20%) ناجحاً في القضاء على العجز. حيث يمكن تمثيل الحركة الانتقالية من النقطة (B) إلى النقطة (F) على طول (D'_E) في الشكل (16).

2. الحالة الثانية: أن يكون سوق الصرف الأجنبي مستقر، ويتحقق ذلك عندما يكون مجموع المرونة السعرية للطلب على الواردات والطلب على الصادرات أكبر من الواحد، أي عندما يكون منحنى عرض العملات الأجنبية إيجابي أو سلبي الانحدار وأقل مرونةً (أكثر انحدارًا) من منحنى الطلب على العملات الأجنبية. أما إذا كان سوق الصرف الأجنبي غير مستقر، يكون مجموع المرونة السعرية للطلب على الواردات والطلب على الصادرات أقل من الواحد، عندها لا يكون التخفيض ناجحاً في تصحيح العجز. ويمكن شرح الحالة الثانية من خلال الشكل رقم (18) بناءً على معطيات المثال السابقة:

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

الشكل رقم (18): أسواق الصرف الأجنبي المستقرة وغير المستقرة.



المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على Dominick Salvatore, *op cit*, p 515.

في الجهة اليمنى من الشكل (18) عند سعر صرف $(R = 10dz/€1)$ ، يكون هناك طلب زائد على اليورو (عجز في ميزان المدفوعات الجزائري) يساوي 15 مليار يورو (AB)، ومع تخفيض قيمة الدينار بنسبة 20% عند سعر الصرف $(R = 10.2dz/1€)$ ، سيؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على اليورو بقيمة 20 مليار يورو (من B إلى E) وكذلك تخفيض العرض من اليورو بمقدار 5 مليار يورو (من A إلى E)، وبالتالي القضاء تماماً على فائض الطلب على اليورو، مما يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات، وهنا يكون التخفيض ناجحاً في القضاء على العجز، وتسمى الجهة اليمنى بحالة استقرار سعر الصرف.

أما في الجهة اليسرى من الشكل (18) يصبح $(S_€)$ الآن مائلاً بشكل سلبي وأكثر مرونة (أقل انحدار) من $(D_€)$. فمع تخفيض قيمة الدينار مرة أخرى بنسبة 40% عند $(R = 10.4dz/1€)$ ، سيؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على اليورو $(D_€)$ بمقدار 5 مليار يورو (من E إلى C') ويؤدي كذلك إلى انخفاض عرض اليورو $(S_€)$ بمقدار 15 مليار يورو (من E إلى D') ويعني ذلك أن مقدار انخفاض عرض اليورو $(S_€)$ أكبر من مقدار انخفاض الطلب على اليورو $(D_€)$ ، وبالتالي زيادة الكمية المطلوبة من اليورو (أي حدوث عجز في ميزان المدفوعات) بقيمة 10 مليار يورو $(D'-C')$ ، وبالتالي في هذه الحالة لا يكون التخفيض ناجحاً في تصحيح العجز وتسمى الجهة اليسرى من الشكل (18) بحالة عدم استقرار سعر الصرف.

ثانياً: الدراسات التجريبية حول تأثير التخفيض على ميزان المدفوعات

لقد اختبرت العديد من الدراسات التجريبية تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، لكنها تتباين وتختلف في نتائجها، ويمكن ذكر أهم هذه الدراسات فيما يلي:

دراسة Anaraki (2014)¹، حول تأثير تخفيض قيمة اليورو على صادرات منطقة اليورو باستخدام النهج الكينزي، وتطبيق نماذج الاقتصاد القياسي، أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن التخفيف الطفيف لقيمة اليورو له تأثير هام احصائياً على صادرات منطقة اليورو، مما قد ينعكس الانتعاش إلى العديد من البلدان المحيطة.

¹Anaraki. K. N, **Effect of Euro Devaluation on Eurozone Exports**, International journal of Economics and Finance, Volume 6, Issue 2, 2014, pp 19-24.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

وقام Aleksandra و Vladimir (2021)¹، باختبار تأثير سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري لصربيا خلال الفترة (2007-2017) باستخدام برامج SPSS لمعالجة البيانات الإحصائية، أكدت النتائج ان انخفاض قيمة الدينار في ظروف معينة يساعد على تقليص عجز الميزان التجاري.

وقامت أيضًا كل من Ecaterina و Ioana pop (2022)²، باختبار ما إذا كان تخفيض قيمة العملة الوطنية سيؤدي الى تحسين الميزان التجاري خلال الفترة (1999-2019) بحيث تم اختيار العلاقات الثنائية بين رومانيا وشركائها التجاريين العشرة الرئيسيين، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد كشفت النتائج مفادها أن تخفيض قيمة RON الروماني سيؤدي إلى تحسين الميزان التجاري.

في دراسات أخرى التي ركزت على البلدان النامية أظهرت التأثير السلبي لتخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، كدراسة Magareth (2011)³، حول تأثير تخفيض قيمة النيرة النيجيرية على الميزان التجاري للبلد للفترة من 1986 إلى 2008 حيث قامت الدراسة بتكييف نهج المرونة لشرط "مارشال ليرنر" مع آلية تعديل ميزان المدفوعات، استخدمت طريقة المربعات الصغرى، حيث توصلت إلى ان تخفيض قيمة العملة لا يحسن الميزان المدفوعات نظرا لأن مجموع مرونة الطلب للواردات والصادرات أقل من الواحد.

ودراسة Nusrate (2012)⁴، حيث كشف من خلال تقديره لتأثير التخفيض الحقيقي لقيمة العملة على الميزان التجاري في بنغلاديش وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، أن سعر الصرف له تأثير إيجابي كبير على الميزان التجاري على المدى الطويل أي تخفيض قيمة العملة لها حافزًا كبيرًا لنمو صادرات البلد وتحسين وضعية الميزان التجاري.

أيضًا دراسة Fassil (2017)⁵ حول تخفيض قيمة بير (Birr) وتأثيره على الميزان التجاري لإثيوبيا للفترة (1970-2014) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM)، كشفت النتائج أن تخفيض قيمة بير (Birr) يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري لإثيوبيا على المدى القصير وتحسينه على المدى الطويل.

وأخيرًا دراسة أيمن إسماعيل وتامر فكري (2017)⁶، حول أثر تخفيض الجنيه المصري على الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات خلال (1990-2016)، باستخدام الأسلوب الكمي والتحليلي، بالإضافة إلى قياس مدى ملائمة منهج المرونات على ميزان المدفوعات المصري، وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة

¹ Vladimir. K, Aleksandra. P, **THE INFLUENCE OF THE EXCHANGE RATE ON THE TRADE BALANCE OF SERBIA**, SCIENTIFIC REVIEW ARTICLE, Volume 67, Issue 3, 2021, pp 93-105.

² Ecaterina. T, Ioana pop. s, **Testing the Marshall-Lerner condition for Romania**, Theoretical and Applied Economics, Volume 1, Issue 630, 2022, pp 39-48.

³ Loto Magareth, **Deos devaluation improve the trade balance of Nigeria? (A test of the Marshall Lerner condition)**, Journal of Economics and International Finance, Volume 3, Issue 11, 2011, pp 624-633.

⁴ Nusrate Aziz, **Deos A Real Devaluation Improve The Balance of Trade?: Empirics from Bangladeash Economy**, The Journal of Developing Areas, Volume 46, Issue 2, 2012, pp 19-41.

⁵ Fassil Eshetu, **Birr devaluation and its effect on trade balance of Ethiopia: An empirical analysis**, Journal of Economics and International Finance, Volume 9, Issue 11, 2017, pp 103-119.

⁶ أمين إسماعيل محمد خالد، تامر فكري عطيفة النجار، **تخفيض قيمة الجنيه المصري وأثره على ميزان المدفوعات خلال الفترة من 1991/1990 وحتى 2015/2016**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 4، جامعة حلوان، مصر، 2017، ص ص 105-168.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

بين تخفيض قيمة العملة وتخفيف العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بسبب أن العجز في الميزان هو عجز هيكلية.

الفصل الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة

خلاصة الفصل:

انطلاقاً مما سبق، جاء هذا الفصل كمحاولة لدراسة نظرية حول علاقة سياسة تخفيض قيمة العملة بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالاستناد إلى أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لهذه العلاقة، بالإضافة إلى اعتماد الدراسات السابقة لإضفاء مزيد من الدقة في معرفة شكل التأثير الذي تمارسه سياسة التخفيض على تلك المؤشرات، حيث يمكن استنتاج ما يلي:

- يعتبر النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الأساسية المشكلة لمنظومة الاستقرار الاقتصادي.
- يفترض المنهج التقليدي لأسعار الصرف أن تخفيض العملة يحمل آثاراً توسعية على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحفيز الصناعات التصديرية ومن ثم توسيع الإنتاج والنمو، أما المنهج البنيوي فيرى أن تخفيض العملة يحمل آثار انكماشية على نمو اقتصادات البلدان النامية، لأسباب هيكلية، وزيادة التكاليف المدخلات المستوردة المستخدمة في عملية الإنتاج.
- يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع معدلات التضخم سواء بطريقة مباشرة من خلال ارتفاع تكلفة السلع الجاهزة والمدخلات المستوردة المستخدمة في عملية الإنتاج، أو بطريقة غير مباشرة من خلال ارتفاع الطلب على البدائل المحلية للواردات وارتفاع الأجور.
- هناك ثلاث قنوات لنقل تأثير تخفيض العملة إلى البطالة، فوفقاً لقناة الاقتصاد الكلي المفتوح تفترض أن تخفيض العملة يؤثر إيجابياً على البطالة من خلال زيادة الصادرات والناجح المحلي، وكذلك يؤثر سلبياً عليها من ناحية ارتفاع الأسعار المحلية وإعادة توزيع الدخل نحو الادخار على حساب الاستثمار والاستهلاك. ووفقاً لقناة التنمية الاقتصادية تفترض أن تخفيض العملة له تأثير إيجابي على معدل البطالة من خلال توفير وظائف جديد عن طريق سياسة استبدال الواردات بالإنتاج المحلي، أما وفقاً لقناة كثافة العمالة، فتفترض أيضاً أن تخفيض قيمة العملة المحلية يخفض من معدلات البطالة من خلال استخدام تقنيات الإنتاج تعتمد على العمالة، بسبب ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية المستوردة والمستخدمه في عملية الإنتاج.
- انتقال تأثير تخفيض قيمة العملة إلى ميزان المدفوعات يكون عن طريق الميزان التجاري وهذا الأخير يتأثر إما سلبياً أو إيجابياً، بحسب توفر شروط نجاح سياسة التخفيض أهمها: أن يكون لدى الاقتصاد قوة إنتاجية عالية، بالإضافة إلى توفر شرط "مارشال ليرنر" الذي ينص على أن يكون مجموع مرونة الصادرات ومرونة الواردات أكبر من الواحد.
- استناداً إلى الدراسات السابقة وجدنا أن تأثير تخفيض قيمة العملة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات) يمكن أن يكون إيجابياً (توسعي) في بعض الاقتصادات، وقد يكون سلبياً (انكماشياً) في البعض الأخرى، كما يمكن أن يترتب عليه علاقة طويلة أو قصيرة المدى أو لا يوجد تأثير، وهذا بحسب اختلاف الطبيعة الاقتصادية بين البلدان.

الفصل الرابع: دراسة
تحليلية وقياسية لأثر
سياسة تخفيض
قيمة العملة على
الاستقرار الاقتصادي
في الجزائر خلال
(1990-2022)

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

لقد مرّ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال (1962) بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، حيث عرف مرحلة التحول من الاقتصاد المخطط نحو اقتصاد السوق، وخلال هذه المرحلة عرف سعر الصرف انتقالاً من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم المدار، ومنذ بداية أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 وما أنجر عنها من اختلالات داخلية وخارجية، انتهجت الجزائر بعدها مجموعة من الإصلاحات الهيكلية المدعومة من طرف المؤسسات الدولية، من بينها إحداث تعديلات على قيمة العملة الوطنية جاءت تحت إشراف الصندوق النقد الدولي، حيث تجسدت تلك التعديلات في عدّة انزلاقات تدريجية و تخفيضات مهمة في قيمة الدينار، وهذا في إطار تصحيح الاختلالات الاقتصادية، ومنذ ذلك الحين والدينار الجزائري لايزال يشهد تدهوراً كبيراً أمام العملات الأجنبية حتى يومنا هذا، مما أثر بشكل كبير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية لقطاع المحروقات.

مما سبق وبغرض تحليل وقياس أثر تخفيض قيمة الدينار على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تطور أنظمة وسياسات الصرف في الجزائر
- المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2022)
- المبحث الثالث: قياس أثر تخفيض قيمة الدينار على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2022).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: تطور أنظمة وسياسات الصرف في الجزائر

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم الأنظمة والسياسات سعر الصرف التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال 1962 إلى اليوم.

المطلب الأول: نظام الصرف الثابت

كان سعر الصرف في الجزائر بعد الاستقلال مسير إداريًا وتميز بالثبات لمدة طويلة تجاوزت العشريتين (1962-1986)، وكان يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية آنذاك، وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة، بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أية علاقة - كما كان من المفروض أن يكون - بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل عن الواقع الاقتصادي فنتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة المتمثلة في العملة الصعبة، أضف إلى ذلك فإن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر صرف الدينار قيمتين: الأولى تحددها السلطات النقدية إداريا والثانية تحدد في السوق الموازية (السوق السوداء)¹. وخلال هذه المرحلة عرفت الجزائر نوعين من أنظمة الصرف الأول هو نظام سعر الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة أما الثاني هو نظام سعر الصرف الثابت بالنسبة لسلة عملات:

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1962-1973):

شهدت هذه المرحلة عدة تطورات في نظام صرف الدينار يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال انتمت الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي.
- قامت السلطات النقدية سنة 1963 بإنشاء ما يسمى " الرقابة على الصرف " على جميع العمليات مع بقية العالم، وهذا الإجراء جاء للحد من مخاطر هروب رؤوس الأموال، وكان هذا التغيير مصحوباً بعدة إجراءات غرضها مراقبة التجارة الخارجية والحد من الواردات.
- تم إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية "الدينار الجزائري" يوم 10 أفريل 1964 والتي ثبتت قيمتها آنذاك بـ 180 ملغ من الذهب الخالص، وبالتالي عوض "الدينار الجزائري" عملة "الفرنك الفرنسي الجديد" بسعر صرف واحد دينار يساوي واحد فرنك فرنسي.
- في سنة 1968 تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربة حادة، اضطرت به إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، وشرعت الجزائر خلال هذه الفترة في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي (1967-1969) الذي يعتبر أول مخطط تنموي بعد الاستقلال وضع الجزائر في طريق تطوير الإنتاج وقد تطلب هذا المخطط استقرار سعر

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 216-217.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

الصرف، لذا لم تقم الجزائر بإتباع الفرنك الفرنسي في التخفيض، واستمرت العلاقة الثابتة بين الفرنك الفرنسي والدينار الجزائري.

- نتج عن انخفاض الفرنك الفرنسي إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي ركز على تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي وتطوير المناطق الريفية¹.

ثانيا: نظام سعر الصرف الثابت بالنسبة لسلة عملات (1974-1994):

بعد انهيار نظام "بروتون وودز" ونتيجة للصدمة البترولية سنة 1973 ارتفعت أسعار البترول بشكل كبير، وانخفضت قيمة الدولار والذي تم تعويمه، ما أدى الى انخفاض إيرادات المحروقات المسعرة بالدولار عند تحويلها بالدينار الجزائري، هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية وعلى غرار باقي الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي إعادة النظر في نظام الصرف، وعليه فقد قامت منذ جانفي 1974 بالتخلي عن ربط سعر صرف الدينار بالفرنك الفرنسي (أي عملة واحدة) والتحول الى نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من أربعة عشر (14) عملة لأهم شركائها التجاريين (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدانماركي، الجنيه الإسترليني، الكورون النرويجي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البيزيتا الإسبانية)². كما هو موضح في الجدول رقم (03)، حيث كان الهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار الجزائري، وكذلك استقلاليته عن أي عملة من العملات القومية أو أي منطقة من المناطق النقدية كما تم منح الدولار الأمريكي وزنا كبيرا ونسبيا في السلة، يرجع ذلك إلى أهميته في حسيلة الصادرات ومدفوعات خدمة الدين، ويسعى هذا النظام الجديد إلى تحقيق هدف مزدوج:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تتازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار³.

¹ دردوري لحسن، لقليطي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 1، العدد 1، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017، ص ص 126-127.

² امين صيد، مرجع سبق ذكره، 258.

³ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 156.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (01): العملات المكونة للسلة سنة 1973.

العملة	النسبة
الدولار الأمريكي	40.15%
الفرنك الفرنسي	29.2%
المارك الألماني	11.5%
الليرة الإيطالية	4%
الجنيه الاسترليني	3.85%
الفرنك البلجيكي	2.5%
الفرنك السويسري	2.25%
البيزتا الإسبانية	2%
الفلورين الهولندي	1.5%
الكورون السويدي	1.5%
الدولار الكندي	0.75%
الشيلينغ النمساوي	0.5%
الكورون الدانماركي	0.2%
الكورون النرويجي	0.1%

المصدر: تلمساني حنان، أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018، ص 138.

ويتم حساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري على أساس الخطوات التالية:¹

1. حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري، بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب

التغيير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي: $\frac{(\$ / jio) - (\$ / jin)}{(\$ / jio)}$ أو $\frac{(\$ / jio) - (\$ / jin)}{(\$ / jin)}$ على أن تؤخذ

القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين: $(\$ / jio)$ أو $(\$ / jin)$ ، كمقام لحساب التغيير النسبي ونرمز هنا:

$\$$: الدولار الأمريكي

ji : كل عملة من العملات الصعبة (14) التي تكون سلة الدينار.

$\$ / jio$ = سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة سنة الأساس 1974.

$\$ / jin$ = سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات التي تتكون منها سلة الدينار، السائد يوم التسعير.

¹ محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 157.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

0: سنة الأساس 1974. n : يوم التسعير.

2. حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملة التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري، بالنسبة للدولار الأمريكي، أي مجموع التغيرات النسبية $\$/j_i$ ، مرجحة بالمعامل a_i ، يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

3. حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري، يتم هذا الحساب يوميا وفق الطريقة التالية.

$$(\$ / DA)_n = (\$ / DA)_0 \cdot (1 + \text{مجموع التغيرات النسبية } (\$ / j_i) \text{ مرجحة بالمعامل } a_i).$$

$(\$ / DA)_n$: سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري.

$(\$ / DA)_0$: سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في سنة الأساس 1974.

4. يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري، بالنسبة للعملة الأخرى المسعرة من طرف

البنك المركزي، وتحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة، لنأخذ مثلا المارك الألماني:

$$\frac{(\$ / DA)}{(\$ / DA)} = \left(\frac{DM}{DA} \right)$$

السلة وهكذا مكّنت هذه الطريقة في تحديد قيمة الدينار من توفير الخصائص التالية:

- إمكانية تسعيرة العملات الأجنبية يوميا، وبشكل موحد، انطلاقا من نظام التثبيت بباريس على الساعة الخامسة مساء.

- يمثل سعر الصرف المحصل عليه، متوسط أسعار الصرف عند الشراء والبيع.

المطلب الثاني: نظام التعويم المدار

عرف الدينار الجزائري خلال هذا النظام مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي، بحيث أصبح يتحدد وفق قواعد

العرض والطلب. وقد مر سعر صرف الدينار خلال هذه الفترة بمراحل التالية:

أولا: نظام جلسات التثبيت (1994-1995):

في أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام

جلسات التثبيت "Fixinge" بداية من 1994/10/1 تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت

إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعياً، لكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ

المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية "الدولار الأمريكي" على أساس سعر صرف

أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال

عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

سعر صرف الدينار عند أقل عرض، الذي كان مرفوق ببرنامج التعديل الهيكلي، الذي جاء من أجل تعزيز الإصلاحات والنهوض بالاقتصاد الوطني، وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية 31 ديسمبر 1995¹.

ثانيا: سوق الصرف ما بين البنوك (1995-1996):

وفي 23 ديسمبر 1995 أصدر بنك الجزائر لائحة رقم 95-08 تدعو فيها عن بداية تبني نظام آخر للصرف وهو نظام التعويم المدار في إطار ما يسمى سوق الصرف ما بين البنوك . القائمة على بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية. الذي انطلق نشاطه رسمياً في 02 جانفي 1996، وتتحدد أسعار الصرف فيه وفق قواعد العرض والطلب مع إجبارية تدخل السلطة النقدية قصد حماية العملة الوطنية من التدهور، كما اتخذت السلطات النقدية في ديسمبر 1996 خطوة أخرى لإصلاح نظام الصرف بعد إنشاء مكاتب الصرفية لتعميق السوق وتسهيل وصول الجمهور إلى النقد الأجنبي، كما فوض للبنوك التجارية بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغير ذلك من النفقات في الخارج، وهذا في حدود سقف معين وما تجاوزه يتطلب منه الحصول على تصريح من بنك الجزائر وألغيت القيود المفروضة على المدفوعات لأغراض السياحة في عام 1997².

المطلب الثالث: سياسة الرقابة على الصرف

يقصد بالرقابة على الصرف "تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقاً للمصالح الوطنية، والسهر على عمليات التنازل والحيازة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج"³.

يمكن تقسيم مراحل تطور سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر إلى فترتين يفصل بينهما قانون 90-10 الخاص بالنقد والقرض بتاريخ 14 أبريل 1990.

أولاً: سياسة الرقابة على الصرف قبل سنة 1990:

1. **مرحلة (1962-1970):** تميزت هذه المرحلة بسلسلة من إجراءات الهادفة إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية وتخليص البلاد من الوصاية المفروضة عليها من طرف القوى الاستعمارية، وذلك بإقامة علاقات اقتصادية أوسع مع بلدان أخرى وتنشيط التجارة الخارجية، وقد اعتمدت في ذلك على عدة أدوات أهمها:

¹ بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 5، العدد 7، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009، ص 55.

² بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس يومي 4/5 ديسمبر 2006، ص 87.

³ محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 171.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على

الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

- نظام الحصص: يخص نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت كل من الصادرات والمستوردات تخضع لاحترام الحصص المقررة لها، والحصول على ترخيص مسبق من طرف وزارة المالية، من أجل حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري وإعادة توجيه المستوردات والحد من السلع الكمالية.
- تنويع العلاقات التجارية وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية.
- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية بواسطة مجموعة من الهيئات الاحتكارية المسيرة مباشرة من طرف الدولة¹.

2. مرحلة (1971-1977): تميزت هذه المرحلة بتكثيف عملية إنشاء الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، حيث أنه في 1971/07، تم إصدار سلسلة من الأوامر، تعطي لبعض الشركات حق احتكار الواردات من سلع الفرع الذي تنتمي إليه، كما ألغي المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا، وتم إقرار غلاف مالي سمي بالترخيص الإجمالي للواردات (A.G.I) للاستجابة لاحتياجات الشركات في مجال مدخلاتها من الواردات، وقد نتج عن هذه الإجراءات جملة من السلبات:

- تمركز الصلاحيات، وبروز نزاعات بين مؤسسات الدولة والوصاية.
- غياب برمجة صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحتكرة، وانتشار أزمة الندرة.
- تدهور خدمات ما بعد البيع التي مست المنتجات الصناعية المستوردة².

3. مرحلة (1978-1987): عرفت هذه المرحلة صدور القانون 1978/02 بتاريخ فيفري 1978 والمتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية وتأميم جميع العمليات المتضمنة لبيع وشراء السلع والخدمات مع الخارج، ونص على مباشرة الهيئة العمومية وحدها للعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي العالم، ونص أيضًا على إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية، وكلفت الهيئة العمومية بمباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والعالم ومكّن مصالح الجمارك من التدخل لعدم السماح للسلع الممنوعة من الدخول إلى التراب الوطني.

¹ سمية زيرار، أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014، ص 107.

² بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 132.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

وبصدور القانون رقم 1986/12 والمتعلق بنظام البنوك والقرض، استعاد البنك المركزي لصلاحياته في مجال الصرف، وسمح للمصدرين الخواص بفتح حسابات خاصة بالدينار قابلة للتحويل، وأعفيت الواردات والصادرات التي تتم دون دفع من إجراءات التجارة الخارجية¹.

أخيرا قانون 88-01 الصادر بتاريخ 12/01/1988، والمتضمن استقلالية المؤسسات الاقتصادية، أعطى نتائج ملموسة بخصوص تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي الجزائري، وذلك بالنظر إلى المهام الجديدة التي أوكلت إلى مؤسسة البنك المركزي المتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، وتم أيضا إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بميزانية العملات الصعبة، وأصبحت تقوم البنوك بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي، بتمويل واردات المؤسسات في إطار القروض التي تتم بين الحكومات².

ثانيا: سياسة الرقابة على الصرف ما بعد سنة 1990

عرفت هذه المرحلة إصلاحات جذرية فيما يخص الرقابة على الصرف، جاءت عقب صدور قانون 90-10 الصادر بتاريخ 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض وكانت تهدف لسماع بانفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، من خلال إيجاد مناخ مناسب لحركة رؤوس الأموال وفتح المجال للاستثمار الأجنبي ولتحقيق ذلك أعطى هذا القانون للبنك المركزي الجزائري كل الصلاحيات التي تسمح له بالتدخل في مجال الرقابة على الصرف فيما يخص عمليات الاستيراد والتصدير، والاستثمارات الأجنبية في الجزائر، والاستثمارات الجزائرية في الخارج، وحسابات العملات الأجنبية والعمليات الجارية الأخرى.

وقد أعقب هذا القانون عدة نصوص قانونية، تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية، منها النظام 92-04 الصادر بتاريخ 22/03/1992 المتعلق بمراقبة الصرف، لكنه سرعان ما تم تعويضه بالنظام رقم 95/07 الصادر بتاريخ 23/12/1995، ومن بين ما نص عليه هذا النظام:

1. إدارة الموارد من العملات الصعبة: لقد سمح هذا النظام للمقيمين في الجزائر من الاستفادة من العملة الصعبة مقابل الدينار في إطار الالتزامات المبرمة مع الخارج، وذلك عن طريق البنوك والمؤسسات المالية، ويعتبر تسيير جميع الموارد من العملة الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات، والمواد المنجمية، والقروض الخارجية، والقروض الموجهة لتمويل ميزان المدفوعات، من صلاحيات بنك الجزائر، ويتم التنازل عنها لصالح هذا الأخير، ويستفيد المصدرون من حصة مداخل صادراتهم من العملة الصعبة، وتختلف هذه الحصة باختلاف نشاط التصدير 10% للنقل والبنوك والتأمين، 20% للسياحة ومختلف الأنشطة المتعلقة

¹ ليندة بلحارث، طبيعة نظام الرقابة على الصرف في الجزائر، مجلة معارف، المجلد 4، العدد 6، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2009، ص 207.

² بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

بصناعة الخمر، 50% للمحاصيل الزراعية والصيد، 100% لكل القطاعات الأخرى باستثناء المعادن والمحروقات التي تعد ملكا للمجموعة الوطنية، وترصد المبالغ التي يستفيد منها المصدرون في حسابات بالعملات الأجنبية مفتوحة لدى البنوك التجارية.

2. **الوسطاء المعتمدون:** يؤهل الوسطاء المعتمدون وحدهم، دون سواهم للقيام بعمليات بالعملات الصعبة و/أو بعمليات الصرف وذلك لحسابهم أو لحساب زبائنهم.

3. **حسابات بالعملات الصعبة:** سمح هذا النظام للمقيمين وغير المقيمين، فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى البنوك الوسيطة المعتمد، ويمكن الإيداع في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل، وتستفيد ودائع الأشخاص الطبيعية من مكافأة حسب الأجل المحدد لها، وتستفيد ودائع الأشخاص المعنوية من مكافأة ابتداءً من الشهر الثالث، وعلاوة أخرى ابتداءً من الشهر السادس¹.

4. **تنظيم عمليات تسديد الصادرات والواردات:** يجب أن تخضع جميع عقود تصدير والاستيراد من السلع والخدمات مهما كان نوعها الى تعيين محل لدى بنك وسيط معتمد، وهذا البنك هو وحده من يتكلف بتحويل التدفقات المالية المتعلقة بالاستيراد أو التصدير المعني، وتجدر الإشارة إلى أن توظيف العملية التجارية بين المتعامل الجزائري والمتعامل الأجنبي لن يكون مقبولا إلا بعد تأكد المصرف الوسيط من أن كافة الشروط الفنية والتنظيمية قد تم استقائها، كما يحق للمتعامل الاقتصادي الالتجاء إلى بنك الجزائر عند حدوث أي نزاع في هذا المجال.

أما بالنسبة لعملية التسديد المالي في أي عملية تجارية يمكن أن تتم نقدًا أو لأجل، ففي حالة التسديد لأجل يستطيع المتعامل الاقتصادي الاحتياط ضد مخاطر الصرف وهذا بالالتزام مع مصرفه بشراء عملة أجنبية لتغطية المدفوعات الخارجية.

المطلب الرابع: سياسة تخفيض قيمة الدينار

بعد أزمة انهيار البترول 1986 وأحداث أكتوبر 1988 لجأت الحكومة الجزائرية بداية من 1990 إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الجديدة في إطار الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي والتي تمثلت مجملها فيما يلي:

- إقرار التحويل الجزئي للدينار ابتداءً من 1991 تماشيًا مع اعتماد القرض القابل للتحويل مدة ثلاثة سنوات.
- مواصلة تحرير الأسعار حيث وصلت نسبة التحرير سنة 1994 إلى (84%) من اجمالي السلع المكونة لمؤشر أسعار المستهلك.
- تخفيض الدينار الجزائري بـ (40%).

¹ محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 184.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

إن مختلف التعديلات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية اتجاه سعر صرف الدينار الجزائري، والتي كانت تهدف في مجملها، إلى استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بشكل تدريجي وفي نفس الوقت إعطاء فرصة للحكومة والمؤسسات الاقتصادية بأن تتجاوز مع هذا التغيير بالشكل التدريجي، كذلك طمعاً في انتعاش وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية¹.

وقد تمت هذه العملية وفق الطرق التالية:

أولاً: الانزلاق التدريجي:

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، طبق خلال فترة امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، ويعود سبب هذا الانزلاق نتيجة ضعف احتياطات الصرف وكذلك زيادة ثقل الدين الخارجي، وخلال هذه الفترة انتقل معدل صرف الدينار من 4.93 دج / دولار في نهاية 1987 إلى 8.03 دج / دولار في نهاية 1989، وانطلاقاً من نوفمبر 1990 وتماشياً مع تسريع تطبيق الإصلاحات، تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12.11 دج / دولار في نهاية 1990، وقد استمر الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية، وقد أعلن عن هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991 حيث تم تعديل معدل صرف الدينار ليصل إلى 15.88 دج / دولار في نهاية جانفي 1991 ثم 16.39 دج / دولار في نهاية فيفري 1991 ليصل إلى 17.76 دج / دولار في نهاية مارس 1991، واستقر معدل صرف الدينار عند هذا المستوى طيلة الأشهر السنة التالية، قبل اعتماد التخفيض الصريح في سبتمبر 1991 والذي تم بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22.5 دج / دولار. ويمكن توضيح مراحل عملية الانزلاق من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بين 1986-1991.

الفترة	سعر الصرف مقابل كل دولار	النسبة (%)
نهاية 1987	4.936	/
نهاية 1989	8.032	38.55%
نوفمبر 1990	10.119	20.63%
نهاية 1991	12.1191	16.503%
جانفي 1991	13.581	10.76%
نهاية جانفي 1991	15.889	14.52%
نهاية فيفري 1991	16.5946	4.25%

¹ قاصدي عبد السلام، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 171.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

نهاية مارس 1991	17.7653	%6.589
مارس 1991-1994	22.5	%21.04

المصدر: بوحركات بوعلام، أثر تغيير أسعار صرف العملات الرئيسية على الإيرادات البترولية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص 73.

ثانيا: التخفيض الصريح:

اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، اجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10% وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994، بتخفيض نسبة تفوق 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار ما يقارب 36 دج / دولار¹. وفي نهاية سبتمبر 1994، تم تخفيض قيمة الدينار ثانية بحيث أصبح سعر صرف 1 دولار مقابل 41 دينار جزائري، وذلك بغية تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، لغرض التحكم في الاستقرار المالي والاقتصادي وكذا رفع الصادرات، تمت عملية التخفيض في ظل مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994-21 ماي 1995، ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995-21 ماي 1998². ويمكن توضيح تطور سعر صرف الدينار الجزائري في ظل التخفيضات المتتالية خلال (1990-2022) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): تطور سعر الصرف الرسمي (الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة) خلال الفترة (1990-2022).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
DA/\$	8.95	18.47	21.83	23.34	35.05	47.66	54.74	57.70	58.73	66.57	75.25
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
DA/\$	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58	72.64	74.38	72.93
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
DA/\$	77.53	79.36	80.57	100.69	109.44	110.97	116.59	119.35	126.77	135.06	141.99

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني:

<http://data.albankaldawli.org>

من خلال الجدول أعلاه، يمكن تقسيم تطور سعر صرف الدينار الجزائري إلى ثلاث مراحل:

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

² قاصدي عبد السلام، مرجع سبق ذكره، 172.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

1. **المرحلة الأولى (1990-2000):** بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 ومع شروع الدولة الجزائرية في إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، وبالأخص بعد إبرام اتفاق (ستا ندباي 2) واتفاق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994، قامت السلطات النقدية بإجراء تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري، منها تخفيض الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار في نهاية سبتمبر 1991، ثم قامت بعدها السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين وذلك ما بين شهر أبريل وسبتمبر سنة 1994، بنسبة تفوق 40.17%، وعلى ضوء هذه التخفيضات انتقل سعر الصرف سنة 1994 إلى 35.05 دج/\$ بعدما كان 8.95 دج/\$ سنة 1990، ثم واصل الدينار انخفاضه طيلة سنوات تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، لينتقل من 47.66 دج/\$ سنة 1995 إلى 75.25 دج/\$ سنة 2000 بمعدل انخفاض قدره 37%.
2. **المرحلة الثانية (2001-2014):** شهدت هذه المرحلة استقرار نسبي في سعر صرف الدينار مقابل الدولار، فقد انحصر سعر صرف الدينار في مجال تراوح بين [60، 80] دينار لكل دولار، وترجع الأسباب إلى التحسن الكبير الذي شهده ميزان المدفوعات الجزائري بسبب ارتفاع أسعار النفط، وقيام بنك الجزائر بتطبيق سياسة استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بالتوازي مع تطبيق سياسة نقدية تهدف إلى الحفاظ على مستوى تضخم ضعيف (3%) في ظل نظام التعويم المدار¹.
3. **المرحلة الثالثة (2015-2022):** شهدت هذه المرحلة انخفاضاً كبيراً للدينار الجزائري بداية من 2015، بحيث انتقل من 80.57 دج/\$ نهاية 2014 إلى 100.69 دج/\$ نهاية 2015 بمعدل انخفاض قدره 20%. وذلك نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية في جوان 2014، بعدها استمر الدينار الجزائري في الانخفاض ليصل إلى مستويات لم يشهدها من قبل، حيث انتقل من 100.69 دج/\$ سنة 2015 إلى 126.77 دج/\$ و 135.06 دج/\$ و 141.99 دج/\$ خلال السنوات 2020 و 2021 و 2022 على التوالي، وهذا راجع إلى أسباب عديدة منها انخفاض مداخل المحروقات بسبب الأزمة النفطية التي لم يخرج منها الاقتصاد الجزائري منذ 2014، ضعف الطلب على الدينار الجزائري في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تداعيات أزمة Covid 19 التي أثرت على الطلب العالمي للبترول. ما يمكن استخلاصه من هذا التحليل هو أن السبب الأساسي وراء هذه التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار هو ضعف التنويع وإنتاجية الاقتصاد الجزائري واعتماده المفرط على قطاع المحروقات، وهو ما يجبر البنك المركزي الجزائري ربط سعر الصرف الدينار بأسعار البترول، بحيث يقوم بتطبيق سياسة تخفيض قيمة الدينار بشكل متكرر كلما انخفضت أسعار البترول.

¹ بورحلي خالد، محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019، ص 72.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2022)

في هذا المبحث سنقوم بتحليل المؤشرات الأساسية للاستقرار الاقتصادي في الجزائر، والمتمثلة في النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات، خلال (1990-2022) وهذا حتى يتسنى لنا معرفة الوضعية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

برغم من تبني الجزائر مجموعة من الخطط التنموية والإصلاحات الاقتصادية مع بداية 1990، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي لا تزال ضعيفة جدًا، وهذا يعود بالأساس إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع النفط وضعف التنويع الاقتصادي، حيث نجد أن التغير في معدلات النمو الاقتصادي ترتبط أكثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار البترول، ولتحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2022) نقوم بتقسيم هذه الفترة على مرحلتين، المرحلة الأولى (1990-1999)، المرحلة الثانية (2000-2022).
أولاً: المرحلة الأولى خلال (1990-1999): شهدت معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه المرحلة نسب ضعيفة جدًا في الفترة (1990-1994) بعدها بدأت تتحسن بداية من 1995، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-1999) (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2
سعر البترول (دولار/ برميل)	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.28	17.91

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على:

• بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني: <http://data.albankaldawli.org>

• التقارير السنوية لبنك الجزائر على الموقع الالكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي تشهد تذبذبات حادة خلال فترة (1990-1999)، فخلال (1990-1994) شهدت معدلات النمو الاقتصادي قيم ضعيفة جدًا متأرجحة بين سلبية وإيجابية، حيث سجلت في سنة 1990 معدل (0.80%) ثم انخفضت سنة 1991 إلى معدل (-1.20%)، بعدها ارتفعت إلى (1.80%)، لتعود بالانخفاض مجدداً إلى معدل (-2.10%) و (-0.90%) خلال سنتي 1993 و 1994 على التوالي، ويعود ذلك إلى تداعيات الأزمة النفطية 1986 التي لم يتعافى منها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، فتسببت في الاختلالات الداخلية والخارجية، تمثلت أساساً في عجز ميزان المدفوعات، وتفاقم المديونية الخارجية، بالإضافة إلى ذلك ضعف معدلات الإنتاج والاستثمار، وكذلك تدهورت الأوضاع

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

السياسية والأمنية آنذاك، مما أنعكس كل ذلك بشكل سلبي على معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة (1990-1994).

أما في النصف الثاني من التسعينات، فنلاحظ تحسن تدريجي في معدلات النمو الاقتصادي لتسجل خلال الفترة (1995-1999) معدلات نمو إيجابية، وهذا يدل على تحسن الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة نتيجة تحسن أسعار البترول وكذلك نتيجة تسريع وتيرة الإصلاحات منذ 1995 الذي سمح بتوقيف مسار التدهور السابق، كما نلاحظ تراجع بشكل طفيف في معدل النمو سنة 1997 إلى (1.1%). بسبب الظروف المناخية السيئة، وانخفاض قدرة الإنتاج الزراعي بـ 24% وكذا ضعف نمو القطاع الصناعي¹، إضافة إلى تراجع سعر البترول إلى حدود 18.68 دولار للبرميل، في حين ارتفع معدل النمو سنة 1998 إلى (5.1%) وهي نسبة كبيرة مقارنة بالسنوات الماضية، بالرغم من انخفاض أسعار البترول إلى 12.28 دولار للبرميل، والسبب يعود إلى ارتفاع معدلات نمو قطاع خارج المحروقات خاصة القطاع الصناعي بنسبة (9.2%) والقطاع الزراعي بنسبة (11.4%)، كما هو موضح في الجدول رقم (05)، وخلال سنة 1999 انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى (3.2%)، نتيجة تراجع أداء قطاعات خارج المحروقات (الزراعي والصناعي) إلى (2.7% و -0.8%) كما هو موضح في الجدول (05).

الجدول رقم (05): التوزيع القطاعي لنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1997-1999). (%)

الفروع	1997	1998	1999
المحروقات	6.0	4.0	6.1
الزراعة	-13.5	11.4	2.7
المناجم	-13.4	5.5	-3.0
الطاقة والمياه	3.9	8.7	7.0
الصناعة	-7.6	9.2	-0.8
الصناعة في القطاع الخاص	5.0	5.0	8.0
البناء والأشغال العمومية	2.5	2.4	1.4
خدمات خارج الإدارة العامة	2.4	5.4	3.5
خدمات الإدارة العامة	3.0	2.5	3.0
رسوم الاستيراد والضرائب	0.5	5.4	-0.5

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر لسنة 2002.

¹ حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، مجلة les cahiers du MECAS

المجلد 3، العدد 1، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2007، ص 336.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

ثانيا: المرحلة الثانية خلال (2000-2022): عرف النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2000-2022) معدلات إيجابية تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض كما هو موضح في الجدول رقم (06):

الجدول رقم (06): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2000-2022). (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر البترول (دولار/ برميل)	28.5	24.85	25.24	28.96	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25	80.15
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	3.8	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6
قطاع المحروقات (%)	4.0	-1.9	3.9	8.5	3.0	5.7	-3.0	-0.9	-3.2	-8.0	-2.2
قطاع خارج المحروقات (%)	3.8	6.2	6.5	6.6	5.0	6.0	5.4	7.0	6.7	9.6	6.3
الزراعة والغابات وصيد الأسماك (%)	-4.6	12.8	-1.2	19.5	5.4	2.3	8.1	2.5	-3.8	21.1	4.9
الصناعة (%)	1.9	5.1	4.7	2.4	2.8	3.4	3.5	3.0	6.2	8.5	3.4
BTPH بما في ذلك (STPP) (%)	6.4	5.2	10.3	5.6	9.4	9.8	13.0	8.9	8.7	8.5	8.9
الخدمات التجارية (%)	7.6	4.8	6.7	5.2	6.4	9.7	6.4	10.1	8.6	7.7	7.3
الخدمات غير التجارية (%)	2.1	1.9	3.9	2.9	2.3	1.6	3.2	3.6	6.4	7.4	5.7
ن.م.إ. خارج الزراعة (%)	4.9	2.1	6.3	6.0	4.2	6.3	1.2	3.4	2.9	0.3	3.5
* البناء والأشغال العمومية والبترولية بما في ذلك الخدمات العمومية والبترولية.											

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على:

• بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني: <http://data.albankaldawli.org>

• احصائيات بنك الجزائر على الموقع الالكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz>

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسناً ملحوظاً خلال فترة (2000-2010)، فخلال هذه الفترة واصلت الجزائر في مسيرتها التنموية من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين القطاعات الاقتصادية وتمثلت هذه الإصلاحات في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار أي ما يعادل 7 مليار دولار لدعم نفقات التجهيز بهدف الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين (5 و6%)، ثم برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الذي خصص له مبلغ ما يقارب 120 مليار دولار لإعادة إنعاش الاقتصاد، وكان هذا البرنامج موجه بالأساس إلى دعم التنمية المحلية والنهوض بالتشغيل في القطاعات الواعدة والاستراتيجية كقطاع البناء والأشغال العمومية، وقد عرف النمو الاقتصادي خلال سنوات 2002، 2003، 2005، معدلات مرتفعة مقارنة بسنوات الأخرى قدرت بـ 5.6%، 7.20%، و 5.90% على التوالي، فخلال هذه الأعوام ارتفعت فيها معدلات قطاع المحروقات إلى (3.9%، 8.5%، و 5.7%) على التوالي، نتيجة ارتفاع أسعار البترول (25.24، 28.96، و 54.64 دولار للبرميل)، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات قطاع خارج المحروقات إلى (6.5%، 6.6%، و 6%)، خصوصاً ارتفاع معدلات قطاع خارج الزراعة إلى (6.3%، 6%، و 6.3%).

في سنة 2006 و 2007 تراجعت معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة، حيث سجل فيها النمو الاقتصادي معدلات ضعيف جداً قدرت بـ 1.7% و 1.6% على التوالي ويعود ذلك إلى

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

انخفاض أسعار البترول، الأمر الذي أثر على معدلات نمو قطاع المحروقات الذي سجل نسب سلبية بقيمة (-3%) و (-8%)، بالإضافة إلى تراجع معدلات نمو قطاع خارج الزراعة بـ 1.2% و 0.3%. أما بالنسبة لتطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2011-2022) فنوضحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2011-2022). (الوحدة %)

المسنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
سعر البترول (دولار / برميل)	112.94	111.04	109.55	100.2	53.1	45	54.1	72.43	64.44	42.1	72.7	103.65
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.1	1.0	-5.1	3.4	3.2
قطاع المحروقات (%)	-3.3	-3.4	-6.0	-0.6	0.2	7.7	-2.4	-6.4	-4.9	-10.2	10.5	-0.6
قطاع خارج المحروقات (%)	6.2	7.2	7.3	5.6	5.0	2.2	2.1	2.9	2.7	-3.9	2.3	4.3
الزراعة والغابات وصيد الأسماك (%)	11.6	7.2	8.2	2.5	6.0	1.8	1.0	3.5	2.7	1.7	-1.9	5.8
الصناعة (%)	4.2	5.1	4.0	4.0	5.0	3.7	4.7	3.9	4.0	-3.5	5.3	5.2
BTPH بما في ذلك STPP*) (%)	5.2	8.2	6.7	6.8	4.8	5.1	4.6	5.2	3.8	-3.1	4.7	3.3
الخدمات التجارية (%)	7.3	6.4	8.5	8.1	5.4	2.8	3.7	3.2	3.1	-6.7	4.9	5.5
الخدمات غير التجارية (%)	5.5	4.1	3.9	4.4	3.6	1.8	0.5	2.8	1.9	-0.1	1.5	2.8
ن.م. إ. خارج الزراعة (%)	2.1	3.0	2.2	3.9	3.5	3.4	1.3	0.7	0.8	-6.1	4.3	2.9

* البناء والأشغال العمومية والبترونية بما في ذلك الخدمات العمومية والبترونية.

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على:

• بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني: <http://data.albankaldawli.org>

• إحصائيات بنك الجزائر على الموقع الإلكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz>

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016 شهدت نوعاً ما من الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي تراوحت بين 2% و 3%، وبالرغم من انهيار أسعار البترول إلى 53.1 و 45 دولار للبرميل خلال سنتي 2015 و 2016 إلا أن معدلات النمو الاقتصادي بقيت مستقرة في حدود 3% ويرجع هذا الاستقرار النسبي بفضل برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014) الذي خصص له مبلغ 286 مليار دولار لتحديث الاقتصاد وخلق التوازن بين القطاعات واستكمال المشاريع الكبرى، وكذلك ارتفاع نمو قطاع خارج الزراعة (3.5%، 3.4%). لكن مع بداية سنة 2017 إلى غاية 2020 عانى خلالها الاقتصاد الجزائري من العجز في ميزانيته، حيث شهد نمو قطاع المحروقات انكماشاً بمعدلات سلبية كما يظهر في الجدول، الأمر الذي أثر على معدلات النمو الاقتصادي التي تراجعت إلى معدلات ضعيفة قدرت بـ 1.3%، 1.1%، نهاية سنوات 2017، 2018 على التوالي.

وفي سنة 2019 سجلت أيضاً معدلات النمو الاقتصادي انخفاضاً بمعدل 1%، لتسجل بعدها تراجع كبير جداً في سنة 2020 بنسبة (-5.1%)، وهذا بسبب جائحة كورونا التي أثرت على الطلب العالمي للبترول مما أدت إلى انخفاض أسعار البترول إلى 42.1 دولار للبرميل، وبالتالي تراجع معدل قطاع المحروقات بشكل كبير إلى نسبة (-10.2%)، كما أثرت كذلك على قطاع خارج المحروقات الذي أنخفض معدله إلى (-

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

3.9%)، بعدها ارتفع النمو الاقتصادي في عام 2021 بمعدل 3.4% نتيجة الانتعاش القوي في قطاع المحروقات الذي سجل معدل بقيمة 10.5%، وفي سنة 2022 تراجع قليلا معدل النمو الاقتصادي إلى نسبة 3.2% بسبب تباطؤ إنتاج النفط والغاز الطبيعي الذي أدى إلى انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات بـ (-0.6%)، وخلال نفس الفترة تسارع نمو قطاع خارج المحروقات بنسبة 4.3% مدعوما بتعافي الإنتاج في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات.

المطلب الثاني: التضخم

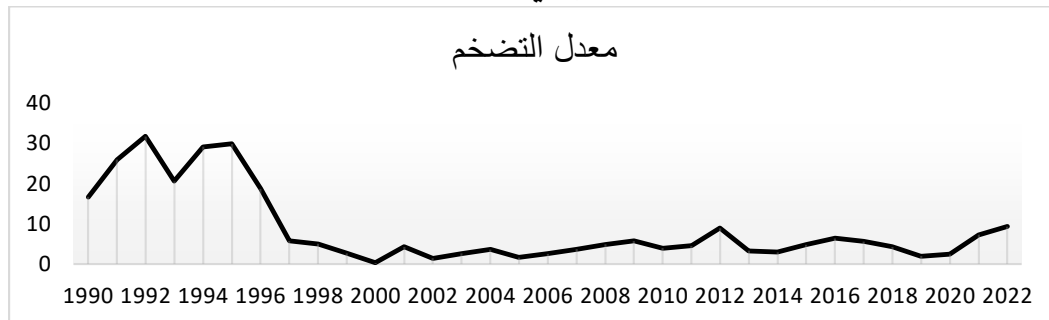
في بداية التسعينات عانى الاقتصاد الجزائري من معدلات مرتفعة من التضخم كانت نتيجة تطبيق سياسة تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار، الأمر الذي انعكس على معيشة الأفراد بشكل سلبي، لكن لم يدم هذا الارتفاع طويلاً حتى انخفض في بداية الألفينات وبعدها بدأ يسجل تدنّبات بين الارتفاع والانخفاض، هذه المعدلات المتغيرة عبر تلك السنوات تعود إلى أسباب عديدة منها ما يعود إلى عوامل خارجية، وأخرى يعود إلى عوامل نقدية وهيكلية على المستوى المحلي. وسنستعرض تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال (1990-2022). (%)

السنوات	معدل التضخم	الكتلة النقدية	السنوات	معدل التضخم	الكتلة النقدية	السنوات	معدل التضخم	الكتلة النقدية
1990	16.65	11.42	2001	4.23	54.05	2012	8.89	10.94
1991	25.89	20.80	2002	1.42	18.05	2013	3.26	8.41
1992	31.67	31.27	2003	2.6	16.31	2014	2.92	14.42
1993	20.54	7.30	2004	3.6	10.45	2015	4.78	0.30
1994	29.05	15.70	2005	1.6	11.69	2016	6.40	0.82
1995	29.78	9.46	2006	2.5	19.64	2017	5.59	8.38
1996	18.68	14.64	2007	3.68	23.09	2018	4.27	11.2
1997	5.73	18.26	2008	4.86	16.04	2019	1.95	-0.85
1998	4.95	19.57	2009	5.74	4.84	2020	2.42	7.45
1999	2.65	13.95	2010	3.91	13.55	2021	7.23	13.18
2000	0.3	14.13	2011	4.52	19.91	2022	9.27	14.33

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي. <http://data.albankaldawli.org>

الشكل رقم (19) تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (08)

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

قبل سنوات التسعينات كان معدل التضخم في الجزائر لا يتعدى 9% في المتوسط ولم تشتعل معدلات التضخم في الجزائر إلا عند بداية تحرير الأسعار ورفع الدعم المباشر، وكان للأزمة النفطية في الثمانينات آثار امتدت حتى سنوات التسعينات مما أدى إلى ظهور معدل تضخم في 1990 يقارب 16.6% نتيجة ارتفاع أسعار الواردات مع تراجع إيرادات الدولة رغم معالجة الحكومة لهذا العجز في الميزانية بالجوء إلى إجراءات زيادة عرض النقود¹، وأخذت في الارتفاع إلى أن وصلت 31.7% سنة 1992 وهو أعلى معدل مسجل في تاريخ الاقتصاد الجزائري، كما شهد معدل التضخم ارتفاعاً آخر في سنة 1994 و1995 بمعدل 29.05% و29.8% على التوالي، ويرجع هذا الارتفاع إلى أسباب عديدة أهمها: تحرير الأسعار منذ سنة 1989 والتي ترتب عنها تحرير 85% من الأسعار، وإلغاء الدعم المالي على معظم السلع الأساسية، إجراء تخفيض كبير في قيمة الدينار لمواجهة العجز في الميزان التجاري، بإضافة إلى زيادة التوسع النقدي (M_2) بنسبة 31.3%. وخلال فترة (1996-2000) صار معدل التضخم أقل بكثير مما كان عليه، واستمر تراجع بصورة سريعة إلى مستويات مريحة بالنسبة للاقتصاد الوطني ببلوغه 0.3% سنة 2000، هذا راجع إلى السياسات المالية والنقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر، وهذا يعني أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يؤتي ثماره، وهو الذي كان يهدف إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري عن طريق تخفيض حجم الطلب الكلي، وهو ما كان فعلاً خلال هذه الفترة، حيث أمكن التحكم في مستويات الانفاق الحكومي والعرض النقدي وبالتالي التحكم في مستويات الأسعار².

أما خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2022 فقد تميزت بارتفاع مستمر لمعدل التضخم لكن في حدود مقبولة. حيث ارتفعت إلى معدل 4.2% في سنة 2001 ومرد ذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 54.05% بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، ليسجل انخفاضاً سنة 2002 بلغ 1.4%، ليرتفع إلى 2.6% سنة 2003 ثم 3.7% سنة 2004، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1.6%، ويعزي هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، وابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالاً

¹ كريم زرمان، وآخرون، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، المجلد 08، العدد 03، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، 2021، ص 553.

² أحمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ورقة، المجلد 4، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015، ص 33.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة¹. بعدها استمر معدل التضخم بارتفاع ليصل إلى 4.86% ثم إلى 5.74% في سنتي 2008 و2009 على التوالي، ويرجع ذلك إلى زيادة أجور التوظيف، وارتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار وكذلك ارتفاع معدلات التضخم المستورد بسبب الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة خاصة أسعار المنتجات الفلاحية خلال هذه الفترة.

ومع بداية عام 2010، تمت المصادقة على قانون المالية التكميلي القاضي باحتواء ضغوط التضخم من خلال إلغاء كافة القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات مما أسفر عن تباطؤ المستوى العام للأسعار إلى 3.9% عام 2010 إذ يعزى تراجع الضغوط التضخمية عام 2010 إلى انكماش مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة. ليستمر بعدها بارتفاع إلى أن وصل إلى أقصى معدل له بـ 8.89% سنة 2012 بسبب زيادة الكتلة النقدية والتي تساهم في التضخم بنسبة 84% نهاية 2011، وهي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة، بالإضافة إلى الارتفاع القوي في أسعار السلع الغذائية خصوصا أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، بينما يبقى أثر سعر الصرف ضئيلا ويقدر بـ 2% مقابل 7% في 2011²، ليسجل التضخم تباطئه سنة 2013 بمعدل 3.2%، ليواصل تباطئه في سنة 2014 بمعدل 2.9%، ويعود ذلك إلى تراجع أسعار المواد الغذائية خاصة أسعار المنتجات الغذائية الطازجة، بالإضافة إلى اعتماد بنك الجزائر على تقنية جديدة لامتصاص السيولة المستقرة في البنوك لأجل 6 أشهر وبمعدل 1.5%.

عرفت السنتين 2015 و2016 عودة تسارع التضخم بعد سنتين متتاليتين من التراجع المعتبر للتضخم (2013 و2014) وخلال سنة 2016 بلغ التضخم معدل 6.4%، نتج تضخم 2016 أساسا عن تضخم أسعار أربع مجموعات من المنتجات الثمانية (التغذية والملابس والاحذية والنقل ومواد متنوعة) حيث ساهمت بواقع 84.3% في معدل التضخم³، بعدها تراجع معدل التضخم إلى أن بلغ نسبة 1.95% في سنة 2019 ويعود ذلك إلى انخفاض التوسع النقدي (M_2) بنسبة (-0.85%) في سنة 2019 مقابل 11.2% في 2018 و8.4% في 2017، بالإضافة إلى انكماش أسعار المنتجات الغذائية بـ 1.8% مقابل 3.5% في سنة 2018⁴. ليرتفع التضخم مجدداً خلال سنتي 2021 و2022 ويصل إلى مستويات مرتفعة تبلغ 7.2% و9.2% على التوالي، حيث تميزت سنة 2021 و2022 بارتفاع كبير في أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية

¹ ربحان الشريف، هوم لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، جامعة البصرة، العراق، 2013، ص 78.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص ص 51-52.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص ص 41-42.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2019: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2020، ص ص 35-36.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

بسبب جائحة كورونا وزيادة الكتلة النقدية بنسبة 13.18% و 14.33% على التوالي، بالإضافة إلى التراجع الحاد للدينار الجزائري أمام الدولار أين سجل 135.06 دج/\$ و 141.99 دج/\$ في سنتي 2021 و 2022 على التوالي.

المطلب الثالث: البطالة

تعد البطالة من أخطر المشكلات الاقتصادية التي تزعزع الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الجزائر، نتيجة عجز النظام السياسي والاقتصادي عن خلق الفرص الاقتصادية والاجتماعية، فبرغم من سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر منذ التسعينات إلى يومنا هذا، كبرامج التعديل الهيكلي، وبرامج الإنعاش وتوطيد النمو الاقتصادي، وإنشاء مجموعة من الأجهزة للدعم والاندماج المهني للشباب، إلا أنها لم ترقى إلى المستوى الذي يمكنها من القضاء على مشكلة البطالة التي لا تزال تسجل معدلات مرتفعة جدًا، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة (1990-2022).

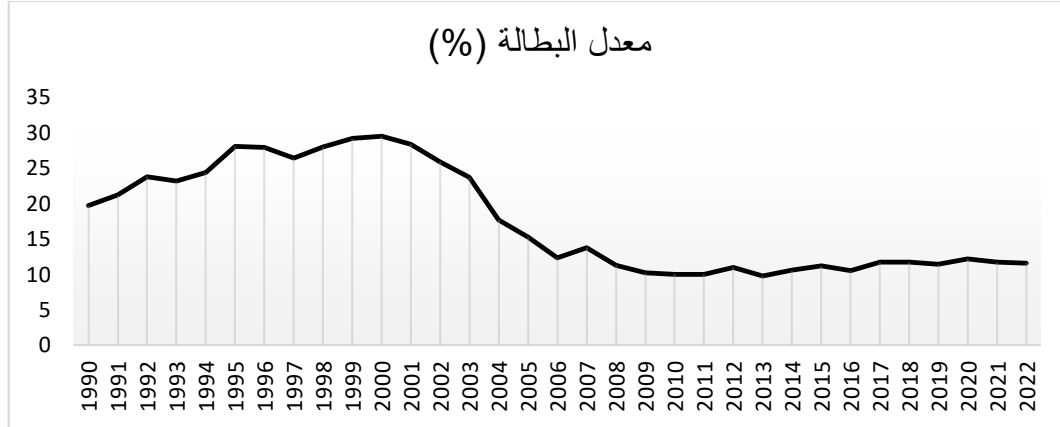
السنوات	معدل البطالة (%)	السنوات	معدل البطالة (%)	السنوات	معدل البطالة (%)
1990	19.7	2001	28.4	2012	11
1991	21.2	2002	25.9	2013	9.8
1992	23.8	2003	23.7	2014	10.6
1993	23.15	2004	17.7	2015	11.2
1994	24.36	2005	15.3	2016	10.5
1995	28.1	2006	12.3	2017	11.7
1996	27.9	2007	13.8	2018	11.7
1997	26.4	2008	11.3	2019	11.4
1998	28.02	2009	10.2	2020	12.2
1999	29.2	2010	10	2021	11.7
2000	29.5	2011	10	2022	11.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر (2004-2021)، على الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz>
- حوصلة إحصائية 1962-2020 - التشغيل، الديوان الوطني للإحصاء، ص 88، على الموقع: <http://www.ons.dz>
- بيانات البنك الدولي على الموقع: <http://data.albankaldawli.org>

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

الشكل رقم (20): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).



المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الجدول رقم (09)

يمكن تقسيم تطور معدلات البطالة في الجزائر إلى مرحلتين:

أولاً: تحليل تطور معدلات البطالة خلال المرحلة (1990-2000):

عرفت الجزائر في هذه المرحلة تزايداً مستمراً في معدل البطالة، حيث انتقل من 19.79% عام 1990 إلى 29.50% عام 2000، ويفسر هذا التصاعد بانخفاض النشاط التنموي نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار البترول، أضف إلى ذلك عجز المؤسسات العمومية بسبب انخفاض الدينار، ما أدى إلى غلق هذه المؤسسات أو خوصصتها، فنتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العمال وارتفاع معدلات البطالة.

بالإضافة إلى ما رأينا من أسباب فإن الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة كانت لها الأثر الكبير في زيادة معدلات البطالة، فلقد أدى اللجوء الاضطراري إلى صندوق النقد الدولي من أجل طلب القروض إلى قبول جملة من الشروط المملة من هذا الأخير أهمها:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي.
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- التقليل من عجز الموازنة العامة وذلك بتخفيض النفقات العامة.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

لقد كان الشرط المتعلق بتخفيض الانفاق العام من أهم الشروط التي ركز عليها الصندوق النقد الدولي ونحن نعلم أهمية الانفاق في رفع معدلات الطلب الكلي ومن ثم خلق فرص التشغيل، خاصة في مثل حالت الركود الاقتصادي التي كانت سائدة في تلك الفترة¹.

ثانياً: تحليل تطور معدلات البطالة خلال المرحلة (2001-2022):

تميزت هذه المرحلة بتراجع مستمر في معدلات البطالة، حيث تراجع معدلاتها من نسبة 29.5% سنة 2000 وهو ما يمثل 2610000 بطل، إلى نسبة 15.3% سنة 2005 ما يمثل 1530000 بطل، ليتسمر هذا التراجع المحسوس في معدلات البطالة ويصل إلى نسبة 9.8% سنة 2013 وهي أدنى نسبة لمعدل البطالة منذ الاستقلال، حيث تمثل هذه النسبة 1175000 بطل، وبعد ذلك استقر معدل البطالة في حدود (10-11%) خلال السنوات الأخيرة، إلا سنة 2020 التي ارتفع فيها معدل البطالة بشكل طفيف إلى معدل 12.2%.

يعود سبب تراجع معدلات البطالة في هذه الفترة إلى تحسن الوضعية الأمنية للبلاد وأواخر التسعينات، والتي ساعدت على الاستقرار السياسي والاقتصادي. رافق ذلك تحسن في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت فيها مخططات عديدة مثل برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي في السنوات 2000-2009 بحيث عرف معدل البطالة انخفاض في هذه المدة بنسبة قدرها 64%- وهو ما يمثل تراجع في عدد البطالين قدره 1438000 بطل، نتيجة تفعيل الأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل بهدف توفير مناصب شغل جديدة. كما أن لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 أثر في المحافظة على معدلات البطالة في حدود 10% في السنوات الأخيرة وهو ما يؤكد تشبع القطاعات الاقتصادية الموفرة للشغل كقطاع الخدمات والتجارة. كما يمكن ربط تحسن معدلات البطالة خلال هذه الفترة إلى تسحن الوضعية المالية في الجزائر بسبب الارتفاع الكبير وغير المسبوق في أسعار النفط والتي كانت 54، 98، 112 دولار في التوسط للسنوات 2005، 2008، 2011 على التوالي، مما ساعد الحكومة على انتهاج سياسة إنفاقية توسعية بهدف تنشيط الاستثمار العمومي وخلق فرص عمل خاصة في قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية، وبصفة غير مباشرة في جميع الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع كصناعة مواد البناء وصناعة الزجاج والنجارة وغيرها. إضافة إلى ذلك عملت الدولة الجزائرية على تشجيع الشراكة مع الشركات الأجنبية وتكثيف التدابير المتعلقة بدعم التشغيل، خاصة دعم تشغيل الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو ما تعلق بدعم العمل المأجور وغيره².

¹ مقراني حميد، أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر للفترة (1988-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015، ص ص 105-106.

² المدهون حسن، إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2016، ص 122.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

أما في سنة 2020 التي ارتفع فيها معدل البطالة بشكل طفيف إلى معدل 12.2%، فإن هذا الارتفاع يعود إلى فيروس كورونا الذي أدى إلى غلق العديد من الشركات في مختلف القطاعات، كما أثر أيضا على الطلب العالمي للبترول مما أدى إلى انخفاض أسعار البترول إلى 42.1 دولار للبرميل، ضف إلى ذلك أنه خلال نفس السنة قامت الدولة الجزائرية بمحاكمة رجال الفساد والذي نتج عنه غلق العديد من مصانع لتكوين السيارات بالتالي أدى إلى تسريح موظفوها. ليسجل معدل البطالة انخفاضا طفيفا خلال سنتي 2021 و 2022 بنسبة 11.7 إلى 11.6% نتيجة بداية تعافي اقتصاد الجزائر من فيروس كورونا.

المطلب الرابع: ميزان المدفوعات

عرفت فترة التسعينات جهودا مبذولة من قبل الحكومة الجزائرية، وهذا بالاعتماد على برامج اصلاحية مدعومة من طرف المنظمات الدولية بهدف إصلاح الاقتصاد الوطني الذي كان يعاني من الاختلالات الخارجية تمثلت أساسا في عجز ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية نتيجة الأزمة النفطية منذ 1986، إلا أن تلك الجهود المبذولة من قبل السلطات لم تستطيع تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية النفطية الأمر الذي انعكس سلبا على وضعية ميزان المدفوعات الذي بقي عرضة لخطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفيما يلي يمكن تحليل تطور أرصدته من خلال الجدول رقم (10):

الجدول رقم (10): تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2022). (مليار دولار).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ميزان العمليات الجارية	1.35	2.39	1.3	0.8	-1.84	-2.24	1.26	3.45	-0.91	0.02	8.93
الميزان التجاري	3.11	4.67	3.21	2.42	-0.26	0.16	4.13	5.69	1.51	3.36	12.30
الصادرات	12.88	12.44	11.51	10.41	8.89	10.26	13.22	13.82	10.14	12.32	21.65
المحروقات	12.35	11.97	10.98	9.88	8.61	9.73	12.65	13.18	9.77	11.91	21.06
الأخرى	0.53	0.47	0.53	0.53	0.28	0.53	0.57	0.64	0.37	0.41	0.59
الواردات	9.77	7.77	8.30	7.99	9.15	10.1	9.09	8.13	8.63	8.96	9.35
حساب رأس المال	-1.57	-1.88	-1.06	-0.81	-2.54	-4.07	-3.35	-2.29	-0.83	-2.40	-1.36
احتياطات الصرف	0.8	1.6	1.5	1.5	2.6	2.1	4.2	8.05	6.84	4.4	11.9
رصيد ميزان المدفوعات	-0.22	0.53	0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09	1.16	-1.74	-2.38	7.57
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ميزان العمليات الجارية	7.06	4.37	8.84	11.12	21.23	28.95	30.54	34.45	0.40	12.15	17.77
الميزان التجاري	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.60	7.78	18.20	25.96
الصادرات	19.09	18.71	24.47	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18	57.09	72.89
المحروقات	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.42	56.12	71.66
الأخرى	0.56	0.61	0.47	0.67	0.74	1.13	0.98	1.40	0.77	0.97	1.23
الواردات	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35	37.99	37.4	38.89	46.93
حساب رأس المال	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.29	-11.22	-0.99	2.54	3.45	3.18	0.38
احتياطات الصرف	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.1	148.91	162.22	182.22
رصيد ميزان المدفوعات	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58	20.14
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

19.46	-4.51	-18.68	-16.91	-16.88	-22.33	-26.55	-27.29	-9.28	1.15	12.42	ميزان العمليات الجارية
26.85	1.17	-13.62	-9.31	-7.43	-14.41	-20.13	-18.09	0.46	9.88	20.17	الميزان التجاري
61.08	38.64	21.93	35.31	41.15	34.57	29.31	34.57	60.13	64.87	71.74	الصادرات
59.74	34.06	20.02	33.24	38.90	33.20	27.92	33.08	58.46	63.82	70.58	المحروقات
5.98	4.57	1.91	2.07	2.24	1.37	1.39	1.49	1.67	1.05	1.15	الأخرى
38.69	37.46	35.54	44.63	48.57	48.98	49.44	52.65	59.67	54.94	51.57	الواردات
-0.98	3.16	2.32	0.028	1.09	0.57	0.52	-0.25	3.40	-1.02	-0.36	حساب رأس المال
61.7	45.3	48.17	62.76	79.88	97.33	114.14	144.13	178.94	194.01	190.66	احتياطات الصرف
18.46	- 1.48	-16.37	-16.93	-15.82	-21.76	- 26.03	-27.54	-5.88	0.13	12.06	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر (2002-2021)، على الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz>
- النشرات الإحصائية (سلسلات بأثر رجعي)، على الموقع: <http://www.bank-of-algeria.dz>
- بيانات البنك الدولي على الموقع: <http://data.albankaldawli.org>

من خلال الجدول (10) يمكن تتبع أرصدة ميزان المدفوعات على النحو التالي:

أولاً: على مستوى ميزان العمليات الجارية:

عرف ميزان العمليات الجارية خلال الفترة (1990-2000) أرصدة ضئيلة ومتذبذبة، لم تتجاوز 3.45 مليار دولار خصوصاً خلال السنوات 1994، 1995، 1998، التي سجل فيها أرصد سالبة بلغت (-1.84) و (-2.24) و (-0.91) على التوالي، باستثناء سنة 2000 التي عرف فيها فائضاً بلغ 8.93 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات من المحروقات نتيجة تراجع أسعار البترول، بإضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية، في حين عرف ميزان العمليات الجارية خلال الفترة (2000-2021) فائضاً مستمراً خاصة خلال السنوات 2006، 2007، 2008، التي عرف فيها فائضاً كبيراً بلغ 34.06، 34.24، 40.60 مليار دولار على التوالي، وهذا يرجع إلى التحسن الملحوظ في حصيلة الصادرات من المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، أما خلال الفترة (2012-2022) عرف فيها ميزان العمليات الجارية تدهوراً مستمراً انتقل من 12.42 مليار دولار سنة 2012 إلى 1.15 مليار دولار سنة 2013 ليسجل عجزاً بقيمة (-9.28) مليار دولار واستمر هذا العجز لمدة طويلة رافقت معظم السنوات التي تلت سنة 2014 إلى سنة 2022، ويعود ذلك إلى التدهور المستمر في حصيلة الصادرات من المحروقات نتيجة الاستمرار في انخفاض أسعار البترول منذ منتصف 2014.

ثانياً: على مستوى الميزان التجاري:

يلاحظ من خلال الجدول (10) أن رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000 عرف رصيماً موجبا لكن بقيم ضعيفة في كل السنوات باستثناء سنة 1994 أين عرف رصيماً سلباً بقيمة (-) 0.26 مليار دولار، ويعود ذلك إلى الانخفاض المستمر في حصيلة الصادرات الذي انتقل من 12.88 مليار دولار سنة 1990 إلى 8.89 مليار دولار سنة 1994 وهذا نتيجة تراجع الصادرات النفطية جراء انخفاض

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

أسعار البترول، في حين تبقى الصادرات غير النفطية تسجل قيم ضعيفة جدًا. وخلال الفترة (2000-2012) سجل رصيد الميزان التجاري فائضًا مستمرًا خصوصًا خلال سنوات 2006، 2007، 2008، أين عرف فائضًا كبيرًا بلغ 34.06، 34.24، 40.60 مليار دولار على التوالي، ويعود هذا التحسن في الميزان التجاري إلى ارتفاع في حصة الصادرات النفطية بفعل ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة.

أما خلال الفترة (2012-2022) عرف الميزان التجاري تدهورًا انتقل من 20.17 مليار دولار سنة 2012 إلى 0.46 مليار دولار سنة 2014 ليسجل بعدها عجزًا كبيرًا بقيمة (-18.09) في سنة 2015 و (-20.13) في سنة 2016 واستمر هذا العجز لمدة طويلة رافقت معظم السنوات التي تلت سنة 2016 إلى غاية 2022، ويعود ذلك إلى التدهور المستمر في حصة الصادرات من المحروقات نتيجة الاستمرار في انخفاض أسعار البترول منذ منتصف 2014، وبالتالي يؤكد هذا التفسير أن تراجع أو الارتفاع في أسعار البترول يؤثر بشكل مباشر في حصة الصادرات الجزائري ومن ثم في رصيد الميزان التجاري أي أن هناك علاقة طردية بينها.

ثالثًا: على مستوى ميزان حساب رأس المال:

تميز رصيد حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة (1990-2007) بالعجز والتذبذب، حيث كان رصيده سالبًا طوال هذه الفترة وهذا يعني أن التدفقات المالية الصادرة من الجزائر أكبر من تلك الواردة إليها، بسبب سداد الجزائر لديونها طويلة الأجل بالإضافة إلى ضالة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية، بعد هذه الفترة سجل رصيد ميزان حساب رأس المال فوائض معتبرة بداية من سنة 2008 إلى غاية سنة 2011 وهذا راجع إلى زيادة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 2.33 مليار دولار سنة 2008 ثم أصبحت 3.49 مليار دولار نهاية 2011، بعد ذلك عاد مجدداً رصيد ميزان حساب رأس المال ليسجل عجزًا خلال السنوات 2012 و 2013 و 2015 بقيمة (-0.36) و (-1.02) و (-0.25) على التوالي، باستثناء سنة 2014 التي سجل فيها فائضًا بقيمة 3.40 مليار دولار، ليسجل بعدها تحسن طفيف خلال الفترة (2016-2018) لكنه انخفض في سنة 2019 ليرتفع مجدداً خلال سنتي 2020 و 2021، لكنه انخفض سنة 2022 إلى قيمة (-0.98).

رابعًا: على مستوى احتياطات الصرف الأجنبي:

شكلت احتياطات الأجنبي تهديدًا كبيرًا للاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات بحيث شهدت هذه الفترة الممتدة من 1990 إلى 1996 قيم ضعيفة جدًا خاصة سنة 1990 التي لم تتجاوز 0.8 مليار دولار أي أقل من شهر من الواردات، وتعود هذه الوضعية إلى تقادم المديونية الخارجية وتراجع أسعار النفط، إلا أنه بعد جدولة الديون الخارجية، بدأ يظهر تحسن محسوس في مستوى الاحتياطات خلال سنتي 1997 و 1998، حيث انتقل إلى 8.05 و 6.84 مليار دولار على التوالي أي ما يعادل 12 شهرًا من الواردات تقريبًا، وعقب تدهور أسعار النفط سنة 1998 أثر ذلك على الاحتياطات بالانخفاض في سنة 1999 إلى 4.4 مليار دولار

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على

الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

أي إلى حدود ستة أشهر من الواردات، في حين شهدت الفترة التي تبدأ من سنة 2000 إلى غاية 2013 ارتفاعا كبيرا ومتواصل حيث انتقل حجم الاحتياطات من 11.9 مليار دولار سنة 2000 إلى ان وصل 194.01 سنة 2013، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الكبير في قيمة الصادرات عقب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلا أنه عقب أزمة انهيار أسعار البترول خلال منتصف 2014 انخفض رصيد الاحتياطات إلى 178.94 مليار دولار ثم إلى 144.13 مليار دولار نهاية سنتي 2014 و 2015 واستمر هذا الانخفاض لمدة طويلة رافقت معظم السنوات التي تلت سنة 2014، باستثناء سنة 2022 التي ارتفع فيها رصيد الاحتياطات بشكل طفيف مقارنة بالسنوات القليلة الماضية، حيث بلغ 61.7 مليار دولار أي حوالي 16 أشهر من الواردات نظراً لارتفاع سعر البترول خلال نفس السنة.

خامساً: على مستوى الرصيد الكلي لميزان المدفوعات:

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (10) أن هناك علاقة ارتباطية وثيقة بين رصيد ميزان المدفوعات ورصيد الميزان التجاري، ويتوقف ذلك على أساس أسعار البترول باعتباره المصدر الأساسي للصادرات الجزائرية، فارتفاع أو انخفاض هذا الأخير غالبا ما يتبعه ارتفاع أو انخفاض في رصيد الميزان التجاري ومن ثم في رصيد ميزان المدفوعات، وبالنظر إلى الجدول يتضح أن رصيد ميزان المدفوعات لم يستقر وبقيّة متذبذب بين العجز والفائض وهذا خلال الفترة (1990-1999) حيث سجل فائضا في ثلاث سنوات هي 1991، 1992، 1997 مقابل عجزاً في سبع سنوات الباقية، وقد بلغ أكبر عجز (6.32-) مليار دولار خلال سنة 1995 ويرجع ذلك إلى تراجع رصيد الميزان التجاري جراء انخفاض أسعار البترول وارتفاع المديونية الخارجية خلال هذه الفترة، ومع بداية سنة 2000 إلى غاية سنة 2012 حقق ميزان المدفوعات الجزائري فوائض تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض كانت أقلها سجلت خلال السنوات 2002 و 2009 بقيمة 3.66 و 3.86 مليار دولار على التوالي، أما أكبرها فقد سجلت خلال سنتي 2007 و 2008 بقيمة 29.55 و 36.99 مليار دولار على التوالي، ويعود هذا إلى تحسن وضعية الميزان التجاري بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلا أنه في سنة 2013 سجل رصيد ميزان المدفوعات انخفاضا كبيراً بلغ 0.13 مليار دولار، بعد هذه السنة صار ميزان المدفوعات يحقق عجزاً كبيراً ومتواصلاً إلى أن بلغ أقصى عجز له خلال سنتي 2015 و 2016، حيث بلغ (27.54-) و (26.03-) مليار دولار على التوالي، وهذا بفعل الصدمة النفطية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري خلال منتصف 2014، التي أثرت على رصيد الميزان التجاري، في حين بدأ عجز ميزان المدفوعات ينخفض شيئاً فشيئاً بداية من سنة 2017 إلى أن سجل فائض بقيمة 18.46 مليار دولار خلال سنة 2022 نتيجة تعافي الاقتصاد الجزائري من أزمة النفطية 2014.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث: قياس أثر تخفيض الدينار على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2022).

من أجل قياس أثر تخفيض قيمة الدينار (ارتفاع سعر الصرف) على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، نستخدم نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL، وذلك لوصف العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين تخفيض قيمة الدينار والمؤشرات الأساسية للاستقرار الاقتصادي في الجزائر (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات)، وهذا من خلال الخطوات التالية:

- تحديد متغيرات الدراسة.
- اختبار استقرار السلاسل الزمنية.
- اختبارات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.
- نتائج تقدير معاملات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL.

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق في تأثير تخفيض قيمة الدينار على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، حيث يتحدد هذا الأخير وفق أربع مؤشرات أساسية، تتمثل في النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات، وعلى هذا أساس يتم بناء أربع نماذج قياسية نقوم من خلالها بقياس أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري (ارتفاع سعر الصرف) كمتغير مستقل على كل مؤشر من هذه المؤشرات كمتغيرات تابعة، كما تم إضافة متغيرات مستقلة أخرى إلى المتغير المستقل (سعر الصرف) تتمثل في العرض النقدي، النفقات الاستهلاكية النهائية، الصادرات والواردات. والتي تم اختيارها باعتبارها الأكثر استخداما في الدراسات التجريبية السابقة، وكذلك بناءً على النظريات الاقتصادية المفسرة لسعر الصرف وسياسة تخفيض قيمة العملة التي تم تناولها في الجزء النظري، كمنهج المرونات ومنهج الاستيعاب والمنهج النقدي، فوفقا لهذه النظريات نقول أن سياسة تخفيض قيمة العملة أي ارتفاع سعر الصرف يمكن أن يؤثر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بشكل إيجابي أو سلبي بناءً على مدى توفر مرونة الصادرات والواردات، وزيادة النفقات أو انخفاضها، بالإضافة إلى زيادة أو انخفاض العرض النقدي.

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة هي سنوية تمتد من 1990 إلى 2022 تم الحصول عليها من احصائيات الديوان الوطني، وبنك الجزائر، وبيانات البنك الدولي.

وبناء على ما تقدم يمكن صياغة النماذج القياسية الأربعة على النحو التالي:

1. نموذج دالة النمو الاقتصادي (GDP): وفقا للنظرية الاقتصادية يتوقع وجود علاقة ايجابية بين ارتفاع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) والنمو الاقتصادي، أي أن ارتفاع سعر الصرف أو تخفيض قيمة

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة تنافسية القطاعات التصديرية المحلية في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي. ويمكن كتابة دالة النموذج على الشكل التالي:

$$GDP_t = f(TCN_t; M2_t; GOV_t; EXPR_t; IMPR_t) \quad (1)$$

2. نموذج دالة معدل التضخم (INF): وفقا للنظرية الاقتصادية يتوقع وجود علاقة طردية بين ارتفاع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) ومعدل التضخم، فارتفاع سعر الصرف أي تخفيض قيمة العملة المحلية ينجم عنه ارتفاع مستوى العام للأسعار، وذلك من خلال زيادة أسعار المنتجات المستوردة أو من حيث ارتفاع تكاليف الإنتاج، ويمكن كتابة دالة النموذج على الشكل التالي:

$$INF_t = f(TCN_t; M2_t; GOV_t; EXPR_t; IMPR_t) \quad (2)$$

3. نموذج دالة معدل البطالة (CHO): حسب النظرية الاقتصادية، فإن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع سعر الصرف أي بين تخفيض قيمة العملة ومعدل البطالة، فارتفاع سعر الصرف ينجم عنه انخفاض معدلات البطالة، وذلك من خلال تشجيع وتوسيع الصادرات المحلية، مما يحفز الشركات على توظيف المزيد من العمال لمواجهة الطلب المتزايد على المنتجات، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل معدل البطالة. ويمكن كتابة دالة النموذج على الشكل التالي:

$$CHO_t = f(TCN_t; GOV_t; GDP_t; EXPR_t; IMPR_t) \quad (3)$$

4. نموذج دالة رصيد الميزان التجاري (BP): حسب النظرية الاقتصادية، يتوقع وجود علاقة طردية بين ارتفاع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) ورصيد الميزان التجاري، أي أن ارتفاع سعر الصرف أو تخفيض قيمة العملة المحلية ينجم عنه ارتفاع رصيد الميزان التجاري، وذلك بناءً على درجة مرونة الطلب على الصادرات والواردات التي يجب أن يكون مجموعهما أكبر من الواحد، ويمكن كتابة دالة النموذج على الشكل التالي:

$$BP_t = f(TCN_t; M2_t; GOV_t; GDP_t; EXPR_t; IMPR_t) \quad (4)$$

يمكن توضيح الدوال الأربعة القياسية من خلال المعادلة التالية:

$$Y_t = a_0 + a_1 X_{1t} + a_2 X_{2t} + \dots + a_k X_{kt} + \varepsilon_t \quad (5)$$

من أجل: $t = 1, 2, \dots, n$ ، $i = 1, 2, \dots, k$ ، حيث:

Y_t : المتغير التابع عند الفترة t .

X_{1t} : المتغير المستقل الأول عند الفترة t .

X_{2t} : المتغير المستقل الثاني عند الفترة t .

X_{kt} : المتغير المستقل k عند الفترة t .

$a_0, a_1, \dots, a_k$: معاملات النموذج.

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

n : عدد المشاهدات.

على ضوء المعادلة (5) يتم إعادة كتابة الدوال الأربعة وفق المعادلات التالية:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على

الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

$$GDP_t = a_0 + a_1TCN_{it} + a_2M2_{it} + a_3GOV_{it} + a_4EXPR_{it} + a_5IMPR_{it} + \varepsilon_t \quad (1')$$

$$INF_t = a_0 + a_1TCN_{it} + a_2M2_{it} + a_3GOV_{it} + a_4EXPR_{it} + a_5IMPR_{it} + \varepsilon_t \quad (2')$$

$$CHO_t = a_0 + a_1TCN_{it} + a_2GOV_{it} + a_3GDP_{it} + a_4EXPR_{it} + a_5IMPR_{it} + \varepsilon_t \quad (3')$$

$$BOP_t = a_0 + a_1TCN_{it} + a_2M2_{it} + a_3GOV_{it} + a_4GDP_{it} + a_5EXPR_{it} + a_6IMPR_{it} + \varepsilon_t \quad (4')$$

حيث أن:

المتغيرات التابعة: تتمثل في محددات الاستقرار الاقتصادي (الاستقرار الداخلي والخارجي) وهي على النحو التالي:

- النمو الاقتصادي وأُعتد في ذلك على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) والمحسوب على أساس (الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010).
- المستوى العام للأسعار ويعتمد هذا الأخير على معدل التضخم (INF) الذي يمثل الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا).
- التشغيل الكامل واعتمد في ذلك على معدل البطالة (CHO) (% من إجمالي القوة العاملة).
- الاستقرار الخارجي واعتمد في ذلك على رصيد الميزان التجاري (BP) (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، وذلك ليكون الميزان التجاري المعبر الحقيقي عن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات عن غيره من مكونات هذا الأخير.

المتغيرات المستقلة: تتمثل فيما يلي:

- سعر الصرف الأسمي أو الرسمي (TCN) (الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة).
- العرض النقدي بمعناه الواسع ($M2$) (يمثل % من إجمالي الناتج المحلي) ويطلق على هذا المتغير أيضا بالتضخم النقدي.
- نفقات الاستهلاك النهائي (GOV) (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) وتمثل النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة مضاف إليها النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية.
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) والمحسوب على أساس (الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010).
- الصادرات ($EXPR$) (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).
- الواردات ($IMPR$) (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

المطلب الثاني: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد أولاً من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة Stationary Time Series، وسلاسل زمنية غير مستقرة Non Stationary Time Series أي ذات اتجاه.

إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإنها المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان¹. ويتم الحكم على أن السلسلة الزمنية بأنها مستقرة إذا تحققت الشروط التالية:²

• تذبذب حول متوسط القيم ثابت عبر الزمن $E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$.

• ثبات التباين عبر الزمن:

$$Var(Y_t) = [E(Y_t - E(Y_t))]^2 = Var(Y_{t+k}) = [E(Y_{t+k} - E(Y_{t+k}))]^2 = \sigma^2$$

• أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين:

$$cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \gamma(k)$$

ولاختبار استقرار السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات محل الدراسة، نستخدم اختبارات جذر الوحدة (Unit root test)، ويعد هذا الأخير من أهم وأكثر الاختبارات استعمالاً في الكشف عما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، لذا نستخدم في هذا الصدد اختبار كل من ديكي-فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller) و فليبيس-بيرون (Phillips – Perron) PP.

أولاً: اختبار ديكي-فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller) ADF:

أولى الاختبارات لجذر الوحدة قام بها ديكي وفولر عام 1979، وتم تطويرها فيما بعد إلى اختبارات مطورة عرفت بـ: ADF (Fuller and Dickey Augmented)، ويستلزم اختبار ديكي-فولر (DF) البسيط إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع وإدخاله أيضاً بتباطؤ لسنة واحدة كمتغير مستقل.

واختبارات جذر الوحدة تعد الآن وسيلة تشخيص معيارية في تطبيقات تحليل السلاسل الزمنية. ومن النموذج التالي المسمى بنموذج الانحدار الذاتي Autoregressive (AR) process من الرتبة الأولى (AR1) ويمكن عرض هذا الاختبار وذلك على النحو التالي:

$$Y_t = \alpha Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

¹ شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر، 2011، ص 200.

² نفس المرجع أعلاه، ص ص 200-201.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

حيث أن: α معامل التغير المستقل، ε_t حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه توفر الشروط التالية:

$$E(\varepsilon_t) = 0 \quad Var(\varepsilon_t) = E(Y_t - \mu) \quad Cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0$$

فإذا كان ($\alpha = 1$) فهذا يعني وجود مشكلة جذر الوحدة، ويعاني من مشكلة عدم استقرار بيانات السلسلة حيث يوجد هناك اتجاه عام في البيانات. ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة بطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة للحصول على الفروق الأولى Y_t (حيث $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ لتصبح):

$$\Delta Y_t = (\alpha - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\lambda = (\alpha - 1) \text{ حيث } \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad (1)$$

ويصبح الفرض العدم λ أن يساوي الصفر ($H_0: \lambda = 0$)، في المقابل الفرض البديل λ مختلف عن الصفر ($H_1: \lambda \neq 0$)، ويلاحظ أنه في حالة أن λ يساوي الصفر فإن سلسلة الفروق الأولى مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الدرجة الأولى Integrated of Order I(1)، وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الدرجة صفر أي $I(0)$ ، ولقد جرت العادة على إجراء اختبار ديكي فولر المبسط باستخدام ثلاثة صيغ من الانحدارات، أما الصيغتين الأخيرتين فهما على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad (2)$$

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \rho_1 t + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad (3)$$

والفرق بين هذه الصيغ، أن الأولى بدون قاطع وبدون اتجاه عام زمني، والثانية بإضافة قاطع وبدون اتجاه زمني، وأضيف القاطع والاتجاه العام المتمثل بالزمن في الصيغة الثالثة، وتأخذ جميع هذه الصيغ نفس فرضية العدم السابقة¹.

غير أن اختبار ديكي-فولر DF لا يصبح ملائماً إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي Serial Correlation، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة. وعندئذ نلجأ لاستخدام اختبار يسمى ديكي-فولر المطور أو الموسع². ويتضمن هذا الاختبار ثلاث معادلات انحدار مختلفة بهدف اختبار وجود مشكلة جذر الوحدة، وإن تطبيق هذا الاختبار يكون من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) بإضافة قيم متباطئة للمتغير التابع إذ لا تحتوي المعادلة الأولى على الحد الثابت ولا على الاتجاه العام، في حين أن المعادلة الثانية تحتوي على حد ثابت فضلاً على أن المعادلة الثالثة تختلف عن المعادلتين السابقتين كونهما تحتوي على حد ثابت واتجاه عام ويمكن توضيح ذلك من خلال الصيغ الآتية:³

¹ دحماني محمد ادريوش، سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجليلي ليايس بسبدي بلعباس، الجزائر، 2014، ص 118.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 658.

³ دحماني محمد ادريوش، سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=2}^p \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \quad (4)$$

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=2}^p \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \quad (5)$$

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \rho_1 t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=2}^p \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \quad (6)$$

عند تطبيق اختبار ADF نكون بحاجة إلى تحديد عدد التأخيرات المثلى (ادراج تأخيرات كافية لإزالة الارتباط الذاتي للأخطاء)، ولتحقيق هذا الغرض يمكننا الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية مثل: معايير المعلومات (Schwarz or Akaike)، أو استخدام احصائيتي Box-Pierce أو Ljung-Box، لاختبار الارتباط الذاتي بعد كل تأخير مضاف، حيث نتوقف عند أول تأخير نقبل من أجله لفرضية الصفرية التي تفترض غياب الارتباط الذاتي.

واتخاذ القرار في الصيغ الثلاثة المذكورة يتم بمقارنة القيمة المطلقة المحسوبة $\tau_{cal} = \frac{\hat{\beta}}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}}}$ مع القيمة المطلقة الجدولية لديكي-فولر τ_{tab} ، وهي $ADF_{\lambda(m,n,\alpha)}$ للنموذج m بصيغه (4-5-6)، وحجم العينة n ومستوى المعنوية α ، من جداول خاصة باختبار ديكي-فولر والمطور أيضا من قبل ماك كينون Mackinnon. حيث إذا كانت τ_{cal} المحسوبة أكبر من τ_{tab} الجدولية فإننا نرفض الفرض العدم $H_0: \lambda = 0$ ، ونقبل الفرض البديل $H_1: \lambda \neq 0$ ، وبالتالي تكون السلسلة مستقرة. أما إذا كانت τ_{cal} المحسوبة أقل من τ_{tab} الجدولية فإننا نقبل الفرض العدم $H_0: \lambda = 0$ ، ونرفض الفرض البديل $H_1: \lambda \neq 0$ ، وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة.

ثانيا: اختبار فيليبس-بيرون (Phillips – Perron) PP:

يأخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد Phillips and Perron (1988) نفس التوزيعات المحددة لاختباري DF و ADF. ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل:

- تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey-Fuller، مع حساب الاحصائيات المرافقة.
- تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$ ، حيث تمثل $\hat{\varepsilon}_t$ البواقي.
- تقدير المعامل المصحح S_1^2 ، والمسّمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

$$S_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^L \left(1 - \frac{i}{L+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات (L)، والمقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية (T)، على النحو التالي: $L \approx 4 \left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$.

- حساب إحصائية قيليبيس وبيرون: $t_{\hat{\theta}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\theta}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$ ، والذي يساوي -1 في الحالة التقريبية - عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيض. هذه الإحصائية تقارن من القيمة الحرجة لجدول ماك كينون Mackinnon¹.

ثالثا: نتائج اختبار ديكي-فولر (ADF) وفيليبس-بيرون (PP):

يتم عرض النتائج المختلفة التي تم إجراؤها في الجدول رقم (11) الموضح أدناه:

الجدول رقم (11): اختبار استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى وعند الفروق الأولى.

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)								
		<u>At Level</u>						
		GDP	INF	CHO	BP	TCN	M2	GOV
With Constant	t-Statistic	0.2572	-1.6496	-0.8468	-1.7815	-0.5501	-0.7541	-0.3037
	Prob.	0.9721	0.4464	0.7918	0.3825	0.8681	0.8184	0.9136
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6754	-1.7154	-2.2158	-1.7151	-1.5703	-5.0692	-2.3762
	Prob.	0.2526	0.7209	0.4653	0.7211	0.7823	0.0014	0.3841
Without Constant & Trend	t-Statistic	4.2531	-1.4178	-0.8131	-1.4571	2.6739	0.4622	0.9126
	Prob.	1.0000	0.1426	0.3558	0.1330	0.9974	0.8088	0.8994
		<u>At First Difference</u>						
		d(GDP)	d(INF)	d(CHO)	d(BP)	d(TCN)	d(M2)	d(GOV)
With Constant	t-Statistic	-4.4235	-5.6137	-3.9236	-4.4578	-3.9157	-6.3184	-5.2086
	Prob.	0.0014	0.0001	0.0052	0.0013	0.0053	0.0000	0.0002
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.3751	-6.1122	-3.8701	-4.3627	-3.8460	-6.2140	-5.0885
	Prob.	0.0081	0.0001	0.0258	0.0083	0.0272	0.0001	0.0014
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.4132	-5.6450	-3.9356	-4.5301	-2.8881	-5.6649	-4.8386
	Prob.	0.0175	0.0000	0.0003	0.0000	0.0053	0.0000	0.0000

¹ شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 212.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)								
At Level		GDP	INF	CHO	BP	TCN	M2	GOV
With Constant	t-Statistic	0.4413	-1.6756	-0.5728	-1.7815	-0.4036	-0.7655	-0.1098
	Prob.	0.9817	0.4336	0.8631	0.3825	0.8969	0.8153	0.9400
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5799	-1.6781	-1.9901	-1.7151	-3.4763	-3.8296	-2.2435
	Prob.	0.2911	0.7376	0.5844	0.7211	0.0640	0.0278	0.4509
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.4232	-1.4054	-0.8452	-1.4571	3.6120	0.3433	1.2838
	Prob.	1.0000	0.1458	0.3420	0.1330	0.9998	0.7783	0.9462
At First Difference		d(GDP)	d(INF)	d(CHO)	d(BP)	d(TCN)	d(M2)	d(GOV)
With Constant	t-Statistic	-4.4408	-5.6137	-3.9542	-4.4982	-3.9490	-5.6382	-5.2170
	Prob.	0.0014	0.0001	0.0048	0.0012	0.0049	0.0001	0.0002
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.3827	-5.7494	-3.8970	-4.4011	-3.8846	-5.4553	-5.0809
	Prob.	0.0079	0.0003	0.0243	0.0076	0.0250	0.0006	0.0014
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.5128	-5.6450	-3.9612	-4.5695	-3.0001	-5.5719	-4.7190
	Prob.	0.0138	0.0000	0.0003	0.0000	0.0040	0.0000	0.0000
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant *MacKinnon (1996) one-sided p-values.								
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By: Dr. Imadeddin AlMosabbah College of Business and Economics Qassim University-KSA								

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج eviews12.

من الجدول أعلاه، تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع (ADF) وفليبس-بيرون (PP) إلى أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى. لكن بعد أخذ الفروق الأولى، تصبح جميع السلاسل الزمنية (GDP، INF، CHO، BP، TCN، M2، GOV، EXPR، IMPR) مستقرة عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10% سواء بوجود الثابت أو الثابت والاتجاه العام، أو بدون الثابت ولا الاتجاه العام، مما يعني عدم وجود جذر الوحدة، باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تمامًا من القيم الحرجة لماكينون (Mackinnon)، ويمكن القول أن جميع المتغيرات محل الدراسة مستقرة من الرتبة الأولى I(1).

المطلب الثالث: اختبارات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

يعتبر نموذج ARDL منهج حديث طوره كل من Pesaran (1997)، Shin و Sun (1998)، وكل من Pesaran وآخرون (2001)، ما يُميز هذا الاختبار أنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، حسب Pesaran يمكن تطبيق اختبار الحدود في إطار ARDL بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو المزيج بين الاثنين وانما يكمن الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار في أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، كما تتمتع طريقة Pesaran بخصائص أفضل من حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة Engle-Granger (1987) أو اختبار التكامل

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

المشترك لـ Johansen في إطار نموذج VAR¹. ويأخذ نموذج ARDL عدة خطوات أو اختبارات تتمثل فيما يلي:

أولاً: اختبار فترات الإبطاء المثلى للفروق:

يأخذ نموذج ARDL عدد كافٍ من فترات الإبطاء الموزعة للحصول على أفضل مجموعة من البيانات كما يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل ويمكن الاعتماد على اختبارات التشخيص بشكل كبير، ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة يُستخدم عمومًا معيارين هما: (Akaike Information criterion) و (Schwartz's criterion) أين يتم اختبار طول الفترة التي تُدني قيمة كل من (Aic) و (Sch)². ويعبر عن هاذين المعيارين بالعلاقة التالية:³

$$\begin{aligned} Akaike \text{ Information criterion (AIC)} &= -2\ln L + 2k \\ Bayes \text{ (Schwartz) Information criterion (BIC)} &= -2\ln L + k \ln n \\ \ln L &= (-n/2) + \ln 2\pi + \ln(\epsilon\epsilon/n) \end{aligned}$$

حيث: k هو عدد المعلمات في النموذج. L : الاحتمال.

ومن أجل تحديد فترات الإبطاء المثلى للنماذج ARDL الأربعة للمعادلات التي فيها المتغيرات التابعة (GDP)، (INF)، (CHO)، و (BP)، يتم استخدام معيار (AIC)، مما يمكننا من اختيار النماذج ARDL الأربعة المثلى التي تعطي نتائج ذات دلالة إحصائية مع أقل عدد من المعلمات. يوضح الشكل (21) فترات الإبطاء المختلفة للنماذج ARDL الأربعة حيث تبين من الشكل أن النموذج الأمثل لكل من المعادلة رقم (1) لـ (GDP) هو: $ARDL = (1,2,1,2,2,1)$ والمعادلة رقم (2) لـ (INF) هو: $ARDL = (1,2,2,0,0,1)$ ، والمعادلة رقم (3) لـ (CHO) هو: $ARDL = (2,1,1,1,2,0)$ ، والمعادلة رقم (4) لـ (BP) هو: $ARDL = (1,1,1,1,1,1)$.

¹ دحماني محمد ادريوش، النمو الاقتصادي واتجاه الانفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقارنة منهج الحدود "ARDL"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 11، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012، ص 12.

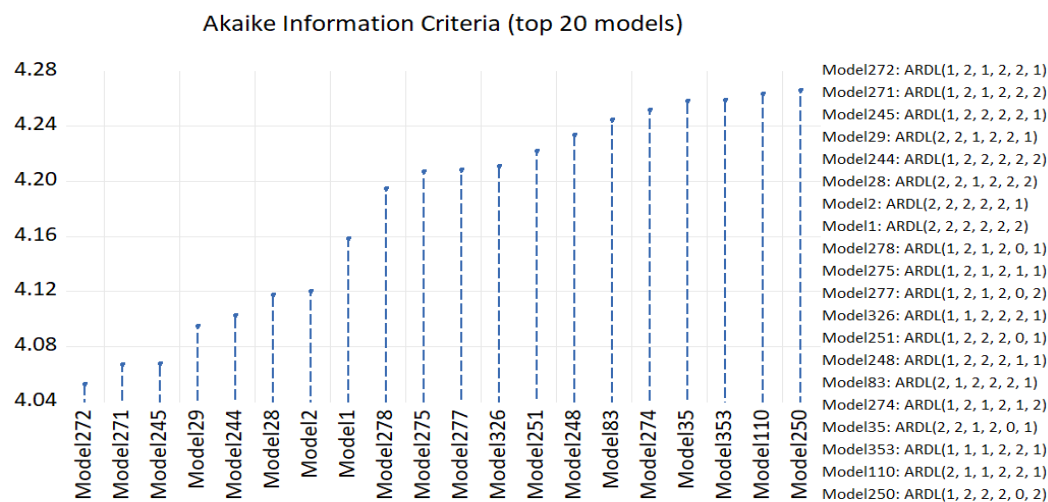
² دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد التنمية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان-الجزائر، 2013، ص ص 236-237.

³ William H. Greene, **Econometric Analysis**, Eighth Edition, by Pearson Education, Inc, New York, 2018, P 561

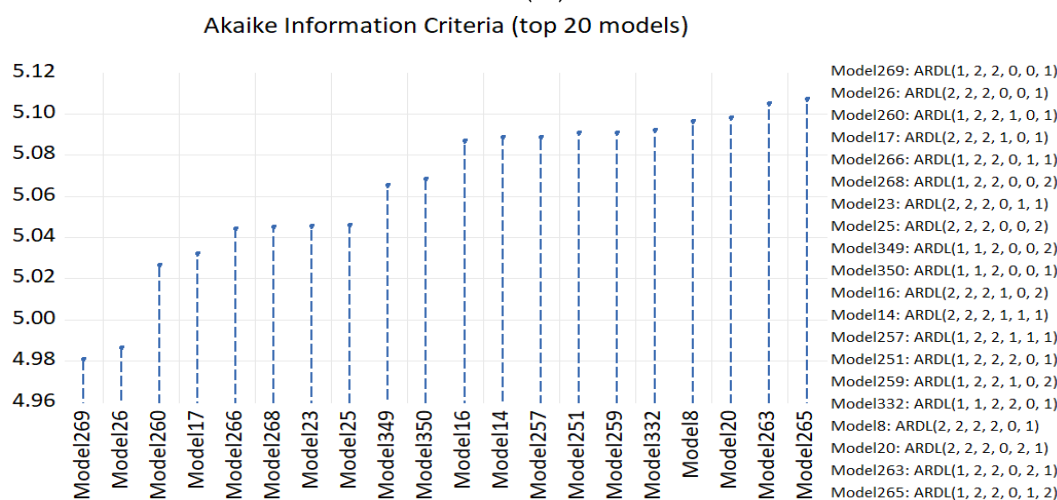
الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

الشكل رقم (21): فترات الابطاء المثلى للنماذج ARDL الأربعة للمعادلات (GDP)، (INF)، (BP)، (CHO).

المعادلة (1) لـ (GDP)

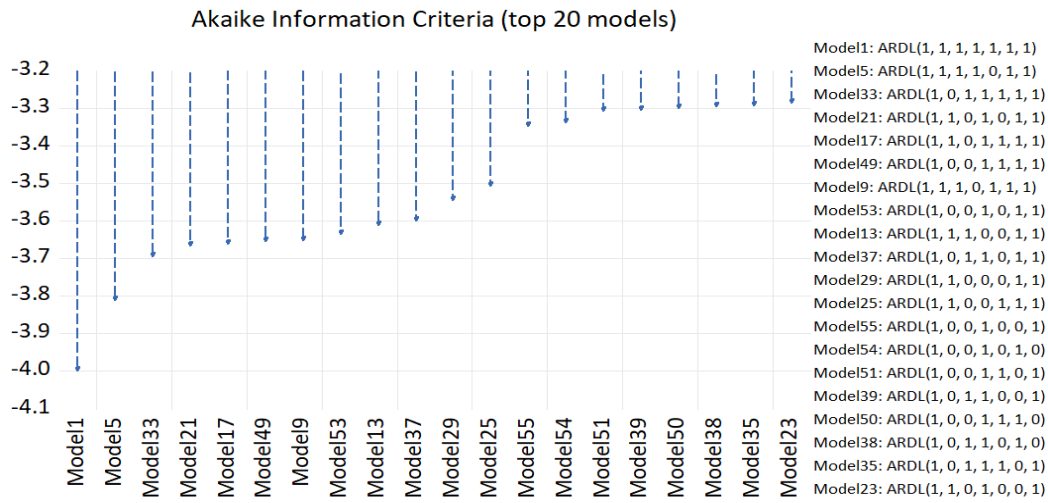
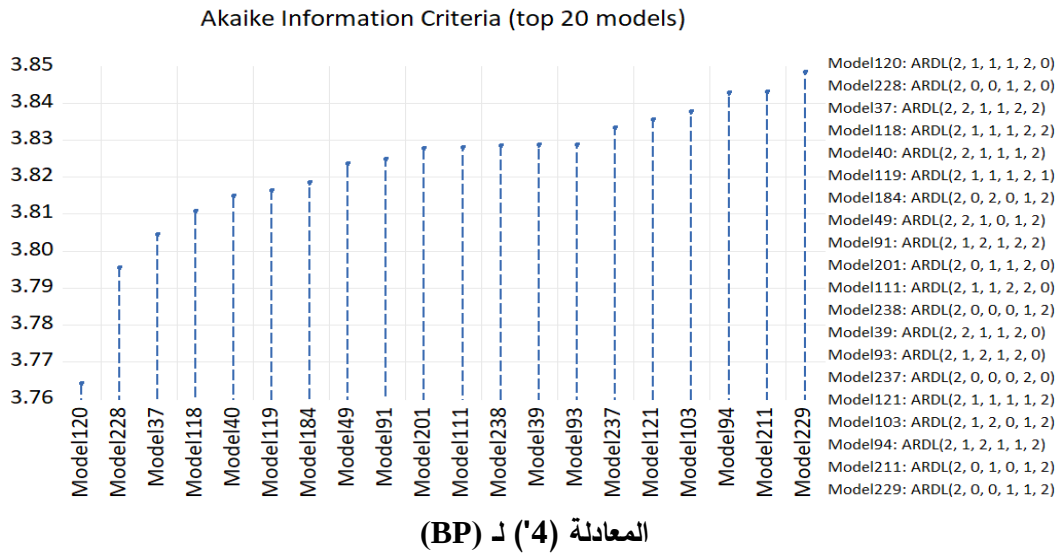


المعادلة (2) لـ (INF)



المعادلة (3) لـ (CHO)

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج eviews12.

ثانيا: تطبيق منهج اختبار الحدود (Bounds Testing Approach):

بغرض اجراء اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة يقدم Pesaran and al (2001) نهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار منهج الحدود (Bounds Testing Approach)، وتأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = C + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{1t-1} + \beta_3 X_{2t-1} + \dots + \beta_{k+1} X_{kt-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \alpha_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \alpha_{3i} \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=1}^{q_k} \alpha_{(k+1)i} \Delta X_{kt-i} + \varepsilon_t$$

حيث:

Y_t : متغير التابع.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

$X_1, X_2, \dots, X_k$: المتغيرات التفسيرية.

Δ : الفروق الأولى.

C : الحد الثابت.

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \dots, \beta_k$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \dots, \alpha_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ).

$p, q_1, q_2, \dots, q_k$: فترات الإبطاء للمتغيرات $X_1, X_2, \dots, X_k$ على الترتيب.

وللكشف عن وجود تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النماذج ARDL الأربعة لكل من المعادلات (1)، (2)، (3)، (4)، نقوم بحساب إحصائية (F) في إطار اختبار الـ (Wald test)، وذلك من أجل اختبار الفرضية H_0 والتي تنص على (عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النماذج الأربعة) أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل، حيث تصاغ الفرضيات الصفرية على النحو التالي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0 \quad (1)$$

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0 \quad (2)$$

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0 \quad (3)$$

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = 0 \quad (4)$$

ولدينا العكس أي الفرض البديل H_1 الذي ينص على (وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النماذج الأربعة) حيث تصاغ الفرضيات البديلة على النحو التالي:

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0 \quad (1)$$

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0 \quad (2)$$

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0 \quad (3)$$

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq 0 \quad (4)$$

ويتم اتخاذ القرار من خلال مقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي اقترحها Pesaran and al (2001)، بحيث إذا كانت (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة، فإننا نرفض الفرض العدم (عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة) ونقبل الفرض البديل (وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة)، أما إذا كانت (F) المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيمة الحرجة، فإننا نقبل الفرض البديل (غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل)، أما إذا كانت (F) المحسوبة تقع بين الحدين الأدنى والأعلى، فإن النتائج تكون غير محسومة، ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ القرار بشأن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. ويوضح الجدول رقم (12) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (12): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds Test.

ARDL Bounds Test	$GDP_t = f(TCN_t, M2_t, GOV_t, EXPR_t, IMPR_t)$ $ARDL = (1, 2, 1, 2, 2, 1) \quad K=5$	
F-statistic	11.69341	
Bounds Critical Values	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.08	3
5%	2.39	3.38
2.5%	2.7	3.73
1%	3.06	4.15
ARDL Bounds Test	$INF_t = f(TCN_t, M2_t, GOV_t, EXPR_t, IMPR_t)$ $ARDL = (1, 2, 2, 0, 0, 1) \quad k=5$	
F-statistic	11.14363	
Bounds Critical Values	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.08	3
5%	2.39	3.38
2.5%	2.7	3.73
1%	3.06	4.15
ARDL Bounds Test	$CHO_t = f(TCN_t, GOV_t, GDP_t, EXPR_t, IMPR_t)$ $ARDL = (2, 1, 1, 1, 2, 0) \quad k=5$	
F-statistic	5.168888	
Bounds Critical Values	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.08	3
5%	2.39	3.38
2.5%	2.7	3.73
1%	3.06	4.15
ARDL Bounds Test	$BP_t = f(TCN_t, M2_t, GOV_t, GDP_t, EXPR_t, IMPR_t)$ $ARDL = (1, 1, 1, 1, 1, 1) \quad k=6$	
F-statistic	15.80623	
Bounds Critical Values	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.99	2.94
5%	2.27	3.28
2.5%	2.55	3.61
1%	2.88	3.99

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج eviews12.

من خلال نتائج اختبار الحدود التي تظهر في الجدول (12) نلاحظ ما يلي:

- في الاختبار الأول للنموذج $ARDL = (1, 2, 1, 2, 2, 1)$ للمعادلة (GDP): تشير النتائج أن إحصائية فيشر المحسوبة تساوي (F-statistic = 11.69341) وهي أكبر من القيم الحرجة عند مستويات معنوية 10%، 5%، 1%. وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل أي وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين متغيرات النموذج ARDL للمعادلة التي فيها المتغير التابع (GDP).

- في الاختبار الثاني للنموذج $ARDL = (1, 2, 2, 0, 0, 1)$ للمعادلة (INF): تشير النتائج أن إحصائية فيشر المحسوبة تساوي (F-statistic = 11.14363) وهي أكبر من القيم الحرجة عند مستويات معنوية 10%، 5%، 1%. وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل أي وجود علاقة

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين متغيرات النموذج ARDL للمعادلة التي فيها المتغير التابع (INF).

• في الاختبار الثالث للنموذج $ARDL = (2, 1, 1, 1, 2, 0)$ للمعادلة (CHO): تشير النتائج أن إحصائية فيشر المحسوبة تساوي (F-statistic = 5.168888) وهي أكبر من القيم الحرجة عند مستويات معنوية 10%، 5%، 1%، وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل أي وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين متغيرات النموذج ARDL للمعادلة التي فيها المتغير التابع (CHO).

• في الاختبار الرابع للنموذج $ARDL = (1, 1, 1, 1, 1, 1)$ (BP): تشير النتائج أن إحصائية فيشر المحسوبة تساوي (F-statistic = 15.80623) وهي أكبر من القيم الحرجة عند مستويات معنوية 10%، 5%، 1%، وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل أي وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين متغيرات النموذج ARDL للمعادلة التي فيها المتغير التابع (BP).
ثالثاً: الاختبارات التشخيصية:

قبل اعتماد النموذج المقدر وتطبيقه ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك من خلال اجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

1. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Auto-correlation Test): من بين أهم الاختبارات الحديثة المستخدمة في اكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي نجد اختبار Brusch-Gadfrey Serial Correlation LM Test ويركز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج (LM) والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد. نفترض نموذج الانحدار الذاتي للأخطاء من الدرجة p يكتب على الشكل التالي:¹

$$\varepsilon_t = \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + \dots + \rho_m \varepsilon_{t-m} + u_t$$

نلاحظ أن الخطأ العشوائي ε_t يرتبط بالحدود الخطأ العشوائي للفترة السابقة وإلى غاية الفترة m . ويمكن دائماً استخدام تقنية اختبار الفرضيات حيث يتم اختبار الفرض العدم الذي ينص على غياب ارتباط بين الأخطاء العشوائية أي:

$$H_0: \rho_1 = \rho_2 \dots \dots = \rho_m = 0$$

مقابل الفرض البديل الذي ينص على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، أي:

$$H_1: \rho_1 \neq \rho_2 \dots \dots \neq \rho_m \neq 0$$

¹ دحماني محمد ادريوش، سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

إحصائية مضاعف لاغرانج (LM) تساوي: $LM = (n - m) \times R^2$ تتبع توزيع χ^2 . حيث m درجة حرية و n حجم العينة و R^2 معامل التحديد. إذا كان LM أكبر من $\chi^2(m)$ (القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%)، فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 .

2. اختبار عدم ثبات التباين (Heterocedasticity Test): تتمثل هذه المشكلة في أن تباين الأخطاء المقدرة في هذه الحالة غير ثابت عبر الزمن. ومن بين الاختبارات المختارة التي يتم استخدامها في الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين نجد اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) واختبار (ARCH)، حيث يركز هذا الاختبار إما على اختبار (Ficher) أو اختبار مضاعف لاغرانج (LM)، حيث يتم حسابه عن طريق تقدير النموذج العام، ثم حساب بواقي تقدير النموذج المقدر (ε_t) ثم حساب مربعات البواقي (ε_t^2) وإجراء إنحدار ذاتي لمربعات البواقي من خلال فترة تباطئ (q):

$$\varepsilon_t^2 = \beta_0 + \left(\sum_{i=1}^q \beta_i \varepsilon_{t-i}^2 \right) + u_t$$

حيث الفرض العدم: $H_0: \rho_1 = \rho_2 \dots \dots = \rho_m = 0$

ثم حساب إحصائية مضاعف لاغرانج (LM) أي: $LM = (n - q) \times R^2$ حيث: LM تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية q ، وحجم العينة n ومعامل التحديد R^2 . إذا كان LM أكبر من $\chi^2(q)$ (القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%)، فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 .

3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test): من أجل التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي نستخدم اختبار (Jarque-Bera)، حيث قدم هذا الاختبار كل من Jarque و Bera سنة 1987، ويستخدم في اختبار المشاهدات والبواقي للتأكد من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي، ويعتمد هذا الاختبار في حسابه على معاملي التقلطح Kurtosis والتناظر Skewness ويكتب هاذين المعاملين على النحو التالي:¹

$$S = \frac{\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (x - \bar{x})^3}{\left[\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (x - \bar{x})^2 \right]^{\frac{3}{2}}}$$

$$K = \frac{\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (x - \bar{x})^4}{\left[\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (x - \bar{x})^2 \right]^2}$$

ومنه اختبار يكتب (JB) بالعلاقة التالية:

¹ Frank J. Fabozzi et al, **The Basics of Financial Econometrics**, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, Canada, 2014, PP 93-94.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

$$JB = \frac{n}{6} \left(s^2 + \frac{(k-3)^2}{4} \right)$$

حيث إذا كانت قيمة إحصائية (JB) أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع مربع كاي χ^2 ، فإننا نرفض الفرض العدم والعكس صحيح.

وبناءً على ما سبق يمكن عرض نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج ARDL لكل من المعادلة (GDP) و (INF) و (CHO) و (BP) من خلال الجدول رقم (13):

الجدول رقم (13) نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL للمعادلات (GDP) و (INF) و (CHO) و (BP).

معادلة (GDP)	$GDP_t = f(TCN_t; M2_t; GOV_t; EXPR_t; IMPR_t)$			
Test Hypothesis	Tests		Values	Probability
Auto-correlation	Brusch-Gadfrey	F-statistic	1.801978	0.1994
		Obs*R-squared	3.324687	0.0682
Heterocedasticity Test	Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic	1.060007	0.4513
		Obs*R-squared	14.91704	0.3838
	ARCH	F-statistic	0.169242	0.6839
		Obs*R-squared	0.180241	0.6712
Normality	Jarque-Bera		0.029434	0.985391
معادلة (INF)	$INF_t = f(TCN_t; M2_t; GOV_t; EXPR_t; IMPR_t)$			
Test Hypothesis	Tests		Values	Probability
Auto-correlation	Brusch-Gadfrey	F-statistic	1.361288	0.2829
		Obs*R-squared	4.279353	0.1177
Heterocedasticity Test	Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic	1.733730	0.1409
		Obs*R-squared	15.52892	0.1595
	ARCH	F-statistic	0.211924	0.6488
		Obs*R-squared	0.225355	0.6350
Normality Test	Jarque-Bera		0.746624	0.688451
معادلة (CHO)	$CHO_t = f(TCN_t; GOV_t; GDP_t; EXPR_t; IMPR_t)$			
Test Hypothesis	Tests		Values	Probability
Auto-correlation	Brusch-Gadfrey	F-statistic	1.529915	0.2466
		Obs*R-squared	4.976684	0.0830
Heterocedasticity Test	Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic	0.190650	0.9972
		Obs*R-squared	3.495793	0.9909
	ARCH	F-statistic	0.002104	0.9637
		Obs*R-squared	0.002255	0.9621
Normality Test	Jarque-Bera		1.050532	0.591398
معادلة (BP)	$BP_t = f(TCN_t; M2_t; GOV_t; GDP_t; EXPR_t; IMPR_t)$			
Test Hypothesis	Tests		Values	Probability
Auto-correlation	Brusch-Gadfrey	F-statistic	0.465353	0.6361
		Obs*R-squared	1.759089	0.4150
Heterocedasticity Test	Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic	0.623635	0.8050
		Obs*R-squared	9.937172	0.6991
	ARCH	F-statistic	0.012565	0.9115
		Obs*R-squared	0.013425	0.9078
Normality Test	Jarque-Bera		1.584913	0.452731

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج eviews12.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

من خلال نتائج الاختبارات الشخصية الموضحة في الجدول (13) نلاحظ ما يلي:

- في اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Auto-correlation Test): تشير نتائج اختبار (Brusch-Gadfrey) أن احتمالية (F-statistic و Obs*R-square) أكبر من مستوى معنوية 5%، معنى ذلك يمكن قبول الفرض العدم (عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء)، ورفض الفرض البديل (وجود مشكلة ارتباط ذاتي)، وبالتالي خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.
- في اختبار عدم ثبات التباين (Heterocedasticity Test): تشير نتائج اختبار كل من (Test ARCH) و (Breusch-Pagan-Godfrey)، أن احتمالية (F-statistic و Obs*R-square) أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يعني قبول الفرض العدم (عدم وجود مشكلة ثبات التباين)، ورفض الفرض البديل (وجود مشكلة ثبات التباين)، وبالتالي خلو النماذج من مشكلة ثبات التباين.
- في اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test): تشير النتائج اختبار (Jarque-Bera) أن احتمال (Prob) قيمة (Jarque-Bera) أكبر من مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي نقبل الفرض العدم القائل بأن سلسلة البواقي تتبع توزيع طبيعي، ونرفض الفرض البديل التي تنص على أن سلسلة البواقي لا تتبع توزيع طبيعي.

رابعا: اختبار استقرارية معلمات نموذج ARDL:

من أجل التأكد من مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع معلمات الأجل القصير للنموذج ARDL المقدر، بالإضافة إلى التأكد من خلو البيانات من وجود أي تغيرات هيكلية من عدمها، يتم استخدام اختبارين هما:

1. اختبار (CUSUM): يعتمد اختبار CUSUM (Brown, Durbin and Evans 1975) على المجموع التراكمي للبواقي المعادة، ويستند هذا الاختبار على الإحصائية التالية:

$$\varepsilon_t = \sum_{r=k+1}^t \varepsilon_r / \sigma_\varepsilon \quad t = k + 1, \dots, T$$

حيث: ε_i : البواقي المعادة، الانحراف المعياري المقدر للبواقي العودية.

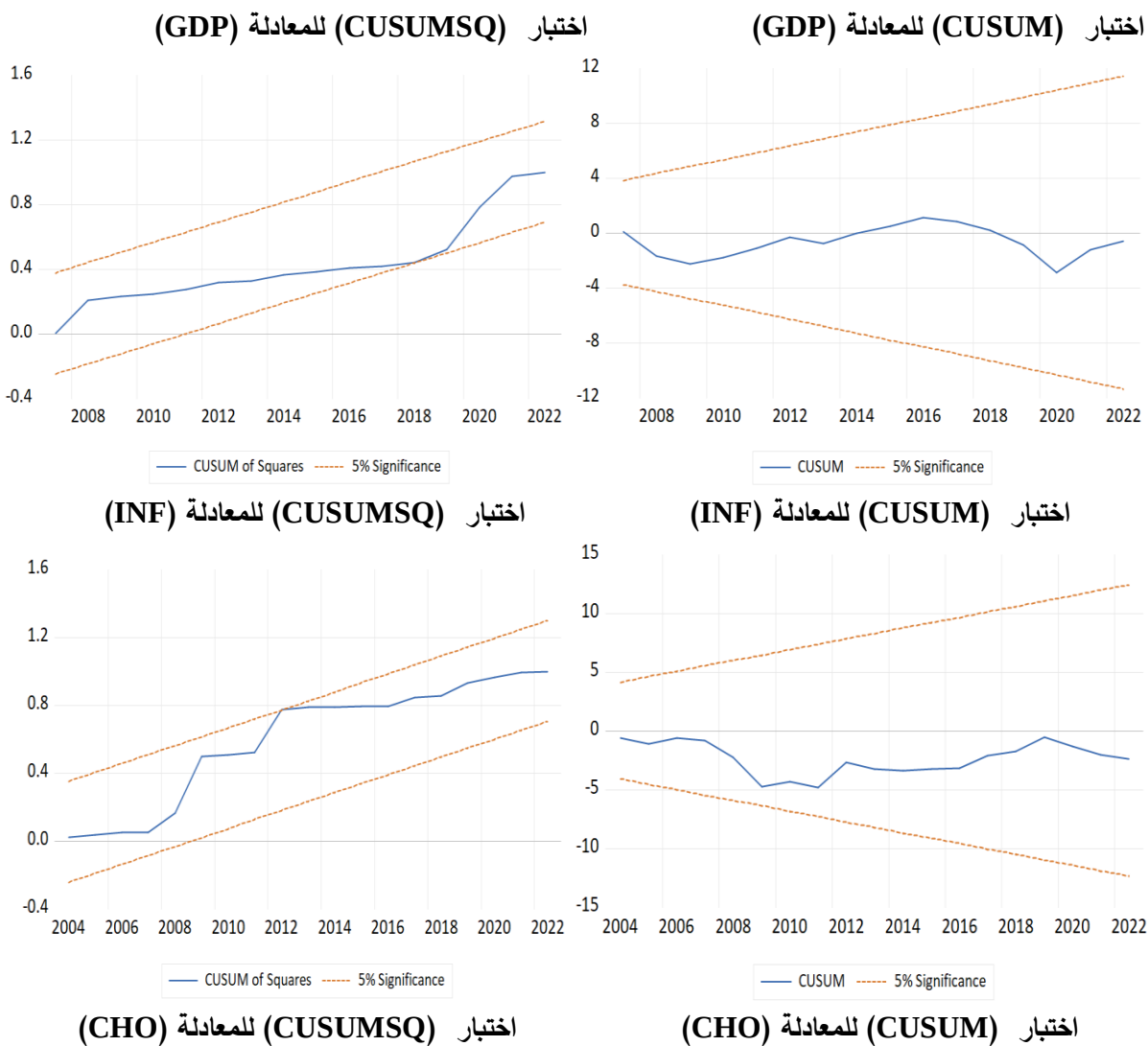
2. اختبار (Squares CUSUM): يعتمد اختبار (Squares CUSUM) (Brown, Durbin and Evans 1975) على المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة، ويستند هذا الاختبار على الإحصائية التالية:

$$\sigma_t = \left(\sum_{r=k+1}^t \varepsilon_r^2 \right) / \left(\sum_{r=k+1}^T \varepsilon_r^2 \right)$$

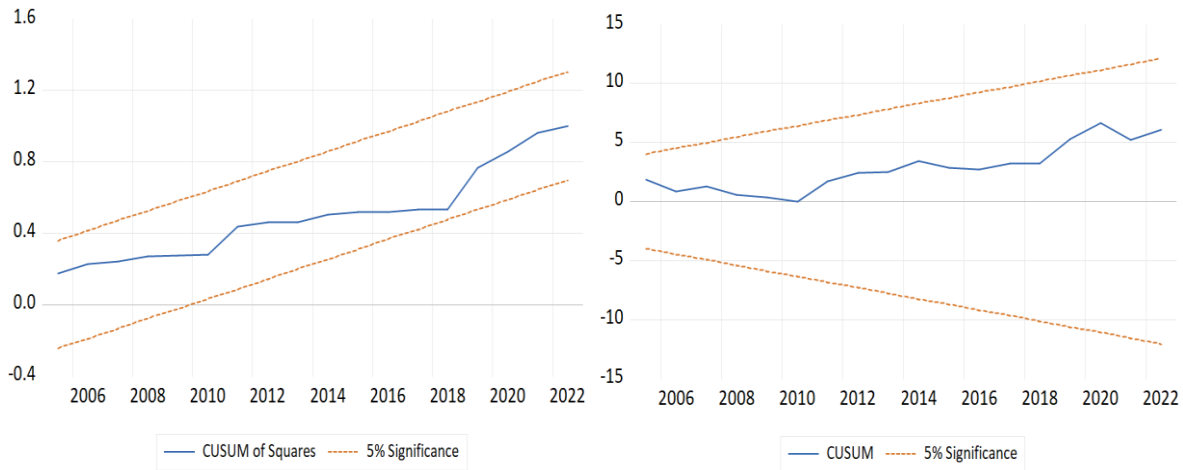
الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة في نموذج تصحيح الخطأ إذا وقع الخط البياني لاختبار كل من (CUSUM) و (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة للاختبار (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى المعنوية 5%. أما إذا وقع الخط البياني للاختبارين خارج الحدود الحرجة فإن المعاملات لا تتسم بالاستقرار الهيكلي. ويمكن توضيح نتائج اختبار استقرارية معاملات النماذج ARDL الأربعة للمعادلات (GDP) و (INF) و (CHO) و (BP) من خلال الشكل (22):

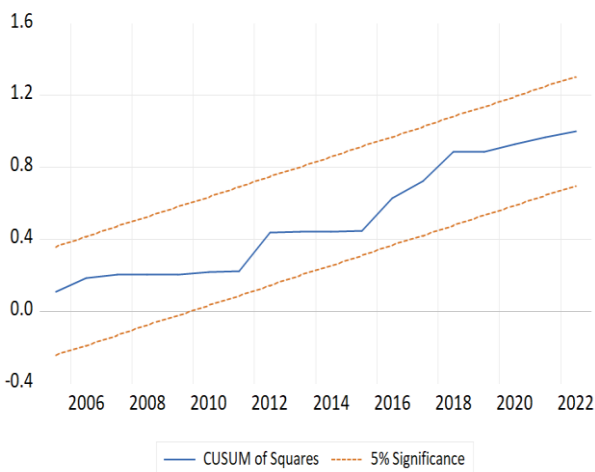
الشكل رقم (22) اختبار استقرارية معاملات نموذج ARDL للمعادلات (GDP)، (INF)، (CHO)، (BP)



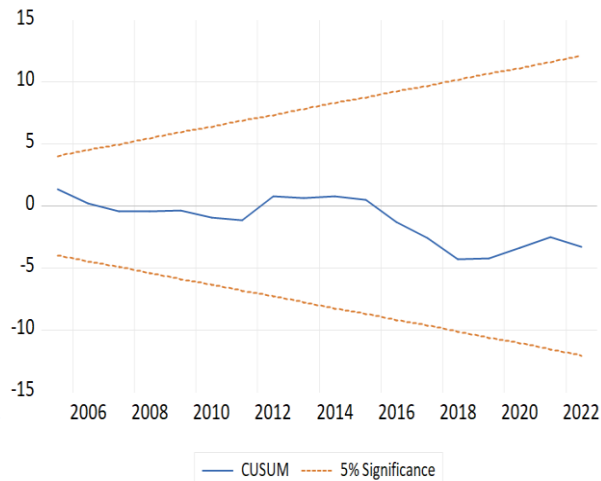
الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر



اختبار (CUSUMSQR) للمعادلة (BP)



اختبار (CUSUM) للمعادلة (BP)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج eviews12.

من خلال الشكل (22) الذي يبين اختبار استقرار لنماذج ARDL لكل من المعادلة (1) (GDP) والمعادلة (2) (INF)، والمعادلة (3) (CHO)، والمعادلة (4) (BP)، يتضح من اختبار كل من (CUSUM) و (CUSUMSQR) أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي تقع داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يوضح لنا استقرارية المتغيرات الداخلة في النماذج، بالتالي يمكن القول أن هناك استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع معلمات الأجل القصير للنماذج ARDL المقدر.

المطلب الرابع: تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل لنموذج ARDL.

المتغيرات الاقتصادية يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن، وهي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة. لذلك يستخدم نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM) للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

وإذا بدأنا بمتغيرين (Y_t, X_t) وقدرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة البسيطة التالية:

$$Y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 X_t + \varepsilon_t$$

حيث تمثل كل من Y_t و X_t قيمة المتغير التابع والمستقل أو اللوغاريتم الطبيعي له على التوالي، عندئذ يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ، وهو يتمثل في البواقي: ε_t ، حيث:

$$\varepsilon_t = Y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 X_t$$

وباستخدام هذا الحد يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j \Delta X_{t-j} + \theta (Y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 X_t) + Z_t$$

حيث:

ΔY_t : الفرق الأول للمتغير التابع $(Y_t - Y_{t-1})$.

$j=1,2,\dots,k$: رقم الفجوة الزمنية لفرق المتغير المستقل X_t .

ΔX_t : الفرق الأول للمتغير التفسيري.

θ : معامل سرعة التعديل وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالبا، لأنه يشير للمعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل¹.

وبعد إجراء اختبارات الحدود (تكامل المشترك) وتبين لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، يمكن تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل وكذا معلمة تصحيح الخطأ ECM لنماذج ARDL لكل من المعادلة (1') التي فيها المتغير التابع (GDP) والمعادلة (2') التي فيها المتغير التابع (INF) والمعادلة (3') التي فيها المتغير التابع (CHO) والمعادلة (4') التي فيها المتغير التابع (BP) وهذا في إطار قياس أثر تخفيض قيمة الدينار على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر على النحو التالي:

أولا: تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL للمعادلة (GDP):

يمثل الجدول رقم (14) نتائج تقدير المعلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL الخاص بقياس أثر تخفيض قيمة الدينار (سعر الصرف) على معدل النمو الاقتصادي كمتغير من متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر الممثلة في المعادلة (1') التي فيها المتغير التابع (GDP).

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 686-687.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

جدول رقم (14): نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL للمعادلة (GDP).

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(GDP) Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 2, 2, 1) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 03/28/24 Time: 09:38 Sample: 1990 2022 Included observations: 31				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCN)	0.012818	0.078301	0.163698	0.8720
D(TCN(-1))	-0.311776	0.098299	-3.171715	0.0059
D(M2)	-0.157736	0.051262	-3.077040	0.0072
D(GOV)	-0.064640	0.097829	-0.660745	0.5182
D(GOV(-1))	-0.361954	0.074684	-4.846459	0.0002
D(EXPR)	0.119684	0.036531	3.276255	0.0048
D(EXPR(-1))	0.085120	0.029634	2.872345	0.0111
D(IMPR)	0.058242	0.143111	0.406970	0.6894
CointEq(-1)*	-0.581513	0.054814	-10.60891	0.0000
R-squared	0.861821	Mean dependent var	3.229032	
Adjusted R-squared	0.811574	S.D. dependent var	3.092988	
S.E. of regression	1.342607	Akaike info criterion	3.664804	
Sum squared resid	39.65707	Schwarz criterion	4.081123	
Log likelihood	-47.80446	Hannan-Quinn criter.	3.800514	
Durbin-Watson stat	2.522088			
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCN	0.508882	0.051701	9.842726	0.0000
M2	0.327423	0.103392	3.166793	0.0060
GOV	-0.214864	0.133929	-1.604315	0.1282
EXPR	0.238812	0.073759	3.237722	0.0052
IMPR	1.293169	0.245062	5.276910	0.0001
C	46.17766	3.651484	12.64627	0.0000
EC = GDP - (0.5089*TCN + 0.3274*M2 - 0.2149*GOV + 0.2388*EXPR + 1.2931*IMPR + 46.1777)				

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج eviews12.

من خلال الجدول رقم (14) يمكن تحليل النتائج على النحو التالي:

1. التحليل الإحصائي للنتائج:

- أن قيمة معامل التحديد R Square بلغت 0.862 وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة لها قوة تفسيرية حيث استطاعت أن تفسر 86.2% من التغيرات التي تحدث في معدل النمو الاقتصادي، والقيمة المتبقية والتي تقدر بحوالي 13.8% ترجع إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.
- حسب اختبار فيشر، نلاحظ المعنوية العالية لاختبار فيشر (F) (Prob F = 0.000) أي أن F المحسوبة أكبر من الجدولية، بالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يدل على وجود علاقة خطية جوهرية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، مما يؤكد القوة التفسيرية العالية للنموذج من الناحية الإحصائية.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

- عدم احتواء النموذج على مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطأ العشوائية وذلك لأن قيمة (Durbin-Waston) تقدر بـ 2.52 وهي تقع في منطقة قبول الفرض العدم (عدم وجود ارتباط ذاتي).
- نلاحظ من نتائج الجدول أن قيمة معامل تصحيح الخطأ $-0.581513 = \text{CointEq}(-1)$ لها إشارة سالبة ومعنوية عند مستوى 1%، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل وعلى أن النموذج يحتوي على آلية تصحيح الخطأ، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الاجل القصير إلى اختلالات الأجل الطويل، بمعنى أنه عندما ينحرف النمو الاقتصادي (GDP) خلال الفترة القصيرة $(t-1)$ عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 58.1513% من هذا الانحراف في الفترة (t).

2. التحليل الاقتصادي للنتائج:

- بالنسبة لسعر الصرف (TCN): في الأجل القصير له تأثير معنوي سلبي على النمو الاقتصادي (GDP) عند مستوى معنوية 5% وهذا عند الفرق الأول للتباطؤ بفترة واحدة $D(\text{TCN}(-1))$ ، أي أن ارتفاع سعر الصرف (\$/دج) أو تخفيض قيمة الدينار الجزائري بمقدار 1 دينار أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي (GDP) بـ 0.31 مليار دولار. كذلك في الأجل الطويل له تأثير معنوي لكنه إيجابي عند مستوى معنوي 5%، أي أن العلاقة بين سعر الصرف (\$/دج) والنمو الاقتصادي هي علاقة طردية، بحيث أدى ارتفاع سعر الصرف (\$/دج) أو تخفيض قيمة الدينار الجزائري بـ 1 دينار إلى زيادة النمو الاقتصادي (GDP) بمقدار 0.51 مليار دولار. وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية وافترض المنهج التقليدي الذي ينص على أن تخفيض قيمة العملة يحمل آثارًا توسعية على النمو الاقتصادي، فنتيجة لتخفيض قيمة الدينار الجزائري ارتفعت حصيلة مداخل البترول المقيمة بالدينار الجزائري باعتبار أن البترول يمثل المصدر الأساسي للصادرات الجزائرية والتي بدورها تشكل جزءًا هامًا من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) وبالتالي حدثت زيادة في معدل النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى أدى تخفيض قيمة الدينار أو ارتفاع سعر الصرف (\$/دج) إلى تقليص حجم الواردات، مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.
- بالنسبة للعرض النقدي (M2): في الأجل القصير له تأثير معنوي سلبي على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%، وذلك عند الفرق الأول $D(\text{M2})$ ، حيث أدى ارتفاع العرض النقدي بـ 1% إلى انخفاض النمو الاقتصادي (GDP) بنحو 0.16 مليار دولار، كذلك في الأجل الطويل له تأثير معنوي لكنه إيجابي عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة العرض النقدي بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي (GDP) بمقدار 0.33 مليار دولار.
- بالنسبة للنفقات الاستهلاكية النهائية (GOV): في الأجل القصير له تأثير معنوي سلبي على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%، وهذا عند الفرق الأول للتباطؤ بفترة واحدة $D(\text{GOV}(-1))$ ، حيث

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

أدى ارتفاع النفقات الاستهلاكية النهائية بـ 1 مليار دولار إلى انخفاض النمو الاقتصادي (GDP) بمقدار 0.36 مليار دولار. أما في الأجل الطويل فلا يوجد له تأثير معنوي.

- بالنسبة للصادرات (EXPR): نلاحظ وجود تأثير معنوي إيجابي في الأجل القصير عند مستوى معنوية 5%، وذلك عند الفرق الأول $D(EXPR)$ والفرق الأول للتباطؤ بفترة واحدة $D(EXPR(-1))$ ، حيث أن زيادة الصادرات بـ 1 مليار دولار يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي (GDP) بمقدار 0.12 و 0.085 مليار دولار على التوالي. أيضًا نلاحظ في الأجل الطويل وجود تأثير معنوي إيجابي عند مستوى معنوية 5%، حيث أدى زيادة الصادرات بـ 1 مليار دولار إلى ارتفاع النمو الاقتصادي (GDP) بـ 0.24 مليار دولار.

- بالنسبة للواردات (IMPR): في الأجل القصير لا يوجد لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي (GDP). بينما في الأجل الطويل فنلاحظ وجود تأثير معنوي إيجابي عند مستوى معنوية 5%، حيث أدى ارتفاع الواردات بـ 1 مليار دولار إلى زيادة النمو الاقتصادي (GDP) بقيمة 1.29 مليار دولار.

ثانياً: تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL للمعادلة (INF):

يمثل الجدول رقم (15) نتائج تقدير المعلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL الخاص بقياس أثر تخفيض قيمة الدينار (سعر الصرف) على معدل التضخم كمتغير من متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر الممثلة في المعادلة (3) التي فيها المتغير التابع (INF).

جدول رقم (15): نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL للمعادلة (INF).

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(INF)				
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 0, 0, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/28/24 Time: 09:54				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 31				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCN)	0.547641	0.085502	6.405013	0.0000
D(TCN(-1))	0.200802	0.081884	2.452272	0.0240
D(M2)	0.285832	0.068404	4.178602	0.0005
D(M2(-1))	-0.434314	0.074174	-5.855354	0.0000
D(IMPR)	0.883879	0.129248	6.838619	0.0000
CointEq(-1)*	-0.597844	0.059011	-10.13107	0.0000
R-squared	0.816109	Mean dependent var	-0.536129	
Adjusted R-squared	0.779331	S.D. dependent var	4.698959	
S.E. of regression	2.207354	Akaike info criterion	4.593451	
Sum squared resid	121.8103	Schwarz criterion	4.870997	
Log likelihood	-65.19850	Hannan-Quinn criter.	4.683924	
Durbin-Watson stat	2.510937			

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCN	-0.295204	0.052991	-5.570802	0.0000
M2	0.846250	0.195111	4.337278	0.0004
GOV	0.041401	0.165164	0.250669	0.8048
EXPR	-0.182207	0.095894	-1.900100	0.0727
IMPR	-0.406246	0.253888	-1.600101	0.1261
C	-14.40414	8.151103	-1.767140	0.0933
EC = INF - (-0.2952*TCN + 0.8463*M2 + 0.0414*GOV -0.1822*EXPR -0.4062*IMPR - 14.4041)				

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج eviews12.

من خلال الجدول رقم (15) يمكن تحليل النتائج على النحو التالي:

1. التحليل الإحصائي للنتائج:

- تظهر النتائج أن قيمة معامل التحديد R Square بلغت 0.816 وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة لها قوة تفسيرية حيث استطاعت أن تفسر 81.6% من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم، والقيمة المتبقية والتي تقدر بحوالي 18.4% ترجع إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.
- حسب اختبار فيشر، نلاحظ المعنوية العالية لاختبار فيشر (F) (Prob F = 0.000) أي أن F المحسوبة أكبر من الجدولية، بالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يدل على وجود علاقة خطية جوهرية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، مما يؤكد القوة التفسيرية العالية للنموذج من الناحية الإحصائية.
- نلاحظ عدم احتواء النموذج على مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية وذلك لأن قيمة (Durbin-Waston) تقدر بـ 2.51 وهي تقع في منطقة قبول الفرض العدم (عدم وجود ارتباط ذاتي).
- كما نلاحظ من نتائج الجدول أن قيمة معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1) = -0.597844$ لها إشارة سالبة ومعنوية عند مستوى 1%، وهذا يدل على وجود علاقة توازن طويلة الأجل وعلى أن النموذج يحتوي على آلية تصحيح الخطأ، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى اختلالات الأجل الطويل، بمعنى أنه عندما ينحرف معدل التضخم (INF) خلال الفترة القصيرة $(t-1)$ عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 59.7844% من هذا الانحراف في الفترة (t).

2. التحليل الاقتصادي للنتائج:

- بالنسبة لسعر الصرف (TCN): في الأجل القصير له تأثير معنوي سلبي عند مستوى معنوية 5%، وهذا عند الفرق الأول $D(TCN)$ والفرق الأول للتباضي بفترة واحدة $D(TCN(-1))$ ، أي أن ارتفاع سعر الصرف (\$/دج) أو تخفيض قيمة الدينار الجزائري بمقدار 1 دينار أدى إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على

الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

0.55% و 0.20% على التوالي. وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لكن في الأجل الطويل تشير النتائج أن له تأثير معنوي ايجابي عند مستوى معنوي 5%، أي أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم جاءت عكسية، بحيث أدى ارتفاع سعر الصرف (\$/دج) أو تخفيض قيمة الدينار الجزائري بـ 1 دينار إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة 0.295%. وهذه النتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية والتوقعات المحتملة، فمن المفروض أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع معدلات التضخم، ولعل سبب هذه العلاقة العكسية تعود إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتبع سياسة دعم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، بالإضافة إلى أن من خصائص الاقتصاد الجزائري أنه اقتصاد ريعي وهو ما يجعل أسعار الصرف تحدد اداريا وفقا لتغيرات أسعار البترول، فإذا انخفضت هذه الأخيرة تتدخل الحكومة لتخفيض قيمة الدينار، مما يسمح بزيادة العرض النقدي، وبالتالي زيادة معدل التضخم، وهذا الارتفاع يحدث في الأجل القصير فقط، لكن على المدى البعيد تتحسن أسعار البترول ومن ثم باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية بما فيها التضخم لذلك يصبح هذا الأخير لا يستجيب لما يحدث من تغيرات في سعر الصرف.

- **بالنسبة للعرض النقدي (M2):** في الأجل القصير له تأثير معنوي سلبي عند مستوى معنوية 5%، وذلك عند الفرق الأول D(M2)، بحيث أن زيادة العرض النقدي بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع التضخم بنسبة 0.29%، لكن يتحول هذا التأثير السلبي إلى الإيجابي عند الفرق الأول للتباطئ بفترة واحدة (-D(M2)) (1)، مما ساهم في انخفاض معدل التضخم بنسبة 0.43%. أما في الأجل الطويل أظهرت نتائج وجود تأثير سلبي عند مستوة معنوية 5%، أي زيادة العرض النقدي بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 0.846%.

- **بالنسبة للصادرات (EXPR):** في الأجل القصير لم يظهر لها تأثير، بينما في الأجل الطويل فيظهر لها تأثير معنوي ايجابي عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة الصادرات بقيمة 1 مليار دولار تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة 0.182%.

- **بالنسبة للواردات (IMPR):** في الأجل القصير لها تأثير معنوي سلبي على معدل التضخم عند مستوى معنوية 5%، وذلك عند الفرق الأول D(IMPR)، حيث أن ارتفاع الواردات بـ 1 مليار دولار يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 0.88%، أما في الأجل الطويل فلا يوجد لها تأثير.

ثالثا: تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL للمعادلة (CHO):

يمثل الجدول رقم (16) نتائج تقدير المعلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL الخاص بقياس أثر تخفيض قيمة الدينار (سعر الصرف) على معدل البطالة كمتغير من متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر الممثلة في المعادلة (3') التي فيها المتغير التابع (CHO).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

جدول رقم (16): نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL للمعادلة (CHO).

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(CHO) Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 1, 2, 0) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 03/25/24 Time: 12:22 Sample: 1990 2022 Included observations: 31				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHO(-1))	0.552664	0.140248	3.940610	0.0010
D(TCN)	0.038144	0.054503	0.699842	0.4930
D(GOV)	-0.216443	0.066449	-3.257257	0.0044
D(GDP)	-0.236472	0.081513	-2.901024	0.0095
D(EXPR)	-0.036538	0.024606	-1.484935	0.1549
D(EXPR(-1))	0.076677	0.025389	3.020126	0.0074
CointEq(-1)*	-1.360888	0.195932	-6.945715	0.0000
R-squared	0.763602	Mean dependent var	-0.291935	
Adjusted R-squared	0.704503	S.D. dependent var	2.184050	
S.E. of regression	1.187242	Akaike info criterion	3.376823	
Sum squared resid	33.82907	Schwarz criterion	3.700627	
Log likelihood	-45.34076	Hannan-Quinn criter.	3.482375	
Durbin-Watson stat	2.394802			
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCN	0.198648	0.028687	6.924648	0.0000
GOV	0.000999	0.046620	0.021431	0.9831
GDP	-0.408635	0.040857	-10.00151	0.0000
EXPR	-0.109561	0.024669	-4.441327	0.0003
IMPR	0.231290	0.092762	2.493360	0.0226
C	52.17490	2.196954	23.74874	0.0000
EC = CHO - (0.1986*TCN + 0.0010*GOV -0.4086*GDP -0.1096*EXPR + 0.2313*IMPR + 52.1749)				

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج eviews12.

من خلال الجدول رقم (16) يمكن تحليل النتائج على النحو التالي:

1. التحليل الإحصائي للنتائج:

- نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R Square بلغت 0.764 وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة لها قوة تفسيرية حيث استطاعت أن تفسر 76.4% من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة، والقيمة المتبقية والتي تقدر بحوالي 23.6% ترجع إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.
- بالنسبة لاختبار فيشر، نلاحظ المعنوية العالية لاختبار فيشر (F) (Prob F = 0.000) أي أن F المحسوبة أكبر من الجدولية، بالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يدل على وجود علاقة خطية جوهرية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، مما يؤكد القوة التفسيرية العالية للنموذج من الناحية الإحصائية.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

- كما تظهر النتائج عدم احتواء النموذج على مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطأ العشوائية وذلك لأن قيمة (Durbin-Waston) تقدر بـ 2.39 وهي تقع في منطقة قبول الفرض العدم (عدم وجود ارتباط ذاتي).
- أما بالنسبة لقيمة معامل تصحيح الخطأ $CointEq (-1) = -1.360888$ لها إشارة سالبة ومعنوية عند مستوى 1%، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل وأن النموذج يحتوي على آلية تصحيح الخطأ، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الاجل القصير إلى اختلالات الأجل الطويل، بمعنى أنه عندما ينحرف معدل البطالة (CHO) خلال الفترة القصيرة ($t-1$) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 136.0888% من هذا الانحراف في الفترة (t).

2. التحليل الاقتصادي للنتائج:

- بالنسبة لسعر الصرف (TCN): في الأجل القصير لا يوجد له تأثير معنوي على البطالة. أما في الأجل الطويل فيوجد له تأثير معنوي سلبي عند مستوى معنوية 5%، حيث أن ارتفاع سعر الصرف (\$/دج) أو تخفيض قيمة الدينار الجزائري بـ 1 دينار يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبة 0.199%، ويعود ذلك أنه بسبب تخفيض قيمة الدينار واعتماد الجزائر المفرط على الاستيراد من الممكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة وهذا التأثير ينتقل من خلال ارتفاع تكاليف الشركات المحلية الناتج عن إرتفاع أسعار المواد الأولية والسلع الرأسمالية المستخدمة في التصنيع، وكذلك من ناحية إعادة توزيع الدخل نحو القطاعات التي لديها ميل أعلى للإدخار استجابةً لانخفاض قيمة العملة المحلية. مما يؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي انخفاض الطلب على العمالة وزيادة معدلات البطالة.
- بالنسبة للنفقات الاستهلاكية النهائية (GOV): نلاحظ أن له تأثير معنوي ايجابي في الأجل القصير، عند مستوى معنوية 5%، وهذا عند الفرق الأول $D(GOV)$ ، حيث أن زيادة النفقات الاستهلاكية النهائية بـ 1 مليار دولار تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.22%، أما في الأجل الطويل فلا يوجد تأثير معنوي.
- بالنسبة للصادرات (EXPR): أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي سلبي في الأجل القصير، عند مستوى معنوية 5% وهذا عند الفرق الأول للتباطؤ بفترة واحدة $D(EXPR(-1))$ ، أي زيادة الصادرات بـ 1 مليار دولار أدت إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبة 0.077%. أما في الأجل الطويل، فنلاحظ وجود تأثير معنوي ايجابي عند مستوى معنوية 5%، حيث أدى ارتفاع الصادرات بمقدار 1 مليار دولار إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.11%.
- بالنسبة للواردات (IMPR): في الأجل القصير لم يظهر لها تأثير، أما في الأجل الطويل فيوجد لها تأثير معنوي سلبي على معدل البطالة عند مستوى معنوية 5%، أي أن زيادة الواردات بقيمة 1 مليار دولار أدت إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبة 0.23%.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

رابعا: تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL للمعادلة (BP):

يمثل الجدول رقم (17) نتائج تقدير المعلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL الخاص بقياس أثر تخفيض قيمة الدينار (سعر الصرف) على رصيد ميزان المدفوعات كمتغير من متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر الممثلة في المعادلة (4) التي فيها المتغير التابع (BP). جدول رقم (17): نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج ARDL للمعادلة (BP).

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(BP) Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 03/25/24 Time: 10:21 Sample: 1990 2022 Included observations: 32				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCN)	0.002405	0.000966	2.490262	0.0228
D(M2)	0.001803	0.000853	2.114539	0.0487
D(GOV)	-0.002686	0.001176	-2.284004	0.0347
D(GDP)	0.013554	0.001792	7.562646	0.0000
D(EXPR)	1.001989	0.000604	1659.355	0.0000
D(IMPR)	-1.003730	0.002068	-485.4158	0.0000
CointEq(-1)*	-1.820556	0.137376	-13.25235	0.0000
R-squared	0.999995	Mean dependent var	0.602500	
Adjusted R-squared	0.999994	S.D. dependent var	9.847646	
S.E. of regression	0.023986	Akaike info criterion	-4.432072	
Sum squared resid	0.014383	Schwarz criterion	-4.111442	
Log likelihood	77.91315	Hannan-Quinn criter.	-4.325792	
Durbin-Watson stat	2.176956			
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCN	-0.002403	0.000539	-4.454648	0.0003
M2	-0.001688	0.000673	-2.509107	0.0219
GOV	0.001460	0.000706	2.066858	0.0534
GDP	0.004372	0.001077	4.060155	0.0007
EXPR	1.000432	0.000387	2585.406	0.0000
IMPR	-1.007452	0.001677	-600.7353	0.0000
C	-0.184813	0.045790	-4.036130	0.0008
EC = BP - (-0.0024*TCN - 0.0017*M2 + 0.0015*GOV + 0.0044*GDP + 1.0004*EXPR - 1.0075*IMPR - 0.1848)				

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج eviews12.

من خلال الجدول رقم (18) يمكن تحليل النتائج على النحو التالي:

1. التحليل الإحصائي للنتائج:

- كشفت النتائج أن قيمة معامل التحديد R Square بلغت 0.9999 وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة لها قوة تفسيرية عالية، حيث استطاعت أن تفسر 99.99% من التغيرات التي تحدث في رصيد الميزان التجاري، أما القيمة المتبقية والتي تقدر بحوالي 0.01% ترجع إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على

الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

- نلاحظ أيضا وجود معنوية عالية لاختبار فيشر (F) ($\text{Prob } F = 0.0000$) أي أن F المحسوبة أكبر من الجدولية، بالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يدل على وجود علاقة خطية جوهرية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، مما يؤكد القوة التفسيرية العالية للنموذج من الناحية الإحصائية.
- تظهر النتائج عدم احتواء النموذج على مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية وذلك لأن قيمة (Durbin-Waston) تقدر بـ 2.18 وهي تقع في منطقة قبول الفرض العدم (أي عدم وجود ارتباط ذاتي).
- من نتائج الجدول يتضح أن قيمة معامل تصحيح الخطأ $\text{CointEq}(-1) = -1.820556$ لها إشارة سالبة ومعنوية عند مستوى 1%، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وأن النموذج يحتوي على آلية تصحيح الخطأ، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى اختلالات الأجل الطويل، بمعنى أنه عندما ينحرف رصيد الميزان التجاري (BP) خلال الفترة القصيرة (t) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 182.0556% من هذا الانحراف في الفترة (t).

2. التحليل الاقتصادي للنتائج:

- بالنسبة لسعر الصرف (TCN): في الأجل القصير يظهر له تأثير إيجابي على رصيد الميزان التجاري عند مستوى معنوية 5% وهذا عند الفرق الأول $D(\text{TCN})$ ، حيث أن ارتفاع سعر الصرف (\$/دج) أو تخفيض قيمة الدينار الجزائري بـ 1 دينار يؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان التجارية بقيمة ضئيل تقدر بـ 0.0024 مليار دولار. أما في الأجل الطويل يظهر تأثير معنوي سلبي عند مستوى معنوية 5%، أي أن العلاقة بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجارية هي علاقة عكسية، حيث أدى ارتفاع سعر الصرف (\$/دج) أو تخفيض قيمة الدينار الجزائري بـ 1 دينار إلى انخفاض في رصيد الميزان التجاري بقيمة ضعيف تقدر بـ 0.0024%. وهذه النتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية، والتي تنص على أنه مع ارتفاع سعر الصرف أي تخفيض قيمة الدينار الجزائري، تزيد الصادرات وتخفض الواردات ومن ثم يتحسن رصيد ميزان التجاري، ويمكن أرجاع ذلك إلى ضعف المرونة الانتاجية وضعف التنويع الاقتصادي، لذا يتضح من التحليل أن الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية النفطية وضعف الانتاجية، مما أدى الأمر إلى حدوث العجز في الميزان التجاري نتيجة سياسة تخفيض قيمة الدينار.
- بالنسبة للعرض النقدي ($M2$): في الأجل القصير له تأثير معنوي إيجابي عند مستوى معنوية 5%، وذلك عند الفرق الأول $D(M2)$ ، أي أن زيادة العرض النقدي بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري بمقدار 0.0018 مليار دولار، أما في الأجل الطويل فيظهر له تأثير معنوي سلبي عند مستوى معنوية 5%، أي زيادة العرض النقدي بنسبة 1% أدت إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري بقيمة 0.0017 مليار دولار.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

- النسبة للنفقات الاستهلاكية النهائية (GOV): تشير النتائج أن له تأثير معنوي سلبي في الأجل القصير عند مستوى معنوية 5% وذلك عند الفرق الأول $D(GOV)$ ، حيث أن زيادة النفقات الاستهلاكية النهائية بـ 1 مليار دولار يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري بمقدار 0.0027 مليار دولار. أما في الأجل الطويل فله تأثير معنوي إيجابي، مما ساهم في ارتفاع رصيد الميزان التجاري بقيمة 0.0015 مليار دولار.
- بالنسبة للصادرات (EXPR): في الأجل القصير وجود تأثير معنوي إيجابي عند مستوى معنوية 5% وذلك عند الفرق الأول $D(EXPR)$ ، حيث أن ارتفاع الصادرات بقيمة 1 مليار دولار يؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري بقيمة 1.002 مليار دولار، كما نلاحظ وجود تأثير معنوي إيجابي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، حيث أدى ارتفاع الصادرات بقيمة 1 مليار دولار إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري بقيمة 1.0004 مليار دولار.
- بالنسبة للواردات (IMPR): يظهر في الأجل القصير وجود تأثير معنوي سلبي عند مستوى معنوية 5%، وذلك عند الفرق الأول $D(IMPR)$ ، بحيث أن ارتفاع الواردات بـ 1 مليار دولار يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري بقيمة 1.0037 مليار دولار، كما نلاحظ أيضا في الأجل الطويل وجود تأثير معنوي سلبي عند مستوى معنوية 5%، مما أدى إلى انخفاض في رصيد الميزان التجاري بقيمة 1.0075 مليار دولار.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل دراسة تحليلية وقياسية لأثر تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، حيث تبين في البداية أن الدينار الجزائري لا يزال يشهد تدهورات وتخفيضات منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية سنة 1990، أي بعد الأزمة البترولية 1986 إلى غاية اليوم، كذلك من خلال تحليل تطورات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة أتضح أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من مستويات ضعيفة في مؤشرات الكلية. أما في الجانب القياسي، فقد تم بناء أربع معادلات قياسية وفقا للمتغيرات الأربعة المحددة للاستقرار الاقتصادي في الجزائر، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL. وقد أشارت النتائج القياسية إلى ما يلي:

- أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول بناءً على نتائج اختبارات جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع (ADF) وفليبس-بيرون (PP).
- خلو النماذج الأربعة من المشاكل القياسية بناءً على نتائج الاختبارات الشخصية.
- أوضحت نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لكل من (CUSUM) و (CUSUMSQ)، أن هناك استقرار وانسجام معلمات الأجل طويلة مع معلمات الأجل القصير للنماذج ARDL الأربعة.
- وجود تأثير معنوي سلبي في الأجل القصير خلال الفترة الثانية وتأثير معنوي إيجابي في الأجل الطويل بين ارتفاع سعر الصرف (\$/دج) (أي تخفيض قيمة الدينار) وبين النمو الاقتصادي (GDP) في الجزائر.
- وجود تأثير معنوي سلبي في الأجل القصير خلال الفترة الأولى والفترة الثانية، وتأثير معنوي إيجابي في الأجل الطويل بين ارتفاع سعر الصرف (\$/دج) أو تخفيض قيمة الدينار ومعدل التضخم (INF) في الجزائر.
- وجود تأثير معنوي سلبي في الأجل الطويل بين ارتفاع سعر الصرف (\$/دج) أو تخفيض قيمة الدينار ومعدل البطالة (CHO) في الجزائر.
- وجود تأثير معنوي إيجابي في الأجل القصير، وتأثير معنوي سلبي في الأجل الطويل بين ارتفاع سعر الصرف (\$/دج) (تخفيض قيمة الدينار) ورصيد الميزان التجاري (BP) في الجزائر، أي أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري أحدث عجز في رصيد الميزان التجاري (BP) وبالتالي في رصيد ميزان المدفوعات على المدى الطويل.
- أكدت نتائج تقدير تصحيح الخطأ CointEq (-1) وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، حيث كانت معنوية وسالبة في جميع النماذج، وهذا يعني أن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، رصيد الميزان التجاري)، تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية بمقدار (58%) (59%) (136%) (182%) على التوالي.

الخاتمة

حضي سعر الصرف بإهتمام كبير من قبل صانعي القرار، وذلك من كونه يمثل أداة هامة في التأثير على القرارات الاقتصادية، ولكونه أيضًا أداة هامة لقياس قوة العملات المتداولة في الأسواق الدولية، فمن خلاله يتم تحديد أسعار السلع داخل وخارج الاقتصاد المحلي، كذلك هو محدد أساسي للقدرة التنافسية التجارية في البلد، الأمر الذي جعل منه وسيلة لربط الاقتصادات فيما بينها، وهو ما قد يشكل تهديد خارجي على الاستقرار الداخلي لهذه الاقتصادات، لكن استخدامه كسياسة اقتصادية يختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة وظروف اقتصاد كل دولة، ويتم ذلك من خلال التأثير على قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، فمنها من يتبع سياسة الرقابة على الصرف عن طريق تدخل السلطة النقدية، ومنها من يتبع سياسة رفع قيمة العملة، ومنها أيضًا من يتبع سياسة تخفيض قيمة العملة، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني.

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على قياس وتحليل تأثير سياسة تخفيض قيمة العملة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، حيث تم التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بسعر الصرف من خلال مفهومه، وأشكاله، والعوامل المحددة له، بالإضافة إلى أنظمته وسياساته وأهم النظريات المفسرة له، ثم المتعلقة بسياسة تخفيض قيمة العملة، من خلال مفهومها، أسبابها، وعوامل نجاحها، وآثارها، بالإضافة إلى المناهج المفسرة لها، كما تم التطرق إلى الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي، بداية من مفهومه واختلاله، وتفسيره في مدارس الفكر الاقتصادي، وكذلك السياسات الاقتصادية المحققة له، وصولاً إلى التوازن الاقتصادي باعتباره مؤشراً لبداية تحقق الاستقرار الاقتصادي، أيضاً تم التطرق في الجانب النظري إلى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وعلاقتها بسياسة تخفيض قيمة العملة، حيث تمثلت هذه المؤشرات الأساسية في النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات. كما تم الوقوف على تحليل تطور هذه المتغيرات في الاقتصاد الجزائري، لكن قبلها تم دراسة التطور الذي مر به الدينار الجزائري منذ الاستقلال (1962)، وأخيراً محاولة إسقاط دراسة العلاقة بين سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري والمؤشرات الأساسية للاستقرار الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية (1990-2022) وذلك بالاعتماد على أربع دوال قياسية وفقاً للمتغيرات الأربعة المحددة للاستقرار الاقتصادي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

1. اختبار الفرضيات:

- اتضح من خلال نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL أن هناك علاقة معنوية بين ارتفاع سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري أو سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، لكن هذه العلاقة تختلف بين الطردية والعكسية من متغير إلى آخر، وهو ما يثبت قبول الفرضية الأولى.

الخاتمة

- بينت النتائج المتوصل إليها من خلال تقدير العلاقة في الأجل الطويل عن وجود علاقة طردية بين ارتفاع سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي) أي أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما يثبت قبول الفرضية الثانية، حيث أدى تخفيض قيمة الدينار الجزائري بـ 1 دينار إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي) بقيمة 0.51 مليار دولار، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- توصلت الدراسة من خلال تقدير العلاقة في الأجل الطويل أن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري ومعدل التضخم، أي أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري له تأثير إيجابي على معدل التضخم في الجزائر، وهو ما يثبت قبول الفرضية الثالثة، حيث أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري بقيمة 1 دينار يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة 0.295%، وهذه النتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية والتوقعات المحتملة.
- أضح من خلال النتائج في الأجل الطويل أن ارتفاع سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري أو تخفيض قيمة الدينار له تأثير سلبي على معدل البطالة في الجزائر، وبالتالي عدم قبول الفرضية الرابعة، حيث أدى تخفيض قيمة الدينار الجزائري بقيمة 1 دينار إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبة 0.199%، وهذه النتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- يتضح من النتائج المقدرة في الأجل الطويل أن ارتفاع سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري أي تخفيض قيمة الدينار أثر بشكل سلبي على رصيد الميزان التجاري وبالتالي على رصيد ميزان المدفوعات، وبالتالي عدم قبول الفرضية الخامسة، بمعنى أن تخفيض قيمة الدينار بقيمة 1 دينار أدى إلى حدوث عجز في رصيد الميزان التجاري ومن ثم في رصيد ميزان المدفوعات بقيمة 0.0024 مليار دولار، وهذه النتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية.

2. نتائج الدراسة:

- على ضوء ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة يمكن رصد مجموعة من النتائج الموضحة على النحو التالي:
- مر الدينار الجزائري بعدة تطورات، عرف في بدايتها نظام التثبيت لعملة واحدة أي كان تابعا لمنطقة الفرنك الفرنسي، وبعد انهيار نظام "بروتون وودز" ارتبط بسلة مكونة من أربعة عشر (14) عملة لأهم الشركاء التجاريين، وختمها بنظام التعويم المدار.
- شهد الدينار الجزائري سلسلة من التخفيضات وهو ما تبيّنه أرقام سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال (1990-2022)، وهذه التخفيضات كانت متزامنة مع بداية الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية منذ 1990 التي قامت بها الحكومة الجزائرية تحت إشراف صندوق النقد الدولي، ونفذت خلالها الجزائر انزلاقات تدريجية وتخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري، وبقيّة هذه السياسة

الخاتمة

تمارس من قبل البنك المركزي كلما تراجعت أسعار البترول وذلك من أجل رفع مداخيل البترول المقيمة بالدينار الجزائري.

- من خلال تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) أتضح أن كل من معدل الناتج المحلي الحقيقي (النمو الاقتصادي) ورصيد ميزان المدفوعات يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التي تطرأ على قطاع المحروقات، فإذا تحسن هذا الأخير يتحسن معه النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات بما في ذلك مكونات هذا الأخير.
- يتضح أيضاً أن ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر ناتج عن عوامل عديدة، منها ما يعود إلى عوامل خارجية كإنخفاض أسعار البترول أو كالتضخم المستورد التي ينتج عنه ارتفاع السلع والخدمات المستوردة، ومنها ما يعود إلى عوامل نقدية وهيكلية على المستوى المحلي كزيادة الكتلة النقدية أو الانفاق الحكومي خاصة الانفاق العقيم الذي لا يؤدي إلى الإنتاج، بالإضافة إلى ضعف الإنتاجية لدى الاقتصاد الجزائري. أما إذا انخفضت معدلات التضخم، فلا يكون إلا بسبب سياسة دعم أسعار السلع الاستهلاكية التي تطبقها الجزائر وكذلك تحسن أسعار البترول.
- أوضح مؤشر البطالة أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يسجل ارتفاعاً في معدلات البطالة وهو ما شكل خطر على الاقتصاد الجزائري، ويعود ذلك إلى أسباب هيكلية ومؤسسية، تتمثل بالأساس في ضعف إنتاجية وتنوع الاقتصاد الجزائري وتركيزه على قطاع المحروقات.
- كشفت نتائج تقدير العلاقة بين سياسة تخفيض قيمة الدينار والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL عن وجود تأثير معنوي سلبي في الأجل القصير، في حين كشفت عن وجود تأثير معنوي إيجابي لسياسة تخفيض قيمة الدينار على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، أي أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا نتيجة ارتفاع مداخيل الصادرات البترولية المقيمة بالدينار الجزائري والتي تشكل جزءاً هاماً من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP).
- كشفت النتائج عن وجود تأثير معنوي سلبي لتخفيض قيمة الدينار الجزائري على معدلات التضخم على المدى القصير، أي أن سياسة التخفيض أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر، لكن هذا التأثير يتحول إلى تأثير معنوي إيجابي على المدى الطويل، بحيث أدى تخفيض قيمة الدينار إلى انخفاض معدلات التضخم في الجزائر، وهذه النتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية والتوقعات المحتملة، ويعود ذلك بسبب سياسة دعم أسعار السلع الاستهلاكية التي تنتهجها الجزائر، وكذلك تحسن أسعار البترول على المدى الطويل، لتصبح بذلك معدلات التضخم لا تستجيب للتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف.
- تبين من خلال نتائج نموذج ARDL، وجود تأثير معنوي سلبي لتخفيض قيمة الدينار الجزائري على معدلات البطالة وهذا على المدى الطويل، أي أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وهذه النتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية، فبسبب تخفيض قيمة الدينار واعتماد الجزائر المفرط على

الخاتمة

الاستيراد من الممكن أن يؤدي ذلك الى ارتفاع معدلات البطالة وهذا التأثير ينتقل من خلال ارتفاع تكاليف الشركات المحلية الناتج عن إرتفاع أسعار المواد الأولية والسلع الرأسمالية المستخدمة في التصنيع، كذلك من ناحية إعادة توزيع الدخل نحو القطاعات التي لديها ميل أعلى للإدخار استجابةً لإنخفاض قيمة العملة المحلية. مما يؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي انخفاض الطلب على العمالة وزيادة معدلات البطالة.

• أوضحت النتائج القياسية عن وجود تأثير معنوي إيجابي لتخفيض قيمة الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري وهذا على المدى القصير، لكن هذا التأثير يتحول إلى تأثير معنوي سلبي على المدى البعيد، حيث أدى تخفيض قيمة الدينار الجزائري إلى حدوث عجز في رصيد الميزان التجاري وبالتالي في رصيد ميزان المدفوعات. وهذه النتيجة تخالف النظرية الاقتصادية وشرط مارشال ليرنر، وكذلك منحنى (J)، ويمكن أرجاع ذلك إلى ضعف مرونة الطلب على الصادرات بسبب ضعف الإنتاجية والتنوع الاقتصادي في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات لذا يتضح من التحليل أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من التبعية النفطية.

3. التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تفيد الاقتصاد الجزائري، وهي على النحو التالي:

- العمل على وضع خطة شاملة تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني بعيدا عن قطاع المحروقات، من خلال تطوير ودعم القطاعات الزراعية والصناعية والخدماتية والتي ستكون حيوية لجعل اقتصاد الجزائر أكثر تنافسية في الأسواق العالمية وهذا يساهم في زيادة الطلب على العملة وبالتالي تحسين في قيمة الدينار الجزائري.
- الاهتمام أكثر في ما يخص دعم وتمويل القطاعات التصديرية وذلك لتحل السلع المحلية محل السلع المستوردة وبالتالي الحد من خروج العملة الصعبة.
- اتخاذ إجراءات صارمة للقضاء على السوق الموازية التي نتج عنها اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي، من خلال فرض عقوبات وغرامات مالية صارمة على الأشخاص الناشطين فيها.
- العمل على تفعيل مكاتب الصرف وإعطاء الحرية لتحويل الدينار، أو إيجاد تقنيات رقمية حديثة خاصة بالبنك المركزي يمكن من خلالها اجراء عمليات تحويل العملة.
- بدل اجراء سياسة تخفيض قيمة العملة يجب العمل على استغلال العائدات النفطية في تطوير البنية التحتية وتهيئة المناخ الاستثماري في مختلف أرجاء الوطن، وكذلك في انشاء وتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات (الزراعية، الصناعية، الخدماتية)، والذي من شأنه أن يحفز النمو الاقتصادي ويخفف من أزمة البطالة، وجذب المزيد من المستثمرين الأجانب وبالتالي زيادة حجم احتياطي الصرف ومن ثم تحسين رصيد ميزان المدفوعات.

الخاتمة

- ينبغي على السلطات أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير الاستمرار في إجراء تخفيض قيمة الدينار على الاستقرار الاقتصادي الوطني وعلى مؤشراتته، خاصة في ما يخص القدرة الشرائية للمواطنين.
- ضرورة ترشيد الانفاق الحكومي وامتصاص الكتلة النقدية التي خارج الاقتصاد، فهي من أسباب تدهور قيمة العملة.

4. أفاق الدراسة:

انطلاقا مما تم التطرق إليه في هذا الموضوع والنتائج المتوصل إليها، يمكن لهذه الدراسة أن تفتح آفاقا جديدة وتساهم في بناء مشاريع بحثية مستقبلية، نقترح منها:

- أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.
- دراسة أثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- قياس وتحليل تأثير تخفيض قيمة العملة على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- انعكاسات سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الاستقرار النقدي.
- دراسة تأثير سعر الصرف الموازي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
- إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وفي الأخير أحمد الله تعالى على إتمام هذا العمل المتواضع، ونأمل أننا قد وفقنا في اختيار هذا الموضوع، ولا يفوتني أن أقر بأن كل عمل بشري لا يخلو من النقصان، ونيتي كانت إتقان هذا العمل والتوفيق فيه، عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه"، فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان.

المراجع

أولاً: باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم المصري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار الحكمة، مصر، 2013.
2. إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار السياسية في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
3. أحمد يحيى الرفيق، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012.
4. أسامة كامل، عبد الغني كامل، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
5. أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013.
6. بخيت حيدر نعمة، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات الأمريكية المتحدة، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
7. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
8. بلعزوز بن علي، محمد الطيب، دليلك في الاقتصاد (النقدي، البنكي، الدولي، أسواق المالية، المالية، العامة)، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
9. بول آ. سامويلسون، وليام د. نورد هاوس، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، الاقتصاد، الطبعة الخامسة عشر، الاهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
10. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
11. جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2010.
12. حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
13. حشيش عادل أحمد، سياسات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.
14. خالد أحمد علي محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019.
15. خالد واصف الوازني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
16. دحماني محمد ادريوش، سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجبالي ليايس بسيدي بلعباس، الجزائر، 2014.
17. دريم كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
18. رائد محمد عبدره، الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
19. رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
20. رفيق يونس المصري، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009.
21. رواء زكي يونس الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
22. سامر مظهر قنطقجي، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية (المثلث غير متساوي الاضلاع بنظرة إسلامية)، الطبعة الأولى، منشورات كاي، 2020.

23. سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
24. سي بول هالوود، رونارد ماكدونالد، محمود حسن حسني، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.
25. السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار فاروس العلمية، المملكة العربية السعودية، 2017.
26. شوقي أحمد دنيا، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017.
27. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، الجزائر، 2011.
28. طارق عبد الرؤوف محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، البطالة "مفهومها - أسبابها - خصائصها - اتجاهات عربية وعالمية"، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
29. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
30. عادل رزق، إدارة الازمات المالية العالمية (منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010.
31. عادل عامر، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل الاقتصاد الحر، الطبعة الأولى، حروف منشورة للنشر الالكتروني، بدون بلد النشر، 2016.
32. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية - نظرية تطبيقية -، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
33. عبد الحميد مرغيث، النقود والتمويل الدولي، مركز البحوث والدراسات، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2019.
34. عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2018.
35. عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
36. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
37. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
38. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، 2009.
39. عبد الله محمود الحوامدة، النظرية الاقتصادية والاقتصاد الإداري، الطبعة الأولى، دار ابن النفيس للنشر، الأردن، 2020.
40. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
41. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2016.

42. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
43. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
44. عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
45. علي منصور سعيد عطية، دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021.
46. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
47. ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية التطبيق)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.
48. مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، الطبعة الأولى، دار الضياء للطباعة والنشر، بغداد، 2015.
49. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014.
50. محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2018.
51. محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012.
52. محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2011.
53. محمد ذياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
54. محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
55. محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المعتر للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
56. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية - تحليلية - قياسية)، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
57. محمد عبد الله شهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية وآثارها على النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018.
58. محمود حامد، اقتصاديات النقل واللوجستيات، دار حميثرا للنشر والترجمة، الطبعة الأولى، مصر، 2017.
59. محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
60. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
61. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2003.
62. ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
63. نعمت الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
64. نزار كاضم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

65. نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف دراسة تحليلية ومقارنة لسوق النقود وسعر الصرف، الطبعة الأولى، دار الكتاب المصرية، مصر، 2006.
 66. نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
 67. نعيم الظاهر، مدارس الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
 68. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
 69. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
 70. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- الأطروحات والرسائل:**
1. أكرم عبد الحميد، دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1980-2019، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2021.
 2. أويابة صالح، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2009، مذكرة الماجستير، تخصص التجارة الدولية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011.
 3. إيمان عبد الرحيم كاظم، أثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي، تجارب دول مختارة، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2016.
 4. برياطي حسين، أنظمة الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة شلف، الجزائر، 2017.
 5. بن قور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013.
 6. بوحركات بوعلام، أثر تغيير أسعار صرف العملات الرئيسية على الإيرادات البترولية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020.
 7. بورحلي خالد، محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019.
 8. بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.
 9. تلمساني حنان، أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018.
 10. خالد فضالة، دور الاقتصاد الإسلامي في إرساء المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية) دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص إدارة تسويقية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2019.
 11. دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد التنمية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان-الجزائر، 2013.

12. زيات عادل، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2017.
13. سعودي محمد الطاهر، تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة "الحتمية والرهانات"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004.
14. السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021.
15. سلام كاظم شاني الفتلاوي، دور الاحتياطات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصادات الريفية (تجارب دول مختارة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2017.
16. سمية زيرار، أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014.
17. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005.
18. فوزي محيريق، دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014.
19. قاصدي عبد السلام، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
20. محمد أمين بربري، الاختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2011.
21. المدهون حسن، إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2016.
22. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
23. مسعود مهيوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين: (1990-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
24. مصباح حراق، تكييف النظام الجبائي والجمركي الجزائري مع السياسات الاقتصادية الجديدة على ضوء موجات التحول الداخلية والخارجية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011.
25. مصطفى أحمد قمر الدين عبد الله، أثر الانفاق العام على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان (1992-2018)، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، 2021.
26. مصطفى أحمد قمر الدين عبد الله، أثر الانفاق العام على عوامل الاستقرار الاقتصادي في السودان (1992-2018)، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، 2021.
27. مقراني حميد، أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر للفترة (1988-2012)، مذكر ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015.

المقالات:

1. احسان جبر عاشور، ميثم العيبي إسماعيل، متطلبات تأثير تخفيض سعر صرف الدينار على تحفيز الناتج المحلي الإجمالي في العراق، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني (إصدار خاص)، جامعة النهرين، العراق، 2021.
2. أحمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 4، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015.
3. أحمد محمد السعد، شذى موسى الروابدة، الزكاة والنشاط الاقتصادي الكلي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (العرض الكلي والمتغيرات الاقتصادية)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 5، العدد 24، المركز القومي للبحوث، فلسطين، 2021.
4. أميرة عقل أحمد، فردوس أحمد كمال، نمذجة انتقال أثر تغيرات سعر الصرف إلى أسعار المستهلكين في اليابان، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 3، العدد 1، جامعة دمياط، مصر، 2022.
5. أمين إسماعيل محمد خالد، تامر فكري عطيفة النجار، تخفيض قيمة الجنيه المصري وأثره على ميزان المدفوعات خلال الفترة من 1991/1990 وحتى 2016/2015، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 4، جامعة حلوان، مصر، 2017.
6. بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 5، العدد 7، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009.
7. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت، 2003.
8. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 1، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2018.
9. جبوري محمد، بن بوزيان محمد، القياس الاقتصادي لتأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 11، العدد 1، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2012.
10. حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، مجلة les cahiers du MECAS المجلد 3، العدد 1، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2007.
11. حسني إبراهيم عبد الواحد، أثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على البطالة في مصر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1983-2018)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد 11، عدد 3، جامعة قناة السويس، مصر، 2020.
12. دحمان محمد ادريوش، النمو الاقتصادي واتجاه الانفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقارنة منهج الحدود "ARDL"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 11، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012.
13. دردوري لحسن، لقلطي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 1، العدد 1، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017.
14. ريجان الشريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، جامعة البصرة، العراق، 2013.

15. سامر مظهر قنطقجي، **عدالة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 132، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2023.
16. عبد الرحمان على الجيلاني، **أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد 3، جامعة معسكر، الجزائر، 2015.
17. عيد عبد الله الجهني، **أثر العجز في الانفاق الحكومي على ربحية واحتياطات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية**، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 20، العدد 02، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2006.
18. كريم زرمان، سليم قط، عبد الوافي بولوي، **أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 03، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، 2021.
19. ليندة بلحارث، **طبيعة نظام الرقابة على الصرف في الجزائر**، مجلة معارف، المجلد 4، العدد 6، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2009.
20. محمد راتول، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 3، العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2006.
21. محمد عبد الله البكر، **أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع (دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية)**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 32، العدد 2، جامعة الكويت، 2004.
22. مسعود دراوسي، **مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي مع إشارة خاصة للتوازن الاقتصادي العام للجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 10، العدد 01، جامعة الجزائر، 2006.
23. مصباح حراق، **فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 06، جامعة الجبالي بونعامة - خميس مليانة، الجزائر، 2012.
24. معمر حمداني، مصطفى بناي، **السياسة النقدية كألية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2021.

الملتقيات:

1. بربري محمد أمين، **البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري**، الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس يومي 4/5 ديسمبر 2006.
2. صالح صالح، عبد الحليم غربي، **كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2009.
3. محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات**، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية - التحولات الاقتصادية الواقع والتحديات -، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004.
4. محمود الوادي، إبراهيم خريس، حسين سمحان، **دور الاقتصاد الإسلامي في الحد من الازمات الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال " التحديات - الفرص - الآفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، في الفترة 10-11-2009.

التقارير والمنشورات:

1. بيانات البنك الدولي عن الجزائر (1990-2022).
2. التقارير السنوية لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، (2002-2021).
3. حوصلة إحصائية 1962-2020 - التشغيل، الديوان الوطني للإحصاء.
4. روبيا دوتاغوبتا، وغيلدا فرنانديز، وسيم كاراكاداغ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف ومتى، وبأي سرعة؟، قضايا اقتصادية 38، صندوق النقد الدولي، 2006.
5. النشرات الإحصائية (سلسلات بأثر رجعي)، (1964-2020)، جوان 2020.

ثانياً: باللغة الأجنبية

الكتب:

1. Andrew Harrison, Ertugrul Dalkiran, Ena Elsey, **Busnies International et Mondialisation**, 1^{ère} édition, Boeck université, Bruxelles, Belgique.
2. Dominick Salvatore, **International Economics**, Eleventh Edition, John Wiley & Sons, Inc, United States of America, 2013.
3. Dominique plihon, **Les taux de changes**, edition la découverte, Paris, France, 2001.
4. Farrokh K. Langdana, **Macroeconomic Policy Demystifying Monetary and Fiscal Policy**, Second edition, Springer science+Business Media, USA, 2009.
5. Francis Cherunilam, **International Business Text and Cases**, Sixth Edition, PHI Learning Pvt. Ltd, India, 2020.
6. Frank J. Fabozzi et al, **The Basics of Financial Econometrics**, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, Canada, 2014.
7. Gregory Mankiw, **Macroeconomics**, 8th edition, Worth publishers, New York, USA, 2013.
8. Gregory Mankiw. N, **Principles of Macroeconomics**, Sixth Edition, south-western, cengage Learning, USA, 2012.
9. Jean Longatte et Pascal Vanhove, **économie générale**, DUNOD, Paris, 2001.
10. Joseph G. Nellis, David Parker, **Principles of Macroeconomics, Financial Times Management**, First published, 2004.
11. Karl E. Case & Ray C. Fair, **Principles Of Macroeconomics**, Eighth Edition, Pearson Education, Inc, Upper Saddle River, New Jersey, 07458, United States Of America, 2007.
12. Karl E. Case & Ray C. Fair: **Principles of Macroeconomics**, Eighth Edition, Pearson Education, Inc., Upper Saddle River, New Jersey, 07458, United States Of America, 2007.
13. Karl E. Case, Ray C. Fair, Sharon M. Oster, **Principles Of Macroeconomics**, Elenenth Edition, Pearson Education Limited, United States Of America, 2014.
14. Kenneth R. Szulczyk, **Money, Banking, and International Finance**, Edition 2, CreateSpace Independent Publishing Platform, 2014.
15. Laurence S. Copeland, **Exchange Rates and International Finance**, 4^{ème} Edition, pearson Education, Great Britain, 2005.
16. Lucio Sarno, Mark P. Taylor, **The economics of exchange rates**, Cambridge University Press, New York, USA, 2002.
17. Neelesh Kumar and Others, **INTERNATIONAL FINANCIAL MANAGEMENT**, Vikas® Publishing House, New Delhi, 2019.
18. Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus, **Economics**, Nineteenth Edition, Published By Mcgraw-Hill/Irwin, New York, USA, 2010.
19. Paul Krugman et Otr, **Economie Internationale**, 9 édition, Nouveaux Horizons, Paris, 2012.
20. Peijie Wang, **The Economics of Foreign Exchange and Global Finance**, Second Edition, Springer, Berlin, Heidelberg, 2009.

21. Raghbendra Jha, **Macroeconomics for Developing Countries**, 2nd Edition, Routledge, Britain, 2003.
22. Roberto M. Billi and George A. Kahn: «**What Is the Optimal Inflation Rate?** », Federal Reserve Bank of Kansas City, economic review, SECOND quarter, 2008.
23. Sanjay K. Chugh, **Modern Macroeconomics**, The MIT Press Cambridge, Massachusetts, London, England, 2015.
24. Steven Husted, Michael Melvin, **International Economics**, Ninth Edition, publishing by Pearson Education, Inc, USA, 2013.
25. William Boyes, Michael Melvin, **Fundamentals of Macroeconomics**, Sixth Edition, south-western , cengage Learning ,USA, 2012.
26. William H. Greene, **Econometric Analysis**, Eighth Edition, by Pearson Education, Inc, New York, 2018.
27. William J. Baumol, Alan S. Blinder, **Macroeconomics Principles and Policy**, Eleventh Edition, south-western ,cengage Learning ,USA, 2011.

الأطروحات:

1. He Xiaolong, **Real Effective Exchange Rate and Unemployment Rate: The Difference Between Re-Exporting and Non-Re-Exporting Countries**, All Theses, 1716, Clemson University, 2013.
2. Sibanda Kin, **The impact of Exchange Rates on Economic Growth: A Case Study of South Africa**, A Dissertation Master of Commerce, University of Fort Hare, South Africa, 2012.
3. Zhou Youqing, **Transmitted Unemployment and Exchange Rate Effect on Labor Market**, A thesis Master of Philosophy in Social Sciences (Economics), Lingnan University, Hong Kong, 2010.

المقالات:

1. Ahmed Balarabe Musa and other, **The Asymmetric Effect of Currency Devaluation on Infation in Malaysia; Evidence from Non-Linear ARDL**, International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE), Volume 8, Issue 2, 2020.
2. Anaraki. K. N, **Effect of Euro Devaluation on Eurozone Exports**, International journal of Economics and Finance, Volume 6, Issue 2, 2014.
3. Bahmani-Oskooee M., and other, **Are Devaluations Contractionary in Asia**, Journal of Post Keynesian Economics, Volume 25, 2002.
4. Bruneau Gabriel, Moran Kevin, **Exchange Rate Fluctuations and Labour Market Adjustments in Canadian Manufacturing Industries**, Bank of Canada Staff Working Paper, 2015.
5. Bussière Matthieu and other, **Chronicle of Currency Collapses: Re Examining the Effects on Output**, Journal of International Money and Finance, Volume 31, 2012.
6. Chipeta Chama, and other, **The Effect of Exchange Rate Movement and Economic Growth on Job Creation**, Studia Universitatis Babe-Bolyai oeconomica, Volume 62, Issue 2, 2017.
7. Christopoulos Dimitris, **Currency Devaluation and Output Growth: New Evidence from Panel Data Analysis**, Applied Economics Letters, Volume 11, Issue 13, 2004.
8. DAVID. U, FABIUS. O. I, **DEVALUATION AND CONSUMER PRICES**, JOURNAL OF ACADEMIC RESEARCH IN ECONOMICS, Volume 15, Issue 2, 2023.
9. DO Thi My Huong, **Real Exchange and Economic Growth: An Empirical Assessment For Vietnam**, Asian Economic and Financial Journal, Volume 9, Issue 6, 2019.
10. Ecaterina. T, Ioana pop. s, **Testing the Marshall-Lerner condition for Romania**, Theoretical and Applied Economics, Volume 1, Issue 630, 2022.

11. El-Ramly. H, Abdel-Haleim, S, **The Effect of Devaluation on Output in the Egyptian Economy**, International Research Journal of Finance and Economics, Volume 14, 2008.
12. Emmanuel C. Ani, and other, **Exchange Rate and Unemployment in Nigeria: An Analysis**, International Journal of Family Business and Managemet, Volume 3, Issue 2, 2019.
13. Fassil Eshetu, **Birr devaluation and its effect on trade balance of Ethiopia: An empirical analysis**, Journal of Economics and International Finance, Volume 9, Issue 11, 2017.
14. Hjazeen, H. Seraj, M. Ozdeser, H, **the nexus between the economic growth and unemployment in Jordan**, Future Business journal, Volume 7, Issue 1, 2021.
15. Imimole Benedict, Enoma Anthony, **Exchange Rate Depreciation and Inflation in Nigeria (1986–2008)**, Business and Economics Journal, Volume 28, Issue 1, 2011.
16. Kalyoncu Huseyin and others, **Currency Devaluation and Output Growth: An Empirical Evidence from OECD Countries**, International Research Journal of Finance and Economics, Volume 14, Issue 2, 2008.
17. Karagoz Murat and other, **Pass-through Effect from Exchange Rates to the Prices in the Framework of Inflation Targeting Policy: A comparison of Asia-Pacific, south American and Turkish Economies**, Procedia Economics and Finance, Volume 38, Issue 2, 2016.
18. Karahan. Ö, **Influence of Exchange Rate on the Economic Growth in the Turkish**, Financial Assets and Investing, Volume 11, Issue 1, 2020.
19. Kutan. Ali M, Bahmani-Oskooee. M, **Are devaluations contractionary in emerging economies of Eastern Europe**, Economic Change and Restructuring, Volume 41, Issue 1, 2008.
20. Loto Magareth, **Deos devaluation improve the trade balance of Nigeria? (A test of the Marshall Lerner condition)**, Journal of Economics and International Finance, Volume 3, Issue 11, 2011.
21. M. Zholamanova, and Others, **Devaluation in Kazakhstan: History, Causes, Consequences**, European Research Studies Journal, Volume XXI, Issue 4, 2018.
22. Mahmood ul Hasan, and other, **The Expansionary or Contrationary Effects of Devaluation: Empirical Evidence from Pakistan**, journal Pakistan Social Sciences Review, Volume 5, Issue 3, 2021.
23. Michael Schroder, Felix P.Hufner, **Excgange Rate Pass-theough to Consumer Prices: A European Perspective**, Discussion paper no. 02-20, ZEW Centre for European Economic Research, 2002.
24. Nesrin ÖZATAÇ, Korhan K. GÖKMENOGU, **New Challenges in Banking and Finance**, 2nd International Conference on Banking and Finance Perspectives, Springer International Publishing, Turkey , 2017.
25. Nusrate Aziz, **Deos A Real Devaluation Improve The Balance of Trade?: Empirics from Bangladeash Economy**, The Journal of Developing Areas, Volume 46, Issue 2, 2012.
26. Ocampo, J.A, **A Broad View Of Macroeconomic Stability**. DESA Working Paper No. 1 (ST/ESA/2005/DWP/1), Department Of Economic and Social Affairs, New York, United Nations, 2005.
27. Ramsha Saleem and other, **A Nexus between Devaluation and Inflation in Pakistan**, Pakistan Business Review, Volume 23, Issue 4, 2022.
28. Savoie-Chabot et al, **Exchange rate pass-through to consumer prices: Theory and recent evidence**, Bank of Canada Discussion Paper: 2015-201, 2015.
29. Soyulu, Ö. B, Çakmak, İ, & Okur, F. (2017). **Economic growth and unemployment issue: Panel data analysis in Eastern European Countries** .Journal of International Studies, Volume 11, Issue 1, 2017

30. Tawfik Azrak, **The General Principles Of Islam Economy and The Most Important Characteristics**, Journal For Religious Studies, N04, 2020.
31. Usman Ojonugwa, Mohammed Elsalih Osama, **Testing the Effects of Real Exchange Rate Pass-Through to Unemployment in Brazil**, Journal Economies, Volume 3, Issue 6, 2018.
32. Vladimir. K, Aleksandra. P, **THE INFLUENCE OF THE EXCHANGE RATE ON THE TRADE BALANCE OF SERBIA**, SCIENTIFIC REVIEW ARTICLE, Volume 67, Issue 3, 2021.
33. Yiheyis Zelealem, **The Effects of Devaluation on Aggregate Output: Empirical Evidence from Africa**, International Review of Applied Economics, Volume 20, Issue 1, 2006.
34. Yilanci. V, Hepsag. A, **The Contractionary and Expansionary Effects of Devaluation: Empirical Evidence from Turkey**, Journal of Economic Cooperation and Development, Volume 32, Issue 1, 2011.

المواقع الإلكترونية:

1. <http://www.bank-of-algeria.dz>
2. <http://www.bank-of-algeria.dz>
3. <http://www.ons.dz>
4. <http://data.albankaldawli.org>

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): بيانات السلاسل الزمنية

السنوات	سعر صرف رسمي (الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	رصيد الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	بطالة، إجمالي من إجمالي القوى العاملة (% من إجمالي)	المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	نفقات الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	صادرات السلع والخدمات (مليار دولار أمريكي)	واردات السلع والخدمات (مليار دولار أمريكي)
1990	8.96	80.47	3.11	16.65	19.70	61.77	45.24	12.9	9.8
1991	18.47	79.50	4.67	25.89	20.60	49.11	28.64	12.4	7.8
1992	21.84	80.94	3.21	31.67	24.38	51.94	32.54	11.5	8.3
1993	23.35	79.24	2.42	20.54	26.23	50.10	36.09	10.4	8.0
1994	35.06	78.52	-0.26	29.05	27.74	45.32	31.24	8.9	9.2
1995	47.66	81.51	0.16	29.78	31.84	37.17	30.03	10.3	10.1
1996	54.75	84.85	4.13	18.68	28.52	33.01	32.16	13.2	9.1
1997	57.71	85.78	5.69	5.73	25.43	36.08	32.75	13.8	8.1
1998	58.74	90.16	1.51	4.95	26.64	42.38	35.08	10.1	8.6
1999	66.57	93.04	3.36	2.65	28.30	42.21	33.26	12.3	9.0
2000	75.26	96.58	12.3	0.34	29.77	37.83	30.22	21.7	9.4
2001	77.22	99.48	9.61	4.23	27.30	56.85	32.02	19.1	9.5
2002	79.68	105.05	6.7	1.42	25.90	62.72	33.76	18.7	12.0
2003	77.39	112.61	11.15	4.27	23.72	62.82	37.52	24.5	13.3
2004	72.06	117.45	14.27	3.96	17.65	59.27	44.66	32.2	18.0
2005	73.28	124.38	26.47	1.38	15.27	53.83	46.66	46.3	19.9
2006	72.65	126.50	34.06	2.31	12.27	57.28	50.25	54.7	20.7
2007	69.29	130.80	34.24	3.68	13.79	64.09	58.49	60.6	26.4
2008	64.58	133.94	40.6	4.86	11.33	62.99	74.20	78.6	38.0
2009	72.65	136.08	7.78	5.74	10.16	73.16	73.69	45.2	37.4
2010	74.39	140.98	18.2	3.91	9.96	69.05	83.10	57.1	38.9
2011	72.94	145.07	25.96	4.52	9.96	68.06	103.70	72.9	46.9
2012	77.54	150.00	20.17	8.89	10.97	67.95	109.68	71.7	51.6
2013	79.37	154.20	9.93	3.25	9.82	71.73	112.83	64.9	54.9
2014	80.58	160.06	0.46	2.92	10.21	79.31	119.51	60.1	59.7
2015	100.69	165.98	-18.08	4.78	11.21	82.00	103.85	34.6	52.7
2016	109.44	171.29	-20.13	6.40	10.20	78.88	101.47	29.3	49.4
2017	110.97	173.52	-14.41	5.59	10.33	79.33	104.63	34.6	49.0
2018	116.59	175.60	-7.42	4.27	10.42	81.58	103.67	41.2	48.6
2019	119.35	177.36	-9.32	1.95	10.50	80.54	105.96	35.3	44.6
2020	126.78	168.31	-13.61	2.42	12.25	96.01	97.02	21.9	35.5
2021	135.06	174.03	1.18	7.23	11.75	90.94	101.02	38.6	37.5
2022	141.99	179.60	22.39	9.27	11.55	82.90	107.34	61.1	38.7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي على الموقع: <http://data.albankaldawli.org>
- حوصلة إحصائية (1962-2020) الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع: <http://www.ons.dz>
- إحصائيات بنك الجزائر على الموقع الإلكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz>

الملحق رقم (02): نتائج تقدير نموذج ARDL للمعادلة (GDP)

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Date: 03/28/24 Time: 11:53				
Sample (adjusted): 1992 2022				
Included observations: 31 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): TCN M2 GOV EXPR IMPR				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 486				
Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 2, 2, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.418487	0.096968	4.315741	0.0005
TCN	0.012818	0.128331	0.099879	0.9217
TCN(-1)	-0.028672	0.210379	-0.136289	0.8933
TCN(-2)	0.311776	0.139724	2.231378	0.0403
M2	-0.157736	0.089485	-1.762714	0.0970
M2(-1)	0.348136	0.078666	4.425483	0.0004
GOV	-0.064640	0.142562	-0.453417	0.6563
GOV(-1)	-0.422260	0.199680	-2.114682	0.0505
GOV(-2)	0.361954	0.103997	3.480442	0.0031
EXPR	0.119684	0.072381	1.653520	0.1177
EXPR(-1)	0.104309	0.069953	1.491122	0.1554
EXPR(-2)	-0.085120	0.043023	-1.978473	0.0654
IMPR	0.058242	0.220570	0.264052	0.7951
IMPR(-1)	0.693752	0.286991	2.417330	0.0279
C	26.85290	4.552689	5.898250	0.0000
R-squared	0.998941	Mean dependent var	128.8035	
Adjusted R-squared	0.998014	S.D. dependent var	35.32450	
S.E. of regression	1.574346	Akaike info criterion	4.051901	
Sum squared resid	39.65707	Schwarz criterion	4.745766	
Log likelihood	-47.80446	Hannan-Quinn criter.	4.278084	
F-statistic	1077.667	Durbin-Watson stat	2.522088	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الملحق رقم (03): نتائج تقدير نموذج ARDL للمعادلة (INF)

Dependent Variable: INF				
Method: ARDL				
Date: 03/28/24 Time: 11:54				
Sample (adjusted): 1992 2022				
Included observations: 31 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): TCN M2 GOV EXPR IMPR				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 486				
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 0, 0, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.402156	0.114856	3.501383	0.0024
TCN	0.547641	0.130863	4.184834	0.0005
TCN(-1)	-0.523325	0.163054	-3.209519	0.0046
TCN(-2)	-0.200802	0.113735	-1.765535	0.0935
M2	0.285832	0.106774	2.676991	0.0149
M2(-1)	-0.214220	0.120599	-1.776296	0.0917
M2(-2)	0.434314	0.093284	4.655808	0.0002
GOV	0.024752	0.100797	0.245560	0.8087
EXPR	-0.108932	0.059324	-1.836199	0.0820
IMPR	0.883879	0.311214	2.840100	0.0105
IMPR(-1)	-1.126751	0.252027	-4.470752	0.0003
C	-8.611426	3.704073	-2.324853	0.0313
R-squared	0.945309	Mean dependent var	7.762581	
Adjusted R-squared	0.913645	S.D. dependent var	8.616317	
S.E. of regression	2.532009	Akaike info criterion	4.980548	
Sum squared resid	121.8103	Schwarz criterion	5.535640	
Log likelihood	-65.19850	Hannan-Quinn criter.	5.161494	
F-statistic	29.85486	Durbin-Watson stat	2.510937	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الملحق رقم (04): نتائج تقدير نموذج ARDL للمعادلة (CHO)

Dependent Variable: CHO				
Method: ARDL				
Date: 03/25/24 Time: 12:14				
Sample (adjusted): 1992 2022				
Included observations: 31 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): TCN GOV GDP EXPR IMPR				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 486				
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 1, 2, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CHO(-1)	0.191776	0.213559	0.898000	0.3810
CHO(-2)	-0.552664	0.211449	-2.613703	0.0176
TCN	0.038144	0.107937	0.353391	0.7279
TCN(-1)	0.232194	0.148004	1.568840	0.1341
GOV	-0.216443	0.127965	-1.691422	0.1080
GOV(-1)	0.217803	0.124882	1.744067	0.0982
GDP	-0.236472	0.141054	-1.676466	0.1109
GDP(-1)	-0.319634	0.146980	-2.174673	0.0432
EXPR	-0.036538	0.042122	-0.867428	0.3971
EXPR(-1)	-0.035885	0.040256	-0.891416	0.3845
EXPR(-2)	-0.076677	0.034475	-2.224159	0.0392
IMPR	0.314760	0.159636	1.971742	0.0642
C	71.00420	15.89833	4.466141	0.0003
R-squared	0.982381	Mean dependent var	17.59258	
Adjusted R-squared	0.970635	S.D. dependent var	8.000136	
S.E. of regression	1.370909	Akaike info criterion	3.763920	
Sum squared resid	33.82907	Schwarz criterion	4.365270	
Log likelihood	-45.34076	Hannan-Quinn criter.	3.959945	
F-statistic	83.63678	Durbin-Watson stat	2.394802	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الملحق رقم (05): نتائج تقدير نموذج ARDL للمعادلة (BP)

Dependent Variable: BP				
Method: ARDL				
Date: 03/25/24 Time: 10:20				
Sample (adjusted): 1991 2022				
Included observations: 32 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): TCN M2 GOV GDP EXPR IMPR				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 64				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BP(-1)	-0.820556	0.172633	-4.753180	0.0002
TCN	0.002405	0.001925	1.249500	0.2275
TCN(-1)	-0.006780	0.002397	-2.828814	0.0111
M2	0.001803	0.001502	1.200668	0.2454
M2(-1)	-0.004877	0.001641	-2.971877	0.0082
GOV	-0.002686	0.001682	-1.597216	0.1276
GOV(-1)	0.005343	0.001772	3.015445	0.0074
GDP	0.013554	0.003490	3.883243	0.0011
GDP(-1)	-0.005595	0.002469	-2.265887	0.0360
EXPR	1.001989	0.001276	785.2339	0.0000
EXPR(-1)	0.819354	0.172482	4.750386	0.0002
IMPR	-1.003730	0.003771	-266.1759	0.0000
IMPR(-1)	-0.830393	0.172732	-4.807398	0.0001
C	-0.336462	0.088847	-3.786993	0.0013
R-squared	0.999998	Mean dependent var	7.418438	
Adjusted R-squared	0.999996	S.D. dependent var	15.00421	
S.E. of regression	0.028268	Akaike info criterion	-3.994572	
Sum squared resid	0.014383	Schwarz criterion	-3.353312	
Log likelihood	77.91315	Hannan-Quinn criter.	-3.782013	
F-statistic	671844.4	Durbin-Watson stat	2.176956	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الملحق رقم (06): اختبار الحدود (test of bound) لنموذج ARDL للمعادلة (GDP)

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	11.69341	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	31	10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
Finite Sample: n=30				
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

الملحق رقم (07): اختبار الحدود (test of bound) لنموذج ARDL للمعادلة (INF)

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	11.14363	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	31	10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
Finite Sample: n=30				
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

الملحق رقم (08): اختبار الحدود (test of bound) لنموذج ARDL للمعادلة (CHO)

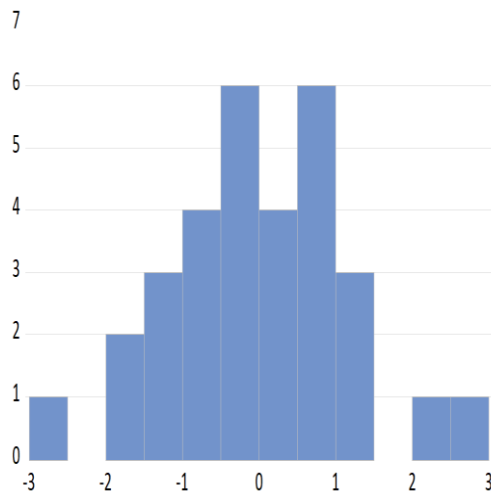
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.168888	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	31	10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
Finite Sample: n=30				
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

الملحق رقم (09): اختبار الحدود (test of bound) لنموذج ARDL للمعادلة (BP)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	15.80623	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	32	10%	2.254	3.388
		5%	2.685	3.96
		1%	3.713	5.326
Finite Sample: n=30				
		10%	2.334	3.515
		5%	2.794	4.148
		1%	3.976	5.691

الملحق رقم (10): الاختبارات الشخصية لنموذج ARDL للمعادلة (GDP)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag					Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity				
F-statistic	1.801978	Prob. F(1,15)	0.1994		F-statistic	1.060007	Prob. F(14,16)	0.4513	
Obs*R-squared	3.324687	Prob. Chi-Square(1)	0.0682		Obs*R-squared	14.91704	Prob. Chi-Square(14)	0.3838	
					Scaled explained SS	4.094200	Prob. Chi-Square(14)	0.9949	
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: ARDL Date: 03/28/24 Time: 11:59 Sample: 1992 2022 Included observations: 31 Presample missing value lagged residuals set to zero.					Test Equation: Dependent Variable: RESID*2 Method: Least Squares Date: 03/28/24 Time: 11:59 Sample: 1992 2022 Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.049212	0.101479	0.484953	0.6347	C	-10.17917	5.324139	-1.911891	0.0740
TCN	-0.027253	0.126866	-0.214814	0.8328	GDP(-1)	0.272834	0.113399	2.405967	0.0286
TCN(-1)	0.036526	0.207092	0.176376	0.8624	TCN	-0.111366	0.150077	-0.742057	0.4688
TCN(-2)	-0.029566	0.138116	-0.214064	0.8334	TCN(-1)	0.134436	0.246028	0.546426	0.5923
M2	-0.022782	0.088957	-0.256105	0.8013	TCN(-2)	-0.104438	0.163400	-0.639154	0.5318
M2(-1)	-0.005627	0.076880	-0.073185	0.9426	M2	-0.034177	0.104648	-0.326591	0.7482
GOV	-0.058344	0.145749	-0.400300	0.6946	M2(-1)	-0.143771	0.091996	-1.562794	0.1377
GOV(-1)	0.070831	0.201874	0.350867	0.7306	GOV	-0.131530	0.166719	-0.788929	0.4417
GOV(-2)	-0.020298	0.102605	-0.197824	0.8458	GOV(-1)	0.334355	0.233516	1.431830	0.1714
EXPR	0.000114	0.070633	0.001618	0.9987	GOV(-2)	-0.078442	0.121619	-0.644982	0.5281
EXPR(-1)	-0.016471	0.069357	-0.237487	0.8155	EXPR	-0.079236	0.084646	-0.936089	0.3631
EXPR(-2)	0.006102	0.042229	0.144501	0.8870	EXPR(-1)	0.007420	0.081807	0.090702	0.9289
IMPR	0.098276	0.227351	0.432265	0.6717	EXPR(-2)	0.096828	0.050313	1.924508	0.0723
IMPR(-1)	-0.117159	0.293343	-0.399394	0.6952	IMPR	0.252937	0.257945	0.980585	0.3414
C	-1.492442	4.579709	-0.325881	0.7490	IMPR(-1)	-0.777887	0.335622	-2.317750	0.0340
RESID(-1)	-0.402514	0.299852	-1.342378	0.1994					
R-squared	0.107248	Mean dependent var	2.04E-14		R-squared	0.481195	Mean dependent var	1.279260	
Adjusted R-squared	-0.785504	S.D. dependent var	1.149740		Adjusted R-squared	0.027241	S.D. dependent var	1.866719	
S.E. of regression	1.536314	Akaike info criterion	4.002971		S.E. of regression	1.841118	Akaike info criterion	4.364967	
Sum squared resid	35.40393	Schwarz criterion	4.743093		Sum squared resid	54.23546	Schwarz criterion	5.058832	
Log likelihood	-46.04604	Hannan-Quinn criter.	4.244232		Log likelihood	-52.65698	Hannan-Quinn criter.	4.591149	
F-statistic	0.120132	Durbin-Watson stat	2.090903		F-statistic	1.060007	Durbin-Watson stat	3.016813	
Prob(F-statistic)	0.999907				Prob(F-statistic)	0.451289			

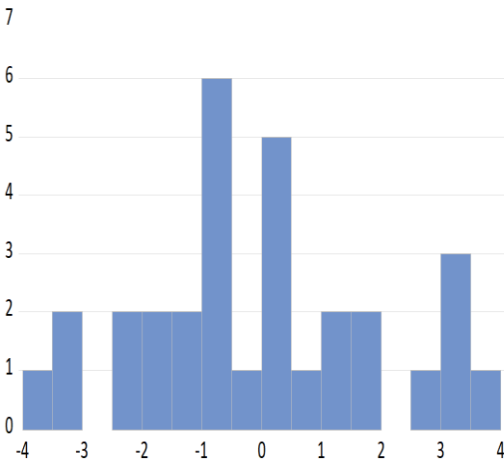


Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.169242	Prob. F(1,28)	0.6839	
Obs*R-squared	0.180241	Prob. Chi-Square(1)	0.6712	
Test Equation: Dependent Variable: RESID*2 Method: Least Squares Date: 03/28/24 Time: 12:01 Sample (adjusted): 1993 2022 Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.420634	0.427209	3.325379	0.0025
RESID*2(-1)	-0.077283	0.187858	-0.411390	0.6839
R-squared	0.006008	Mean dependent var	1.319382	
Adjusted R-squared	-0.029492	S.D. dependent var	1.884987	
S.E. of regression	1.912581	Akaike info criterion	4.199125	
Sum squared resid	102.4231	Schwarz criterion	4.292538	
Log likelihood	-60.98687	Hannan-Quinn criter.	4.229009	
F-statistic	0.169242	Durbin-Watson stat	2.025179	
Prob(F-statistic)	0.683918			

الملحق رقم (11): الاختبارات الشخصية لنموذج ARDL للمعادلة (INF)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags				
F-statistic	1.361288	Prob. F(2,17)	0.2829	
Obs*R-squared	4.279353	Prob. Chi-Square(2)	0.1177	
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: ARDL Date: 03/28/24 Time: 12:04 Sample: 1992 2022 Included observations: 31 Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	0.095570	0.128462	0.743958	0.4671
TCN	-0.006964	0.128579	-0.054161	0.9574
TCN(-1)	-0.010454	0.160165	-0.065267	0.9487
TCN(-2)	0.048248	0.115406	0.418071	0.6811
M2	0.001105	0.106440	0.010384	0.9918
M2(-1)	-0.004422	0.118763	-0.037236	0.9707
M2(-2)	-0.023832	0.092736	-0.256986	0.8003
GOV	-0.013810	0.101069	-0.136637	0.8929
EXPR	0.005795	0.058334	0.099345	0.9220
IMPR	0.019588	0.308432	0.063510	0.9501
IMPR(-1)	0.010691	0.247808	0.043142	0.9661
C	-1.326638	3.766156	-0.352252	0.7290
RESID(-1)	-0.419483	0.269905	-1.554190	0.1386
RESID(-2)	-0.251815	0.245805	-1.024450	0.3200
R-squared	0.138044	Mean dependent var	4.73E-15	
Adjusted R-squared	-0.521099	S.D. dependent var	2.015029	
S.E. of regression	2.485193	Akaike info criterion	4.961030	
Sum squared resid	104.9951	Schwarz criterion	5.608637	
Log likelihood	-62.89596	Hannan-Quinn criter.	5.172134	
F-statistic	0.209429	Durbin-Watson stat	2.252271	
Prob(F-statistic)	0.996690			

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
Null hypothesis: Homoskedasticity				
F-statistic	1.733730	Prob. F(11,19)	0.1409	
Obs*R-squared	15.52892	Prob. Chi-Square(11)	0.1595	
Scaled explained SS	3.875700	Prob. Chi-Square(11)	0.9734	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 03/28/24 Time: 12:04				
Sample: 1992 2022				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	21.81682	5.979264	3.648746	0.0017
INF(-1)	-0.335454	0.185406	-1.809297	0.0863
TCN	-0.108627	0.211245	-0.514225	0.6130
TCN(-1)	-0.238426	0.263208	-0.905844	0.3764
TCN(-2)	0.194126	0.183595	1.057363	0.3036
M2	-0.452834	0.172358	-2.627287	0.0166
M2(-1)	0.190195	0.194676	0.976980	0.3409
M2(-2)	0.005359	0.150583	0.035590	0.9720
GOV	0.490899	0.162710	3.017019	0.0071
EXPR	-0.059809	0.095764	-0.624547	0.5397
IMPR	-0.737438	0.502374	-1.467904	0.1585
IMPR(-1)	0.144208	0.406832	0.354465	0.7269
R-squared	0.500933	Mean dependent var	3.929364	
Adjusted R-squared	0.211999	S.D. dependent var	4.604368	
S.E. of regression	4.087270	Akaike info criterion	5.938277	
Sum squared resid	317.4098	Schwarz criterion	6.493369	
Log likelihood	-80.04330	Hannan-Quinn criter.	6.119223	
F-statistic	1.733730	Durbin-Watson stat	2.286393	
Prob(F-statistic)	0.140869			

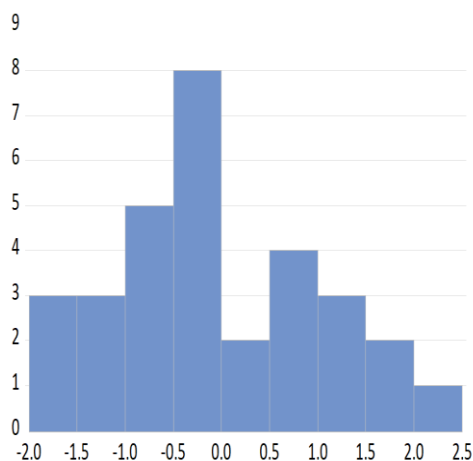


Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.211924	Prob. F(1,28)	0.648819	
Obs*R-squared	0.225355	Prob. Chi-Square(1)	0.635035	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 03/28/24 Time: 12:05				
Sample (adjusted): 1993 2022				
Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.709263	1.145756	3.237394	0.003119
RESID^2(-1)	0.086534	0.187974	0.460352	0.648819
R-squared	0.007512	Mean dependent var	4.059858	
Adjusted R-squared	-0.027934	S.D. dependent var	4.624408	
S.E. of regression	4.688553	Akaike info criterion	5.992466	
Sum squared resid	615.5108	Schwarz criterion	6.085879	
Log likelihood	-87.88698	Hannan-Quinn criter.	6.022349	
F-statistic	0.211924	Durbin-Watson stat	1.804923	
Prob(F-statistic)	0.648819			

الملحق رقم (12): الاختبارات الشخصية لنموذج ARDL للمعادلة (CHO)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags				
F-statistic	1.529915	Prob. F(2,16)	0.2466	
Obs*R-squared	4.976684	Prob. Chi-Square(2)	0.0830	
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: ARDL Date: 03/25/24 Time: 12:27 Sample: 1992 2022 Included observations: 31 Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHO(-1)	0.370494	0.304090	1.218370	0.2407
CHO(-2)	0.091680	0.261375	0.350761	0.7303
TCN	0.059714	0.116342	0.513265	0.6148
TCN(-1)	-0.176948	0.186975	-0.946376	0.3580
GOV	0.118644	0.156796	0.756677	0.4602
GOV(-1)	-0.116227	0.146243	-0.794750	0.4384
GDP	0.097723	0.153483	0.636701	0.5333
GDP(-1)	0.127988	0.160514	0.797367	0.4369
EXPR	-0.009869	0.042352	-0.233025	0.8187
EXPR(-1)	0.021544	0.041075	0.524512	0.6071
EXPR(-2)	0.031496	0.038789	0.811977	0.4287
IMPR	-0.150828	0.186714	-0.807802	0.4311
C	-26.01483	22.04970	-1.179827	0.2553
RESID(-1)	-0.585711	0.363644	-1.610672	0.1268
RESID(-2)	-0.381864	0.354492	-1.077215	0.2974
R-squared	0.160538	Mean dependent var	1.61E-14	
Adjusted R-squared	-0.573991	S.D. dependent var	1.061902	
S.E. of regression	1.332249	Akaike info criterion	3.717958	
Sum squared resid	28.39821	Schwarz criterion	4.411823	
Log likelihood	-42.62835	Hannan-Quinn criter.	3.944141	
F-statistic	0.218559	Durbin-Watson stat	2.207284	
Prob(F-statistic)	0.996700			

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
Null hypothesis: Homoskedasticity				
F-statistic	0.190650	Prob. F(12,18)	0.9972	
Obs*R-squared	3.495793	Prob. Chi-Square(12)	0.9909	
Scaled explained SS	0.884970	Prob. Chi-Square(12)	1.0000	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 03/25/24 Time: 12:27				
Sample: 1992 2022				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7.525865	19.17036	-0.392578	0.6992
CHO(-1)	-0.051169	0.257512	-0.198706	0.8447
CHO(-2)	0.210327	0.254967	0.824920	0.4202
TCN	0.120545	0.130151	0.926194	0.3666
TCN(-1)	-0.145480	0.178464	-0.815176	0.4256
GOV	0.115179	0.154301	0.746452	0.4650
GOV(-1)	-0.130217	0.150584	-0.864748	0.3986
GDP	-0.007667	0.170084	-0.045079	0.9645
GDP(-1)	0.076054	0.177230	0.429126	0.6729
EXPR	-0.014350	0.050791	-0.282531	0.7808
EXPR(-1)	0.012851	0.048541	0.264739	0.7942
EXPR(-2)	0.010266	0.041570	0.246955	0.8077
IMPR	-0.036586	0.192490	-0.190065	0.8514
R-squared	0.112768	Mean dependent var	1.091260	
Adjusted R-squared	-0.478721	S.D. dependent var	1.359391	
S.E. of regression	1.653055	Akaike info criterion	4.138222	
Sum squared resid	49.18665	Schwarz criterion	4.739571	
Log likelihood	-51.14244	Hannan-Quinn criter.	4.334247	
F-statistic	0.190650	Durbin-Watson stat	2.038413	
Prob(F-statistic)	0.997243			

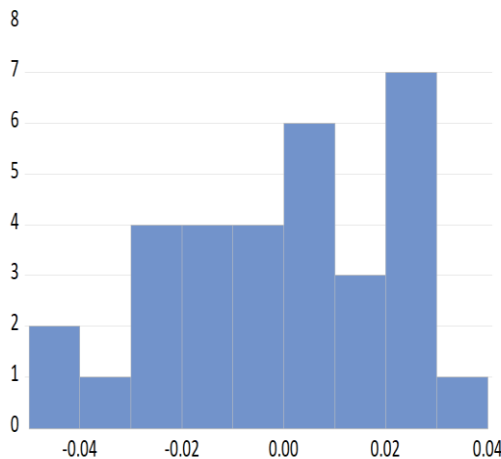


Series: Residuals	
Sample 1992 2022	
Observations 31	
Mean	1.61e-14
Median	-0.176231
Maximum	2.435861
Minimum	-1.697473
Std. Dev.	1.061902
Skewness	0.375846
Kurtosis	2.501728
Jarque-Bera	1.050532
Probability	0.591398

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.002104	Prob. F(1,28)	0.9637	
Obs*R-squared	0.002255	Prob. Chi-Square(1)	0.9621	
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 03/25/24 Time: 12:28 Sample (adjusted): 1993 2022 Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.135702	0.328626	3.455915	0.0018
RESID^2(-1)	-0.008605	0.187585	-0.045874	0.9637
R-squared	0.000075	Mean dependent var	1.126151	
Adjusted R-squared	-0.035636	S.D. dependent var	1.368439	
S.E. of regression	1.392609	Akaike info criterion	3.564575	
Sum squared resid	54.30208	Schwarz criterion	3.657989	
Log likelihood	-51.46863	Hannan-Quinn criter.	3.594459	
F-statistic	0.002104	Durbin-Watson stat	2.013276	
Prob(F-statistic)	0.963737			

الملحق رقم (13): الاختبارات الشخصية لنموذج ARDL للمعادلة (BP)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags					Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity				
F-statistic	0.465353	Prob. F(2,16)	0.6361		F-statistic	0.623635	Prob. F(13,18)	0.8050	
Obs*R-squared	1.759089	Prob. Chi-Square(2)	0.4150		Obs*R-squared	9.937172	Prob. Chi-Square(13)	0.6991	
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: ARDL Date: 03/25/24 Time: 10:59 Sample: 1991 2022 Included observations: 32 Presample missing value lagged residuals set to zero.					Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 03/25/24 Time: 10:59 Sample: 1991 2022 Included observations: 32				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	0.036165	0.194251	0.186176	0.8546	C	-0.000219	0.001843	-0.118842	0.9067
TCN	0.000554	0.002092	0.264786	0.7946	BP(-1)	-0.003324	0.003581	-0.928223	0.3656
TCN(-1)	-0.000867	0.002694	-0.321686	0.7519	TCN	-4.08E-05	3.99E-05	-1.022113	0.3203
M2	0.000386	0.001600	0.241094	0.8125	TCN(-1)	3.52E-05	4.97E-05	0.707182	0.4885
M2(-1)	-0.000685	0.001852	-0.369767	0.7164	M2	1.95E-06	3.12E-05	0.062678	0.9507
GOV	-0.000578	0.001835	-0.315152	0.7567	M2(-1)	8.36E-06	3.40E-05	0.245719	0.8087
GOV(-1)	0.000320	0.001872	0.171061	0.8663	GOV	-5.36E-05	3.49E-05	-1.538027	0.1414
GDP	0.001276	0.003875	0.329379	0.7461	GOV(-1)	4.50E-05	3.68E-05	1.223333	0.2370
GDP(-1)	-0.000556	0.002611	-0.212887	0.8341	GDP	5.62E-05	7.24E-05	0.776644	0.4475
EXPR	0.000167	0.001332	0.125332	0.9018	GDP(-1)	-4.48E-05	5.12E-05	-0.875506	0.3928
EXPR(-1)	-0.036495	0.194163	-0.187961	0.8533	EXPR	-1.81E-06	2.65E-05	-0.068484	0.9462
IMPR	0.001052	0.004104	0.256416	0.8009	EXPR(-1)	0.003319	0.003578	0.927614	0.3659
IMPR(-1)	0.035010	0.194439	0.180057	0.8594	IMPR	3.49E-05	7.82E-05	0.446005	0.6609
C	-0.030209	0.099292	-0.304242	0.7649	IMPR(-1)	-0.003361	0.003583	-0.938142	0.3606
RESID(-1)	-0.281649	0.329450	-0.854906	0.4052					
RESID(-2)	-0.209722	0.317873	-0.659765	0.5188					
R-squared	0.054972	Mean dependent var	5.33E-15		R-squared	0.310537	Mean dependent var	0.000449	
Adjusted R-squared	-0.830993	S.D. dependent var	0.021540		Adjusted R-squared	-0.187409	S.D. dependent var	0.000538	
S.E. of regression	0.029146	Akaike info criterion	-3.926112		S.E. of regression	0.000586	Akaike info criterion	-11.74572	
Sum squared resid	0.013592	Schwarz criterion	-3.193244		Sum squared resid	6.19E-06	Schwarz criterion	-11.10446	
Log likelihood	78.81779	Hannan-Quinn criter.	-3.683187		Log likelihood	201.9315	Hannan-Quinn criter.	-11.53316	
F-statistic	0.062047	Durbin-Watson stat	2.007842		F-statistic	0.623635	Durbin-Watson stat	2.824684	
Prob(F-statistic)	0.999999				Prob(F-statistic)	0.804987			



Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.012565	Prob. F(1,29)	0.9115	
Obs*R-squared	0.013425	Prob. Chi-Square(1)	0.9078	
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 03/25/24 Time: 11:00 Sample (adjusted): 1992 2022 Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000440	0.000129	3.416686	0.0019
RESID^2(-1)	-0.020479	0.182694	-0.112093	0.9115
R-squared	0.000433	Mean dependent var	0.000431	
Adjusted R-squared	-0.034035	S.D. dependent var	0.000536	
S.E. of regression	0.000545	Akaike info criterion	-12.12850	
Sum squared resid	8.62E-06	Schwarz criterion	-12.03599	
Log likelihood	189.9918	Hannan-Quinn criter.	-12.09834	
F-statistic	0.012565	Durbin-Watson stat	1.922444	
Prob(F-statistic)	0.911522			